عبد العظيم محمد رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٨

من سنة ١٩٣٧ - إلى سنة ١٩٤٨

تقـــديم

تعالج هذه الدراسة تاريخ حركة التحرر الوطني في مصر من ابرام معاهدة ١٩٣٦ الى نهاية الحرب العالمية الثانية • وهي مرحلة تاريخية هامة تنفرد بخصائص وسمات تميزها عن غيرها • فهي مرحلة تهادن ، أو شبه تهادن ، بين مرحلتين ثوريتين : المرحلة الاولى، هي التــي بدأت بثورة ١٩١٩ وانتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، والمرحلة الثانية، هي التي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وانتهت بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وحريق القاهرة وقيام ثورة ٢٣ يوليو التي قوضت العهد القديم كله • وقــد شهدت هذه المرحلة استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لاغراضها ، بتجربة المحالفة اثناء الحرب العالمية الثانية، وبزوال الخطر الفاشي الذي كان عاملا رئيسيا في ابرامها ، ثم دخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة يحكمها ميثاق الامم المتحدة وتوازن القوى العالمي الجديد • وفي خلال هذه المرحلة تجمعت العوامل ، وتهيأت الظروف التي ساعدت على اتجـاه مصر ، وبصـورة حاسمة ، الى الوحدة العربية ، بعد طول تردد بين وحدات كثيرة تنازعتها على مدى العشرينيات والثلاثينيات • وقد حدد هذا الاتجاه سياسة مصر، ليس فقط بالنسبة للمرحلة التالية، وانما بالنسبة لمستقبلها البعيد •

وهناك جملة أسباب دعت الى قيامي بهذه الدراسة • أولها، ان هذه المرحلة تعد أقل المراحل تعرضا للضوء من الباحثين في تاريخ الحركة الوطنية ، ربما لانها مرحلة تهادن بين مرحلتين ثوريتين • ثانيا ، ان هذه

المرحلة لم تعالج من قبل في أطار المقاييس العلمية التاريخية، اذ لا توجد دراسة علمية شاملة تمتد على طول هذه الفترة، وتنطبق عليهـا هذه المقاييس • ثالثا ، انه بعد ان توليت دراسة المرحلة السابقة لها من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ ، والتي كانت موضوع كتاب صدر لي عام ١٩٦٨ ؛ فقد اقتضت خدمة تاريخ مصر المعاصر ، واعادة كتابة التاريخ القومي ، أن أتولى معالجة المرحلة التالية لها •

وتختلف جوانب وعناصر ووسائل حركة التحرر الوطني فـي هذه المرحلة عن المرحلة السابقة لها من كل الوجوه • ففيما يختص بالصراع السياسي ، فقد حكمته من بدايته الى نهايته ظروف الصراع العـالمي الكبير بين الديموقراطية والفاشية • وقد تأثرت مصر بهـذا الصراع لحد بعيد • فقد انقسمت القوى الوطنية ازاء الفاشية الى فريقين : الفريق الأول ، ويضم كافة القوى الديموقراطية الممثلة في الوفد، وكان يرى في الفاشية خطرا استعماريا داهمـا يفـوق فـي خطورته وبأسه الاستعمار القديم • وهذا الخطر لا يهدد حدود مصر الغربية والجنوبية فحسب ، بل ويهدد نظامها الديموقراطي الليبرالي الذي ناضلت من أجله أشد النضال ، واعتبرته مساويا تماما لطلب الاستقلال • وقد سارعت هذه القوى الى مهادنة الاحتلال والتحالف معه ، وأبرمت معه معـاهدة ١٩٣٦ • أما الفريق الثاني ، فقد بهرته انجازات الفاشية والنازية فـي بلادها ، وخلبت لبه التشكيلات شبه العسكرية التي تميزت بها، ورأي في هذه التشكيلات وسيلة سهلة للوثوب الي الحكم، فسارع الـى تأسيس تنظيمات مماثلة ، وأخذ يستهدي في سياسته ونضاله بالأساليب الفاشية والنازية ، ويتطلع اليها باعتبارها مثلا أعلى • وترتب على ذلك نتائج هامة ، أولها :

أن القوى الأوتوقراطية في مصر ، وعلى رأسها القصر، قد أدركت مبلغ ما يمكن أن تفيده من قيام الأنظمة الفاشية في مصر في ضرب القوى

الديموقراطية وعلى رأسها الوفد، فسارعت الى احتضان هذه الأنظمة، وسارعت هذه الأنظمة الى أحضان تلك القوى، بحكم المصالح المتبادلة، وبذلك تلون الصراع السياسي الداخلي في هذه المرحلة بنفس الصبغة التي كانت تلون الصراع العالمي .

ثانيا — ان هـذه التنظيمات الفاشية ، بحكـم عدائهـا المذهبي للديموقراطية الليبرالية ، وبحكم تعاطفها مع القوى العالمية التي تتخذها مثلا أعلى ، وبحكم تحالفها مع القصر ، قد وقفت من معاهدة ١٩٣٦ موقفا عدائيا ، والتمست من العيوب والخطايا التي حفلت بهـا المعاهدة ، سندا لموقفها دون رعاية الظروف والدوافع التي دعت لعقدها .

ثالثا — وهذه النتيجة مترتبة بدورها على النتيجتين السابقتين — ان النضال ضد الاحتلال البريطاني في هذه الفترة قد انتقل من يـد القوى الديموقراطية التي يمثلها الوفد ، والتي لم تكن تملـك إلا أن تحترم توقيعاتها على المعاهدة ، والا أن تلتزم بتنفيذها — الـى يـد القوى الفاشية والقصر .

وعلى هذا النحو ، فقد شهدت هذه المرحلة ، مـا يمكن ان نسميه « بالثورية الزائفة » . وهي الثورية التي كانت تنتحلها القـوى الفاشية والأوتوقراطية ، وتخدع بها الجماهير مدعية أنها موجهة ضد الاحتلال البريطاني ، بينما هي مصوبة لخدمة مآربها الخاصة ومصالحها الذاتية ، وهدفها اخضاع ارادة الجماهير لارادة الفرد، وغرضها داخلي لا خارجي.

وفي الوقت نفسه ، فان الحكم على العمل الوطني في هذه المرحلة لم يعد هينا . فمن ناحية القوى الديموقراطية ، فان موقفها فـي وجه الخطر الفاشي وتعاونها مع الاحتلال البريطاني لتحطيمه ، يعد بالمعيار الايديولوجي موقفا صحيحا . ولكنه بالمعيار الوطني، وهو معيار محاربة الاحتلال ، يعد موقفا متهادنا . أما من ناحية القوى الفاشية ، فان موقفها

ضد الانجليز ، وتآمرها مع المحور في هذه الفترة يبدو بالمعيار الوطني موقفا صحيحا . ولكنه بالمعيار الايديولوجي يعد موقفا مشبوها .

. . .

فاذا انتقلنا الى الجانب الثاني من جوانب هذه الحركة ، وهو النضال الدستوري ، فانه يختلف ايضا عنه في المرحلة السابقة في عدة أمور : أولها ، ان النضال الدستوري قبل معاهدة ١٩٣٦ كان يستمد قوته من علاقته الوثيقة بالقضية الوطنية . اذ كان الحكم الدستوري بعد صدور دستور ١٩٢٣ يعد مدخلا ضروريا لحل القضية الوطنية . فلما سويت تلك القضية على الأسس التي قررتها معاهدة ١٩٣٦ ، فقد النضال الدستوري قدرا كبيرا من أهميته لدى الجماهير ، ولم يعد يستنفر اليه الحماس القديم الذي يستنفره قبل التسوية . ثانيا ، ان القوى الفاشية التي ظهرت في هذه الفترة، قد استطاعت بثوريتها الزائفة ، وبتشكيلاتها شبه العسكرية ، أن تجتذب اليها كثيرا من الأنصار والمؤيدين ، وخصوصا من بين الشباب . ففقد النضال الدستوري عناصر هامة كانت سندا له وعضدا في المرحلة السابقة . ثالثا ، ان القصر ، وهو معقل الاوتوقراطية كان قد برز في خلال هذه المرحلة كمعقل وطني ضد الاحتلال، بحكم العداء الشخصي بين الملك فاروق والسير مايلز لامبون من جهة ، وبحكم انحياز فاروق للقوى الفاشية العالمية من جهة اخرى . فاستطاع أن يجتذب اليه كثيرا من العناصر الشابة المتطرفة ، وخصوصا من بين ضباط الجيش كما اكتسب شعبية بين بعض فئات الشعب. وقد أضعف ذلك كله من فاعلية النضال الدستوري .

فاذا انتقلنا الى الصراع الاجتماعي ، وهو الجانب الثالث من جوانب الحركة الوطنية ، فاننا نجد ان التنظيمات الفاشية التي ظهرت في هذه الفترة ، قد استطاعت بثوريتها الزائفة ، وترويجها للاشتراك

الوطنية كما تزعمها النازية ، ومتاجرتها بشعارات الرجوع الى حكم الاسلام واشتراكية الاسلام ، أن تضلل الكثير من العناصر الوطنية الثورية ، سواء بين العمال أو المثقفين ، وتنحرف بهم عن طريق النضال الحقيقي ضد الطبقات المستغلة ، الى نضال مشبوه لحساب القصر والأوتوقراطية . ولذلك فقد خلت هذه المرحلة مما حفلت به المرحلة السابقة من تنظيمات اشتراكية ذات قيمة نضالية . ولم يكن الا في خلال الحرب العالمية الثانية ، حين أخذت بعض الحلقات والتجمعات الماركسية في الظهور ، ولكنها كانت تعتمد بالدرجة الأولى على القيادات الأجنبية ، ولم تحدث أثرا في المحيط العام . ومن الغريب ان اختفاء التنظيمات الاشتراكية الوطنية الفعالة في هذه المرحلة، قد حدث في الوقت الذي طفت فيه قضية الاصلاح الاجتماعي الى السطح بعد تسوية القضية الوطنية ، وفي الوقت الذي ظهرت فيه بعض الدعوات الاصلاحية !

. . .

هذا فيما يختص بجوانب الحركة الوطنية . اما عناصر هذه الحركة، فقد تعرضت للتغيير في هذه المرحلة. فمن ناحية، فقد ظهرت عناصر سياسية جديدة هي العناصر الفاشية التي تحدثنا عنها ، ونعني بها حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين . كما ظهرت أحزاب سياسية جديدة الى جانب الأحزاب التقليدية ، وهي الحزب السعدي، وحزب الكتلة الوفدية . كذلك ظهر عنصر جديد هو عنصر المستقلين . وهم جماعة من الساسة المرتزقة الذين لا ينتمون لحزب معين ، وانما ينتمون للمصالح المالية الاحتكارية الأجنبية في غالبيتهم ، ويبيعون ولاءهم لمن يدفع الثمن . وكان القصر عادة هو الذي يدفع الثمن وهو الوزارة ومقاعد البرلمان . كذلك ظهر عنصر هام جديد على المسرح الوطني لم يكن له دور منذ ثورة عرابي ، وهذا العنصر هو ضباط الجيش .

. . .

فاذا انتقلنا الى وسائل الحركة لتحقيق أهدافها ، نجـد أنها قد اختلفت أيضا عنها في المرحلة السابقة • فمن ناحية الوفد، فقد اتجه الى تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن المـدن المصرية الى منطقة القنال ، وكذا تقوية الجيش المصري ورفع كفايته ليصبح وحده قادرا على الدفاع عن قنال السويس ـ حسب الشرط الذي نصت عليه المعاهدة لجلاء القوات البريطانية • ولكنه لم يلبث أن طرد مـن الحكم في نهاية ديسمبر ١٩٣٧ • فلما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وعمدت بريطانيا الى بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية على البلاد ، وتكشف أن المعاهدة تنفذ من طرف واحد هو مصر ـ أخذ الوفد يشن عليها الحملات الهائلة ، مما أدى الى تعبئة الشعـور الوطني ضدها، والاتجاه بميول الشعب المصري نحو المحور • وقد استغلت قوى القصر هذه الظروف في تحريك الجماهير بغية الاستيلاء على الموقف • ولكن ذلك أخل بمركز بريطانيا إخلالا خطيرا ، فأقدمت على التدخل في حادث ٤ فبراير المشهور •

اما القوى الفاشية ، فقد اقتصر نضالها ضد الاحتلال فـي الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية ، على كتابة المقالات الرنانة ، والقاء الخطب الحماسية • أما تشكيلاتها العسكرية ، فقد استخدمت في محاربة القوى الديموقراطية دون الانجليز • وبعد نشوب الحرب، اقتصرت جهود حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين على تخزين الأسلحة انتظارا للفرصة المناسبة • ولكن جماعة مصر الفتاة صفيت بعـد حركة رشيد عالي الكيلاني ، وجماعة الاخوان المسلمين آثرت استخدام أسلحتها في ميدان الخصومة الداخلية بعد انتهاء الحرب • وهكذا لـم يثمر كفاح الثورية الزائفة الا زيفا •

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا نشاط العناصر العسكرية الساخطة على الاحتلال، ومحاولاتها الالتحام بقاعدة شعبية تساندها • وجـرت

محاولات مع الاخوان المسلمين لتنسيق العمل، كما جرت محاولات مع جيش المحور ، وتم تخزين بعض الأسلحة ، ولكن هذا النشاط أحبط، وتم تصفية التنظيم السري قبل ان يأخذ فاعليته ، وقبض على بعض اعضائه .

* * *

ومن ذلك يتضح جليا أن هذه المرحلة من مراحل التحرر الوطني في مصر ، هي مرحلة متميزة تنفرد بسمات وخصائص تختلف عن سمات وخصائص المرحلتين السابقة واللاحقة لها . وعندما أخذت في معالجتها، رأيت أن الضرورة تقتضي ان اتبع منهج المزج بين التقسيم الزمني والتقسيم الموضوعي ، وبمعنى آخر ، دراسة الموضوع في اطار التقسيم الزمني ، لأن الاقتصار على التقسيم الموضوعي وحده ، بافراد فصل للحركة السياسية وآخر للحركة الدستورية ، وثالث للوفد.. الخ، هو — كما رأيت — أشبه بتمزيق الحركة الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب هو دراسة الحركة ككائن حي يزخر بالنشاط ويتفجر بالحياة .

ويبدأ الفصل الأول من هذه الدراسة بسقوط الجبهة الوطنية التي أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، وموقف الأحزاب من هذه المعاهدة ، والجدال الذي ثار بعد إبرامها حول مصير الأحزاب . ثم تدهور العلاقات بين الوفد والعرش ، والأزمات التي تتابعت في ذلك الحين بينهما : أزمة وزارة القصر ، وأزمة الحفلة الدينية ، وصلتها باحياء الخلافة الاسلامية ، وأزمة الجيش ، وأزمة تعيين يوسف الجندي وزيرا . ثم انقسام قيادة الوفد — على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل العوامل المؤثرة في نتيجة المعركة الدستورية الكبرى التي نشبت في النصف الثاني من عام ١٩٣٧ .

وقد درست في هذا الفصل، النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، من واقع المذكرات الرسمية المتبادلة . وقضية الزعامة المقدسة ، وتشكيل القمصان الزرقاء ، ثم انفصال النقراشي وأحمد ماهر

من الوفد • وتناولت الأزمة الدستورية الكبرى متتبعا مقدماتها وأحداثها، كما تناولت موقف الانجليز من هذه الأزمة ، ومحاولة خلع الملك فاروق عن العرش في ديسمبر ١٩٣٧ •

وقد خصصت الفصل الثاني لدراسة الحركة الفاشية في مصر ، فتتبعت حركة مصر الفتاة منذ نشأتها في أواخر العشرينيات الى أواخر الثلاثينيات ، وعنيت بدراسة الاطار الايديولوجي لها ، وعلاقتها بالقوى السياسية في مصر ، وتحليل نشاطها في حقل العمل الوطني • وناقشت مسألة عمالتها لايطاليا ، وهي التي أعلنها النحاس باشا رسميا من فوق منبر مجلس النواب • كما عنيت في القسم الثاني من هذا الفصل بدراسة الحركة في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، أي في سني ازدهارها وعنف صراعها ليس فقط مع الوفد ، وانما مع حكومة الانقلاب لهدم النظام القديم كله • وأزحت الستار عن علاقتها بالقصر ، الذي كان الصراع بداخله يدور على أشده بين الأوتوقراطية كما يمثلها علي ماهر باشا ، والفاشية كما يمثلها محمد كامل البنداري باشا • وتعرضت لاتصالاتفاروق بايطاليا ، وكشفت طرفا من الخصومة الشخصية بينه وبين السفير البريطاني السير مايلز لامبسون ، وهي التي كان لها دورها في حادث ٤ فبراير •

وكما عنيت بدراسة حركة حزب مصر الفتاة ، كذلك عنيت بدراسة حركة الاخوان المسلمين التي أفردت لها الفصل الثالث • وقد درست في هذا الفصل نشأة الحركة في عام ١٩٢٨ ، وأسباب وعوامل انتشارها حتى نشوب الحرب العالمية الثانية • كما ألقيت الضوء على أيديولوجية الاخوان ، وصلاتهم بالقصر ، وانحرافهم الى العمل السياسي • وعلى الرغم من الصبغة الفاشية التي تجمع بينهم وبين جماعة مصر الفتاة ، الا أنني لم أدمج الحركتين في فصل واحد ، لأن حركة مصر الفتاة إنما هي

حركة أوحت بها التنظيمات السياسية في أوروبا ، أما الاخوان المسلمون فهم حركة قذفها تيار اسلامي محتضر •

وقد عالجت في الفصل الرابع تاريخ الحركة الوطنية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية • فتتبعت موقف مصر من الاشتراك في الحرب وكيف انتقلت من فكرة الدخول في حرب هجومية الى فكرة الحرب الدفاعية ، حتى استقرت أخيرا على الوقوف موقف الحياد ، أو بمعنى أدق موقف الدولة غير المحاربة •كما تعرضت لحادث ٤ فبراير في دراسة مطولة • وأتبعت ذلك بدراسة الأحداث الهائلة التي عصفت بمصر مع وصول قوات المارشال روميل الى العلمين • وعنيت عناية خاصة بتحقيق الروايات التي أثيرت عن خطة الانجليز لتدمير مصر أثناء انسحابهم ، ثم تحقيق الخطط التي كانت تعدها ايطاليا وألمانيا لمصر في حالة نجاحهما في غزوها • وقد عالجت في القسم الأخير من هذا الفصل الكبير انسلاخ مكرم عبيد باشا من الوفد ، وحققت قصة الكتاب الأسود ، وتتبعت مؤامرات القصر لاقالة الحكومة الوفدية ، وكذلك مؤامرات الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه وفصله عن مصر •

ونظرا لأن الفترة الخاضعة للبحث قد شهدت ميلاد جامعة الدول العربية ، فقد رأيت أن الضرورة تقضي بدراسة هذا الحدث الكبير الذي كان نقطة تحول في حياة مصر • وحتى لا تبدو مثل هذه الدراسة معلقة في الفراغ ، وتطبيقا للمنهج المتخذ في هذه الرسالة ، وهو منهج الدراسة الرأسية التي تتتبع كل حدث تاريخي وكل ظاهرة تاريخية الى أصولها البعيدة ، مهما امتدت هذه الأصول عبر الحقب ، وخلال المراحل التاريخية ــ فقد مهدت لميلاد جامعة الدول العربية بدراسة مطولة لنشأة وتطور الفكرة العربية في مصر ، أوضحت فيها كيف كانت فكرة القومية العربية مجهولة ، ليست فقط في مصر ، بل وفي العالم العربي كله حتى القرن التاسع عشر ، على الرغم من وجود مقوماتها ، وكيف كانت

مضطهدة في مصر قبل الحرب العالمية الأولى • ثم انتقلت بالفكرة ، بعد الحرب ، عبر الفكرة الشرقية التي أوليتها عناية خاصة ، نظرا لأنها تعد جسر الانتقال بين الجامعةالاسلامية والجامعة العربية • وقد عنيت عناية خاصة بدراسة دور بريطانيا في قيام جامعة الدول العربية •

وبهذا الفصل تنتهي هذه الدراسة الشاقة التي استغرق إعدادها ست سنوات (١٩٦٤ — ١٩٧٠) وجرى تنقيحها وتزويدها بما يجد من إضافات على مدى ثلاث سنوات اخرى •

• • •

فاذا انتقلنا الى المادة التاريخية لهذا البحث ، فهي تنقسم الى قسمين : القسم الأول ، مصادر أصلية ، والقسم الثاني ، دراسات • ونعني بالمصادر الأصلية المواد الأولية المجردة من المعالجة التاريخية ، وهي تنقسم في هذا البحث الى خمسة أقسام :

١ — وثائق رسمية

ونعني بها ما صدر عن وزارات الحكومة ومصالحها والجهات الرسمية في الدولة من قوانين ، وأوامر ، وتشريعات ، وإحصاءات ، وتعدادات ، وتقارير ، ومحاضر المفاوضات والمحادثات ، ونصوص المعاهدات ، والبيانات الرسمية ، والقرارات ، والكتب الملونة ، وما صدر عن مجلسي البرلمان من مضابط الجلسات وملاحق القوانين والقرارات ، وما نشر من أحكام ومحاكمات وغير ذلك •

وتعتبر مضابط البرلمان ذات أهمية خاصة في هذا البحث ، وخصوصا في أثناء الحرب العالمية الثانية • فمن المحقق أن المناقشات البرلمانية أثناء هذه الحرب تعد قبس الضوء الوحيد تقريبا وسط ظلماء الأحكام العرفية والظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد • ولو أن البرلمان كان موقوفا أثناء الحرب ، كما كان الحال أثناء الحرب

العالمية الأولى ، لضاعت كثير من الحقائق ، وأسدل الستار علـى كثير من الأحداث التي كشفتها المناقشات البرلمانية وحدها • والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها أن الحكومة البريطانية هي التي طلبت من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية بعد اعلان الحرب ، ومنها رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد المصري التي قدمها في أول ابريل ١٩٤٠ ، ثم رد الوفد على الرد البريطاني ، ومنها المسائل المتعلقة بالمعتقلين أثناء الحرب ، الى غير ذلك من الحقائق التاريخية الهامة •

وتعتبر من أهم المصادر الرسميـة في دراسة الحركة الوطنيـة ، مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، وقد صدرت عـام ١٩٣٤ • وقيمـة هـذه المحاضر أنهـا تحوي عرضا بديعا للفكر البورجوازي الليبرالي في مصر ، متصادما مع الفكر الأوتوقراطي • و لامندوحة عن الاطلاع عليها لفهم جـذور الصراع الدستوري الذي دار في مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ •

وقد أفاد هذا البحث كثيرا مـن الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الوفد عام ١٩٤٣ ، وضمنته جميـع بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد بالكتاب الأسود، وما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها في مجلسي البرلمان • وأهمية هذا الكتاب أنـه لا يتضمن فقط ردود الوزراء الوفديين علـى الاتهامات الموجهة اليهم ، وإنما يتضمن الاتهامات نفسها التي وجهها مكرم باشا في شكل أسئلة موجهة من الشيوخ والنواب ، وبذلك أعانني على معرفة ما تضمنه الكتاب الاسود الذي لم يتيسر لي الحصول عليه •

كذلك أفاد هذا البحث من تقرير عن « الجيش » عثرت عليه في وثائق قصر عابدين ، وذلك لما يعكسه من وجهة النظر الموالية للقصر في القرارات التي أصدرتها حكومة الوفد عام ١٩٣٧ للسيطرة على الجيش• وقد احتوى الملف الموجـود في قصر القبة والخاص بحادث ٤ فبراير

(مكتب حسن يوسف) وثائق غاية في الأهمية ، منها المحضر التفصيلي لاجتماعي الزعماء . بالقصر يوم ٤ فبراير لمناقشة الانذار البريطاني ثم مناقشة حادث الدبابات ، وهو واحد من محاضر رسمية ثلاثة ، والمحضر الثاني نشره مصطفى مؤمن في كتابه : « صوت مصر » ، أما المحضر الثالث فقد أذاعه محمود حسن باشا ، كبير المستشارين الملكيين ، في الصحف اليومية ونشرته جريدة الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ • ومن الوثائق الهامة أيضا الموجودة في الملف المذكور ، بعض المنشورات السرية التي وزعتها أحزاب الأقلية ودوائر القصر في أعقاب الحادث • وقد نسخ هذا الملف بمعرفة وإشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وهو محفوظ به •

ومن أهم الوثائق المنشورة ، المرافعات والشهادات التي ادلى بها الزعماء السياسيون في قضايا الاغتيال السياسي ، مثل قضية اغتيال امين عثمان باشا،وقضية اغتيال محمود فهمي النقراشي باشا• وقد أسدى لطفي عثمان خدمة طيبة للبحث التاريخي حين جمع جلسات المحاكمة الأولى في كتاب تحت عنوان : « المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية » ، وتعتبر الشهادات التي أدلى بها الزعماء والساسة أثناء نظر القضية من أهم المصادر التاريخية في الكشف عن خفايا حادث ٤ فبراير وبعض الجوانب السياسية الأخرى •

وقد أصدر مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الكتاب الهام : « النظارات والوزارات المصرية » عن الفترة من ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الى ١٨ يونية ١٩٥٣ • وهو من جمع وترتيب فؤاد كرم ومراجعة وإشراف مركز الوثائق • ويحوي كافة الأوامر العالية ، والإرادات السامية ، والقوانين ، والمراسيم ، والقرارات ، والخطابات وغيرها من الوثائق المتعلقة بالنظارات والوزارات فى الفترة المذكورة •

٢ - وثائق تاريخية

ونعني بها ما صدر عن الأحزاب السياسية في مصر مـــن قرارات وتقارير ومذكرات ، وما صدر عن الزعماء السياسيين من خطب وأحاديث وتصريحات وبيانات ومراسلات وآراء ومساجلات ، وما نشرته الصحف من مقالات تعبر عن اتجاهات الرأي العام أو تعبر عن وجهات نظر حزبية. وهذا المصدر في دراسة الحركة الجماهيرية يعتبر أهم المصادر الأساسية، ويقف جنبا الى جنب مع الوثائق الرسمية ، إن لم يفقها في كثير مـــن الموضوعات . وتعتبر الصحف هي المستودع الهائل الذي يحوي بـــين دفتيه هذه الوثائق الهامة ، على ان القليل منها قد جمع ونشر في كتب أو كتيبات ، وهي التي نحن بصدد الحديث عنهـــا في هـــذا الجزء من المصادر .

وتعتبر خطب النحاس باشا والزعماء الوفديين في مؤتمر الوفـــد الكبير الذي عقد فـــي يومي ٩ و١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ، وفي المؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ ، من أهم المصادر الأساسية في الكشف عن خطة الوفد في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع . وقـــد أصدرت جريدة الحوادث ملحقا خاصا يحوي الخطب التـــي ألقيت في المؤتمر الاخير تحت عنوان : « مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصري ، نوفمبر ١٩٤٣ » . وقـــد أفادني بصفة خاصة خطاب النحاس باشا في هذا المؤتمر الذي رسم فيـــه خطة الوفد بازاء قضية الوحدة العربية ، والسودان ، وقضية الجلاء عن مصر بعد الحرب. كما أفدت أيضا من خطاب كامل صدقي باشا في هـــذا المؤتمر ، وكان رئيسا لديوان المحاسبة ، في الكشف عن بعض جوانب الصراع بـــين أجنحة البورجوازية المصرية الكبيرة . ومما يذكر أن جريدة الأهرام أعادت نشر هذا الخطاب كاملا في عددها الصادر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٤٣، وذلك لأهميته .

ومن أهم الخطب في هذه المرحلة ايضا تلك التي ألقاها الدكتور أحمد ماهر في الترويج لفكرة دخول مصر الحرب العالمية الثانية . وقد جمع محمد ابراهيم أبو رواع هذه الخطب في كتاب بعنوان : « الشهيد أحمد ماهر » ، وقد صدر منه جزءان فقط فيما اعلم . كذلك تعتبر من أهم الخطب في تلك الفترة ، تلك التي ألقاها محمد طلعت حرب باشا . وقد جمعت بعضها لجنة تخليد ذكرى محمد طلعت حرب ، وهي التي احتفلت بذكراه بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٧، وذلك بالاضافة الى بعض المقالات والبيانات الاخرى . ومن الواضح أن الرجوع الى هذه الخطب والبيانات أمر أساسي في دراسة الجناح المالي من البورجوازية المصرية .

وقد جمع الدكتور يوسف نحاس مقالاته التي كتبها عن المسائل القطنية منذ عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٣ في مجلد كبير بعنوان : « القطن في خمسين عاما » . وكان أولى أن يسميه « القطن في أربعين عاما » ! وهو ذو أهمية كبيرة في تتبع السياسة القطنية في غضون هذه الحقبة الطويلة ، وما تعرضت له البلاد من أزمات وضائقات . وأهمية هذه المقالات أنها كتبت بقلم متخصص في دراسة شئون القطن . كذلك نشر محمد خطاب ، صاحب المشروع المعروف بوضع حد أعلى للملكية الزراعية سنة ١٩٤٤ ، مجموعة مقالات نقدية كتبها منذ سبتمبر ١٩٤٥، في كتاب بعنوان : « المسحراتي » . وبعضها ذو أهمية خاصة في الكشف عن التيارات الخفية التي كانت تجري لإجهاض مشروعه أمام مجلس الشيوخ . ويعتبر من التقارير الهامة الحزبية ذلك الذي أصدرته لجنة البحوث الاقتصادية بالهيئة السعدية عام ١٩٤٤ تحت عنوان : « تقرير لجنة البحوث الاقتصادية » ، وهو وثيقة هامة تكشف السياسة الاقتصادية لهذا الحزب الذي تختلف الآراء في هويته .

وقد أصدر المؤتمر الأول للطلاب العرب في اوروبا ، الذي عقد

في بروكسل من ٢٧ ــ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨ كتابا هاما يحوي عرضا لجلساته وقراراته ولجانه ، ويشمل بالاضافة الى ذلك التقارير التي أقرها المؤتمر عن الأهداف القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعد هذه التقارير أول معالجة لحركة القومية العربية وأهدافها ووسائل تحقيقها فيما أعلم .

٣ ــ المذكرات الشخصية

وهي من المصادر الأساسية في هذا البحث . واستخدام هذا المصدر يجب أن يقترن بالحذر الشديد ، لأن التجرد عند الكتابة عن الذات خارج عن إرادة البشر ، كما أن ذاكرة الكاتب كثيرا ما تخونه في تسجيل بعض الوقائع ، فتضيع الحقيقة ، وأذكر أنني في أثناء معالجتي لنشأة مقاطعة لجنة ملنر ، اثناء إعدادي رسالتي للماجستير ، تبينت أن عبد الرحمن فهمي قد أخطأ في مذكراته خطأ فادحا ، اذ زعم أن سعد زغلول قد كلفه بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد . ولما كانت هذه الرواية تناقض الخطة الأساسية التي كان ينتهجها سعد زغلول في ذلك الحين ، فلذلك عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول ، انتهيت منها الى أن هذه الواقعة لم تحدث أصلا ، بل ان سعد زغلول قد حذر منها في نفس الرسائل ، واستنتجت من ذلك أن طول الفترة بين وقوع الحوادث وكتابة المذكرات ، ربما كان السبب في سقوط عبد الرحمن فهمي في هذا الخطأ الكبير . وسوف يرى القارىء في هذا البحث الذي بين يديه بعض النماذج لتفنيد ما ورد من وقائع في بعض المذكرات ، خاصة في الفصل الخامس .

وتعد مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل من المصادر الهامة في

هذه الرسالة • وهي نافذة هامة للاطلال على ما كان يدور في معسكر أحزاب الأقلية ، سواء أكانت خارج الحكم أم داخله • والجزء الثاني ذو أهمية خاصة لأنه يصاحب أحداث الرسالة من بدايتها الى نهايتها •

وتعتبر مذكرات محمد التابعي : « من أسرار الساسة والسياسة » من المصادر الهامة في دراسة هذه المرحلة ، نظرا لأن التابعي معاصر للأحداث ، وكان في الموقع الذي يتيح له رصدها ، ليس فقط لمكانته الصحفية حينذاك ، بل لأنه ربما كان الوفدي الوحيد الذي استطاع أن يجمع بين وفديته وصداقته لأحمد حسنين باشا • وقد ترددت بين أن أضع مذكرات التابعي في قائمة التراجم ، نظرا لأنها بالدرجة الأولى ترجمة لحياة أحمد حسنين باشا ، وبين أن أضعها في قائمة المذكرات • وقد اخترت الأمر الأخير ، لأن التابعي اعتمد على ذاكرته ويومياته وحدها في الترجمة لأحمد حسنين باشا ، فهي على هذا النحو مذكرات التابعي عن أحمد حسنين ، وليست ترجمة التابعي لحياة أحمد حسنين ، وقد تعرضت لبعض ما ورد بها بالتفنيد ، خصوصا دور أحمد حسنين باشا في مقابلة كفرعشما •

ومن المصادر الأساسية ايضا مذكرات أنور السادات التي نشرت تحت عناوين مختلفة ، وقد اخترت الطبعة التي أصدرتها دار الهلال تحت عنوان : « أسرار الثورة المصرية » • وتعد هذه المذكرات ، بالاضافة الى مذكرات قائد السرب حسن عزت المنشورة تحت عنوان : « أسرار معركة الحرية » ، المصدرين الوحيدين اللذين يتناولان حركة الضباط الأحرار في الفترة الخاضعة للبحث • وقد صدرت مؤخرا مذكرات كمال الدين رفعت تحت عنوان : « حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ » ، إعداد مصطفى طيبة ، وقد مست مسا خفيفا نشاط الضباط خلال الحرب العالمية الثانية • ومن المصادر الهامة في

دراسة التنظيمات السرية خلال الحرب ، مذكرات وسيم خالد الذي كان على صلة بحسين توفيق .

وللمرحوم الشيخ حسن البنا مذكرات صدرت تحت عنوان : « مذكرات الدعوة والداعية » ، تعتبر على جانب كبير من الأهمية في الكشف عن نشأة الحركة وتطوراتها . وقد ضمنها الكثير من خطبه ومراسلاته وقرارات الجماعة في المناسبات المختلفة .وهي مصدر أساسي في دراسة حركة الاخوان ، بالاضافة الى ما ورد بجريدة الاخوان المسلمين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وبعض صحف تلك الفترة .

وقد نشر أحمد حسين بعض الكتب التي تحوي مذكراته ونشاطه ونشاط حزبه ، منها : « إيماني » الذي صدرت منه — فيما أعلم — طبعتان : الأولى تتوقف الى ما قبل معاهدة ١٩٣٦ ، والثانية تنتهي عند توقف مباحثات صدقي — ستانسجيت ، وتختلف عن الطبعة الأولى بالحذف والاضافة . وقد تحدث أحمد حسين في كلتا الطبعتين عن نشأته ونشأة جماعة مصر الفتاة ، وضمنهما الكثير من خطبه ومرافعاته . كذلك أصدر أحمد حسين كتابه : « من وراء القضبان » ، وهو يحوي ذكريات سجنه وهربه وإعادة سجنه خلال الحرب العالمية الثانية . كما أصدر ثلاث قصص تحوي مذكراته الشخصية تحت العناوين الآتية : « أزهار » ، « الدكتور خالد » و « احترقت القاهرة » . ومن الخطأ البالغ الاعتماد على هذه المذكرات المتفرقة التي أصدرها أحمد حسين في دراسة الحركة الفاشية ، لأن المصدر الأساسي لدراسة نشأة الحركة ومراحلها الأولى هو صحف عام ١٩٢٨ ثم جريدة الصرخة عام ١٩٣٠ و ١٩٣٣ وما بعدها، أما تطور الحركة وتصاعدها ، فالمصدر الأساسي هو جريدة مصر الفتاة ذاتها في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ على وجه الخصوص .

وقد أصدر جلال الدين الحمامصي كتابا بعنوان : « معركة نزاهة الحكم » ، تحدث فيه عن دوره في اصدار الكتاب الأسود عام ١٩٤٣ ،

وأورد مقتطفات كثيرة وهامة من هذا الكتاب . وهو يعتبر من المصادر الأساسية التي تكشف عن دور القصر ، خاصة أحمد حسنين باشا ، في إخراج هذا الكتاب الـى حيز الوجود ، ويعـد بالاضافة الى الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة الوفد أهـم مصدرين لدراسة موضوع الكتاب الأسود .

ومن أهم المذكرات التـي تلقي الأضواء علـى اتصالات العرب بالمحور خلال الحرب العالمية الثانية ، مذكرات عثمـان كمال حداد ، سكرتير المفتي الخاص ، التي نشرها تحت عنوان : « حركة رشيد عالي الكيلاني » . وكذا مذكرات رشيد عالي الكيلاني ، المنشورة في الكتاب الذي صدر بعد ثورة ١٤ تموز تحت عنوان : « أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني » . كذلك يعتبر من المذكرات الهامـة مذكرات محمد علي الطاهر ، المجاهد الفلسطيني المعروف ، وقد صدر منها مجلدان : الأول تحت عنوان : « معتقل هاكستيب » ، والثاني تحت عنوان : « ظلام السجن » . وقـد أفدت مـن المجلد الأخير على وجه الخصوص .

٤ ـ احاديث شخصية

وقد استعنت في هذه الدراسة ببعض المصادر الحية ، وأعني بها بعض الشخصيات السياسية التي شاركت في الحلبة السياسية في مصر . وقد اكتفيت بثلاثة هم : الاستاذ محمد صبيح ، ومحمد كامل البنداري (باشا) ، ومحمود سليمان غنام (باشا) . وأود أن أوجه اليهم خالص شكري وتقديري في هذه المناسبة ، لما حبوني به من عطف ورقة . وقد أعانني ما تلقيته منهم من معلومات في توضيح بعض غوامض البحث . وان كنت أعترف بأن هـذا المصدر مـن مصادر المعلومات من أخطر

المصادر ، واذا لم يتوجه الباحث للقاء مسلحا بالمعرفة الكاملـة لدقائق موضوع الحديث ، فان المعلومات التي سيحصل عليهـا سوف تكون مهزوزة ومشكوك فيها لحد كبير • كما انه اذا لـم يعتصم بالموضوعية المطلقة والتجرد التام ، فان تأثره عند إعداد بحثه بهذه الشخصيات ذات الدربة والمهارة والدبلوماسية الكبيرة ، وما لقيه منهـا من عطف ، قد يهوي به وبيحثه الى هوة ليس لها قرار •

٥ ـ صحف ومجلات

تعتبر الصحف في هذه الدراسة ــ كما ذكرت ــ المستودع الكبير الذي يحوي في باطنه الوثائق التاريخية الهامة الضرورية لدراسة الحركة الوطنية • وبالنسبة لهذا البحث ، فان هذا المستودع قد امتد عمقا الى الثلث الأخير من القرن الماضي واقترب حتى نهايـة الخمسينيات مـن هذا القرن • وليس من المتوقع ، بطبيعة الحال ، أن نحيط في هذا التقديم للمصادر بكل ما أفاد به البحث من هذا المصدر الأساسي ، ولكن يكفي أن نتعرض بالاشارة لبعض المساجلات والمقالات التـي توضح أهمية هذا المصدر •

فمن أهم المساجلات التي وقعت في هذه الفترة ، تلك التي دارت بين محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان ميدانها الصحف ، حول مسألة توليد الكهرباء من خزان أسوان • وقد استمرت مـن ١١ الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ ، وكان مكرم عبيد فيها في الموقع الذي يمكنه من تدعيم بياناته بالمستندات الرسمية التي نشر بعضها مصورا ، وقد ألقت أضواء هامة على هذا النزاع الخطير الذي كان نقطة البداية في أخطر انشقاق حدث في الوفد بعد انشقاق عام ١٩٢١ •

وقد كتب أحمد حسين سلسلة من المقالات فيما بين ١٩ يونية و ٢٠

يولية ١٩٣٩ ، تعد من أخطر المقالات التي كتبت قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي تحت عنوان : « من أجل الله والوطن ، ومن أجل الملك »، وقد تناول فيها أمورا على جانب كبير من الأهمية ، منها العلاقة بين الملك فاروق والسير مايلز لاميسون ، ومؤامرات علي ماهر باشا على الوفد ، والخلاف الخطير الذي نشب بين علي ماهر باشا ومحمد كامل البنداري باشا داخل القصر ، ثم علاقات القصر مع وزارة محمد محمود باشا . وكان أحمد حسين في تلك الفترة في الموقع الذي يستطيع أن يرى فيه ما يجري وراء الكواليس ، ويسجل أدق الاخبار ، وذلك بحكم صلته بكل من علي ماهر باشا ومحمد كامل البنداري باشا . وتعتبر هذه المقالات ، بالاضافة الى المقالات التي كانت تنشرها جريدة مصر الفتاة ، مفتاحا من أهم المفاتيح لمعالجة السنتين السابقتين على قيام الحرب العالمية الثانية .

وتعتبر المقالات التي نشرتها جريدة السياسة الاسبوعية ، وملحقها الأدبي ، في النصف الثاني من العشرينيات ، عن الفكرة الشرقية ، بالاضافة الى ما نشرته مجلة الرابطة الشرقية حول هذا الموضوع ، وما نشرته مجلة الهلال طوال العشرينيات والثلاثينيات ، وما صدر عن « الاستاذ » للنديم، وصحيفة « الجريدة » لأحمد لطفي السيد ، من المصادر الهامة لدراسة تطور الفكرة العربية في مصر . كما تعتبر مقالات « المنار » للشيخ رشيد رضا ، ومقالات « جريدة الاخوان المسلمين » ، من المصادر الأساسية في دراسة التيار الاسلامي وحركة الاخوان المسلمين .

وتعتبر المذكرة التي قدمها الوفد للحكومة البريطانية في أول ابريل ١٩٤٠ من أهم الوثائق التي لا غنى عنها في معرفة الدور الذي لعبه الانجليز أثناء المرحلة الأولى من الحرب ، للسيطرة على اقتصاديات

البلاد واستغلالها لحساب بيوت المال الانجليزية . وأذكر في هذه المناسبة قصة طريفة توضح متاعب البحث . ذلك أن هذه المذكرة كانت قد عقدت مقارنة بين ما تخسره مصر من حيادها اثناء الحرب لتدخل انجلترا ، وما تكسبه الدول المحايدة الأخرى من هذا الحياد في تصريف حاصلاتها ، وضربت المذكرة مثلا بأن صادرات القطن الأمريكي الى « أسوج » قد زادت الى أربعة أضعاف ما كانت عليه ، في الوقت الذي كانت تجارة القطن المصري تكسد فيه وتبور . وقد استلفت نظري اسم « أسوج » الوارد في المذكرة . وعلى الرغم من أنه كان مألوفا لدي كاسم دولة من دول شمال أوروبا ، الا أنني حين أردت التأكد من موقعه في جميع الأطالس والقواميس الجغرافية التي اقتنيها أو في دار الكتب أو مكتبة الجامعة ، لم أعثر له على أثر . وقد اقتضاني ذلك الرجوع الى مذكرة الوفد في جريدة أخرى للتثبت من أن ورودها بجريدة الأهرام التي استقيته منها لم يكن خطأ مطبعيا ، ولكن جريدة المصري التي رجعت اليها أوردت نفس الاسم ! وبناء على ذلك أجريت اتصالا بمحمود سليمان غنام (باشا) الذي أبدى اعتذاره لعدم تذكره الإسم . فأجريت اتصالات ببعض أساتذة الجغرافيا ، وقد هداني الدكتور أحمد اسماعيل المدرس بقسم الجغرافيا بجامعة القاهرة ، إلى أن الاسم إنما هو اسم عربي قديم لدولة السويد ، ولكنه عندما أراد ان يستوثق هو الآخر من القواميس الجغرافية والأطالس بمكتبة قسم الجغرافيا لم يعثر له على أثر ! ومن الطريف أنني عثرت بعد ذلك على هذا الاسم بقاموس « المنجد » ، على الرغم من أنه قاموس عام وليس قاموسا جغرافيا متخصصا ! وقد استغرق البحث في هذه النقطة وقتا واقتضى جهدا غير قليل ، على الرغم من أن الموضوع ليس أساسيا في البحث ، وكان من الممكن التجاوز عنه بأيسر جهد ودون أي تأثير .

ثانيا ـ دراسات

ولقد كان من الضروري أن يطلع الباحث على ثمرات قرائح ونتائج دراسات بعض الباحثين الذين أضاءوا بدراساتهم بعض جوانب الطريق . وهذا الاطلاع ضروري وهام لسببين : السبب الأول ، الاستعانة بالنتائج الايجابية التي توصلت اليها هذه الدراسات ، والاسترشاد بها في بعض نقاط البحث . أما السبب الثاني ، فهو مناقشة هـذه الآراء في ضوء النتائج التي توصل اليهـا هذا البحث لاقرارهـا أو تفنيـد الجوانب السلبية منها . وهذه العملية ، بصفة عامة ، ضرورية جدا لتقدم البحث العلمي ، فكل بحث جديد ينبغي أن يشكل مراجعـة للأبحاث السابقة عليه ، وأن يرتفع على الجوانب البناءة منها ، ويهـدم الجوانب السلبية فيها . وأذكر أيضا أنني عندما أخذت في إعداد الفصل الخاص بتطور الايديولوجية العربية فـي مصر ، سعيت جهدي للاطـلاع على كتاب الأستاذ أنيس صايغ : « الفكرة العربية في مصر » الصادر في عام ١٩٥٩ ببيروت . ولكني للأسف الشديد لم يتيسر لي الحصول عليه ، رغم ما كلفت به بعض الأصدقاء من شرائه من بيروت . ومع أننـي مضيت في بحثي ، حتى انتهائه ، متتبعا الفكرة العربيـة في المصادر الأولى وهي صحف ذلك العهد ، ومع اطمئناني للنتائج التي توصلت اليها ، الا أنني كنت أحس بأن عملي ينقصه الاطـلاع على هـذا الكتاب . وسنحت لشقيقي الأصغر فرصة السفر الى لبنان ، فعهدت اليه بهذه المهمة . وقد نجح مشكورا فيما فشل فيه غيره ، وعاد الي حاملا ما قـال إنه « آخر نسخة » في المكتبة المتعهدة ببيعه . واستكملت بحثـي بمناقشة آراء الأستاذ أنيس صايغ والاستعانة ببعض النتائج التي حققها .

ولن يتسع المقام في هذا التقديم للاشارة الى جميـع الدراسات الهامة التي رجعت اليها ، ولكني سوف أكتفي بابراز أهم تلك الدراسات،

سواء منها ما أفاد البحث عن قرب أو ما أفاده عن بعد • ويعتبر كتاب المرحوم عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثـورة المصرية » ، الجزء الثالث (١٩٣٦ — ١٩٥١) من الكتب القليلة التي تغطي الفترة الخاضعة للبحث • ويمتاز بتحامل غريب على الوفد ، حتى ليتحدث عن عودته الى الحكم بعد وزارات النقراشي وصدقي وابراهيم عبد الهـادي ، تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » ! لذلك فهو تاريخ للحركة الوطنية من وجهة نظر الحزب الوطني ، وليس من وجهة نظر تاريخية مجردة ، وهذا الحكم ينسحب على كتب المرحوم الرافعي ابتداء من « مصطفى كامل »• وان كان ذلك لا يقلل من أهمية الجهـد الذي بذله الرافعي في تتبع الأحداث زمنيا والتعليق عليها بما يراه وإثباته النصوص الكاملة لما ورد في الصحف من البيانات والقرارات والمنشورات وغيرها •

ومن أهم الدراسات التي انتفعت بها في الجزء الأول من الفصل الذي عقدته عـن « الايديولوجية العربيـة في مصر » ، كتاب برنارد لويس : « العرب والتاريخ » ، وقد ترجمه نبيـه أمين فارس ومحمود يوسف زايد في بيروت ، وهو دراسة تحليلية علـى جانب كبير مـن الأهمية • ثم كتاب أنيس صايغ : « تطور المفهوم القومي عند العرب » ، ويكاد يكون أحسن دراسة قدمها على صغر حجمه • وكذلك الكتاب الهام للدكتور عبد الملك عودة : « معالم المجتمع العربي » ، ويحوي دراسة تحليلية جادة وممتعة ، وقد أفدت بصفة خاصة من القسم الأول منه • ويمتاز الكتاب بتبويبه الموضوعي •

وقد أفدت لحد كبير من الدراسة التاريخيـة الهامة التـي قدمها

أستاذي الدكتور محمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ، ونشرتها جريدة الأهرام في الفترة من ٥ الى ١٠ فبراير ١٩٦٧ • وأهمية هذه الدراسة بالنسبة لهذا البحث أهمية خاصة ، فهي أول دراسة أكاديمية تعالج موضوعا كبيرا ومتكاملا من مواضيع هذا البحث ، وقد تغلغل بها الدكتور محمد أنيس الى جذور الحادث فأضاء مساحة كبيرة من تاريخ هذه الفترة • وبالاضافة الى ما أفاده الباحث مما احتوته الدراسة من معلومات هامة وتحليل بديع ، فقد أفاد بصفة خاصة من نصوص وثائق وزارة الخارجية الألمانية التي كان إيرادها في هذه الدراسة إضافة هامة لتاريخ مصر المعاصر • ولقد كان من الطبيعي أن تختلف الدراسة التي قدمتها في هذه الرسالة لحادث ٤ فبراير عن الدراسة التي قدمها أستاذي الدكتور محمد أنيس من جميع الوجوه ، وذلك بحكم التبويب المختلف في كلتا الدراستين ، فضلا عن أنني حرصت على أن أعالج الزوايا أو الجوانب التي لم يتعرض لها أستاذي في دراسته ، وأن ابدأ من حيث انتهى هو • فالدراستان على هذا النحو متكاملتان •

ثالثا ــ المراجع الأجنبية

فاذا انتقلنا الى المراجع والمصادر الأجنبية ، نجد من الضروري الاشادة بالدراسة التي قدمها « جورج كيرك » ، وهو من الباحثين المتخصصين في شئون الشرق الاوسط ، عن : « الشرق الأوسط في الحرب (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) » ، وقد أصدرها المعهد الملكي للشئون الدولية • وهي عرض لشئون الشرق الأوسط يتتبع الأحداث السياسية حسب تسلسل وقوعها الزمني في كل قطر ، بالاستناد الى الوثائق

الهامة . والجزء الخاص بمصر يمتاز بالتركيز والشمول ، وان كان يعبر عن وجهة النظر البريطانية . وأهميته الكبرى — في الواقع — تكمن في أنه يضع يد الباحث على قائمة من المصادر الأجنبية الهامة التي ربما تعذر على الباحث التعرف عليها بدون الرجوع الى هذا المرجع الهام . وللمؤلف دراسة أخرى تحت عنوان : « موجز تاريخ الشرق الاوسط »، وقد ترجمها الى العربية الأستاذ عمر الاسكندري وراجعها الدكتور سليم حسن وصدرت في سلسلة الألف الكتاب . وتمتاز بما تميزت به الدراسة السابقة بالتركيز والشمول . والدراستان لا غنى عنهما في تتبع الأحداث الهامة . وقد قدم المؤلف في عام ١٩٦١ تاريخه الوجيز : « السياسة العربية المعاصرة » ، وهي تختلف عن الدراستين السابقتين في أنها دراسة تحليلية تتناول التطورات التي حدثت في العالم العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين حتى صدور الدراسة عام ١٩٦١ .

وتعتبر الدراسة التي قدمها وليم شيرر عن : « قيام وسقوط الرايخ الثالث » ، من أهم الدراسات التي تعالج تاريخ الحرب العالمية الثانية . وهي تعتمد بصفة أساسية على وثائق وزارة الخارجية الألمانية التي وقعت في يد الحلفاء عند غزو ألمانيا . ولا تداني هذه الدراسة في أهميتها الا الدراسة التي قدمها المستر ونستون تشرشل تحت عنوان : « الحرب العالمية الثانية » ، والتي استند فيها الى الوثائق البريطانية التي كانت تحت تصرفه عند توليه منصب رياسة وزراء بريطانيا أثناء الحرب. وقد صدرت في ستة أجزاء ، ولكن المستر تشرشل أصدر طبعة مختصرة منها في مجلد واحد عام ١٩٥٧ ، بعد أن أضاف اليها فصلا خاصا عن

الأحداث الأوروبية من انتهاء الحرب الى تاريخ صدور هذه الطبعة • وقد ترجمت الطبعة المختصرة الى العربية عدة ترجمات ، تحت عنوان : « مذكرات تشرشل » ، وصدرت في طبعات مختلفة •

وتعتبر « يوميات شيانو » ، وهو الكونت شيانو الذي كان وزيرا لخارجية ايطاليا أثناء الحرب ، وكذلك أوراقه الخاصة التي صدرت تحت عنوان : « اوراق شيانو الدبلوماسية » ، من أهم الوثائق التي أفاد بها هذا البحث • وسوف يلاحظ القارىء عند الاطلاع على ثبت المصادر الأجنبية ، أنني رجعت الى طبعتين من هذه المذكرات ، كما أنني رجعت الى ترجمتين لأوراق شيانو الدبلوماسية هما الترجمتان الانجليزية والفرنسية • وتفسير ذلك موجود في الفصل الخامس في الجزء الذي عقدته لمعالجة سياسة ايطاليا وألمانيا ازاء مصر •

وقد كان من حسن حظي أن اطلعت على أوراق هاري هوبكنز الخاصة ، وهو ممثل الرئيس روزفلت الشخصي ومستشاره الأول في البيت الأبيض ، وقد نشرها صديقه وزميله في البيت الأبيض « روبرت شيروود » عام ١٩٤٨ في شكل ترجمة لحياة هاري هوبكنز بعنوان : « أوراق البيت الأبيض الخاصة بهاري هوبكنز » ، وأضاف اليها ذكرياته الخاصة • والترجمة صدرت في جزأين ، وتستند الى عدد هائل من الوثائق • وقد أفدت بها بصفة خاصة في معالجة الروايات التي أثيرت حول خطة الانجليز لتدمير مصر عند انسحابهم منها اثناء الحرب •

كذلك كان من حسن حظي أن أطلعت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) في الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٤ • ثم على « يوميات

كيلرن » التي نشرت مؤخرا . وقد دعمت البحث بكافة الاضافات الهامة التي قدمتها هذه الوثائق واليوميات ، والتي تزيد عما أوردته الوثائق المصرية . ومن ثم فيمكن القول في اطمئنان تام ان هذا البحث يعتبر أول بحث أكاديمي عن هذه الفترة يستند الى الوثائق المصريـــة والانجليزية مجتمعة . وأملي أن أكون قد وفقت في إلقاء أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة من تاريخ هذه الحركة .

مصر الجديدة في ٢١ ابريل ١٩٧٣

دكتور عبد العظيم رمضان

الفصل الأول



الصـــــراع بـــــين الديـموقـراطيّة والاتـوقـراطيّة

(١) انهيار الجبهة الوطنية

الجبهة الوطنية اثناء المفاوضات

تعتبر الفترة الممتدة من ابرام معاهدة ١٩٦٣ الى قيام الحرب العالمية الثانية من أهم الفترات في تاريخ مصر المعاصر • ذلك أنها شهدت أشد المعارك الحزبية عنفا ، وأكبر هزائم الديموقراطية حسما ، كما شهدت أهم انقسام في قيادة الوفد بعد الانقسام الكبير الذي وقع في عام ١٩٢١ • وفي هذه الفترة ارتفع المد الفاشي في مصر الى ذرى لم يبلغها من قبل ، ونشب صراع مرير بين القوى الديموقراطية والقوى الفاشية والأوتوقراطية ، وعانت الحياة النيابية من هذا الصراع الشيء الكثير •

وهناك عدة أسباب جعلت هزيمة الديموقراطية في هذه الفترة أشد نكرا من أية هزيمة سابقة • أولها ، ان النضال الدستوري كان يستمد قوته قبل ابرام معاهدة ١٩٣٦ من صلته الوثيقة بالقضية الوطنية• فلما سويت هذه القضية على الأسس التي قررتها المعاهدة ، فقد النضال الدستوري جزءا كبيرا من قوته ، ولم يعد يستنفر اليه الحماس القديم الذي كان يستنفره قبل تسوية القضية الوطنية •

ثانيا ، ان هذه الهزيمة وقعت في مستهل عهد جديد ، حصلت فيه البلاد على قدر كبير من استقلالها الداخلي والخارجي ، واعتلى العرش فيه ملك جديد • فكانت استهلالا سيئا لهذا العهد ، وسابقة ظلت تلقي بظلها الأسود الكثيف على الحياة الدستورية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ •

ثالثا ، ان هذه الفترة شهدت نمو قوى سياسية جديدة لا تتخذ الديموقراطية الليبرالية مثلا أعلى • وقد اجتذبت هذه القوى اليها كثيرا

من الأنصار والمؤيدين ، وخصوصا من بين الشباب • فخسر النضال الدستوري عناصر هامة كانت سندا وعضدا له ضد الأوتوقراطية ، وتأثرت الحياة الدستورية بذلك أيما تأثير •

ونقطة البداية في المعركة الدستورية التي انتهت بانهيار الحكم الديموقراطي في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، هي سقوط الجبهة الوطنية • وكانت الجبهة الوطنية قد تألفت في أوائل ديسمبر ١٩٣٥ من جميع الأحزاب السياسية في مصر ، فيما عدا الحزب الوطني ، لاعادة دستور ١٩٢٣ وابرام المعاهدة مع بريطانيا • وقد تألفت تحت ضغط شديد من الطلبة الذين رفعوا شعار الوحدة والائتلاف في أعقاب الأحداث الجسيمة والمحزنة التي أعقبت تصريح هور الأول في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ • وقابل الوفد هذه الدعوة في بداية الأمر في تحفظ ، واشترط أن يطالب الجميع باعادة دستور ١٩٢٣ فورا وأولا ومن غير تأجيل • ولكن الأحرار الدستوريين لم يقبلوا هذا الشرط بحجة ان الوحدة والائتلاف انما يكونان لهدف واحد هو عقد المعاهدة مع بريطانيا ، وانه اذا عقدت هذه المعاهدة ، عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وقد رفض الوفد بطبيعة الحال تعليق قيام الحياة الدستورية على عقد المعاهدة مع بريطانيا• ثم تجددت المحاولات حين عادت الاضطرابات من جديد عقب تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، واشتد الضغط على الأحزاب من أجل الائتلاف ، فأسفرت هذه المحاولة الثانية عن اتفاق الوفد والأحزاب الأخرى على تأليف الجبهة الوطنية بغرض اعادة الدستور وعقد المعاهدة في وقت واحد • وكان ذلك اعلانا بتوقف الصراع الحزبي الى حين •

فكيف اذن تجدد الصراع بين الأحزاب ، ومن هو المسئول عن انهيار الجبهة الوطنية ونشوب المعركة الدستورية التي انتهت لصالح الحكم المطلق ولصالح الفاشية ؟ إن الدكتور هيكل يلقي المسئولية على الوفد ، فيقول : إن مسلك الحكومة الوفدية في الحكم كان مصطبغا

بالصبغة الحزبية وقائما على محاباة أنصارها ومحاربة خصومها ، وان ذلك كان دليلا على أن الوفد لم يعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد في النضال الحزبي ، بل رأى استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلا (١) .

وفي الحقيقة ان من العسير القول بأن الصراع الحزبي قد توقف تماما بعد تأليف الجبهة الوطنية ، وانما يمكن القول انه هدأ فقط وسكنت حدته ، ولكن جذوته ظلت متقدة تحت الرماد تغذيها الرواسب القديمة والمرارة الكامنة في النفوس . وخير دليل على ذلك أن المفاوضات نفسها ، وهي التي توحدت الجبهة الوطنية من أجلها ، كانت ميدانا هاما من ميادين الصراع الحزبي وسوقا للمزايدات الوطنية من جانب زعماء الأقلية الذين عرفوا بالاعتدال . ولقد كان السبب في ذلك ما كان قد أخذ يتضح شيئا فشيئا في أذهان هؤلاء الزعماء من أن استقرار العلاقات بين مصر وانجلترا سوف يتبعه بطبيعة الحال استقرار الحالة السياسية في مصر ، واستقرار الحكم بالتالي في يد الوفد ، مع ما يترتب على ذلك من أضرار محققة تصيب مصالح أحزاب الأقلية ومصالح أنصارها . عندئذ بدا لزعماء الأقلية أنهم يقفون بين نارين ، أو بين مصلحتين : مصلحة البلاد من جانب ، ومصلحة أحزابهم من جانب آخر . وكان الاختيار صعبا . ذلك أن الظروف التي جرت فيها المفاوضات ، كانت ظروفا صعبة تضغط على يد مصر ضغطا شديدا ، وتدفعها دفعا شديدا لابرام المعاهدة ، وهذه الظروف هي ظروف الحرب الايطالية الحبشية وما كانت تنذر به من قيام حرب عالمية لا تبقي ولا تذر ، وتعاني فيها مصر ما عانته في الحرب العالمية الاولى .

لذلك فقد اتجهت سياسة زعماء الأقلية في ذلك الحين الى التطرف، على اعتبار أنه المرفأ الأمين لأحزابهم ، فاذا خضع الانجليز ، كسبت هذه الأحزاب فخر تحقيق أهم المكاسب الوطنية على أيديها ، واذا تمسك

الانجليز بموقفهم ، فشلت المفاوضات ، وعادت الظروف السياسية التي كانت تهيىء المناخ المناسب لهذه الأحزاب للوصول الى الحكم •

وهذا يفسر الموقف الذي اتخذه محمد محمود باشا من « المسألة العسكرية » • فلقد كان واضحا من قبل أن تبدأ المفاوضات ، أن انجلترا تريد « تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل » ، وبمعنى آخر انها كانت تبغي التراجع في الحقوق التي كسبتها مصر في معاهدة ١٩٣٠ والمتعلقة بالأحكام العسكرية • وقد قبلت جبهة المفاوضة التفاوض مع انجلترا على هذا الشرط ، للظروف التي بيناها ، وفي حسبانها مبدأ التعويض الذي اعترفت به انجلترا في مباحثات جون سيمون ــ صدقي عام ١٩٣٢ ، اذ أشار الاول الى أن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوض مصر عن ذلك في مسائل أخرى » • وبذلك كان واضحا أن المفاوضات سوف تدور في هذه الدائرة : أي حول إجابة رغبات انجلترا في المسألة العسكرية وتعويض مصر عنها في مسائل أخرى •

مع ذلك فقد انتاب محمد محمود باشا التطرف فجأة حين أرادت انجلترا إضافة النص على معاونة مصر في حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، حتى دفعه التحمس الى المناداة بقطع المفاوضات ، ومن أجل ذلك سافر من الاسكندرية الى القاهرة ليجتمع بعبد العزيز فهمي باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور محمد حسين هيكل ، ليشرح لهم الحالة ويشكو لهم من أن « المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات » (٢) • وقد استقر الأمر بعد التشاور على الأخذ باقتراح لعبد العزيز فهمي باشا بأن يتمسك محمد محمود باشا في مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص في صلب المعاهدة على معاونة انجلترا لمصر على هذا الالغاء ، فاذا رفضت انجلترا

هذا الطلب انسحب محمد محمود باشا من هيئة المفاوضة وله كل العذر في تصرفه (٣) •

وهنا لا بد من توضيح نقطتين حول موقف محمد محمود باشا : أولاهما أن عبد العزيز فهمي باشا ـ كما رأينا ـ وليس محمد محمود باشا هو صاحب المشورة بأن يكون التعويض عن المسألة العسكرية في مسألة الامتيازات • أما محمد محمود باشا فقد كان موقفه الأساسي هو الانسحاب من هيئة المفاوضة في حالة اصرار بريطانيا على اضافة النص السالف الذكر • ثانيا ـ انه وان كان عبد العزيز فهمي باشا هو صاحب المشورة السالفة الذكر ، الا انـه لا يجب أن يتبادر الى الذهن أنـه صاحب فكرة المطالبة بالغاء الامتيازات أثناء المفاوضات • وفي الحقيقة أن الوفد كان قد هاجم الامتيازات الاجنبيـة هجوما عنيفا في مؤتمره المشهور الذي عقد في يناير ١٩٣٥ ، والذي حدد فيه برنامجه في المجالات الداخلية والخارجية • وكان مما قاله محمد صبري أبو علم إن الامتيازات الأجنبية انما تظلل برايتها فريقا من الأجانب المتجريـن بالمواد المخدرة والسموم ، وإنه من أعجب العجب أن ترث مصر الامتيازات عن تركيا فتلغيها تركيا وتتخلص منهـا الولايات التابعة لهـا ، وتبقى مصر تجر أذيالها ؟ كذلك من أعجب العجب أن يكون السودان ، وهو جزء مـن مصر ، محررا منها ، وتبقى مصر في أغلالها ؟ وان الامتيازات قد الغيت في جميع الدول ، « فهل للعالم أن يحدثنا لماذا تبقى بمصر ؟ » • ثم ختم محمد صبري أبو علم كـلامه بأنه « مـن الواجب العمل علـى إلغاء الامتيازات الأجنبية •• فان مصر التي نهضت مطالبة بحقها في الحيـاة والاستقلال التام وبمكانتها بين الأمم ، لا ترضى أن تبقى طويلا في رق الامتيازات دون أمم العالم » (٤) • فلما برزت ظروف الحرب الايطالية ـ الحبشية ، اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة للمندوب السامي

لاعادة الدستور وعقد معاهدة بين البلدين « يترتب عليها إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر كما ألغيت في غيرها من البلاد » (٥) •

وبذلك يكون موقف الوفد من إلغاء الامتيازات قد تحدد في مناسبتين قبل الدخول في المفاوضات • ومعنى ذلك أن هذه كانت من المسائل المعروضة في مفاوضات ١٩٣٦ ، وانها لم تكن من بنات أفكار محمد محمود باشا أو عبد العزيز فهمي باشا • أما عن فضل محمد محمود باشا في هذه المسألة ، فهو على النحو الذي أورده الدكتور أحمد ماهر باشا ، قطب الوفد ، في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشيوخ عن المعاهدة ، اذ ورد فيه قوله : « وأرى لزاما علي أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها ، وكان لموقفه أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات ، فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وإدراكا ، فهم اذا شعروا ان ما يعرضونه يقبل بسهولة ، أبدوا التشدد من جانبهم ، ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا ، وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال في الحكم ، معارض في هذه النصوص ، وانه لا يقبلها على مضض ، يخففون كثيرا من غلوائهم ، وأعتقد أن هذا كان خيرمعوان لدولة النحاس باشا فياقناع السير مايلزلامبسون وغيره»(٦)•

الجدال حول مصير الأحزاب بعد المعاهدة

على كل حال ، فعندما أخذت أدوار المفاوضات ، بعد الاتفاق على المسألة العسكرية ، تدنو من نهايتها ، وتبدو الأمور مبشرة بابرام المعاهدة ، عاد القلق على مصير أحزاب الأقلية بعد المعاهدة يلح من جديد على زعمائها • وقد تبدى ذلك في شكل قضية طرحها هؤلاء الزعماء في ذلك الحين قصدوا بها تأمين مستقبل أحزابهم ، وهي : من الذي سيقوم

بتنفيذ المعاهدة ؟ هل ينفذها الوفد وحده ، أو تنفذها الجبهة الوطنية ؟ •
وقد استطاع زعماء الأقلية أن يجذبوا اليهم اهتمام السلطات الانجليزية المسئولة في مصر وفي لندن، التي فاتحت فعلا زعماء الوفد في هذه المسألة • وعرض في ذلك الحين اقتراحان : أحدهما يقول بادخال زعماء الأقلية في الوزارة الوفدية ، على أن يكونوا وزراء بلا وزارات ، ومعنى ذلك تأليف وزارة قومية أو ائتلافية ، وقد رفض الوفد هذا الاقتراح • والاقتراح الثاني يقول بتأليف لجنة رسمية تتولى الاشراف العملي على تنفيذ المعاهدة ، ويكون بين أعضائها زعماء الأقلية وممثلون للوفد صاحب الأغلبية وبعض العسكريين من المصريين وبعض رجال القانون من مصريين وأجانب • وقد رفض الوفد أيضا هذا الاقتراح ، لأن معناه ـ على حد رأيه ـ قيام حكومة غير مسئولة الى جانب الحكومة المسئولة • ثم عرضت المسألة بحذافيرها في لندن اثناء وجود الوفد الرسمي فيها ، فصرح زعماء الوفد بأنهم يرحبون ببقاء الجبهة الوطنية ودوام الاتحاد بين الأحزاب جميعها ، على شرط أن يقف زعماء الأقلية موقفا صريحا أثناء عرض المعاهدة على البرلمان المصري • أما اذا تركوا أحزابهم تطعن في المعاهدة وتنادي برفضها ، وفضلوا هم الصمت البليغ للظهور بمظهر التطرف ، ولم يؤيدوا المعاهدة تأييدا صريحا ، ففي هذه الحالة لا يكون الوفد مسئولا عن بقاء الجبهة الوطنية ويتخذ لنفسه الموقف الذي تحتمه الظروف (٧) •

على أن هذا الموقف من جانب الوفد لم يرض جريدة «السياسة» ، لسان حال الأحرار الدستوريين ، فقد خرجت في أعقاب توقيع المعاهدة بمقال هام عن « الحياة السياسية المصرية بعد المعاهدة » ، عالجت فيه المسألة بشكل آخر ، فقد تساءلت عما اذا كانت انجلترا تريد أن تكون مسئولية تنفيذ المعاهدة على الهيئات السياسية الممثلة في الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضة وتولت توقيع المعاهدة ، أم تعود الحالة البرلمانية

الطبيعية الى نصابها ، فتتولى حكومة الوفد التنفيذ ، وتتحمل تبعته ، ويكون للمعارضة أن تراقبها في هذا التنفيذ ؟• وقد ناقشت الجريدة هاتين الفكرتين ، فرفضت أولا فكرة استمرار الجبهة الوطنية الى جانب الوزارة الحزبية القائمة في الحكم ، على اعتبار أن هذا الوضع انما كان « شاذا شذوذا لم يبرره الا حرص المصريين على أن تسوى هذه المسائل التي كانت معلقة بين الدولتين » ، أما أن يستمر هذا الشذوذ ، فانه يعتبر « افتئاتا على الدستور وعلى الحياة البرلمانية » • ثم انتقلت الجريدة الى مسألة العودة الى النظام البرلماني ، فاشترطت لذلك أن يتطور هذا النظام وفق الحال الجديدة التي تقتضي التعاون بين الهيئات السياسية • ومعنى ذلك ـ كما قالت الجريدة ـ أن يقام التكوين الحزبي في مصر على أساس غير أساسه القائم ، « ليعود النظام البرلماني الى صورته الطبيعية » • أي أن الجريدة لم تعتبر النظام الحزبي الموجود في ذلك الحين ، والذي كان يسمح للوفد بأغلبيته الساحقة ، تكوينا طبيعيا ، بل تكوينا شاذا !•• ثم خيرت الجريدة المصريين بين أن يأخذوا بالنظام البرلماني « بمعناه الصحيح » ، الذي تقوم الأحزاب على أساسه ، أو يأخذوا بالنظام الفاشستي الذي يريد ألا يكون في بلد ما الا حزب واحد وتفكير واحد واتجاه واحد للبحث ، وقالت : « وقد لا نخطىء اذا قلنا إن فكرة البرلمانية والفاشستية تجد كل منهما في مصر أنصارا اذا عرضا للبحث ، ولعلنا لا نخطىء اذا قلنا ان الروح الفاشستية تلقى تأييدا أشد حرارة من الروح البرلمانية بمعناها الصحيح على النحو الذي تفهم به في انجلترا » (٨) • ولما كان الوفد هو الحزب الذي يلقى التأييد الأشد حرارة في مصر ، فان إشارة جريدة السياسة الى ذلك في هذا المقام ، كان معناها اتهام الوفد في الحقيقة بالفاشية ، وهو ما أدركته الصحافة الوفدية بوضوح (٩) •

على هذا الأساس نشأت فكرة حل الأحزاب السياسية وإعادة

تكوينها • وكان الأساس الثاني ما أخذت تطلقه أحزاب الاقلية في أثناء المفاوضات وبعدها من أن مهمة الوفد تنتهي بابرام المعاهدة (١٠) ، وذلك استغلالا للمادة الرابعة من قانون الوفد التي تقضي بأن « الوفد يقوم ما دام العمل الذي انتدب لأجله قائما ، وينفض بانفضاضه » • وقد عبر فكري أباظه عن هذه الفكرة بعد المعاهدة على صدر مجلة المصور بصورة كاريكاتورية تمثل النحاس باشا وهو يقدم لمصر المعاهدة قائلا : « ها قد أمضيت المعاهدة ، وانتهت مهمتي ، فاقبلي منا هذه الهدية » (١١) •

وفي ذلك الحين أخذت تتردد الحجج التي تؤيد هذه الدعوة ، اولها ، أن الاحزاب القائمة كانت قد تكونت حول القضية الوطنية ونشأت بسببها ، فقد تفرغت كلها — فيما عدا الحزب الوطني — عن الوفد ، وكان الخلاف الرئيسي الذي قاد الى الانشقاق هو الخلاف حول حل القضية المصرية • أما وقد اتفق جميع الزعماء على الحل الذي تضمنته معاهدة ١٩٣٦ ، فقد زال السبب الرئيسي للخلاف ، ووجب إعادة النظر في تكوين الأحزاب • ولقد كان عبد الرحمن الرافعي يرى بالنسبة لهذا الموضوع أنه من الخير لهذه الأحزاب أن تندمج في الحزب الأقوى ، أو تؤلف كتلة واحدة تضمها جميعا ، بعد ان اتحدت وجهتها في السياسة الوطنية وفي الأسس التي تريد أن تبني عليها مستقبل البلاد • وكان من رأيه ايضا أن تعدد الاحزاب بعد موافقتها على المعاهدة لا فائدة منه البلاد (١٢) •

أما الحجة الثانية ، فهي أن هذه الاحزاب كانت قد قامت لتحقيق هدف سياسي اساسي هو الحصول على الاستقلال ، فلم تعن لهذا السبب بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها • ولكن بعد أن أبرمت المعاهدة، فقد وجب أن يعاد تكوينها على مبادىء جديدة تتناول الشئون الداخلية• ولقد كان من هذا الرأي حمد الباسل باشا (١٣) •

ثالثا ــ وهذه الحجة متعلقة بتنفيذ المعاهدة ــ أن الأحزاب السياسية بالشكل الذي كانت عليه ، لا تصلح لتنفيذ المعاهدة ، لأن الرابطة بينها ضعيفة ، ولأن الاغراض والشهوات أفسدتها وأفسدت الغرض الوطني الذي قامت لأجله . ولما كانت البلاد قد أصبحت في عهد جديد يقتضي التعاون والتشاور في المسائل التي تناولتها المعاهدة ، وفي الأعمال التي وقع عليها رؤساء الأحزاب وتعهدوا بتنفيذها ، مثل المسألة العسكرية وما تحتها من بناء الثكنات وإنشاء الطرق وتدريب الجيش ، ومثل مسألة الامتيازات وفرض الضرائب والقضاء المختلط ، وغير ذلك مما تضمنته نصوص المعاهدة ــ وهي مسائل تحتاج كلها الى تشاور الأحزاب وتفاهمهم على ما يجب أن يوافقوا عليه في البرلمان وتنفذه السلطة التنفيذية ، ولما كان هذا التفاهم والتشاور لا يمكنان ، ما دامت الأحزاب المصرية بحالتها التي هي عليها ، وهي الحالة التي لا تسود فيها الثقة والاخلاص للمصلحة العامة بينها ، لهذا فقد وجب أن يعاد النظر في تكوين الأحزاب حتى يمكن التفاهم بينها بسهولة (١٤) .

نبتت هذه الحجج جميعها في المعسكر المعادي للوفد . ولعل هذا كان السبب الأول في رفضها . وقد رد الوفد عليها جميعها مفندا إياها واحدة وراء الأخرى : فبالنسبة لنقطة انتهاء مهمة الوفد ، فقد رد الوفد بأن مهمته لا تنتهي بتوقيع المعاهدة ، وانما تنتهي بتنفيذها ، لأن التنفيذ في الحقيقة هو الذي يحقق الاستقلال ، أما التوقيع وحده فلا يؤدي الى شيء . وبمعنى آخر ، ان العبرة بالتنفيذ ، وليست بالتوقيع . لهذا رأى الوفد أنه من الضروري أن تستمر له صفته القومية الى حين الانتهاء من تنفيذ المعاهدة (١٥) .

أما بالنسبة لفكرة إعادة تكوين الأحزاب ، فقد رد الوفد بأنه اذا جازت هذه الفكرة بالنسبة لحزب من الأحزاب ، فهي لا تجوز بالنسبة له ، لأنه ليس حزبا سياسيا ، بل هو « وكيل الامة الأمين الساهر على

حقوقها ومصالحها » • كما رد على الحجة التي تقول بأن الأحزاب القائمة لا تقوم على مبادىء تتناول الشئون الداخلية ، بأن هذا الكلام لا ينطبق عليه ، « لأنه صاحب برنامج مرسوم للاصلاحات الاجتماعية في مختلف النواحي ، هو الذي أعلنه في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد عـام ١٩٣٥ » (١٦) •

أما بخصوص إدماج أحزاب الأقلية في الحزب الأقوى ، وهـو الوفد • فقد كان في الوفد ـ في الحقيقة ـ رأيان : أحدهما يرى أن البلاد قد وصلت الى مرحلة يجب على زعمائها فيها العمل متضافرين لتحقيق المستقبل الباهر لمصر ، وأن الوفد ، لذلك ، يجب أن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد على نحو ما حدث في ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله في تكييف الأمور وتنظيم الأحزاب تنظيما جديدا في مصر • وكان صاحب هذا الرأي الدكتور أحمد ماهر (وسنرى أنه وثيق الصلة بانسلاخه مع النقراشي من الوفد) • أما الرأي الثاني ، وكان على رأسه النحاس باشا ، فكان يرى أن الأخذ بالرأي السابق سوف يترتب عليه تعديل الوزارة تبعا لتعديل النظام الحزبي ، وبمعنى آخر تأليف وزارة قومية ، وهو أمر يخالف سياسته بشكل قـاطع (١٧) • وقد انتصر الرأي الأخير •

موقف أحزاب الأقلية مـن المعاهدة

بقيت الأحزاب ـ اذن ـ بنفس تكوينها السابق على المعاهدة ، ورفض الوفد اندماجها فيه بأية صورة من الصور ، أو اشتراكها معه في الحكم بأي شكل من الاشكال • وأحست أحزاب الأقلية أنها قد سعت الى حتفها بظلفها ، وأنها قد شاركت بأيديها في القضاء على الظـروف السياسية التي كانت تهيىء لها الحكم والتعبير عن مصالحها ومصالح

أنصارها ومؤيديها • وانعكس ذلك داخل الأحزاب في الاجتماعات التي عقدتها للنظر في المعاهدة • فقد أخذت تتذبذب في ذلك الحين تذبذبا مؤلما بين التطرف والاعتدال ، حتى رأينا حزبا كحزب الاتحاد ، نشأ في أحضان القصر ورعايته ، وكان لسان حاله والمعبر عن مصالحه ، تبلغ نسبة عدد الأعضاء المعارضين للمعاهدة الى الموافقين عليها النصف تقريبا ! فقد وافق على المعاهدة تسعة ، بينما رفضها ثلاثة ، ووقف واحد على الحياد هو توفيق رفعت باشا ! أما موقف حزب الأحرار الدستوريين فكان أشد وأنكى • فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة في أول جلسة عقدها الحزب ، حتى شعر محمد محمود باشا ، وهو الذي كان يمثل الحزب في جبهة المفاوضة ، بأن الحملة ليست موجهة الى موضوع المعاهدة ، بقدر ما هي موجهة الى شخصه بالذات (٢٠) • وحتى إنه اتفق مبدئيا ، قبل أن يصدر الحزب قراره ، على أنه اذا صدر القرار بالرفض ، فحينئذ يقـدم استقالته (٢١) •

ولقد كان قائد الحملة على المعاهدة في حزب الأحرار الدستوريين هو الدكتور هيكل ، يؤيده في موقفه الهلباوي بـك والسيد خشبـة باشا (٢٢) • ولم تكن مواقف الدكتور هيكل السياسية أو مواقف حزبه السابقة من المشروعات التي سبقت مشروع معاهدة ١٩٣٦ ، تخوله حق قيادة حركة المعارضة • فقد أبدى عطفه على مشروع المعاهدة بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، على الرغم من ان هذا المشروع كان أسوأ مشروع توصل اليه اتفاق مصري ـ انجليزي ، وعلى الرغم من أن هذا المشروع أيضا لم يكن يحدد أي أجل لجـلاء القوات البريطانية عـن الأراضي المصرية (٢٣) • كمـا دافـع عـن مشروع محمد محمود ـ هندرسون ، رغم أنه كان أقل في مزاياه من مشروع معاهدة ١٩٣٦ • ومع ذلك ، فعند نظر معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ ، وقف يحللها تحليلا بارعا انتهى منه الى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل ولا تصل بمصر

الى مركز الدومنيون ، ثم ترك للشيوخ الخيار في قبولها أو رفضها قائلا : من أراد الاستقلال أو نظاما كنظام الدومنيون ، فليرفضها • ومن أراد « تغيير الحالة التي سئمناها » دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل في الحركة بركة ، فليقبلها ، « على ان تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » (٢٤) •

وكان من الطبيعي أن يثير موقف الدكتور هيكل وموقف حزبه غضب الصحف الوفدية ، وخصوصا عندما طالت المناقشات وتأخر الحزب في إصدار قراره بشأن المعاهدة ، بعد ان أصدرت كافة الأحزاب قراراتها بالموافقة • فقد أبدت صحف الوفد عجبها لهذا الموقف من حزب « كان ينادي دائما بوجوب الاتفاق مع انجلترا بأي شكل وبأي ثمن • ولكنهم الآن لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب »!(٢٥) • ثم ازداد غضب الوفد والصحف الوفدية حينما أصدر الحزب أخيرا قراره بقبول المعاهدةحاملابصمة الدكتور هيكل ورأيه فيها، فقد نصعلى أنهذا القبول « لا يعفى من العمل لتعديلها في النقط التي تمس الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة » • وقد هاجم الوفديون هذا القرار ، فوصفه أحدهم بأنه كان « قبولا هو الرفض ، ورفضا هو القبول » • بينما وصفه آخر بأنه « قرار ذو وجهين ينطق بما يسود حزب الأحرار من حيرة وتردد واضطراب » • وقد سئل الدكتور هيكل في ذلك الوقت : متى تكون تلك الفرصة التي يسعى فيها لتعديل المعاهدة ؟ فكان رده بأن هذه الفرصة « ستحين وستحين قريبا ! » • بينما صرح أحمد خشبة باشا بأن هذه الظروف ترجع الى الأمة ، فاذا تضافرت لتعديل المعاهدة لم تجد انجلترا بدا من الاصغاء ، أما اذا تخاذلت ، فانها لا تصل الى ما تريد » ! (٢٦) •

وبهذا التخبط والاضطراب بين الاعتدال والتطرف ، كان حزب الأحرار الدستوريين يجاهد ليبقي رأسه فوق السطح في خضم العهد

الجديد • ولكنه لم يلبث ان سقط في فترة ركود طويلة ، قبل أن تتاح له فرصة البعث من جديد بعد انشقاق الوفد ، وانعكس هذا الركود على جريدته ولسان حاله «السياسة» ، فاحتجبت عن الظهور (٢٧) •

• • •

الوفد يدعـم مركـزه

كان تحت تأثير موقف الأحزاب السالفة الذكر ، أن أخذ الوفـد يسير في الحكم سيرة حزبية ، ويعمل على تدعيم مركزه ونفوذه فـي أنحاء البلاد • فقد استولى على مراكز النفوذ الاداري في القرى التي كانت واقعة تحت سيطرة الأحزاب الأخرى، وخاصة الأحرار الدستوريين، وعمد الى فصل عدد كبير من هؤلاء العمد في مختلف القطر حتى بلغ عددهم ١٧٣ عمدة فيما بين ٩ مايو ١٩٣٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ (٢٨) • وكان معظم هؤلاء من أخلص رجال الأحرار الدستوريين ، وفي مقدمتهم عمدة الزرابي الذي كان من رجال محمد محمود باشا المقربين ، وعمدة اسنا الذي كان عضوا في مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين (٢٩) • كما قامت الحكومة في الوقت نفسه باحالة بعض الضباط الموالين للأحرار الدستوريين الى المعاش ، كما حدث بالنسبة للقائمقام عبد الحميد بك كمال مأمور ضبط القنال الذي كان صديقا لحزب الأحرار الدستوريين، وكان لا يفتأ يقيم الدليل على صداقته للحزب في مختلف المناسبات (٣٠)•

ثم أخذ الوفد في تدعيم مراكز نفوذه السياسي في المدن والقرى ، عن طريق تنظيم لجان الحزب • وكانت تنظيمات الشبان الوفديين ، أو فرق القمصان الزرقاء التي انتشرت في عهد حكومة الوفد ، مظهرا لهذا الدعم في ذلك الحين •

كذلك عمد الوفد الى مكافأة أنصاره ورجاله وتعويضهم عما لحقهم من آثار الجهاد والنضال في سبيل الدستور والاستقلال • وكانت الرتب

والنياشين هي المكافآت التي رأى الوفد أن يكافىء بها أنصاره بحجة الابتهاج بالمعاهدة . ومن الواضح أنه كان يبغي من هذه الانعامات رفع مرتبة هؤلاء الأنصار من أعضاء لجان الوفد المركزية في الاقاليم ، الذين كانوا في الغالب ينحدرون من أصول بورجوازية متواضعة ، الى مرتبة خصومه السياسيين الذين كانوا يبزونهم في الجاه والثروة لانحدارهم في غالبيتهم من طبقة الأعيان وملاك الاراضي . وهذا ما يفضحه الدكتور هيكل عند تناوله مسألة الانعامات ، فهو يقول : « أما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات . ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ، ولم يكن أحدهم يطمع في أن ينال رتبة أو لقبا طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية في الأقاليم . هناك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم في الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا في هذه الانعامات من الميل الحزبي ما لا يتفق وموجب العدل . وشكا هؤلاء الى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق في المعاملة بغير مسوغ . ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوي نفسه على حساب الأحزاب الأخرى » (٣١) .

ولقد كان حقيقا بالوفد ، مع ذلك ، أن يدرك أنه بهذه الانعامات على رجاله وأنصاره ، ومحاولته رفعهم الى طبقة خصومه السياسيين ، إنما يبتعد بهم في الواقع عن الطبقات الجماهيرية التي يستمد منها أغلبيته الساحقة التي توصله الى الحكم . ولم تكن فكرة إلغاء الرتب والألقاب المدنية مجهولة في ذلك الحين ، ففي عام ١٩٢٤ هز سعد زغلول صرح هيبتها ونفوذها حين عين نجيب الغرابلي أفندي وزيرا في وزارته ، رغم معارضة الملك فؤاد لهذا السبب (٣٢) . وفي أكتوبر ١٩٣٦ نادى فكري أباظه صراحة بضرورة إلغاء الألقاب (٣٣) . وكان المناخ مناسبا لذلك ، فحين عاد الوفد الى الحكم على أثر انتخابات ١٩٣٦ ، جعل على رأس

الهيئة التشريعية للبلاد اثنين من الأفندية هما : أحمد ماهر افندي ، رئيسا لمجلس النواب ، ومحمود بسيوني أفندي ، رئيسا لمجلس الشيوخ • وقد أبرزت الصحف الوفدية هذا الاختيار في فخر واعتزاز ، وقالت إن الرئيسين « لا يقلان عظمة وكفاءة ومكانة في قلوب الشعب عن كثير من الباشوات » ، واستدلت بذلك على أن الألقاب قد فقدت أهميتها ، وقالت : إن الكثيرين يرون أن الوقت قد حان لإلغائها ، كما فعلت تركيا والعراق (٣٤) •

وعلى كل حال ، فقد تركت حركة الانعامات بالرتب والنياشين على أنصار الوفد « أثرا مكظوما » في نفوس الأحرار الدستوريين والأحزاب الأخرى ــ على حد تعبير الدكتور هيكل (٣٥) • ولما كانت هذه الحركة قد أتت بعد حركة فصل العمد ، فقد كان ذلك إيذانا بانهيار الجبهة الوطنية •

وفي الحق لقد جاءت المناسبة لاعلان هذا الانهيار وسميا عندما حان موعد إجراء المباحثات مع الدول الأجنبية لإلغاء الامتيازات • فعلى الرغم من أسباب الخلاف التي ذكرناها ، فقد رأى النحاس باشا دعوة كل من صدقي باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الى حضور الاجتماع الذي دعا اليه أعضاء الجبهة الوطنية ، للنظر في موضوع مؤتمر الامتيازات وموقف الأعضاء المصريين منه • على أن الزعماء الثلاثة رأوا أن مسلك الوزارة في الحكم وقيام الخصومة بينها وبين المعارضة ، قد جعل المناقشة ، حتى في مسألة قومية كمسألة الامتيازات ، غير ميسورة • ولهذا فقد أبدوا اعتذارهم عن عدم تلبية الدعوة ، ورأوا أن يأخذ هذا الاعتذار صورة عنيفة ، فأرسلوا بردهم على دعوة النحاس باشا مع سائق سيارة محمد محمود باشا!(٣٦) •

وكان من الطبيعي أن يثير هذا التصرف ثائرة الصحف الوفدية ، التي كتبت تحلل هذا الاعتذار بأنه لا يخرج عن كونه أحد أمرين : إما

أنه يرجع الى رغبة زعماء الأقلية في إضعاف الوزارة الوفدية أمام الأجانب، وتسديد الطعنات الى ظهرها ، وهي على أبواب مفاوضة الدول لالغاء الامتيازات ، وإما أن الغرض منه إظهار غضبهم من عدم اشتراكهم في الوزارة لتنفيذ المعاهدة (٣٧) • على أن الحقيقة أن زعماء الاقلية كانوا قد تلقوا درسا من اشتراكهم في الوفد في المفاوضات السابقة التي أدت الى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وهو أن هذا الاشتراك لا يفيد منه سوى الوفد ، ولا نتيجة له سوى استتباب الأمور له واستقرار الحكم في يده • ومن هنا كان الرفض ، وبه سقطت الجبهة الوطنية رسميا •

(٢) تدهور العلاقات بين الوفد والعرش

تدخل الانجليز في تعيين مجلس الوصاية

رأينا في الصفحات الماضية كيف تدهورت العلاقات بين الوفد والأحزاب ، وتجددت الخصومة بينها جميعا ، حتى انتهت بسقوط الجبهة الوطنية بما كانت تمثله من معنى الوحدة القومية والائتلاف . ففتح الباب بذلك لصراع عنيف كانت الأقدار تدخر ظروفه في ذلك الحين . وفي تلك الأثناء ، كانت الأحوال تتدهور في جبهة أخرى ، هي جبهة القصر . وكانت الظروف في هذه الجبهة ، في بداية تاريخ هذه الفترة ، مواتية للوفد بما لم يسبق له نظير ، فلم يحدث منذ ألف سعد زغلول وزارة الشعب الأولى في مستهل عام ١٩٢٤ ، أن تهيأ للوفد ما تهيأ له بعد وفاة الملك فؤاد . فقد سبقت وفاة هذا الملك الأوتوقراطي العنيد عودة دستور ١٩٢٣ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، بعد جهاد شاق عنيف ، فانفتح الباب لتولي الوفد الحكم اعتمادا على الارادة الشعبية التي كانت تأتي به في كل انتخابات حرة . ثم قامت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ ، فلم يعد الوفد يلقى معارضة ضده من الأحزاب الأخرى . كما قبلت انجلترا تسوية المسألة المصرية على أسس مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بشرط تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فيه على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل ، فبدت القضية الوطنية على وشك الحل . ثم مات الملك فؤاد ليخلفه صبي لما يبلغ بعد سن الرشد ، فباتت الظروف مهيئة لاستقرار الحياة النيابية واستتباب الأمور للوفد لأمد طويل .

ولقد أدرك الانجليز هذه الحقيقة ، فكتبت جريدة سبكتاتور

الانجليزية تقول : « ليس هناك الآن شيء يصد الوفديين ، الذين يستطيعون الاعتماد على أغلبية كبرى في الانتخابات » ، واستطردت : « ولكن اذا أدى هذا الى تصلب المفاوضين المصريين ، فان المفاوضات عندئذ ستحبط » (٣٨) • على أن أكبر ما أخذ الانجليز يوجهون اليه جهودهم في ذلك الحين ، هو الحيلولة دون الوفد وتشديد قبضته على الموقف الداخلي عن طريق تعيين أعضاء مجلس الوصاية حسب هواه • وكان الوفد قد أظهر هذه النية ، فقد صرح وفدي كبير بأن للبرلمان الحق في أن يرفض أيا شاء ، من الذين عينهم الملك فؤاد ، أعضاء في مجلس الوصاية • وكان معنى ذلك ، كما لاحظت جريدة الديلي تلغراف ، ان أغلبية الوفد في البرلمان ، يمكن أن تصر على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من المشايعين للوفد ، وهو أمر تظهر خطورته اذا اقترن بالمشروع الذي قالت الجريدة ان الوفد كان يبذل نشاطا في تنفيذه ، وهو أن يمد البرلمان أجل سن الرشد للملك أربع سنوات أخرى بدعوى أن هذا يساعد على جعل خلافته في مستوى واحد مع عادة البلاد الأخرى المألوفة ، وعندئذ تتعرض البلاد لخطر الوقوع زمنا طويلا تحت دكتاتورية تامة لحزب واحد (٣٩) •

ولقد كان بناء على هذه الاشارة وغيرها مما ورد في الصحف الانجليزية ، أن تحركت الحكومة البريطانية بسرعة لاحتلال الموقع الذي كان يريد أن يحتله الوفديون • وكانت الصحف البريطانية هي التي كشفت هذا التحرك ، فقد كتبت جريدة « الديلي تلغراف » عما وصفته بأنه « حركة تؤيد تعيين عضو واحد على الاقل من كبار أعضاء الأسرة الملكية ضمن أعضاء مجلس الوصاية » ، ووصفت الجريدة هذا الرجل بأنه « رجل يعتقدون أن الملك فؤاد أبعد اسمه » ، تقصد الأمير محمد علي كما تبين فيما بعد • وقد فهمت جريدة كوكب الشرق الوفدية ما تعنيه هذه الحركة من جانب الانجليز ، فكتبت تقول : « الظاهر ان

السياسة البريطانية ، رغم الخطة القائمة الآن في سبيل التفاهم والوفاق للوصول الى عقد المعاهدة ، ترمي الى جعل مجلس الوصاية هدفا لها ، كما كانت تضع العرش في الحوادث السابقة في مثل هذا الموضع • على أننا اذا رجعنا الى نظرية الوفد في تنصيب مجلس الوصاية ، نجد ان الوفد في كل ما رمى اليه ، كان متجها الى التقدير الدستوري فحسب، فلم ينظر في وجهته الى الأشخاص ، بل الى تعزيز سلطة الأمة » (٤٠) •

وفي الواقع ان المقالات عن خطورة الوفد على العرش ، قد برزت فجأة في الصحف الانجليزية بمناسبة وفاة الملك فؤاد،وقد تفاخرت جريدة « الايكونومست » بما كان الاحتلال يسبغه عليه من الحماية ، وقالت : « لقد كان من المحتمل ان يجد الملك فؤاد نفسه في مركز معقد لو أنه وجد نفسه أمام الوفد دون وجود جيش الاحتلال الذي كان فيه القضاء على كل احتمال لقيام ثورة تستبدل بأوتوقراطية تقليدية ، حكومة حزب واحد من الخاصة من الطراز التركي الذي ظهر بعد الحرب! »(٤١)•

ولم تلبث بريطانيا ان تدخلت تدخلا فعليا في تعيين مجلس الوصاية• فقد اجتمع السير مايلز لامبسون مع الزعماء المصريين لمناقشة هذه المسألة ، وكتبت الصحف البريطانية تعقب على هذا الاجتماع بقولها : إن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الزعماء وافقوا على ان يؤيد البرلمان تعيين الأعضاء من رجال معتدلين ليست لهم نزعة حزبية (٤٢) • ثم نشرت جريدة الديلي تلغراف لمكاتبها في القاهرة برقية يوضح فيها ان « الامل قد قوي باختيار الأمير محمد علي الى حد كبير ، لأنه أصلح أعضاء الأسرة الملكية للوصاية ، ويمكن الاعتماد عليه في احاطة منصبه بمظاهر المهابة والاحترام الصحيحة ، ومقاومة المساعي الفاسدة ، والعمل لترويج العلاقات الانجليزية ــ المصرية » (٤٣) •

ولقد جرت الأمور وفقا لما أشارت اليه الصحف الانجليزية • فقد اجتمع البرلمان بمجلسيه في يوم ٨ مايو ١٩٣٦ ، حيث فتح المظروف

المحتوي على وثيقة الوصاية على العرش التي حررها الملك فؤاد ٠ وكان تاريخها ٢١ يونية ١٩٢٢ ، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلي يكن باشا ومحمود فخري باشا أوصياء على العرش ٠ فلم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل ، وقرر بالاجماع تأليف مجلس الوصاية من كل من : الأمير محمد علي ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبري باشا (خال الملك فاروق) ٠ وقد ذكر الرافعي (٤٤) أن هذا الاختيار تم وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ ، ولكن الحقيقة ــ كما أوضحنا ــ أنه تم وفقا لتدخل بريطانيا واتفاقها مع الأحزاب ٠

وفي الواقع ان جميع الأحزاب لم تكن تؤيد ادخال أحد من الأسرة الملكية في مجلس الوصاية ــ كما أشارت الى ذلك الصحف البريطانية نفسها (٤٥) ــ كما ان غالبية آراء الجبهة الوطنية (الوفد) لم تكن موافقة على اختيار الأوصياء من رجال لم يشتغلوا بالسياسة ، ولم يعرفوا الحزبية (٤٦) ٠ والسبب في ذلك ، فيما يختص بأحزاب الأقلية على الأقل ، ان الأمير محمد علي ، وهو من كانت تصر على تعيينه السلطات البريطانية ، لم يكن على وفاق أبدا مع الملك الراحل ، وكثيرا ما كان يضطر الى الالتجاء الى المندوب السامي البريطاني في مصر ، أو الى السلطات البريطانية العليا في لندن ، لإنصافه من عمه الملك فؤاد ٠ كما كانت الكراهية شديدة بينه وبين الملك ، ثم بينه وبين كبار موظفي السراي (٤٧) ٠ أما فيما يختص بالوفد ، فقد كان الوفد راغبا ــ كما ذكرنا ــ في تعيين أعضاء مشايعين له حتى يسهل له السيطرة على القصر والوزارة والبرلمان ٠

ازمة وزارة القصر

على كل حال ، فان تعيين مجلس الوصاية على هذا النحو ، قد حقق هدفه المنشود للقصر والانجليز ٠ فقد حفلت فترة الوصاية بالمنازعات

الدستورية التي ألحقت أفدح الأضرار بالحياة الدستورية فيما بعد. وكان أهم هذه المنازعات ما دار حول « وزارة القصر » التي كان الوفد يريد انشاءها في ذلك الحين .

وهنالك حقيقة في هذا الموضوع ، هي أن الوفد لم يكن أول من فكر في إنشاء وزارة القصر سنة ١٩٣٦ ، وانما كانت هذه الفكرة مثار مناقشات طويلة وممتعة للغاية في لجنة الدستور عام ١٩٢٢ ، بعد أن أثارها عبد اللطيف المكباتي عند مناقشة القرار ٧٧ من قرارات اللجنة العامة الخاص بمسئولية الوزارة واستقالتها . فقد اقترح المكباتي في ذلك الوقت أن تضاف الى نص القرار فقرة بوجوب « أن يستقيل مع الوزراء من يكون في درجتهم من الموظفين في معية الملك ، كرئيس الديوان الملكي ورئيس التشريفات » . وكان مما ساقه في تعزيز هذا الاقتراح أن الملك لا يعمل بمفرده ، بل يسترشد في آرائه بآراء المقربين اليه من كبار رجال البلاط . فاذا كان هؤلاء الرجال ليسوا من رأي الوزارة في السياسة العامة ، وقع التنافر بين الوزارة والسراي ــ ولما كانت اللجنة قد قررت أن الملك يملك ولا يحكم ، وان الوزارة هي المسئولة عن السياسة العامة ، فيجب أن يكون كبار رجال البلاط من رأي الوزارة ، يبقون معها اذا بقيت ، ويسقطون معها اذا سقطت ، توحيدا للسياسة العامة ، وحرصا على عدم الخلف ، ومنعا للاحتكاك المضر .

وقد أيد ابراهيم الهلباوي بك هذا الرأي مع تعديل بسيط . فقد أوضح ان كبار رجال البلاط الذين هم في درجة الوزراء يجب ، خصوصا في عهد التطور الأول ، ان يكونوا مسئولين أمام الأمة أسوة بالوزراء ، ولا تأتي مسئوليتهم لمحض كونهم كبار رجال البلاط، بل يجب ان يكونوا وزراء فعلا ، ولكن بلا وزارة ، وأن يحضروا مناقشات مجلس الوزراء مقابل الواجب الذي سيحملونه . وقال إن بقاء كبار رجال السراي

مسئولين أمام الملك دون غيره ، لا يصح أن يستمر ، بل يجب ان يكون للامة إشراف عليهم ، كما يجب أن يكون لهم صوت مع الوزراء في ادارة الشئون العامة يقاسمون الوزراء المسئولية العامة والثقة العامة ٠

على أن اقتراح المكباتي بك ، وتعديل الهلباوي بك ، لم يلبثا أن تعرضا لهجوم شديد من الشيخ بخيت وعلي المنزلاوي بك وزكريا نامق بك ، بحجة ان سقوط كبير الأمناء وكبير ديوان الملك مع الوزراء لا معنى له ، طالما أنهما لا يعملان مع الوزارة ، وليس من المصلحة أن يكونا وزراء بلا وزارة ٠ وكان مما ساقه المنزلاوي بك ، أنه قد يوجد في بلاط الملك من يستطيع أن يدس للوزارة عند الملك، ويكون له من التأثير عليه أكثر مما لكبير ديوانه وكبير امنائه ٠ فهذا الاقتراح لا يمنع الضرر ، « فضلا عن ان النظام المقترح لا نظير له في الممالك الأخرى غير انجلترا ٠ ولدينا متسع من الوقت بعد تشكيل البرلمان أن ننظر في ايجاد هذا النظام أو عدم اينجاده » ٠

وقد وقف عبد العزيز فهمي بك من اقتــراح المكباتي وتعديــل الهلباوي موقفا خاصا ٠ فقد أثنى عليهما كل الثناء ، ولكنه رأى ان الظروف الموجودة لا تسمح بالأخذ بهما ، « وكنت أرجو أن حالتنا تسمح به — لأنكم بعد أن قررتم أن حكومتنا دستورية ، وأن الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، وأن الملك لا يعمل بنفسه ، وانما يعمل بواسطة وزرائه ، وان الملك غير مسئول مطلقا ، وأن شخصه مقدس وذاته مصونة لا تمس، وان أي أمر من أوامر الملك لا يخلي الوزير أو الموظف من المسئولية — بعد هذا كله وجب عليكم أن تحتفظوا بكرامة الملك ألا تعبث بهـا وشاية الواشين او دسيسة الدساسين ، وأن تضمنوا لكـل فريـق حقوقه ، وللوزارة حقوقها ، فلا تدعوا في البلاط من يدس الدسائس للوزارة ، بل يجب أن يكون كل من حول الملك على رأي الوزارة حتى لا ينتقد من حول العرش على الوزارة انتقادا يضر بمصلحة البلاد ٠ فمن الجائز

أن يأتي ملك سماع للوشاية ، ويكون بجانبه من رجال بلاطه من يدس الدسائس للوزارة وهو يعلم أن من حق الملك أن يقيل الوزراء ، وأن يعين من يخلفهم ، فهل من مصلحة البلد ان يسقط الملك كل يوم وزارة ، ويعين غيرها عملا بنصائح رجال بلاطه ؟.. أظن أن وحدة الفكر بين الوزراء والقائمين حول العرش واجبة ، ما دمتم قررتم ان الملك فوق الأحزاب وأن ذاته مقدسة وأنه يعمل برأي برلمانه . لذلك أرى أن اقتراح المكباتي بك في محله وممكن الأخذ به ، ولكن يؤلم ضميري أن نأخذ به قبل تعديله كاقتراح حضرة هلباوي بك . نعم يؤلم ضميري أن يكون على كبار رجال البلاط ان يتركوا مراكزهم عند سقوط الوزارة ، دون أن يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الوزراء والمداولة معهم ، اذ كل واجب يقابله حق . ولكن في اعطاء هذا الحق من الصعوبات ما لا يخفى. كما أن حالة بلدنا لا تطيق الأخذ باقتراح حضرة مكباتي بك ، لأن الملكية عندنا لها نعرة وجدة ، وكل جدة لها شدة ، والشدة لا تؤخذ بالشدة ، وانما تؤخذ باللين .. والخلاصة أني أثني كل الثناء على اقتراح حضرة مكباتي بك وتعديل حضرة الهلباوي بك ، ولكن مع الأسف الشديد أرى ان الظروف الحالية لا تسمح بالاخذ بهما ». وهكذا انتهى الاقتراحان بالرفض من اللجنة العامة للدستور في جلسة ٧ سبتمبر ١٩٢٢ (٤٨) .

• • •

رفضت اللجنة العامة للدستور اقرار كل من اقتراح المكباتي بك وتعديل الهلباوي بك . وقد دفعت الحياة النيابية ثمن هذا الرفض غاليا . بل لقد دفع عبد العزيز فهمي بك نفسه هذا الثمن أيضا عندما طرد من الحكم شر طردة في أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم» . وقد تناول ذلك في خطبته المشهورة يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٢٥ ، فوصف نفوذ حسن نشأت باشا ودوره في البلاط بقوله : « لقد وضع يده على وزارات

ثلاث برمتها من وزراء الدولة هي : الخارجية والحربية والأوقاف • لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس ، ولا يبت فيها أمر الا برأيه • ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن في البلاد أصبحت مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختفيا وراء الحجاب » (٤٩) •

فلما عزل نشأت باشا في ١٠ ديسمبر من ذلك العام ، بناء على تدخل اللورد لويد ، وجد القصر بديلا له في زكي الابراشي باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، الذي برز في عهد صدقي باشا ، وأخذ يمد نفوذه في كل مكان ويتدخل في شئون الحكم والسياسة كما يشاء ــ حسب اعتراف صدقي باشا نفسه ــ وظل الابراشي يمارس نفوذه حتى خرج من منصبه بناء على طلب نسيم باشا ، الذي استعان أيضا في اخراجه بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون (٤٩م) •

لذلك فلما ولي الوفد الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، أعلن النحاس باشا ، في كتابه الى الأوصياء بتأليف الوزارة ، أنه سوف يجعل من أغراض وزارته « تحقيقا للثقة العظيمة التي أسدتها الأمة الى الوفد المصري في الانتخابات الأخيرة ، أن ينشيء وزارة جديدة باسم وزارة القصر « لتمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديموقراطية المعمول بها في البلاد العريقة في الحكم النيابي » (٥٠) • وقد حدد النحاس مهمة الوزير الجديد في حديث له مع جريدة « الديلي هرالد » فقال : انها ستكون القيام بالمهام التي يقوم بها في الماضي رئيس الديوان الملكي (٥١) •

على أن هذه الفكرة التي تضمنها كتاب تأليف الوزارة ، لم تلبث أن قوبلت بهجوم شديد من جانب الانجليز ومن جانب مجلس الوصاية•

فبالرغم من أن وزارة القصر مأخوذة من النظا م الدستوري الانجليزي ، الا ان الصحف الانجليزية وقفت من الفكرة موقفا يفيض بالدس والوقيعة . فقد نشرت « التايمز » مقالا وصفت فيه الغاية من هذه الفكرة بأنها « على ما يلوح إنشاء منصب وفدي للمخابرات ، في مكان تعود الوفد ان يعده من الأماكن المعادية له » . وقالت ان هذا الاقتراح قد أثار انتقادا كبيرا في مصر ، فان الشعب ، الذي هو شديد الميل للملك الشاب ، قد يتسرب اليه الشك في ان الوفد يريد أن يبتكر وسيلة يبسط بها نفوذه على الملك ، مع أنه يحسن به أن يترك ذلك للاوصياء » . ثم ذكرت انه من المحتمل ان وزير القصر سوف يصير في النهاية شيئا خطير الأهمية . ونقلت عن خصوم الوفد قولهم ان هذا الوزير سوف يصبح « عمدة القصر » (٥٢) .

أما مجلس الوصاية ، فقد أبدى بدوره اعتراضه على الفكرة مقترحا ارجاءها الى أن يبلغ الملك سن الرشد . وقد نشرت مجلة المصور في ذلك الحين مقالا يمثل وجهة نظر مجلس الوصاية ، بقلم «قانوني ضليع» لعله علي ماهر باشا — ذكر فيه أن مجلس الوصاية « يرى أن الوصاية أمانة في عنقه ، ومن واجب الأمانة ألا يتصرف في حق يخص الملك . فالأصل أن السلطة وادارة أعمال البلاد كلها كانت في يد الجالس على العرش ، وقد تنازل عنها — ما عدا حقه في ادارة ديوانه الخاص — منذ نشأة الحكم النيابي في ١٨٧٨ ، وقد توفي الملك الراحل ولم يتنازل عن هذا الحق . ولهذا فان مجلس الوصاية يرى أن يرجىء هذه الفكرة الى أن يبلغ الملك سن الرشد » (٥٣) .

هكذا أصبح المشروع يواجه حلفا من الانجليز ومجلس الوصاية . وفي ذلك الحين كانت الظروف تسير على نحو يدعو الى الحذر من جانب الوفد . فقد كانت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني تواجه صعوبات تهدد بالفشل . فقد طلب الانجليز العدول عن النص الوارد في

مشروع ١٩٣٠ الذي يقضي بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصري، عندما يتمكن الجيش المصري من استكمال معداته ، وطلبوا أن يدور البحث ، بعد عشرين عاما ، على تحديد مكان الجيش البريطاني فقط وتخفيض عدده . كما طلبوا أن تحل انجلترا محل تركيا في حق الدفاع عن مصر وقناة السويس ، على أن يكون لمصر حق التعاون في المشروع . وقد رفض الجانب المصري بطبيعة الحال هذين المطلبين . ولما اشتد الخلاف وتهددت المفاوضات بالفشل ، سافر المندوب السامي الى لندن في يوم ٢ يونية لبحث الموضوع مع حكومته ، وبقي بها الى ٢٩ يونية ١٩٣٦ (٥٤) .

وبسبب هذه الظروف ، لم يشأ الوفد أن يقف موقف التصلب من مسألة وزارة القصر . فأعلن ارجاء بحث هذا المشروع ، والاحتفاظ بمنصب رئيس الديوان الملكي في مشروع ميزانية الديوان الملكي العالي، في مشروع ميزانية الدولة الجديدة ــ بعد أن كان قد اتجه الى الغاء المنصب المذكور بسبب مشروع وزارة القصر (٥٥) . على أنه مع ذلك لم يشأ ان يكون تراجعه مطلقا . ففي يوم ٢١ يونية ١٩٣٦ ، عين عبد الفتاح الطويل وكيل وزارة برلمانيا لشئون القصر . وقد جاء في مذكرة النحاس باشا الى مجلس الوزراء في هذا الشأن انه « رأى أن الغرض الذي توخاه من انشاء وزارة القصر ، يمكن تحقيقه بانشاء وكيل وزارة برلماني فيما يختص بشئون القصر، ويلحق برئاسة مجلس الوزراء» (٥٦).

وقد حقق عبد الفتاح الطويل الآمال المرجوة منه لحد بعيد . فلم يكد يستقر في القصر ، حتى أخذ يضع في يده كل شئونه ، وكل أنواع معاملاته مع الحكومة ، حتى انه اصدر تعليماته بمنع أي موظف من موظفي الحكومة من أن يتصل بموظفي القصر الملكي، والعكس بالعكس، الا بواسطته . وأصبح على كبير الامناء ورئيس الديوان الملكي بالنيابة وناظر الخاصة الملكية وموظفي مكتب الأوصياء ، ألا يباشر أحد منهم

عملا في أي وزارة ، الا بعد ان يكلم فيه عبد الفتاح الطويل باشا • ولما كانت هذه الاجراءات جديدة تماما على تقاليد القصر ، فسرعان ما أثارت ضجة في ذلك الحين في دوائر القصر ودوائر الأوصياء (٥٧) •

وبهذا الانتصار الجزئي ، أو بهذه الهزيمة الجزئية للوفد ، تحت ضغط ظروف المفاوضات المصرية البريطانية ، انتهى النزاع حول وزارة القصر • ذلك أن النحاس باشا في الواقع لم يتمسك فيما بعد بهـذه الوزارة حين أعاد تأليف وزارته عند تولي الملك سلطاته الدستورية ، كما انه لم يتمسك أيضا بوكالة القصر عند الغاء وظائف وكلاء الـوزارات البرلمانيين الآخرين ، وذلك بسبب الخلافات الداخلية التي ظهرت فـي ذلك الحين بين محور النقراشي ــ ماهر ، ومحور النحاس ــ مكرم • ومع أن هذه المسألة أثيرت أثناء الأزمة الدستورية بعد ذلك ، الا ان اثارتها لم يترتب عليها أي اجراء تنفيذي ، وبذلك دخلت المسألة فـي عالم النسيان •

ازمة ((الحفلة الدينية)) وصلتها باحياء الخلافة الاسلامية

في الوقت الذي كانت تتدهور فيه العلاقات بين النحاس باشـا ومجلس الوصاية ، وخاصة مع الأمير محمد علي ، كانت العلاقات بينه وبين الملك فاروق ، الذي لما يكن قد باشر سلطته الدستورية بعد ، تجتاز أزمات عنيفة • وقد وقع أول صدام حول ما عرف في ذلك الحين بمسألة « الحفلة الدينية » • وتتلخص في أن الأمير محمد علي ، رئيس مجلس الوصاية ، اقترح أن تشتمل حفلات تولية الملك فاروق على حفلة دينية تقام في القلعة ، ويقلد فيها شيخ الازهر الملك سيف جده محمد علي ، ويحضرها الأمراء في الملابس التي كان يرتديها أسلافهم في عهد محمد علي ، ثم يقسم الجميع له يمين الولاء والاخلاص • او تقام حفلة دينية، بعد حفلة إداء اليمين الدستورية أمام البرلمان يؤم فيها الملك الناس على

أثر التتويج ، على اعتبار أنه الامام الذي ينوب عنه الائمة وتصدر باسمه احكام الشريعة • وقد رحب علماء الأزهر بهذا الاقتراح وأرسلوا الى الامير يؤيدون فيها اقتراحه ويشكرونه عليه (٥٨) •

لم تكن مسألة « الحفلة الدينية » في حقيقة الأمر ، الا اشارة صغيرة لتحرك تيار اسلامي كبير تسبح فيه أطماع ملكية قديمة تتعلق باحياء الخلافة الاسلامية• وكان هذا التيار ، الذي تمتد جذوره الى ما وراء الثورة القومية التي اشتعلت في مارس ١٩١٩ ، قد أخذ يشتد شيئا فشيئا في السنوات العشر السالفة ، بسبب ما اعتبر في ذلك الحين أنه موجة من موجات الالحاد حملها معه التيار القومي ، وتحت اشتداد العدوان الفرنسي والايطالي في سوريا وفي شمال افريقيا ، وتزايد الخطر الصهيوني في فلسطين ، ونشاط التبشير المسيحي • كما برزت أنياب حادة لهذا التيار منذ أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ، تمثلت في حركة الاخوان المسلمين التي انتشرت انتشارا سريعا ، وكانت تعمل للخلافة الاسلامية على اعتبار أنها رمز للوحدة الاسلامية ومظهر للارتباط بين أمم الاسلام •

ولقد كان الازهر الشريف على رأس التيار الاسلامي المطالب باحياء الخلافة • وكانت مكانته فيالعالم الاسلامي تجعله رمزا للجامعة الاسلامية بعد زوال الخلافة • وفي الأزهر ، الذي كان بحكم المادة ١٥٣ من الدستور المصري يخضع لسلطة الملك المباشرة ، التحمت آمال التيار الاسلامي بمطامع الملك فؤاد في الخلافة • وكان هذا الجانب ، في الحقيقة ، أحد جوانب الصراع بين الملك فؤاد وسعد زغلول الذي كان يقف على رأس التيار القومي • ومنذ ذلك الحين اصطبغ التيار الاسلامي بالصبغة الرجعية الاوتوقراطية ، بعد ان أصبح القصر رمزه السياسي والأزهر رمزه الديني ، بينما وقف الوفد في الجانب الآخر ممثلا للتيار القومي الديموقراطي الليبرالي •

وقد اتخذت المعركة حول « الحفلة الدينية » في يونية ١٩٣٧ ، شكلا شبيها بالمعركة التي دارت حول ترشيح الملك فؤاد للخلافة في عام ١٩٢٦ . فكما وقفت صحافة القصر (جريدة الاتحاد) في عام ١٩٢٦ تؤيد ترشيح الملك فؤاد للخلافة واقامة مؤتمر الخلافة ، في وجه صحافة الوفد والأحرار الدستوريين ، فكذلك وقفت صحيفة البلاغ ، لسان القصر في عام ١٩٣٧ ، تؤيد اقامة الحفلة الدينية في وجهالمعارضة المتزايدة من صحف الوفد . ولقد كانت الحجة التي استندت اليها جريدة البلاغ في اقامة الحفلة الدينية ، هي فائدتها في «تثبيت مكانة مصر في البلاد الاسلامية ، وهي مكانة نحب أن نرى وزراءنا حريصين عليها متمسكين بأهدابها ، ساعين الى تقويتها لمصلحة مصر والاسلام . ولا يجهل وزراؤنا أنه لما كثر الحديث في مسألة الخلافة منذ اثنتي عشرة سنة ، اتجهت أنظار المسلمين وزعمائهم في العالم كله الى مصر ، ورأوا فيها البلاد الوحيدة التي تستحق الصدارة . والى هذه اللحظة لا يزال المسلمون ينظرون الى مصر بهذه العين . فما نحسب الوزراء الا عاملين على استبقاء هذه المكانة (٥٩) .

على أن الوفد كانت له وجهة نظر اخرى . فقد كان من رأي النحاس باشا ان الاخذ بهذه المقترحات انما يتضمن في حقيقة الأمر « اقحاما للدين فيما ليس من شئونه ، وايجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية » . وكان من رأيه ألا ينفذ الا ما ورد في الدستور في هذا الخصوص ، وهو ان الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها ، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ولا شيء غير ذلك . وقد مست الصحف الوفدية نقطة أخرى ، هي أن اقامة الحفلة الدينية الى جانب حفلة اداء اليمين أمام البرلمان ، انما يكون معناها أن «الملك يتلقى سلطته أو بعضها من غير البرلمان» (٦٠) .

وقد أثارت النقطة الأخيرة ثائرة القصر . لأن السؤال الذي برز

في ذلك الحين هو : هل يتولى الملك الحكم بحكم الوراثة ، أو يتولاه بحكم أداء اليمين أمام البرلمان ؟ • وقد ناقش محمد عبد القادر حمزة هذه المسألة في صحيفة البلاغ فقال : « يقول الحكوميون (الوفديون) ان الدستور قرر ان يحلف الملك اليمين أمام البرلمان ، فلا يصح ان تقام بجانب هذه الحفلة حفلة اخرى يكون معناها أنه يتلقى سلطته او بعضها من غير البرلمان • ففي هذا يخطىء الحكوميون ، لأن الملك لا يحلف اليمين أمام البرلمان ليتلقى بذلك سلطته منه ، بل هو يحلف اليمين لغرض أحترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه • أما حق الجلوس على العرش ، وحق السلطة المخولة للجالس على العرش ، فهو يتلقاها بحكم الوراثة أولا ، وبحكم الدستور ثانيا ، من غير أن يكون للبرلمان أو لأية هيئة أخرى شأن في هذا او ذلك»(٦١)• ثم عالج المسألة من زاوية اخرى في مقال آخر فقال : « اذا قبل القصر ما يقول به الوفد من أن الملك يملك سلطته من البرلمان الذي يمنحه حق جلوسه على العرش بعد اليمين الذي يحلفها أمامه ، لانتهى الأمر بنا الى شيء يشبه نظام الجمهورية ، لا ألى نظام الملكية الوراثية » (٦٢) • وفي مقال ثالث أنكر عبد القادر حمزة انكارا شديدا أن حلف اليمين أمام المجلسين هو بمثابة «المبايعة الشرعية» في العهد الحديث ، لأن المجلسين أنما يمثلان — حسب قوله — بعض السلطة التشريعية التي هي جزء من سلطات الأمة بأسرها • ومن هذه الأمة تصدر المبايعة بما ارتضت قديما وحديثا من الولاية في بيت محمد علي الكبير (٦٣) •

على هذا النحو اتخذت المعركة شكلها الايديولوجي بين التيار الاسلامي الاوتوقراطي الفاشي الذي كان على رأسه القصر ويؤيده شيخ الجامع الأزهر والأزهريون ، وتسانده الجماعات الفاشية الجديدة مثل جماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين — وقد زحفت كتائب الجماعة الأخيرة الى القصر في يوم مباشرة الملك سلطته الدستورية

« لتبايع الملك على كتاب الله وسنة رسوله »!(٥٤) — وبين التيار القومي الديموقراطي الليبرالي الذي كان يمثله الوفد وتؤيده الغالبية الكبرى من الجماهير • وقد عبر النحاس باشا عن رأي هذا التيار بوضوح في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب ، فقال : « الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده • فلا معنى اذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الاسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الاسلامية ، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين • وليس أحرص مني ولا من الحكومة التي اتشرف برئاستها على احترام الاسلام وتنزيه الاسلام ، كما أنه ليس أحرص منا على التزام أحكام الدستور • ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين » (٦٥) •

ولقد وقف التيار القومي العربي الى جانب التيار القومي المصري في ذلك الحين في مسألة الخلافة ! فكتب أمين سعيد يقول : « يجدر بدعاة إحياء الخلافة ، اذا كانوا يريدون خدمة بلادهم ومليكهم خدمة صحيحة ، أن يسعوا لانشاء اتحاد عربي برئاسة ملك مصر ، يجمع شكل البلدان التي ينطق أهلها بالضاد • وهو ما سعى اليه محمد علي باشا الكبير وابراهيم باشا في أثناء النهضة الكبرى وعملا لأجله • فان إنشاء اتحاد عربي يضم ٦٠ مليونا من النفوس برئاسة ملك مصر ، يعزز شأن مصر كثيرا ، ويجعلها في مقدمة الدول مقاما • أما اضافة لقب الخلافة الى ألقاب صاحب عرشها ، فلا يقدم ولا يؤخر كثيرا من الناحية المادية ، ولو كان في الخلافة فائدة مادية لما تخلى عنها الترك وتركوها » (٦٦) •

• • •

انتهت المعركة حول الحفلة الدينية برفض النحاس باشا رفضا قاطعا اقامتها متمسكا بما ورد في الدستور بهذا الخصوص ، وهــو أن الملك قبل أن يباشر سلطته الدستورية يحلف اليمين الدستورية امـام هيئـة المجلسين مجتمعين • وكان هذا الرفض أول درس تلقنه فاروق في كراهية النحاس وكراهية الوفد • ولم يلبث أن وقع اشتباك آخر قبل تولي الملك سلطاته الدستورية ايضا • وكان حول الجيش •

وأهمية الجيش بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، هي انه كان قد أصبح حجر الزاوية في قضية الاستقلال والجلاء • وكان جلاء القوات البريطانية عن البلاد مرهونا ببلوغه « درجة الأهلية اللازمة للدفاع عن قنـــاة السويس وحده » • ولذلك فقد رأى الوفد أنه من الضروري أن يضع هذه القوة الوطنية العزيزة بعيدا عن سلطة القصر وتسلطه • فانتهـز فرصة عهد الوصاية وسن قانونا بانشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئـة أركان الجيش ، قطع فيه الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية• فقد تضمن هذا القانون ان يتألف مجلس الدفاع الأعلى مـن رئيـس مجلس الوزراء (رئيسا) ، ومن وزير الحربية والبحرية (نائبا للرئيس) ، ومن كل من وزير الأشغال ووزير المالية ، ووزير المواصلات ، والوكيل الدائم لوزارة الحربية والبحرية ، ورئيس هيئة أركان الحرب (اعضاء) • ولم يذكر أية اشارة الى القائد الاعلى للجيش وهو الملك، رغم أن الأمر الملكي السابق بتشكيل مجلس الجيش كان يتضمن هذه الاشارة • وقد كان لهذا الاغفال معناه الذي فهمه القصر ، وهو أن الملك لم تبق لـه بالجيش صلة ، وأن القيادة العليـا ، التي هـي لـه بنص الدستور ، قد صارت حبرا على ورق ، لأن المجلس صار مؤلفا «من وزراء وموظفين يعينهم الوزراء » •

ثم نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ أيضا على أن المجلس يختص « بابداء الرأي في كل مـا يتعلق بسياسة الدفاع عن البلاد ، وتنظيم القوات المكلفة به ، وسياسة التجنيد ، وما يتصل بذلك كله من المسائل المالية وغيرها • ويقدم اقتراحاته ألى مجلس الوزراء » • فصارت القيادة العليا بذلك لغير الملك ، أي لرئيس مجلس الوزراء •

ثم منح القانون رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام بصراحة لا لبس فيها ولا أبهام • فهو المسئول أمام وزير الحربية والبحرية عن «القيادة العامة للجيش ، والاشراف على أدارته ، ومراقبة حالة قوات الجيش ، وابداء الرأي في وسائل التوفيق بين حالة الجيش ومقتضيات سياسة الدفاع عن البلاد » (٦٧) • فخرجت ألاختصاصات الفعلية من يد الملك ، وتأكدت له الصفة الشكلية •

ثم استدارت الحكومة الوفدية الى يمين الجيش • فـرأت أن صيغتها قد وضعت قبل الدستور ، فخلت بطبيعة الحال من أية اشارة اليه• وانها تضمنت حلف الضابط بأن يكون «خادما مخلصا أمينا» للملك، «مطيعا» لأوامره الكريمة • فرأت تعديل هذه اليمين ، بادخال الدستور عليها ، وحذف العبارة المذكورة • وجعلت «الاخلاص» للوطن والملك ، و «الطاعة» للدستور وقوانين الأمة المصرية • فأصبحت صيغة اليمـين الجديدة هي : « احلف بالله العظيم وبشرفي العسكري أن أكون مخلصا للوطن ولحضرة صاحب الجلالة فاروق الاول ملك البلاد وقائد قواتهـا الأعلى، وان أكون مطيعا للدستور ولقوانين الأمة المصرية•• الخ» (٦٨)•

ولقد كان الوفد محقا في الخطوات السابقة تماما • ذلك أنه بالرغم من ان حق قيادة قوات الدولة هو بطبيعته من اختصاص رئيس السلطة التنفيذية ، ما دام هو المكلف باستتباب النظام والأمن فـي الداخل ، والمحافظة على أستقلال الوطن وسلامة أراضيه ، في الداخل والخارج ، وبالرغم من أن الدستور ينص على ان « الملك هو القائد الأعلى للقوات

البرية والبحرية (مادة ٤٩) ـ الا أن استعمال حق قيادة الجيش على هذا الوجه ، أي قيام الملك بقيادة الجيش بنفســه ، واصدار الأوامر اليه ، ووضع خطط الدفاع والهجوم ، كان أمرا غير مستطاع في عصر الحروب الحديثة التي تتطلب اختصاصا في فن الحرب • وقد اثبتـت الحرب العالمية الأولى ذلك • فبالرغم من أن دساتير أغلب الممالك التي خاضت غمار تلك الحرب كانت تمنح رئيس الدولة حق قيادة الجيوش ، فان واحدا منهم لم يفكر في استعمال هذا الحق • بل لقد أثبتت الحرب أن رؤساء الدول لم يتنحوا فقط عن استعمال هذا الحق مـن الناحية الفعلية ، بل لقد كفوا عن استعماله أيضا من الناحية الشكلية • ففـي فرنسا روعيت هذه القاعدة من الوجهة الشكلية في بداية الحرب ، فكانت الحكومة تصدر الأوامر للجيش باسم رئيس الجمهورية ، ولكن باستمرار الحرب وظهور عيوب هذا النظام ، تنحت الحكومة في النهاية عن قيادة الجيش الشكلية (٦٩) •

صدر قانون انشاء مجلس الدفاع الأعلى في يوم ٣١ يولية ١٩٣٧ ، أي بعد يومين فقط من مباشرة فاروق لسلطته الدستورية • ولما كانت البلاد غير مهددة بحرب أو بخطر حرب في ذلك الحين ، وكان مجلس الجيش الذي أنشىء في عام ١٩٢٥ ما يزال قائما ، ويمكنه بتعديل بسيط في كيفية تشكيله ان يضطلع بمهمة مجلس الدفاع الأعلى ، فقد كان من الطبيعي أن يدور داخل القصر السؤال عن الأسباب التي أدت بحكومة الوفد الى تجاهل مجلس الجيش وانشاء مجلس الدفاع الأعلى بالشكل الذي صدر به • وفي تقرير رفع للملك فاروق وموجود بمكتبة رئـاسة الجمهورية ، أوضح فيه كاتبه نقطـة الاختلاف الجوهرية بين مجلس الجيش ومجلس الدفاع الأعلى ، وتكمن في مرجع التصديق على قرارات كل من المجلسين ، ففي مجلس الدفاع الأعلى جعل القانون السلطة المصدقة على قراراته هي «مجلس الوزراء» ، بينما المصدق على قرارات

مجلس الجيش هو «الملك» • وقد علق الكاتب على هذا الاختلاف بأنه « اختلاف له مغزاه ، يدعو الى التساؤل ويثير ظلا من الشك حول الغرض الأصلي من انشاء مجلس الدفاع الاعلى » (٧٠) •

وعلى كل حال فان ما أثير في ذلك الحين كان موضوع تعديل يمين الجيش ، بحكم اتصاله بحفلات التولية • وكان خبر هذا التعديل قد نشر في جريدتي الأهرام والمصري في يوم وصول الملك الى مصر من رحلته الى اوروبا ليتولى سلطاته الدستورية • فاعترض على هذا التعديل محمد عبد القادر حمزة في البلاغ ، ونشر عدة مقالات عنيفة أوضح فيها أن اقحام الدستور في اليمين يتضمن اقحام السياسة في واجبات الجيش ، وان الجيش وظيفته فقط الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسي معين والمحافظة على هذا النظام وحمايته • وفي الوقت نفسه أعلن فاروق أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذي رأته الوزارة •

ولقد كان على الوزارة الوفدية ازاء هذه المقاومة إما أن تتراجع ، أو تتمسك بموقفها وتصمد ، وقد آثرت الأمر الثاني ، فاجتمعت وقررت الموافقة على مشروع التعديل • وازاء هذا قرر القصر ايقاف الترتيب الذي كان معدا من قبل بأن يحلف الجيش اليمين في اليوم التالي لتولي الملك سلطته الدستورية ، وأن يؤدي وزير الحربية اليمين بالنيابة عنه • وأمر فاروق بدعوة جميع الضباط العاملين وغير العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل شاي بقصر عابدين ، حضره ضباط البعثة العسكرية البريطانية، حيث وقف أثناء توديعه لهم يقول بصريح العبارة : « على سبيل النصيحة ، أقول لكم : لا تشتغلوا بالسياسة ! » (٧١) • وقد ظل الجيش لا يؤدي اليمين بالصيغة الجديدة للملك فاروق طوال عهد الحكومة الوفدية ، حتى أقيلت هذه الوزارة ، فأداها بصيغتها القديمة في عهد وزارة الانقلاب •

أزمة تعيين يوسف الجندي وزيرا

في ذلك الحين كانت هناك أزمة أخرى بين الوفد والملك حول حق رئيس الوزراء في اختيار أعضاء وزارته • وقد نشأت هذه الأزمة حين أعاد النحاس باشا تأليف وزارته بعد تولي الملك سلطاته الدستورية ، وقد رشح فيها يوسف الجندي وزيرا للمعارف • فقد رفض الملك قبول هذا الترشيح بحجة ان نزاهة يوسف الجندي إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن فوق الشبهات (٧٢) • وقد انتابت الدهشة النحاس باشا وكل الوفديين : فقد كان الجندي ذا تاريخ مشهور في الحركة الوطنية، فهو الذي رفع علم الاستقلال في مدينة زفتي في عام ١٩١٩ ، وكان مشهودا له بالبراعة البرلمانية الممتازة في المعارضة ، وفوق ذلك كان يشغل وظيفة الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة المستقيلة • لذلك فقد برز هذا السؤال الهام : من الذي يقف وراء عدم تعيين يوسف الجندي وزيرا ؟• وقد ردت الصحف الوفدية على هذا السؤال ، فقد نشرت خبر مقابلة في الاسكندرية تمت بين الملك فاروق وعلي ماهر باشا قبل تشكيل الوزارة ، قيل ان علي ماهر باشا أشار فيها على الملك بأمور معينة : بعضها يتصل بتشكيل الوزارة ، ومن يقبلون فيها ومن يرفضون، وبعضها الآخر يتصل بمسائل أخرى لا تقل خطورة وشأنا (٧٣)•

وفي الواقع أن هذا الرفض كان يحتاج الى دربة سياسية لا تتوفر الا في رجل كعلي ماهر باشا • فقد كانت القائمة التي قدمها النحاس باشا للملك بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة ، تفوح منها رائحة انشقاق في الوفد لا تغيب عن أنف خبير كأنف علي ماهر باشا الذي سنتبين دوره في هذه المسألة فيما بعد • فقد أبعد النحاس باشا من القائمة أسماء محمود فهمي النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلي فهمي •

فكان هذا الابعاد دليلا على أن الوفد يمر بمرحلة دقيقة يمكن الاستفادة منها واستغلالها الى أبعد مدى .

وقد صدق تقدير علي ماهر باشا . فلم يكن في وسع النحاس باشا ، في ذلك الوقت ، الا أن ينزل على اعتراض الملك لعدة أسباب هامة : أولها ، ان الظروف الدقيقة التي كان يمر بها الوفد داخليا بعد استبعاد النقراشي وزملائه كانت غير ملائمة للاشتباك . ثانيا ، أن موقف النحاس كان ضعيفا . ففي ذلك الحين كان قد قدم استقالة وزارته الاولى الى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية ، وقبلت الاستقالة فعلا. وكان اصراره على تعيين يوسف الجندي كفيلا بتحقيق هدف القصر في الاطاحة به بأسهل السبل وبدون اقالة . ثالثا ، وهذا أهم الاسباب ، فلأن هذا الحادث كانت له سابقة في عهد وزارة سعد باشا ، اذ اعترض الملك فؤاد على « علي الشمسي باشا » بحجة أنه موال للخديو عباس . وقد نزل سعد باشا على اعتراض الملك . ولكنه لما قام بالتحقيق في صحة ما نسب اليه ، وثبت له ان التهمة لا تنهض على أساس ، عاد الى الملك فؤاد وأصر على تعيينه في الوزارة ، وعين الشمسي باشا فعلا وزيرا للمالية في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ (٧٤) .

لهذا كانت جميع الدلائل تشير الى أن نزول النحاس باشا على اعتراض الملك فاروق ، كان نزولا مؤقتا . فمن ناحية فقد أضاف النحاس وزارة المعارف التي كان مرشحا لها يوسف الجندي الى عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة والصناعة ، ولم يعين لها وزيرا آخر . ومن ناحية أخرى ، فقد اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية بأغلبية ساحقة لتلقي القفاز في وجه الملك وتعلن « تقديرها لحضرة الأستاذ يوسف الجندي » ، وثقتها التي لا حد لها بالنحاس باشا وبالوزارة الدستورية (٧٥) . وقد أبرزت الصحف الوفدية النية على الاصرار على هذا الطلب ، فقالت ان النحاس باشا لا يعاود الكلام في هذا الموضوع لمجرد الرغبة فقط في

تولية يوسف الجندي الوزارة ، أو لتغليب رأيه على رأي الملك ، وانما « لأنه كان على مصطفى النحاس واجب مزدوج في ذلك : واجبه كرئيس ليوسف الجندي في وزارة الداخلية ، وواجبه كرئيس له في الهيئة الوفدية . هذا الواجب المزدوج يقضي عليه بأن يبدد أي شك يلحق يوسف الجندي . والى أن يتبدد هذا الشك ، لا يكون مصطفى النحاس قد أبرأ ذمته » (٧٦) . ومعنى هذه الاشارة الصريحة من الصحيفة الوفدية ، أن موضوع يوسف الجندي سوف يظل أمانة في عنق النحاس لا يمكن أن يبرىء ذمته منها الا بتعيينه وزيرا في الوزارة .

هذا العرض السابق يبين الخطأ الذي وقع فيه الدكتور هيكل في معالجته لهذه المسألة حين كتب يقول : « لو أن الأمور كانت تجري في مجراها الدستوري السليم ، لوجب الا يثير النحاس باشا أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة ، من غير أن يشرك فيها الأستاذ الجندي . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فان لم يكن قد اقتنع ، فقد كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة .. ترى أكان الغرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري ، لوعا من الارهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية افلاطونية للأستاذ الجندي ؟. أم قصد به الى توجيه الرأي العام وجهة خاطئة ؟. أحسب البحث لم يكن جديا » (٧٧) .

وعلى كل حال ، فلم تلبث الامور أن أخذت تجري في مجرى آخر غير ما كان يرسم النحاس باشا . فلم يلبث الوفد أن انفجر بأعنف انشقاق منذ عام ١٩٢١ ، حين أذاع محمود غالب باشا بيانه المشهور في يوم ١١ اغسطس ١٩٣٧ حول موضوع مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . ومنذ ذلك الحين شغل الوفد بالدفاع والهجوم ، والكر والفر ، والانقسام والالتئام ، وانهالت عليه الطعنات والمؤامرات من جميع الجبهات، الى أن طرد من الحكم شر طردة في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٣) انقسام الوفـــد

ا ـ النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان .

على هذا النحو أخذ المسرح السياسي في مصر يتهيأ لمعركة كبرى بين الديموقراطية والأوتوقراطية . فقد انهارت الجبهة الوطنية التي تألفت لتسوية المسألة الوطنية بين مصر وبريطانيا ، فسقط علم الائتلاف والوحدة القومية . وتدخل الانجليز في تعيين مجلس الوصاية لحماية العرش ، فكفوا يد الوفد عن الاستفادة من الظروف التي هيأها موت الملك فؤاد في تقوية قبضته على الموقف الداخلي . ووقف مجلس الوصاية مؤيــدا بالانجليز في وجه مشروع وزارة القصر ، فبقي قائما هذا الركن من أركان الفساد والتآمر ضد الحكم الدستوري في القصر . ثم تدهورت العلاقات بين الوفد والملك فاروق بسبب الازمات السالفة الذكر ، فبدت الأمور منذرة بمعركة طويلة ما بقي فاروق على العرش .

ومع كل هذه العوامل والأسباب ، فمن المحقق أنها كانت قاصرة عن النيل من الوفد ، لولا الانشقاق الكبير الذي وقع فيه . فبعد اختفاء شخصية الملك فؤاد القوية المستبدة ، وانسحاب الانجليز مـن مسرح الصراع الداخلي بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، كان الوفد قــد أصبح فـي الحقيقة الفارس الوحيد بعد سقوط الفرسان ، أو أصبح القوة الوحيدة ذات الشأن الباقية على مسرح السياسة المصرية . فقد رأينا كيف ضعف شأن أحزاب الأقلية بعد ابرام المعاهدة ، حتى كفت صحافتها عن الظهور، وأخلدت الى سكون الموت . وأما جلالة الملك فاروق ، فلم يكن سوى

صبي صغير في مواجهة جلالة زعامة سيطرة على النفوس وطوت المصريين تحت جناحيها ، هي زعامة الوفد •

ولعل هذا يفسر لماذا نعد الانسلاخ الكبير الذي حدث في الوفد في عام ١٩٣٧ ، أسوأ الانسلاخات الثلاثة التي حدثت في تاريخ الوفد حتى ذلك الحين • لقد كان الانسلاخ الأول في عام ١٩٢١ عامل قوة للوفد وليس عامل ضعف ، لأنه استخلص للوفد ثوريته ، بعد انسحاب المعتدلين • وكان الانسلاخ الثاني في عام ١٩٣٢ من هذا النوع أيضا • فقد صهر النضال ضد عهد صدقي باشا أعضاء الوفد ، فبقي بعضهم صامدا ، واحترق البعض الآخر • أما الانسلاخ الثالث في عام ١٩٣٧ ، فكان شيئا مختلفا ، لقد كان صراعا على السلطة داخل الوفد بعد انتهاء مرحلة التصارع من أجل الاستقلال ، وكان بعيدا في أسبابه عن القضية الوطنية، وقد احدث صدعا وثلما في البناء الديموقراطي الكبير الذي كان يمثله الوفد ، فاستطاعت قوى الرجعية أن تنفذ خلاله وتضرب ضربتها وتحقق أغراضها في هدم الحياة الديموقراطية التي ظلت تتربص بها دواما منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، ثم اقامة الحياة الأوتوقراطية والفاشية مكانها•

ويعتبر العامل المباشر في هذا الانسلاخ الذي حدث في الوفد ، استبعاد النقراشي باشا ومعه زملاؤه الثلاثة الذين أشرنا اليهم ، من الوزارة الوفدية التي أعاد النحاس باشا تأليفها بعد تقديم استقالته بمناسبة تولية الملك فاروق سلطاته الدستورية • وكانت مسألة تقديم استقالة الوزارة في هذه المناسبة قد تعرضت لبحث من رجال القانون الوفديين ، الذين رأى بعضهم أنه يجوز من الوجهة الدستورية «المصرية» ، ألا ترفع الوزارة استقالتها على أثر تولية الملك ، لأن الدستور المصري لم ينص صراحة على هذه الخالة • على أنه حين قبل النحاس باشا وجهة النظر الأخرى التي تقول بتقديم الاستقالة ، أدرك الكثيرون أنه ينوي ادخال تعديل على وزارته (٧٨) • وقد تحقق ذلك فعلا ، فقد

ألف النحاس باشا الوزارة ، بعد ان استبعد منها محمود فهمي النقراشي باشا ومحمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا وعلي فهمي باشا ، وأدخل بدلهم أربعة جدد هم : محمود بسيوني ، ومحمد محمود خليل بك ، ومحمد صبري أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل .

وكان من الطبيعي أن يحدث ابعاد الوزراء الأربعة ، خاصة محمود فهمي النقراشي ، دهشة كبيرة ، ليس فقط في داخل البلاد ، بل وفي خارجها ايضا . فالنقراشي باشا — كما كتبت النيوز كرونيكل في تعليقها — كان قد قضى أعواما طويلة وهو من أقرب زملاء النحاس باشا اليه ، وكان يعد في نظر الدوائر الوطنية والأجنبية نابغة التنظيم في الوفد . لذلك فقد تنبأ الناس بأن خروج النقراشي سوف يترتب عليه انشقاق في الوفد ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، الذي كان صديقه الحميم، سوف ينضم اليه في وقت قريب (٧٨م) .

وفي الحق لقد اهتبلت المعارضة فرصة العمر ، أو فرصة البعث ، فأخذت جريدة البلاغ تنفخ في نار الخلاف ، ونشرت عدة مقالات معروفة للعقاد ، أخذ يؤلب فيها الوزراء المبعدين ، كل منهم في مقال خاص ، على الوفد وعلى زعامته . ولم تلبث الأمور أن تفجرت على نحو عنيف ، عندما نشر محمود غالب باشا ، أحد الوزراء المبعدين ، في يوم ١١ اغسطس ١٩٣٧ ، أي بعد أسبوع واحد من تأليف الوزارة الجديدة — بيانا مطولا في الأهرام ، أراد به ان يشرح أسباب ابعاده من الوزارة ، ولكنه وجه فيه اتهامات خطيرة الى الوزارة تمس نزاهة الحكم ، وتتعلق بمشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان . وبعد يوم واحد رد عليه مكرم عبيد باشا ببيان مطول أيضا دافع فيه عن موقف الوزارة الوفدية من المشروع. ولم يلبث الموضوع أن اتخذ شكل مساجلة طويلة بين محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا امتدت على فترة طويلة من يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ الى ٢٦ من نفس الشهر ، وتلتها وتخللتها حملة صحفية ..

من جرائد المعارضة ، خاصة جريدة البلاغ ، حفلت هي الأخرى بمختلف الاتهامات الموجهة للوزارة بخصوص موقفها من المشروع ، وزاد من أهمية المعركة ان محمود غالب باشا أشار في بيانه الأول الى أن النقراشي باشا اطلع عليه قبل نشره ووافق عليه ، كما ان الدكتور أحمد ماهر قد زاره بعد نشر البيان ، وأبدى عدم اعتراضه على شيء مما جاء فيه •
وهكذا تعرض الوفد للمرة الثانية ، بعد حادث قضية سيف الدين الملفق، للاتهام التقليدي من جانب خصومه بالفساد السياسي وعدم النزاهة في الحكم •

ومن البيانات التي أذاعها كل من محمود غالب باشا ومكرم عبيد باشا ، ومما حوته من وثائق نشرت لأول مرة عن هذا المشروع ، وما نشر من اتهامات في صحف المعارضة للوزارة متعلقة بهذا الموضوع أيضا ، يمكن تحديد أربع تهم رئيسية وجهت لكل من مكرم عبيد باشا ، وزير المالية ، وعثمان محرم باشا ، وزير الأشغال :

أولا ــ انهما اختارا شركة معينة، هي الشركة الكهربائية الانجليزية، ودخلا في مفاوضات معها لتنفيذ المشروع دون مناقصة •

ثانيا ــ أنهما أرادا الارتباط مع الشركة المذكورة على تنفيذالمشروع دون دراسة كافية ، وقبل عرضه على خبراء عالميين للتحقق من انه احسن مشروع من الوجهة الفنية والاقتصادية • علاوة على ما فيه من مخالفة صريحة للقانون ، وهي اعطاء شطر كبير منه الى الشركة المذكورة بدون مناقصة (٧٩) •

ثالثا ــ أنهما سعيا الى الارتباط مع الشركة المذكورة قبل العرض على البرلمان (٨٠) •

رابعا ــ أنهما أهملا الأخذ بالمشروع الذي وضعه مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، عبد العزيز أحمد بك ، رغم أن النفقات في مشروع عبد العزيز بك ثلاثة ملايين جنيه ، وفي مشروع الشركة سبعة

ملايين من الجنيهات ، ورغم أن الحكومة في عام ١٩٣٢ كانت قـد اعتمدت هذا المشروع وطبعته على نفقتها فـي الجريدة الرسمية (٨١) •

هذه هي الاتهامات الأربعة الرئيسية والخطيرة التي اريد بها تلويث سمعة الوفد والطعن في نزاهة الحكم الشعبي ، وصرف جماهير الشعب عن قيادته • وبدراستنا لهذه الاتهامات فـي ضوء الوثائق والأسانيد المصورة التي نشرها الوفد لتدعيم دفاعه ، وما نشره محمود غالب أيضا من المستندات والمكاتبات والمراسلات ، تتضح الحقائق الآتية :

اولا ـ أن الأدوار الأولى لمشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان لم تتم في عهد الوزارة الوفدية ، وانما تمت في عهد وزارة نسيم باشا ، عندما تقدمت خمس شركات بمشروعاتها ، فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٥ تشكيل لجنة فنية لفحصها برئاسة وزير المالية احمد عبد الوهاب باشا ، وقرر بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٥ « الترخيص للجنـة المذكورة بالمفاوضة مع أصحاب الطلبات المذكورة حسب ترتيبها» (٨٢)• ثم فوض للجنة أن تقتصر على التفاوض مع الشركة الكهربائية البريطانية، (التي كانت في أول الترتيب) اذا وصلت الى اتفاق معها ، وأن تعرض نتيجة مفاوضاتها وتفصيلات المشروع ونص العقد الذي تـرى منحـه للشركة على مجلس الوزراء قبل ابرامه نهائيا (٨٣) •

ثانيا ـ لما شكلت الوزارة الوفدية ، وجدت أنها أمام مشروع اتفاق توصلت اليه المفاوضات التي دارت بين الشركة واللجنة الوزارية التـي تكونت في عهد وزارة نسيم باشا • وقد شمل هذا الاتفاق جميع الشروط الفنية والمالية • أي أن الأمر كان في حكم الانتهاء •

ثالثا ـ لم تشأ الوزارة النحاسية الوقوف عند الحد الذي توصلت اليه اللجنة الوزارية السالفة الذكر ، بل دخلت في مفاوضات جديدة مع الشركة ، حصلت بمقتضاها على مكاسب هامة بالنسبة للمشروع ، فقد تم الاتفاق على :

أ ـ طرح جزء كبير من مشروع الكهرباء ، مضافا الى مشروع السماد ، في مناقصة علنية ، بحيث يصبح ثلاثة ارباع المشروع معروضا في المناقصة •

ب ـ أما الربع الباقي ـ الذي رأت الشركة تعذر المناقصة فيه لأسباب فنية ـ فيعرض على خبير عالمي للاستشارة فيما اذا كان يحقق من الوجهة الفنية أحسن الأغراض المقصودة منه ، وما اذا كانت تكاليفه التي قدرت بـ ١٫٨٣٠٫٧٧٥ جنيها مقدرة على أساس معقول ومعتدل ويتفق في الوقت نفسه مع تحمل الشركة مسئولية العمل ونتائجه •

ج ـ أن يعرض المشروع بأكمله على خبير عالمي آخر لبحثه من جهة سلامة الخزان (٨٤) •

د ـ لم تقتصر الوزارة على مشروع السماد ، بل توسعت في بحث انشاء مصانع للحديد والمفرقعات •

هـ ـ تنازلت الشركة عن مبلغ ١٦٧ ألف جنيه فوق الأسعار •

و ـ اشترطت الوزارة عرض المشروع على البرلمان للموافقة عليه •

رابعا ـ ولقد وقع الخلاف داخل الوزارة حول المشروع عندما عرضت المذكرة الخاصة به على مجلس الوزراء للموافقة عليه ، وفيها اقتراح بتعيين الخبير الرسمي للحكومة الانجليزية للفصل في مسألة مشروع الكهرباء • فقد أبدى غالب باشا رأيه بأن يحال الامر الى خبيرين بدلا من خبير واحد ، بينما كانت غالبية الوزراء ترى الاقتصار على خبير واحد لما يكلفه كثرة الخبراء من تكاليف باهظة ، وعندئذ هدد غالب باشا بالاستقالة ، وأيده في ذلك النقراشي باشا ومحمد صفوت باشا ، فرأى مكرم باشا تعيين ثلاثة خبراء للمشروع بدلا من خبير واحد لازالة الاعتراض وبعث الطمأنينة ، فوافق محمود غالب باشا وسحب استقالته• وتم الاتفاق على اعداد صيغة كتاب الى الشركة بهذا المعنى يشترك في

وضعه كل من محمود غالب باشا نفسه والدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد باشا • وتم فعلا ذلك ، وبه أصبح القرار اجماعيا (٨٥) •

ومن هذا يتبين أن الخلاف داخل مجلس الوزراء كان حول عدد الخبراء فقط • وقد اعترف محمود غالب باشا بهذه الحقيقة ، فقد ذكر انه لما عرض المشروع على مجلس الوزراء ، قبل السفر الى مؤتمر الامتيازات ، ابدى اعتراضه على البت في مشروع خطير كهذا قدرت نفقاته بمبلغ ٧ ملايين من الجنيهات وكسور قبل التحقق من أنه أصح مشروع من الوجهة الفنية ، وتمسك بطلب التريث حتى تستحضر الوزارة خبراء عالميين لأخذ رأيهم فيه وفي مشروع عبد العزيز احمد بك وغيرهما، ثم تقرر ما تراه ، ولا تقدم على تنفيذ قرارها الا بعد موافقة البرلمان عليه• واخيرا ، وبعد أن أبدى استعداده للاستقالة ومعه النقراشي باشا ومحمد صفوت باشا ، استقر الرأي على كتابة خطاب الى الشركة في صيغة روعي فيها ارجاء البت في المشروع حتى يؤخذ رأي خبراء عالميين فيه بدلا من الخبير الانجليزي الواحد ، كما كان متفقا مع الشركة الانجليزية (٨٦) •

خامسا ــ أما بشأن الاتهام بأن وزيري المالية والاشغال أرادا الارتباط مع الشركة قبل العرض على البرلمان ، فقد رد مكرم عبيد على ذلك من واقع المذكرة التي رفعها الى مجلس الوزراء ، وقد جاء فيها : « وما بنا من حاجة الى القول بأن المشروع بأكمله سيعرض على البرلمان ولن ينفذ الا اذا أقره ». كما استشهد بما جاء في خطابه عن الميزانية حوالي منتصف مارس ــ أي قبل قرار مجلس الوزراء ببضعة أسابيع ــ وقد ورد فيه : « وغني عن البيان ان المشروع بعد أن يستكمل بحثه ويستوفي شرائطه المالية ، سيعرض على البرلمان بأكمله حتى لا يبرز الى الوجود الا اذا أقررتموه » • وقد أبرز مكرم عبيد نقطة هامة في الموضوع ، فقد ذكر أن الشركة ما كانت لتقبل أن ترتبط بعقد ما وتنفق تنفيذا له مئات الألوف من الجنيهات ، ثم اذا جاء البرلمان ورفض المشروع ضاعت عليها

أموال طائلة ، ورجعت بخفي حنين • وان في ملف المشروع خطابا من الشركة تطلب فيه عرض المشروع على البرلمان في أقرب -فرصة لأنها لا يمكنها أن تخطو خطوة ايجابية للقيام بالمشروع او الاستعداد له الا اذا وثقت من ان الصيغة اصبحت نهائية بمصادقة البرلمان (٨٧) •

ومن الطريف ان مكرم عبيد استشهد بكتابه الى ممثلي الشركة الذي اشترك في وضعه معه محمود غالب باشا وأقره الدكتور أحمد ماهر ، وقد جاء في الفقرة الأخيرة منه : « ومن المفهوم ، كما أخبرتكم ، أن المصادقة النهائية على أي اتفاق لا تتم الا بمصادقة البرلمان بعد عرض الامر عليه من جميع نواحيه » • وقد دفع محمود غالب عبارة « كما أخبرتكم » التي تفيد سبق الاخبار ، بقوله انه ترك مكرم عبيد يحشرها في خطابه الى ممثلي الشركة تغطية لمركزه ومركز وزير الاشغال أمام الشركة وامام الرأي العام (٨٨) • وهو دفع غير مقبول طبعا ، اذ لا يتصور أن يختلق وزير مالية دولة وقائع لم تحدث في خطاب رسمي لممثلي شركة اجنبية دون أن يتعرض للتكذيب والانكار وسقوط هيبته أمام الرأي العام •

سادسا ــ بقي الاتهام الرابع الخاص باهمال وزارة الوفد مشروع عبد العزيز احمد بك المشار اليه • وقد تبين أن الوزارة لم ترفض هذا المشروع ، وانما رفضته اللجنة الفنية التي تكونت في عهد وزارة نسيم باشا • وقد ذكر مكرم عبيد أنه اطلع على المشروع بنفسه لدراسته من الناحية المالية ، ووجد أنه يكلف أموالا طائلة تزيد كثيرا عن مشروع الشركة • ومع ذلك فانه ، زيادة في الاحتياط ، اشترط على مندوبي الشركة ان تعرض مشروع عبد العزيز بك أحمد على الخبير العالمي ، فاذا وافق عليه أخذت الوزارة به • كما رد مكرم عبيد على ما أشارت اليه جريدة البلاغ من أنالنفقات في مشروع عبد العزيز بك ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وفي مشروع الشركة سبعة ملايين فقط ، بقوله : ان هذا

ليس صحيحا ، وان الجريدة قد خلطت بين المشروعين ، فان مشروع عبد العزيز احمد بك خاص بالكهرباء فقط ، ولا يدخل فيه مصنع السماد . وهو اذا سلم جدلا مع «البلاغ» بأنه يكلف ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط ، فهي على كل حال أكثر من تكاليف مشروع الشركة الخاص بالكهرباء ، والذي يقل بمقدار مائتي الف جنيه ، حيث كان يقدر بـ ٢ مليون جنيه و ٨٠٠ ألفا فقط (٨٩) .

• • •

على هذا النحو سقطت كل التهم التي وجهها محمود غالب باشا الى وزارة الوفد بخصوص مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان . ولقد أتاحت المشادة التي دارت حوله لوزارة الوفد أن تبرز طابعها الوطني في معالجتها للمشروع . فقد رأينا كيف أنها توصلت مع الشركة الى شروط أفضل مما توصلت اليه وزارة نسيم باشا . فبعد أن كان المشروع مطروحا كله للمساومة ، تقرر طرح ثلاثة أرباعه في مناقصة علنية ، وعرض الربع الباقي على خبراء عالميين لابداء الرأي فيه من الناحية الفنية والتكاليف . وقد اتخذت الوزارة قرارا آخر هاما ، فقد رفضت الترتيب المالي الذي اتخذ في عهد نسيم باشا ، وكان يقضي بان يكون للحكومة ٥١ في المائة من الأسهم ، وللشركة ٤٩ في المائة ، وأصرت على أن يكون المشروع حكوميا محضا ، فلا يعطي امتيازه لأية شركة ، بل يكون ملكا للحكومة وتحت ادارتها ، حتى تحتفظ بمنابع القوة الطبيعية في البلاد في أيديها . وقد نصت على ذلك المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من وزارة الأشغال بالاتفاق مع وزارة المالية حيث جاء فيها : « ورأت الحكومة في تمويل هذا المشروع أن يكون مصريا وطنيا صميما ، ولذلك قررت أن تستأثر بحيازة الأسهم جميعها حتى تضمن لنفسها السيطرة التامة على هذا المشروع الوطني من جميع

نواحيه . على أن هذا لا يمنع الحكومة ، بل في نيتها ان تنزل للجمهور المصري عن كمية من الاسهم التي تكتتب فيها ، وستشترط لذلك ان يكون المكتتبون مصريين ، بحيث تكون الشركة مصرية صميمة موزعة أسهمها بين الحكومة المصرية وبين جمهور صميم من المصريين .. » (٩٠)

(ب) قضية الزعامة المقدسة

هذه قصة النزاع حول مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان ، من واقع البيانات والوثائق التي أذاعها الطرفان المتنازعان . ولقد ذكرنا أن غالب باشا أشار الى أن النقراشي باشا قد اطلع على بيانه الهجومي الاول قبل نشره ، وأنه وافق عليه . كما أن الدكتور احمد ماهر قد زاره بعد نشر البيان ، وأبدى عدم اعتراضه على أي شيء مما جاء فيه . ولقد كان لتلك الاشارة رنين في أوساط الرأي العام المصري والأجنبي . ذلك ان النقراشي باشا كان يعد ــ كما ذكرنا ــ نابغة التنظيم في الوفد ، وكان ، كما وصفته جريدة التايمز ، أحد زعماء الوفد الأربعة البارزين ، وضابط الاتصال بينهم وبين الصحف الأجنبية ، ومنظم صفوفهم الاكبر (٩١) . وقد وصفته جريدة « الديلي وركر » الشيوعية البريطانية ، بأنه « ينتمي الى حزب اليسار في الوفد ، ويمثل الآراء الرحبة الواسعة بين الموظفين والمستنيرين والطلبة ، وجزء من طبقات العمال » (٩٢) . أما الدكتور أحمد ماهر ، فكان رفيق الجهاد القديم والعقل المدبر في الحركة السرية التي ظهرت أثناء ثورة ١٩١٩ . وكان يؤلف مع النقراشي ومكرم والنحاس ، فريق الوفد القديم : فقد عين الدكتور ماهر عضوا في الوفد في نوفمبر ١٩٢٤ ، وعين النقراشي عضوا سنة ١٩٢٧ بعد جهاد طويل في صفوف الوفد . وقد اعتقلا بعد استقالة وزارة سعد باشا في ١٩٢٤ وحوكما وبرأتهما المحكمة سنة ١٩٢٦ . وكان الزعماء الأربعة يمثلون قوة التطرف في الوفد . فعندما

اقترح السير برسي لورين في يناير ١٩٣٢ فكرة تأليف وزارة قومية برياسة عدلي باشا ، لابرام المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ مع بريطانيا ، ووعد بأن تشير الحكومة البريطانية في هذه الحالة باعادة دستور ١٩٢٣ • رفض النحاس هذه الفكرة التي رأى فيها مساومة في حقوق البلاد لا يرتضيها ، وأصر على أن دستور الأمة يجب أن يعود اليها بلا شرط ولا قيد • ولم يؤيده في هذا الرأي سوى مكرم عبيد وأحمد ماهر والنقراشي ، وذلك في وجه أعضاء الوفد الآخرين ، الأمر الذي أدى الى الانسلاخ الثاني في الوفد •

لكل هذه الأهمية للنقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر ، أحدثت اشارة محمود غالب باشا اليهما في بيانه حول مشروع توليد الكهرباء تلك الاهتمامات الواسعة في صفوف الرأي العام المصري والأجنبى • ولعل هذه الاشارة وما تلاها من نزاع أدى الى فصل النقراشي من الوفد ، هي التي أوحت بذلك الخطأ الكبير الذي وقع فيه الكثير من الكتاب ، وهو أن فصل النقراشي من الوفد انما كان بسبب موقفه من مشروع توليد الكهرباء • ذلك أن فصل النقراشي باشا من الوزارة ثم من الوفد ، لا يعود الى موقفه من النزاع حول المشروع ، وانما يعود بالدرجة الأولى الى مواقف كثيرة سابقة على موقفه من المشروع ، بل ولاحقة له ، مما سنبين فيما بعد • ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام أن الصحف المعارضة للوفد والمؤيدة للنقراشي باشا ، لم تذكر من بين أسباب الخلاف التي أدت الى اخراج النقراشي باشا من الوزارة ، مسألة موقفه من مشروع توليد الكهرباء (٩٣) ، بل ان النقراشي باشا نفسه لم يجعل من قضية نزاهة الحكم ميدانا للمعركة بينه وبين الوفد ، كما فعل محمود غالب باشا ، وانما اختار النقراشي باشا قضيتين هامتين لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس باشا ، وهما : قضية الزعامة المقدسة ، وقضية القمصان الزرقاء • وهما قضيتان تتعلقان بحرية الرأي

وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته • على ان ذلك كله قد سبقته ومهدت له حوادث لم يسبق لها نظير في تاريخ الوفد ، كانت في حد ذاتها دليلا على ما يمكن ان ينزفه مثل هذا الحزب الكبير حين ينفصل عنه منظم صفوفه الأكبر ، ونابغة التنظيم فيه • فعلى اثر تلك الاشارة من محمود غالب باشا الى النقراشي وماهر ، وبينما السجال يدور على أشده بينه وبين مكرم عبيد باشا ، طالبت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية المتطرفة ، بفصل النقراشي وماهر من الوفد ، « لأن اشتراك عضوين كبيرين من أعضاء الوفد في الحملة التي بدأها غالب باشا ، هو علة من العلل ، وخراج ممتلىء بالصديد ، أو سرطان خبيث ، مما لا مناص من معالجته بالوسائل الناجعة ، من فصم ، أو قصم ، أو ما أشبه ذلك من الوسائل التي عالجنا بها مثل هذه الأزمات في ظروف سابقة ! » (٩٤) •

وكان رد فعل هذه الدعوة من جانب الجريدة الوفدية ، مخالفا لكل ردود فعل الدعوات المماثلة لها في تاريخ الوفد • فلم تخرج المظاهرات تجتاح فورا بيوت المغضوب عليهم لتصب عليهم الاهانات والشتائم والاعتداءات ، وانما وقع حادث غريب : فقد اجتمعت في النادي السعدي ، بعد يوم واحد ، حشود كبيرة من طلبة الجامعة المصرية والجامعة الأزهرية وطلبة المدارس العالية والثانوية ، وأعضاء لجان الشبان الوفديين • ووقف خطباؤهم يكيلون الثناء للنقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر ، ويشيدون « بالمواقف الوطنية الخالدة » التي سجلها تاريخ الجهاد الوطني لهذين الزعيمين ، وأخذوا يطالبون ببقاء كتلة الوفد سليمة ، واتخذوا في النهاية القرارات الآتية :

أولا ــ تمسكهم بوحدة الوفد سليمة تحت زعامة الرئيس الجليل •

ثانيا ــ اعلان سخطهم على من يثير ويوسع شقة الخلاف ، أو يعمل على احداث ثغرة في صفوف كتلة الوفد المصري •

ثالثا ــ اعلان ثقة الشباب بالزعيم مصطفى النحاس وصحبه

الأوفياء : النقراشي ومكرم وماهر وحامد محمود وبقية اعضاء الوفد .

رابعا ــ الاهابة بالزعماء أن يزيلوا أسباب النزاع في الحال بما فيه مصلحة البلاد وسعادة الوطن وحفظ كتلة الوفد سليمة (٩٥) .

ولقد كان اتخاذ هذه القرارات العلنية الصريحة ، بعد ما ظهر من تأييد النقراشي للحملة التي شنها غالب باشا على الوزارة ، وبعد أن طالبت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية بفصلهما من الوفد ، حدثا لا سابقة له ــ كما أشرنا ــ ولهذا ففي اليوم التالي اجتمعت حشود أخرى من الطلبة في النادي السعدي ، حيث جرت محاولة من بعض زعماء الشباب لمراجعة قرارات اليوم السابق التي اتخذت باسم الطلبة . ولكن هذا الطلب قوبل بعاصفة من الذين حضروا الاجتماع الأول ، الذين كانوا فيما يبدو ــ يشكلون الغالبية أيضا في هذا الاجتماع ــ وانتهى الأمر باتخاذ قرارات أشد من القرارات السابقة في تأييد النقراشي باشا ، اذ أضيف اليها الاعراب عن « شديد العطف والتقدير لمعالي محمود فهمي النقراشي باشا ، رجل العمل الصامت » (٩٦) . وفي نفس اليوم خرجت مظاهرات تعلن تأييدها للنقراشي باشا (٩٧) .

هذا هو المأزق الذي واجهه الوفد لأول مرة في تاريخه . والذي وقفت ازاءه جريدة « كوكب الشرق » ذاهلة تقول : « أما أن الحال قد وصلت بنا الى مأزق ــ أو بتعبير آخر ــ الى موقف دقيق ، فيما يختص بالوفد وزعامته ، وبحق الرئيس في اقصاء من أقصي من وزارته ، فذلك ما لا شك فيه ولا نكران له . ألا ترى وألا تسمع ما ترى وتسمع من شبان يجتمعون ويتناقشون ويتشاجرون ، ومن جماعات من الناس يذهبون الى النادي السعدي ممثلين للجان الوفد في القاهرة وفي غيرها . ومن هتافات ومظاهرات مختلفة المناحي ، متشعبة في وجهات النظر وفي الميول المفهومة وغير المفهومة . أفلا تحكم وتجزم في هذا الحال ، على أن هناك أزمة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، أو أن هناك موقفا دقيقا يدعو

الى الحكمة في تناوله ، والى تصريف الأمـور تصريفا صادقا صحيحا قويا وسريعا أيضا ! » (٩٨) •

وهكذا تراجعت الجريدة الوفدية مـن موقف المطالبة باستخدام « وسائل الفصم والقصم » ، الى المطالبة باستخدام « الحكمة » • وفي الواقع أن المحاولات لاعادة النقراشي باشا الى الحظيرة الوفدية ، أو بمعنى آخر ، للحيلولة دون خروجه منها ، كانت قد بدأت حتى من قبل ابعاده من الوزارة ، فقد اجتمع به النحاس باشا وصارحه بأنه وان كان قد رأى أن يشكل وزارته الجديدة بدونه ، بعد ان اصبح التعاون بينهما في الوزارة صعبا ، لتعدد الخلاف في الرأي ، وتعدد استقالات النقراشي باشا ، إلا أنه مع ذلك ، يرى الانتفاع بمواهب ونشاط النقراشي باشا في ميادين أخرى ، ولهذا فهو يقترح عليه تعيينه في منصب عضوية مجلس ادارة شركة قنال السويس (٩٩) •

ولقد كان منصب عضوية مجلس ادارة شركة قنال السويس ، في ذلك الحين ، يعد من أهـم المناصب وأحفلها بالامتيازات • فقـد كان التعيين فيه لمدى حياة الشركة التي كانت تنتهي في عام ١٩٦٨ ، وكـان مجموع المرتب طوال هذه المدة يبلغ ١٦٠ ألفا مـن الجنيهات • يضاف اليها سفر العضو لحضور جلسات مجلس الادارة بباريس على نفقـة الشركة ، ونزوله في أحد فنادق الدرجة الأولى ، عدا ما يتمتع به مـن تخفيض كبير في أجور السفر بأية باخرة من بواخر الشركات التي تمر في قناة السويس (١٠٠) • لهذا فلا عجب اذا شكر النقراشي للنحاس هذا العرض ، حتى تملكه التأثر الشديد ــ كما يقـول التابعي ــ فقام وعانق النحاس باشا • واعتقد الجميـع أن المسألة قـد سويت ، وأن السحابة قد انقشعت ، وأن خروج النقراشي باشا من الوزارة لن يؤثر على علاقاته بزملائه أعضاء الوفد، أو على مركزه في الهيئة الوفدية (١٠١)

ولكن الأمور لم تلبث أن أخذت تتجه اتجاها آخر • فقـد نشرت

قصة هذا العرض السخي مجلة « آخر ساعة » الوفدية يوم ٨ أغسطس ١٩٣٧ ، وأكدت الخبر جريدة الاهرام في عددها الصادر يوم ١٠ أغسطس ١٩٣٧ • وكان من الطبيعي أن تقوم ضجة في دوائر المعارضة ضد هذا العرض الذي اعتبر بمثابة رشوة ، وأحس النقراشي باشا على الفور كأنما قصد بدفع هذا الخبر الى الصحف الوفدية إحراجه والانتقاص من شأنه ، وكان رد الفعل هو صدور بيان غالب باشا بعد ثلاثة أيام فقط من ظهور الخبر لأول مرة في جريدة آخر ساعة • وقد صدر البيان بدون أن يمهره النقراشي باشا بامضائه أو يشترك فيه ، لأن الأمل في المنصب كان لا يزال باقياء على أن الصحف المعارضة لم تلبث أن اغتنمت الفرصة؛ وأخذت تهاجم العرض هجوما شديدا ، حتى وصفته مجلة «روزاليوسف» الوثيقة الصلة بعلي ماهر باشا ، بأنه « رشوة واضحة الأركان » ، وأن النقراشي باشا « ليس هو الذي تدفعه مبادئه لقبول رشوة سترمي به الى حيث لا قيامة له بعد ذلك » (١٠٢) • وفي الوقت نفسه أخذت الأنباء ترد بأن الشركة تعارض في تعيين النقراشي باشا رغم اصرار الحكومة على التعيين (١٠٣) ، وازاء ذلك كله أرسل النقراشي باشا كتابا الى مكرم عبيد باشا يوم ٢٠ أغسطس ١٩٣٧ يخبره فيه انه « قرر عدم قبوله منصب العضوية في شركة قناة السويس » (١٠٤) •

وقد اعتبر هذا الرفض من جانب النقراشي باشا في ذلك الحين بمثابة اعلان قطع العلاقات الدبلوماسية بينه وبين النحاس باشا • ولما كانت المظاهرات المؤيدة له لا تزال تجتاح شوارع القاهرة ، فلهذا ، وفي نفس اليوم ، أعلن النحاس باشا الحرب على النقراشي باشا في خطاب تاريخي بالاسكندرية قال فيه : « قامت شراذم من هنا ومن هناك ، يعبثون بالوحدة المقدسة ، ويقولون : « كيف لا يؤخذ النقراشي في الوزارة ؟• اذا كان النقراشي يفرض على مصطفى النحاس ، فلا كان مصطفى النحاس » (١٠٥) • وفي نفس المكان ألقى مكرم عبيد بخطاب

مشهور أثار فيه قضية « الزعامة المقدسة » ، فقد أبرز ما تمثله من معنى الوحدة ، ودعا الناس الى نصرتها منددا بمن يحاول الخروج عليها قائلا : « ما كان لمكرم وللنقراشي ، أو لغيرهما من رجال الوفد ، أن يحاول أحد منهم أن يتعالى على الزعامة أو يهدم من بنيانها • ولئن شاء مكرم في يوم من الأيام أن يتزعم ، فيجب أن يهدم » ! (١٠٦) •

على هذا النحو حسم النحاس باشا موقفا كان يبلبل صدور الوفديين ، ولا يستفيد منه سوى النقراشي باشا وأنصاره • فلقد كان الخلاف بين الطرفين حتى ذلك الحين يقسم لجان الوفد الى قسمين • قسم كبير يطالب ببقاء كتلة الوفد سليمة ، وتضييق شقة الخلاف ، وقسم صغير يعلن ثقته بالنحاس باشا والوزارة فقط • وكان النقراشي باشا يجد مرتعه الخصيب في الفريق الأول • فلما ألقى النحاس ومكرم خطابيهما السالفي الذكر في الاسكندرية ، تحدد موقف النقراشي باشا كمناهض للزعامة ، وبالتالي أصبح على اللجان الأولى أن تحدد موقفها على هذا الأساس • ولهذا نلحظ أن غالبية اللجان الوفدية قد توقفت عن اذاعة قرارات الثقة بالنقراشي باشا الى جانب النحاس باشا ، بينما بقي أنصار النقراشي ينادون بكتلة الوفد سليمة وحفظ وحدته من التمزق (١٠٧) •

ولقد ترتب على هذا الاستقطاب ان أخذت المناقشات بين شباب الطرفين تتخذ شكلا حادا ، وتنقلب في معظم الأحيان الى صدامات دموية • وقد وقع أول صدام في اجتماع الاسكندرية يوم ٢٠ أغسطس • فقد هتف فريق من الوفديين للنقراشي باشا ولزعيم الوفد ووحدة الوفد ، فحدثت مشادة تدخل فيها القمصان الزرق ، فأخرجوا عددا من الذين وقعت بينهم المشادة ، وأصيب عدد من الطلبة والعمال (١٠٨) • وقد تكرر هذا الصدام بصورة أكبر في السرادق الذي أقيم الى جانب

بيت الأمة للاحتفال بذكرى سعد يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ ، وقد حضره كل من النحاس باشا والنقراشي باشا • فبالرغم من أن النحاس باشا توجه الى النقراشي باشا وصافحه بين هتافات الحاضرين بحياة الزعيمين والوفد والتضامن ، الا أن الحالة ما لبثت أن تطورت عندما أخذ أنصار النقراشي باشا ، وعلى رأسهم الدكتور محمد حلمي الجيار ، يهتفون بحياته من حين لآخر ، مما أدى الى مهاجمتهم من جانب الآخرين ، ومعهم بعض القمصان الزرق • وارتفعت العصي ، وأصيب الدكتور الجيار في رأسه بضربات شديدة • وعبثا حاول المحاولون أن يهدئوا الحالة المضطربة ، أو يسكتوا الهاتفين من كل جانب للنحاس وللنقراشي • وعندما تهيا النحاس لالقاء كلمته ، خرج النقراشي من السرادق (١٠٩) • ولقد كان هذا الحادث مفترق الطرق بين النقراشي باشا والنحاس باشا• فقد أدلى النقراشي على أثره بتصريح هجومي الى مندوب شركة رويتر ، ندد فيه بالقمصان الزرق « أتباع النحاس باشا » لمهاجمتهم أنصاره أثناء الاجتماعات التي عقدت بالاسكندرية والقاهرة ، واتهم الحكومة بأنها « تكسب التأييد باستعمال أساليب عنيفة » ، وأكد عزمه على أن يرى بلاده « محكومة بحكومة سليمة البنيان ، تنشر العدل ، وتقوم بحفظ الأمن العام والطمأنينة ، وتعمل لمصلحة البلاد طبقا للدستور » ، وقال في النهاية : « وفي خلال الأسابيع المقبلة ، أي الى أن يعود البرلمان الى الاجتماع ، ستثبت الحكومة هل هي قوية عادلة ، أو ضعيفة عليلة»(١١٠)

وما لبث النقراشي باشا أن أتبع هذا التصريح ببيانه الشهير الذي أصدره في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ وأثار فيه قضية حرية الرأي في مصر في وجود ما أسماه « نظرية الزعامة الجديدة » وفي وجود القمصان الزرقاء• فقد تناول في هذا البيان موقف النحاس باشا حين استبعده وزملاءه من الوزارة الجديدة ، بحجة تحقيق انسجام الوزارة ، بحيث لا يكون بين أعضائها ورئيسها خلاف ، فقال : ان نفوس المواطنين من جميع الطبقات

لم تقتنع بهذا الاتجاه الخطر ، فقد أدرك الجميع بالفطرة السليمة أن الانسجام الذي روعي في تأليف الوزارة الجديدة ليس معناه — كما هو حاصل في البلاد النيابية — تمثيل الوزارة للغالبية التي تسندها ، بحيث تمثل الاتجاهات والآراء المتنوعة فيها ، دون أن يتعارض ذلك مع وجود الانسجام اللازم لحسن سير العمل ، وانما هو انسجام من نوع جديد ، معناه عدم مخالفة رأي الرئيس فيما يطرح على مجلس الوزراء لبحثه وتقريره من المشروعات والمسائل العامة ، وهو اتجاه لا يستقيم في شيء مع طبيعة المسئولية الوزارية ، فضلا عن مخالفته لروح الحكم النيابي والقواعد الدستورية . ثم اتهم النقراشي باشا حكومة الوفد بتدبير الاجتماعات العامة لتعزيز معنى الزعامة الجديد الذي نودي به في اجتماع الاسكندرية (خطاب مكرم عبيد السالف الذكر) ، وهو أن لا رأي مع رأي الزعيم ، ومن خالفه فليلزم داره بين الخمول والحرمان من شرف خدمة البلاد . وقال : ان الأقدار شاءت أن تطبق هذه النظرية تطبيقا عمليا لا يبقى بعده مجال للتأويل في القصد منها ، فقد صحبتها عصي ذو القمصان الزرقاء تهوي على رؤوس من لم يؤمنوا بها من الوفديين المجتمعين ، وأخرج البعض منهم جرحى في عهد الحكم الدستوري الذي ينادي بحماية الحريات . ثم طبقت « نظرية الزعامة الجديدة » عمليا مرة أخرى في اجتماع لجان الوفد في الذكرى العاشرة لسعد باشا ، بإعمال عصي الفرق الزرقاء في رؤوس الوفديين المخلصين من نواب وغير نواب لأنهم ينادون بكتلة الوفد وأعضائه بغير تفريق ، ولأنهم لا يؤمنون بنظرية الزعامة الجديدة . وطالب النقراشي بحل جميع فرق القمصان الزرق « تلك الفرق التي قاومت فكرة وجودها منذ نشأت » ، فاذا أدت الوزارة الحاضرة هذه الرسالة ، فستؤيدها البلاد في ذلك ، واذا هي قصرت ، فستحاسب عن تقصيرها بما لا يغني عنه ذوو القمصان ، ولا النظريات الجديدة الخطرة ، ولا اضطهاد الرأي

المعترض • ثم اختتم النقراشي باشا بيانه قائلا : « ان ما يراد اليوم ، هو فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم ، ولا رأي بغير مشيئته ، ومثل هذا الجو لا يعيش فيه غير الإمعات ، ولا تترعرع في ظله المواهب الصالحة ، وهيهات أن تخضع له مصر ، وهيهات أن تدين الأمة الا للحياة الدستورية الحرة الصحيحة » (١١١) •

هكذا اختار النقراشي باشا ، في ذكاء ، أن تدور المعركة بينه وبين النحاس باشا في اطار ايديولوجي بحت ، أي بين الديموقراطية والدكتاتورية • وهو اطار موضوعي يجتذب اليه جماهير الوفد الغفيرة ، وفئاته المثقفة ، ويستطيع أن يقسمها فعلا ، حسب قوة حجة كل من الطرفين المتنازعين • وكانت القضية التي طرحها النقراشي باشا هي : هل فكرة الزعامة المقدسة ، ووجود فرق القمصان الزرقاء ، مما يتفق مع الديموقراطية ، أو انهما من الخصائص المميزة للدكتاتورية ؟•

وقضية الزعامة المقدسة بين الديموقراطية والديكتاتورية ـ في الحقيقة ـ احدى القضايا الهامة في تاريخ مصر المعاصر • وقد برزت أثناء الخلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد المعتدلين حول مشروع ملنر • فقد أراد هؤلاء ممارسة حق الغالبية في تقرير سياسة الوفد تجاه المشروع • ولكن سعد زغلول لم يكترث بهذا الرأي ، لأنه يخرج في رأيه عن حدود توكيل الشعب للوفد بالدفاع عن قضيته ، وأطلق كلمته المشهورة : « المسألة ليست مسألة أغلبية ، وانما مسألة توكيل » • فأخضع سعد زغلول بهذه الكلمة القاعدة الديموقراطية للقاعدة القانونية، وكان في ذلك محقا •

ومنذ ذلك الحين جرى التقليد على ألا يكترث زعيم الوفد ـ سواء أكان سعد زغلول أم مصطفى النحاس بعده ـ برأي أغلبية أعضاء الوفد ، في المسائل الهامة التي يكون فيها على معرفة باتجاهات الرأي العام ، وميول الأمة وطاقاتها وامكانياتها • فقد قام سعد زغلول في عام

١٩٢١ بفصل عشرة من أعضاء الوفد ، ولم يتبق معه من المؤيدين سوى أربعة فقط . كذلك فصل النحاس باشا في عام ١٩٣٢ ثمانية أعضاء من الوفد ، ولم يبق معه سوى ثلاثـة فقط . وأصبح هـذا التقليد مـن خصائص زعامة الوفد .

وفي الواقع أن زعامة الوفد كانت تستمد نفوذها وسيطرتها مـن مصدرين هامين : المصدر الأول ، اجماع الأمة على تأييدها اجماعا شبه تام . فكانت بفضل هذا الاجماع مصدرا هاما من مصادر توحد الأمة وتماسكها ازاء قضيتها الوطنية .

المصدر الثاني ــ ما اكتسبته هذه الزعامة للسبب المذكور (ارتباطها بفكرة الوحدة القوميـة وقضية الاستقلال) من احترام فـي نفوس المصريين بلغ حد القداسة . وكانت الصحف الوفدية تؤكد علـى هذا المعنى في المناسبات العديدة . ففي مقال نشرته جريدة « كوكب الشرق » قالت : « ما خلت نهضة عامة من زعامة ، ولا اقفرت حركة وطنية مـن قيادة ، ولا قامت ثورة الا على توجيه . ومن ثم كان للزعيم في الحركات القومية قداسة لا يمسها شيء ، ومقام لا ترتفع اليه ظلال شبهة ، وأوج لا يبلغه اتهام . ان الجماعات هي التـي تختار زعماءها ، ولكـن هذا الاختيار نفسه لا يلبث أن يحيط ذاتـه بالقداسة والتكريـم الواجبين للمعنى المتمثل به ، فان الزعيم هو الجماعات نفسها فـي فرد ، كما أن الجماعات هي الفرد نفسه ممثلة فيه » (١١٢) . وعندما وقع الشقاق بين النقراشي والنحاس سارع مكرم عبيد الى تأكيد هذا المعنى في الخطاب السالف الاشارة اليه . فقد أوضح في فخر ان المصريين كانـوا أسبق الأمم جميعا في ابتكار فكرة الزعامة الشعبية وتركيزها وتوحيدهـا . « فأقمنا من سعد زعيما ، فاذا الزعامة تسعى مستعادة اليه ، واذا الأمة تتوحد طوائفها تحت لوائه الخفاق . وقام من بعـده مصطفى ، وكان شأنه شأن سعد ، اذ توحدت في زعامته الطوائف والأديان ، وتركزت

فيها شئون الأمة وآمالها ، فكان النصر حليفها ، وانتزعت من يد القدر استقلالا محفوفا بالصعاب ، وسيادة كانت مصفدة بالأغلال » • ثم حذر مكرم من التراخي في التمسك بفكرة الزعامة بعد تسوية القضية الوطنية قائلا : « اننا في هذا الوقت أحوج الى الزعامة ووحدة القيادة منا في أي وقت آخر • نعم اننا حصلنا على الاستقلال والدستور وألغينا الامتيازات • ولكن المعاهدة مجرد وثيقة ، ولا تصبح الوثيقة حقيقة ، الا اذا نفذت وأحكم تنفيذها • وليس أقدر على هذا التنفيذ من ذلك الزعيم الذي يرجع اليه أكبر الفضل في العمل لها والحصول عليها •• انه اذا بدا لمكرم في يوم من الأيام أن ينفصل عن النحاس ، فليذهب مكرم وليبق النحاس » (١١٣) •

وفي الحقيقة أن زعيم الوفد ، للسببين السالفي الذكر : ارتباط فكرة الزعامة بالوحدة القومية والاستقلال ، وما اكتسبته هذه الزعامة من قداسة بسبب هذا الارتباط ، لم يكن يعتبر نفسه زعيم حزب ، وانما زعيم الأمة بكل طبقاتها وعناصرها • وقد أكد النحاس هذا المعنى في الخطاب الذي ألقاه في طنطا يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٧ فقال : «ما كنت في يوم من الأيام رئيس حزب أو هيئة ، بل زعيم أمة بأسرها • من خرج عليها صبت عليه غضبها ، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه ، فيلقيه في قاع اليم ، فلا يجد لنفسه مخرجا ، ولا الى الخياة طريقا » (١١٤) •

ولقد كان النحاس بهذا القول يريد أن يبرز فارقا هاما بين الوفد وأي حزب آخر من الأحزاب الديموقراطية • فطبقا للقاعدة الديموقراطية، فان رئيس الحزب لا بد ان يخضع لرأي غالبية الأعضاء، لأن هيئة الحزب بأكملها تعتبر المعبرة عن مصالح القطاع الذي يمثله الحزب بكل تناقضاته • أما زعيم الوفد فكان يعتبر نفسه وحده المعبر عن مصالح الأمة ، دون أعضاء هيئة الوفد جميعها ، ومن ثم فهو لا يدين بسلطان

لغير الأمة ، ان شاءت منحته تأييدها في خلافه مع خصومه ، وان شاءت منعته عنـــه •

هذا الفارق بين الوفد وغيره من الأحزاب الأخرى التي كانت تدين بالديموقراطية الليبرالية ، كان من الطبيعي ان يكون من أهم المآخذ على الوفد من جانب خصومه • فقد هوجمت فكرة قداسة الزعامة ووجوب طاعتها ، علـى اعتبـار أنهـا تتنافى مـع الوضـع الدستوري والحياة الديموقراطية • وقد ذهب بعض الخصوم الذين انفصلوا من الوفد الى اعتبار أنفسهم خارجين على «الزعامة» فقط ، وليس على «الوفد» نفسه• فكانت السيدة روز اليوسف ، ولم تكن قد انتمت لأي حزب بعد خروجها على الوفد ، تردد كثيرا أنها « لم تخرج على الوفد ، ولكنها خرجت على الزعامة ، لأنها لمحت من خلالها الديكتاتورية التـي تتنـافى مـع المبادىء الدستورية (١١٥) • وكانت صحيفتها تشير في المناسبات الى أنها « ليست منضوية تحت لواء حزب من الأحزاب ، اذ أنها وفديـة النزعة ، ولكنها ليست نحاسية • وفارق كبير بين هذه وتلك » (١١٦) • وقد تساءل العقاد في احدى مقالاته عن ضرورة وجود الزعامة في بلد كمصر، أو في البلاد الديموقراطية على الاطلاق • وقال : « انما تكون الزعامة في بلد خاضع للسلطان الأجنبي ، أو في بلد ليس فيه برلمان ولا حكومة نيابية • ولهذا فان للطليان والالمان والروسيين زعيما ، ولم يكن للزعامة مكان في بلاد الديموقراطيين الدستوريين • فلماذا تبقى الزعامة المزعومة في مصر ، وأنتم تقولون إننا مستقلون ، وإنكم حريصون على تقاليد الديموقراطية والدستور ؟ » (١١٧) • وواضح في قول العقاد المغالطة ، لأنه كان يعلم جيدا أن البلاد لم تحصل على حريتها أو استقلالها الكامل بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه كان يريد تثبيت الاتهام بأن زعـامة الوفد تشبه ديكتاتورية النازية والفاشية ، اذ « كيف تتحقق الديموقراطية مع فكرة تقديس الزعامة ؟ » •

ولقد كان من الطبيعي أن تتصدى الصحافة الوفدية ضد هذا الاتهام وتدافع عن الزعامة • ففي مقال لجريدة الجهاد قالت : « ان الزعامة التي تدعون أيها الناس أنها منافية للدستور ، هي التي برزت بأنصارها الى الانتخابات العامة • فنالت من الأمة اجماعا بتأييدها • فاذا صح أنها تسمى دكتاتورية ، فهي دكتاتورية الأمة ، لا دكتاتورية الفرد • والزعامة التي تنطق بلسانها تنطق بلسان الأمة » (١١٨) • وفي خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني سنة ١٩٣٧ ، تساءل قائلا : « يقولون دكتاتورية ، واخلال بالدستور • فهل هم يعقلون ؟، وهل هم يستحون ؟ • أنحن عطلنا البرلمان أيها الناس ؟• أنحن أوقفنا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ؟• أنحن تفاخرنا بيد من حديد ؟• أنحن ألغينا الدستور الغاء ، وأبدلناه بدستور ملفق جديد ؟• أنحن أجرينا الانتخابات على أساس الاكراه والتزوير ؟• أنحن قتلنا الأبرياء ، وروينا أرض الوطن بدماء الشهداء ؟• أنحن تسترنا على المجرمين ، وحمينا العابثين من عدالة القانون ؟• حاشا لله • بل الدستور قائم ، والبرلمان قائم ، والحرية شاملة تبسط ظلها على الجميع بالسواء ، والقانون والقضاء هما الفيصل في الصغير والكبير ، يخضع لهما المؤيدون ، كما يخضع لهما المعارضون » (١١٩) •

وقد عني الوفد عناية خاصة بمناقشة اتهامات النقراشي • فقد ناقش أولا مسألة حرية رئيس الحكومة في اختيار وزرائه • فأكد أن حق رئيس الوزراء في اختيار الاعضاء الذين يتعاونون معه حق طبيعي لا يتنافى مع القاعدة الديموقراطية • ثم ناقش مسألة حرية الوزراء في ابداء آرائهم في المسائل التي تعرض عليهم ، دون أن يترتب على معارضتهم فيها ابعادهم من الحكم ، فكشف أن ابعاد النقراشي باشا من الوزارة الجديدة لم يكن يرجع الى مخالفته لرأي الرئيس وزملائه ، بل لما دأب عليه من التهديد بالاستقالة كلما وقع خلاف في الرأي بينه وبين الغالبية في هيئة

الوفد أو في مجلس الوزراء • وقد عدد النحاس باشا في خطابه الذي ألقاه في بني سويف يوم ١٧ سبتمبر ١٩٣٧ ست مناسبات قدم فيها النقراشي باشا استقالته • إحداها بسبب معارضته في فصل العقاد من الهيئة الوفدية • وأخرى بسبب معارضته في ترشيح نجيب الهلالي على مبادىء الوفد ، مع انه غير وفدي ، في دائرة الدكتور علي الجيار العضو في الهيئة الوفدية • وثالثة لأنه أراد اصدار « صحيفة رسمية » للهيئة الوفدية في اعقاب فصل العقاد والتبرؤ من جريدة روز اليوسف • وقد رفض النحاس اصدار هذه الصحيفة « لأسباب تتصل بالعدالة عامة ، وبالمصلحة الوفدية خاصة » • ثم قدم النقراشي استقالته مرة اخرى في عهد الوزارة بسبب مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه باسوان • وعاد فقدم استقالته السادسة بسبب اعتراضه على قانون ملحق الطلبة • وكانت هذه الاستقالة الأخيرة ـ كما وصفها النحاس باشا ـ أغرب استقالاته ، لأنها صدرت من وزير غير مختص ، بينما كان الوزير المختص ورجال المعارف يؤيدون فكرة امتحان الملحق (١٢٠) •

وقد شرح محمود سليمان غنام ، في بيانه الذي أذاعه ردا على بيان النقراشي باشا ، معنى التهديد بالاستقالة « كما يفهمه الساسة في أرقى البلاد الدستورية » ، فاستدل بعبارة للسير ادوارد جراي ، وزير خارجية بريطانيا ، في كتابه : « خمسة وعشرون عاما » في وزارة الخارجية ، جاء فيها : « ان تذرع العضو في هيئة تقوم على الشورى ، بالتهديد بالاستقالة كأداة لتغليب رأيه على رأي الأغلبية في تلك الهيئة ، انما هو بمثابة تصويب مسدس الى رأس الهيئة التي هو عضو فيها • وهذا أشبه بأساليب رجال العصابات منه بأساليب الساسة ورجال الحكم وأصحاب الرأي » • واستطرد الأستاذ غنام قائلا : « فاذا كان النحاس باشا لم يشرك النقراشي باشا في الوزارة الجديدة عند تأليفها ، فليس ذلك لرغبة منه

في أن يتحكم ويستبد ، بل لأنه أراد أن يقي زملاءه ونفسه شر التحكم والاستبداد بالرأي » (١٢١) ٠

(ج) القمصان الزرقاء

كان الميدان الثاني الذي اختاره النقراشي باشا لينازل النحاس باشا فيه ، هو القمصان الزرقاء ٠ وكان الاتهام الذي وجهه النقراشي للنحاس هو أنه يستخدم هذه التشكيلات في اضطهاد حرية الرأي بين الناس ، وارهاب الخصوم والاعداء ، وممارسة حكم أقرب الى الحكم الفاشي والنازي ٠

وفي الحقيقة ان فرق القمصان الزرقاء كانت أضعف نقطة في دفاع حكومة الوفد ، واكبر مأخذ عليه ، حتى بين الكتاب المنصفين (١٢٢) ، على اعتبار ان وجودها يعد منافيا للنظام الدستوري ٠ وان كان من المؤكد ان معارضي الوفد لم يكونوا مخلصين في مهاجمة هذهالتشكيلات باسم الدستور ، فقد سبق ظهور هذه القمصان قمصان اخرى ، هي القمصان الخضراء التي ألفها أحمد حسين ، وكانت لا تلقى من المعارضة الا كل عطف وتشجيع ، لا لسبب الا لمناهضتها للوفد ، العدو المشترك ٠

فما هو الأصل في نشأة هذه القمصان الزرقاء ؟٠ أن أول حقيقة نبرزها في هذا الموضوع هي أن هذه الفرق لم تصطنعها حكومة الوفد عند اعتلائها الحكم للاستعانة بها في مواجهة القمصان الخضراء ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٢٣) ٠ وانما نشأت هذه الفرق قبل اعتلاء الوفد الحكم ، وفي ظروف ثورة ١٩٣٥ ٠ فنشأتها على هذا النحو تختلف أساسا عن نشأة القمصان الخضراء — كما سوف يظهر لنا فيما بعد ٠ ولقد كان صاحب الفكرة في تأليف هذه الفرقة محمد بلال ، الذي كان طالبا بكلية الطب ، وعضو لجنة الطلبة التنفيذية بها ٠ وقد ألف بلال فرقته

الأولى من طلبة كلية الطب ، وكانت تسير أثناء الثورة في طوابير منتظمة، وهي تحمل علما خاصا ذا لونين ، هما الأحمر والاسود ، دلالة على الثورة والحزن على الشهداء (١٢٤) .

وكان قد سبق هذه الفكرة ــ في الحقيقة ــ تطورات في تنظيمات الوفد الداخلية ، ساعدت على نشأة هذه الفرق بالشكل الذي صارت اليه . فقد استحدث الوفد الى جانب لجانه ، التي كانت منظمة تنظيما خاصا بأعمال الانتخابات ، لجانا أخرى للشبان الوفديين لتنظيم جهود الشباب الوفدي . وكان صاحب الفكرة في انشاء هذه اللجان ، زهير صبري الذي عرض الفكرة على رئيس الوفد فوافق عليها . وأخذت من ثم تتكون لجان الشباب الوفدي في القاهرة والاسكندرية وغيرهما من مدن القطر المختلفة . وكانت هذه اللجان تختلف عن بعض لجان الشبان التي وجدت من قبل في أن الأولى كانت على نظام لجان الوفد ، أما اللجان الأخيرة فكان الغرض منها تكوين جنود صالحين (١٢٥) . وقد تطورت هذه الحركة في الاسكندرية على يد ممدوح رياض ، الذي عمل على تنظيم الشبان في فرق مكونة من عدد محدود ، لها شكل معين وقواعد مرسومة . وكان هذا التنظيم يقوم على لجان ، تتفرع عنها فرق تضم كل منها أحد عشر عضوا ، تربطهم روابط العمل أو الاقامة . وقد دربت هذه الجماعات على مبادىء أساسها الطاعة والنظام (١٢٦) .

ويتضح من ذلك أن الوفد كان يعمل ــ في استحياء ــ على امتصاص رغبة الشباب الوفدي وغيره في الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية ، على نحو ما كان يفعل الشباب في أوروبا وفي جماعة مصر الفتاة . فلما قامت ثورة الطلبة في اواخر عام ١٩٣٥ ، وظهرت فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء ، كان من الطبيعي ان تكون لجان الشباب الوفدي هي النواة الأولى لهذه الفرق (١٢٧) . وقد أعلن عن قيام هذه التنظيمات في المؤتمر الكبير الذي دعت لانعقاده رابطة الشبان الوفديين

يوم ٥ يناير ١٩٣٦ بالنادي السعدي ، وحضره مكرم عبيد باشا • وقد تكلم محمد بلال في ذلك المؤتمر عن فرق الطلبة الوفديين وتأليفهاوشروعه في تكوينها ، وذكر أن كل فرقة ستؤلف من أحد عشر شابا بما فيهم الرئيس ، على أن يتقن كل منهم نوعا من أنواع الرياضة • ثم خاطب الشباب قائلا : « لن نكون سادة الا اذا كنا جنودا • فلنكن جنودا في سبيل مصر لاسترداد الحقوق المغصوبة • يجب أن نكون جنودا كما كان شباب انجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا • أن شعارنا مصر والوفد والشباب، لأن الشباب قوام الوفد ، والوفد قوام الأمة (١٢٨) •

وقد استطاع محمد بلال أن يؤلف فرقتين نظاميتين ارتدى اعضاؤها القمصان الزرقاء والبنطلونات الرمادية • وكانت الفرقة الأولى تتألف من طلبة الجامعة ، وقد اطلق عليها اسم « فرقة عبد الحكم الجراحي » ، أما الثانية ، فكانت تتألف من طلبة دار العلوم ، وقد أسميت « فرقة طـه عفيفي » ، وهما اسما الشهيدين الأولين اللذين أسلما الروح في سبيل الدستور والوطن أثنـاء الثورة (١٢٩) • وفي يوم ١٠ يناير قام محمد بلال باستعراض على رأس ١٥٠٠ من شباب القمصان الزرقاء، في الشوارع المؤدية الى النادي السعدي • وكانت كلما مرت فرقة بالمشاهدين هتف قائدها : «جهادنا» ، فيرد أفراد فرقته : «لمصر» • فيهتف : «شبابنا» ، فيرددون : «للملك والوفد» • فيهتف : «شعارنا» ، فيقولون : « طاعة وجهاد» !• وقد سارع الى مكـان الاستعراض المستر « كين بويد » بنفسه ، واستوضح محمد بلال عن هذه الفرق ، فرد عليه بأن الغرض منها تعويد الشباب على النظام والطاعة والاقدام ، بحيث يكونون سواعد مصر في الحاضر وأملها المرجو في المستقبل • وأنكر ان الفرق قد تألفت لأغراض انتخابية • ومع ان «كين بويد» أظهر اقتناعه بما قاله محمد بلال ، الا أن وزارة الداخلية لم تلبث أن أذاعت أوامر مشددة الى رجال البوليس بمنع هذه الفرق من السير فـي الشوارع ، وعـدم التعرض

لأعضائها في أنديتهم الخاصة (١٣٠) • على ان ذلك لم يمنع تكوين الفرق في جميع جهات القطر وانتشارها •

وقد اتبعت الفرق في معسكراتها أنظمة الجيش • فكانت تطهي طعامها ، وتقضي كل حاجات المعسكر • وكانت تلقى في كل معسكر محاضرتان في الاسبوع ، احداهما دينية ، والأخرى وطنية • وكانت الفرق تمضي احيانا الى صحراء الأهرام أو المقطم حيث تتمرن على اقامة المعسكرات وحركات الالتفاف والانتشار والتقدم والتقهقر والهجوم والدفاع والتفاهم بالاشارات (١٣١) •

وقد تكونت هيئة القيادة الأولى لفرق القمصان الزرقاء من خمسة اعضاء هم : محمد بلال ، ومحمد يونس ، وعماد الجندي ، وأحمد لطفي، واحمد الشافعي • وقد اشتركت هذه الهيئة في تكوين الفرق وانشائها منذ بدئها • ثم تألفت لجنة بمعرفة مكرم عبيد باشا لتحقيق مبادىء الفرق واغراضها ، واظهارها بالمظهر اللائق الذي يتفق مع زعامتها • وكان من بين أعضاء هذه اللجنة بعض العسكريين مثل الأميرالاي حافظ بك صدقي ، والاميرالاي أمين بك الرشيدي ، واليوزباشي محمود الجندي، بالاضافة الى بعض المنظمين المعروفين أمثال : ممدوح رياض ، وحسن يس زعيم الطلبة • ثم تألف بعد ذلك مجلس شرف حسب لائحة أخرى اشترك في وضعها ممدوح رياض ، وكان أعضاؤه : ممدوح رياض وابراهيم عبد الهادي ومحمود سليمان غنام ومحمد شعراوي وأحمد حمزة (١٣٢) •

• • •

ولقد أثار اعلان تأليف القمصان الزرقاء في يناير ١٩٣٦ ، قلق الأحزاب المعارضة ، على الرغم من الهدنة المعقودة بينها وبين الوفد في الجبهة الوطنية • فقد اعتبرت تأليف هذه الفرق عملا عدائيا من الوفد موجها الى الهيئات الأخرى• وقالت بعض صحف هذه الأحزاب ان

المقصود بهذا التنظيم هو الارهاب واستخدام القوة للاقناع . وقد رد على ذلك الدكتور أحمد ماهر ردا بليغا ، فقد ذكر أن الوفد ليس في حاجة الى استخدام وسائل العنف للحصول على الثقة والكثرة ، وانما أراد الوفد أن يؤكد التضامن في صفوفه ، وأن يدعم القواعد التي تقوم عليها لجانه وتشكيلاته . وفي مقال آخر ، قرّع أحزاب الأقلية تقريعا شديدا لهذا الاتهام ، فقد كتب يقول : « من الغريب أن تؤخذ حركة اللجان الوفدية ، على وجه لا يتفق مطلقا مع الواقع ، وأن يقال عنها انها حركة ارهاب او تنظيم له .. اذ من المعلوم أن الوفد قبل تنفيذ فكرة الجبهة ، انما كان يدرك أن ذلك سوف ينشيء صلة جديدة بينه وبين أحزاب ظلت طويلا تخاصمه وتعاديه ، وتستعين بالسلطان على مقاومته، وهي مع ذلك لا تؤلف في البلاد غير أقليات صغيرة للغاية ، لم تكن لتعيش مطلقا لولا وجود شخصيات فردية ذات صفة في نفسها ، وأن هذه الأحزاب في توثق الصلة العامة التي ينطوي عليها قيام جبهة وطنية ، انما تتخذ قوة جديدة في حاضرها لم تكن لها في ماضيها ، وانه حرصا على المصلحة العامة ينبغي بقاء الجبهة في مستواها اذا ما خلصت النيات وسلمت النفوس من المآرب الخاصة . فليس للقول اذن بأن ارهابا يراد تنظيمه في الأوساط الوفدية لمعاكسة الأخرى في الانتخابات أو غير الانتخابات ، أي قيمة ، ولا أي معنى تقبله العقول ، فليست الأغلبية الكبرى التي يمثلها الوفد بحاجة الى وسائل ارهاب او أساليب تخويف ازاء الاقليات الصغيرة التي من مصلحتها استمرار البقاء في الجبهة ، بعد أن أعطتها هذا المستوى الجديد » (١٣٣) .

على أنه بالرغم من هذا الرد ، فقد مضت أحزاب الأقلية في توجسها من فرق القمصان الزرقاء ، وخصوصا بسبب انضمام كثير من العمال اليها . ومن الطريف أن هذه المسألة بالذات كانت تشغل بال بعض الجهات داخل الوفد نفسه ، وهي من العناصر التي انضمت الى النقراشي

باشا فيما بعد • وقد ظهر ذلك عندما رأى يوسف الجندي تقسيم الفرق الى ثلاثة أقسام : القسم الأول للطلبة ، والثاني للعمال ، والثالث خليط من الطبقات • فاعترض على ذلك ممدوح رياض ، وكانت حجته في هذا الاعتراض عند النحاس باشا ، أن « تنظيم العمال على هذه الصورة يجعلهم أداة لتنفيذ مآرب طبقتهم ونقاباتهم » (١٣٤) • وعلى ذلك رؤي ضم الموظفين الى العمال ، فكانت هناك فرق عمال وموظفي العنابر ، وعمال وموظفي أبي زعبل ، وعمال وموظفي التنظيم، وعمال وموظفي السكك الحديد ، وعمال وموظفي المطبعة الأميرية (١٣٥) • الخ•

ولقد أخذت صحف أحزاب الاقلية تعبر عن سخطها على دخول العمال في فرق القمصان الزرقاء • فوصفت هذه الفرق بأنها تحوي بين صفوفها «العاطلين» ،و «المجرمين» • وتصدت لذلك جريدة «المصري» فكتبت تقول : « الواقع أن بين الفرق عمالا ، وعمالا كثيرين، وانما الباطل كل الباطل أنهم عاطلون ، ثم انهم لذلك مجرمون • ذلك أن نظام الفرق رياضي بحت ، وليس دليلا على بطالة العامل أنه يشغل جزءا من وقت فراغه اليومي في الرياضة ، لأن فرق الشباب لا تمد أفرادها بمال ، بل هي تجمع منهم اشتراكات نقدية عند اتتسابهم لها ، وتلزمهم بدفع أثمان ما يلبسون ، ثم هي تجمع منهم اشتراكات نقدية أخرى دورية كل شهر • فاذا صدق ادعاء هؤلاء الكتاب بأن ذوي القمصان الزرق عاطلون، فمن أين لهم المال الذي يدفعون ؟ » • وختمت الجريدة مقالها بقولها : « حرام والله أن تطعنوا الشبان في أعز ما للمرء وهو الشرف• بل الأجدر بكم أن تكشفوا عن قصدكم ، ليظهر للملأ في كل مناسبة أنكم لا ترضون لهذه الأمة خيرا ، اذا جاء الخير عن طريق الوفد (١٣٦) •

ومع ذلك ، فقد اتهم أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، هذه الفرق، اثناء مدافعته عن نفسه في قضية لجنة العفو ، بأن ٧٠ في المائة منها هم من المتشردين والمشبوهين الذين رأوا في القميص الأزرق حماية من

البوليس والقانون ، « أما القمصان الخضر فلا يرتديها الا طلاب الجامعتين وخيرة الشباب » (١٣٧) .

ولم يكن موقف الجرائد الأجنبية من القمصان الزرق أقل عداء من الجرائد الوطنية المعادية . فقد نعتتهم بشر النعوت ، ووصف مراسل الديلي تلغراف معسكراتهم بأنها « مصدر اضطراب » دائم للبوليس، لأنها بؤر لفساد الأخلاق ومركز للجرائم » . ثم قال ان في القاهرة عـدة معسكرات يقطنها أصحاب القمصان الزرقاء ، الذين لا منازل لهم ، ولا سبب للرزق فيما يظهر » (١٣٨) .

ومما لا شك فيه أن اشتباكات عديدة قد وقعت بين القمصان الزرقاء وخصومهم ، وخصوصا القمصان الخضراء . على أنه انصافا للحقيقة ، فان هؤلاء الذين كانت تثبت مخالفتهم للنظام من شباب القمصان الزرقاء، كانت النيابة تبادر الى التحقيق معهم كما تحقق مع سائر الناس . وكان المجلس الأعلى للفرق يصدر البيانات بأنه لن يتوانى عن اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد كل فرقة يثبت عليها مخالفة النظام بغير ما هوادة ، وانه على استعداد لتحقيق كل شكوى ضد أية فرقة أو أي فرد مـن فـرق الشباب (١٣٩) . وعندما وقع اشتباك بين فرق القمصان الزرقاء بالسيدة زينب والبوليس ، قرر المجلس الأعلى للشباب الوفدي حل الفرقـة وانشاءها من جديد والغاء معسكرها . وكلف محمد بلال بتنفيذ هذين القرارين (١٤٠) . كما أنشئت رقابة على أفراد الفرق تتولاها فرقة خاصة تسمى : « الفرقة السرية » يرتدي أفرادها الزي المدني ، ومن مهامها مراقبة الأعضاء الذين يشك في أمرهم من الناحية السياسية أو الخلقية. كما كانت مهمتها أيضا التحري عن طالبي التطوع لمعرفة سلوكهم قبـل قبولهم ، وعن أعمال ضباط الفرق ايضا (١٤١) .

على أن هذا كله لا يجب أن يقنعنا بأن هذه الفرق كانت تلتزم دواما بقواعد العدل والبعد عن المحاباة بالنسبة لخصومها . لأننا لا يجب أن ننسى أنها كانت فرقا حزبية قبل كل شيء ، وكانت هذه الصبغة تصبغ

أعمالها كلها بصبغة التحيز ضد الخصوم •

ومع ذلك فان هذه الاعتداءات التي ارتكبتها الفرق لم تكن ، في الحقيقة ، لتختلف قليلا أو كثيرا عن الخط الديماجوجي للجماهير الوفدية في اعتداءاتها على خصومها • فمنذ بدء الخصومات السياسية الحديثة بين سعد وعدلي ، تعتبر اعتداءات الجماهير الوفدية على خصومها اعتداءات تقليدية وقديمة • وسببها ــ فيما أرى ــ ليس عدم توفر النضج السياسي ، كما يقول خصوم الوفد ، وانما لأن النظام الدستوري المصري كان يسمح للقوى الرجعية بالتآمر في الظلام على سحق ارادة الأمة • لهذا كانت الجماهير الوطنية ، حين تشتم رائحة المؤامرات التي تدبر في الخفاء للعبث بارادتها ، تجد نفسها في موقف دفاع شرعي ، تفقد فيه رشدها السياسي ، ضد القوى التي تأتمر بها ، فتلجأ الى مواجهة التآمر بالعنف والعدوان • ولقد كانت الجماهير الوفدية ، حتى في أثناء وجود الوفد في الحكم ، تجد نفسها في نفس موقف الدفاع الشرعي أيضا ، لأنه على الرغم من أن وجود الوفد في الحكم كان يجعله في مركز السلطة ، الا أن حق الاقالة في يد الملك كان يجعله في نفس حالة العجز التي كان يجد نفسه فيها قبل الحكم • بل انه من المعروف دائما عن الوفد أنه في المعارضة أقوى منه في الحكم •

• • •

كانت نقطة الضعف في تشكيلات القمصان الزرقاء ، ما كان يبدو من أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية ، وقد استغلت صحف المعارضة والانجليز ذلك في شن الحملة على الفرق والمطالبة بحلها • وقد اهتمت الصحافة الوفدية بالرد على هذا الاتهام • ففي مقال نشرته جريدة الجهاد الوفدية قالت : لو كان الشبه موجودا بين التشكيلات الوفدية وتشكيلات النازي والفاشي ، « لما بقي في مصر معارض ، كما

أنه لم يبق في ألمانيا ، ولا في ايطاليا معارض بفضل ذوي القمصان » •
وقالت : ولقد وجدت فرق النازي والفاشيستي لاحداث انقلاب في نظام الحكم ، بالاستناد الى قوة الشباب • وقد أحدثت هذا الانقلاب ، وسيطرت على الدولة ، واندمجت فيها • أما فرق القمصان الزرقاء ، فانها تابعة لقائدها الأعلى الذي جاهد في سبيل الدستور حتى ناله ، وفي سبيل الدستور حتى وطد دعائمه » (١٤٢) •

وقد ألقى ممدوح رياض خطبة في مؤتمر الشبان الوفديين في الاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ دافع فيها عن القمصان الزرقاء ، فأبرز فروقا ثلاثة بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية : أولها، أن التشكيلات الفاشية والنازية ترتكز في نشأتها على الفكرة الديكتاتورية ، بينما ترتكز التنظيمات الوفدية على الفكرة الديموقراطية • ثانيا ، أن التنظيمات الأولى ترمي في وجودها الى تدعيم النظام الدكتاتوري ، أما التنظيمات الوفدية ، فترمي الى تدعيم روح الديموقراطية ، و «السهر على صيانة الحياة الدستورية الحقة » • أما الفارق الثالث فقد قال ممدوح رياض انه يتعلق بقضية الحرية والاستقلال ، « فمن الجلي الواضح أن القوى الساعية للتحرير كلما نظمت ، كلما أجدت » (١٤٣) •

ويلاحظ فيما يختص بعبارة « السهر على صيانة الحياة الدستورية الحقة » ، أن ممدوح رياض لم يفسر هذا التناقض ، وهو : كيف يمكن صيانة الحياة الدستورية الحقة ، بوسائل فاشية حقة ؟ • وفي الواقع أن هذا التناقض الأساسي ، وعجز الوفد عن الاعتراف به بشجاعة ، هو السبب في الفشل الذريع الذي مني به تنظيم القمصان الزرقاء • ذلك أنه اذا كان وجود مثل هذه التشكيلات شبه العسكرية منافيا للنظام الدستوري الصحيح ، فان وجودها في ظل نظام دستوري ناقص ، خلو من كل الضمانات الدستورية لحمايته ، انما هو بديل ضروري للضمانات الدستورية غير المتوفرة • وبمعنى آخر ، اذا كان النظام الدستوري

المصري مفتقرا الى الضمانات الدستورية لحمايته ، فان توفير الحماية له بأي شكل ، حتى ولو كان هذا الشكل يحمل ملامح فاشية ونازية ، يعتبر ، من وجهة نظرنا ، لا غبار عليه لاستقرار الحياة الدستورية نفسها ، حتى تتولى التشريعات أداء هذا الدور •

ومن المؤكد أن القصر كان يفكر مرتين ، قبل الأقدام على اقالة حكومة الوفد ، لو كانت تشكيلات القمصان الزرقاء بالفاعلية المطلوبة • بل أن القصر كان يفكر فعلا في ذلك ، رغم ضعف هذه التشكيلات • وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور هيكل في مذكراته ، فقد ذكر أن ولاة الأمور كانوا « يخشون ، اذا أقال الملك النحاس باشا ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجري فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها الى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل الى الغوغاء » • ولهذا فلما استطاع محمد محمود باشا الصمود في وجه احدى المظاهرات التي هاجمت بيته ، أحدث ذلك أثره في تفكير أولي الأمر ، « فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس باشا وحكومته ، وقد كفى ظهور البوليس ليولي المتظاهرون الأدبار » (١٤٤) •

كذلك اعترف بهذه الحقيقة أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، ورجل القصر المعروف في ذلك الحين • فقد ذكر أن علي ماهر ، ومعه جميع ساسة الجيل القديم ، كانوا يخشون أن يعقب اقالة النحاس باشا حوادث جسام يضطرب فيها الأمن ، وتغرق البلاد فيها في فتنة ضخمة، « وكان للقمصان الزرقاء نصيب في هذا الجو من الرهبة » (١٤٥) • وكانت الجرائد المعارضة لا تفتأ تشير الى خطورة القمصان الزرقاء ، ففي مقال لجريدة البلاغ قالت : « انما الغرض أن تكون هذه الفرق قوة شبه عسكرية يستعملها حزب • ولا خفاء في هذا ولا غموض • فانها تنظم على الطريقة العسكرية ، ولها فرقة أساس ، ولها سلاح رأى منه

الناس العصي والخناجر •• وهي تحلف يمينا بالولاء والطاعة الى آخر رمق » (١٤٦) •

ومن الغريب أن الوفد لم يتنبه الى هذه الحقيقة • ولم يعمل على تقوية هذه التشكيلات وزيادة فاعليتها لحمل القصر على التفكير قبل الاقدام على الاقالة • بل ان النحاس فعل العكس ، بوحي من اقتناع باطني – فيما يبدو – بمنافاة وجود القمصان مظهريا للنظام الدستوري، وتأثرا بالهجمات الشديدة على القمصان من جانب المعارضة والقصر للتخلص منها قبل الاقالة ، ففي يوم ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصدر قرارا أتبع فيه الفرق لادارته شخصيا ، وحظر فيه على الجنود حمل العصي أو الأسلحة من أي نوع كان ، أو أن يسيروا في الشوارع أو يوجدوا في الحفلات مرتدين القميص الأزرق في غير الأوقات والمناسبات التي يحددها المجلس الأعلى • وجعل مخالفة حكم هذه المادة الفصل حتما من الفرق (١٤٧) • وفي إبان اشتداد الأزمة بين الحكومة والقصر ، وحينما كانت الاقالة على وشك الوقوع ، أصدر قائد الفرق ، « بناء على اشارة من النحاس باشا » ، بيانا أعاد فيه التنبيه الى أن أعضاء الفرق جميعا « لا يجوز لهم حمل سلاح من أي نوع مهما كان حجمه أو وضعه ، حتى لا ندع للخصوم مجالا لسوء تأويل حركتنا البريئة » (١٤٨) • بل لقد دبرت في ذلك الحين الاعتداءات على معسكرات القمصان الزرقاء على يد القصر والمعارضة ، حتى أصدرت وزارة الداخلية التعليمات الى البوليس بوضع «دوريات» حراسة من الجند حول كل معسكر في مختلف أنحاء القاهرة لحمايته من الحوادث الطارئة » (١٤٩) •

وهكذا انقلب القمصان الزرقاء من مصدر قوة وهيبة للوفد ، الى مصدر قوة لخصومه • حتى أصبح القصر – كما لاحظت جريدة « برمنجهام بوست » ، « أقوى مما كان عليه في العهد الأخير للملك فؤاد » ، وأصبح الوفد – كما قالت الجريدة ايضا – « أضعف مما

كان » (١٥٠) • وفي الحق أن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين • وقد اختار النحاس باشا الحد الذي ذبح به نفسه وحزبه ، فأقيل — في وجود القمصان الزرقاء — أسوأ اقالة في تاريخه ، وتفرق القمصان أيدي سبا عند أول طلقة أطلقتها حكومة محمد محمود باشا ، وأزيلت معسكراتهم بين ليلة وليلة في جميع أنحاء البلاد •

(هـ) فصل النقراشي باشا من الوفد

ظلت مناوشات القمصان الزرق ، في الفترة السابقة على قيام المعركة بين النقراشي باشا والنحاس باشا ، قاصرة على بعض الاشتباكات مع القمصان الخضر ، وخصوصاً بعد أن اتهم النحاس باشا ، من فوق منبر مجلس النواب ، جماعة مصر الفتاة بأنها على اتصال بدولة اجنبية ، مما سنتناوله في حينه • فلما وقع الشقاق بين النقراشي باشا والنحاس باشا ، وانقسم الوفد الى معسكرين ، وأخذ النقراشي يستغل موهبته ونبوغه في التنظيم في حشد الأنصار لتأييد قضيته ، وقف القمصان الزرق على الفور الى جانب النحاس باشا بحكم تبعيتهم لزعيم الوفد شخصيا منذ قرار ٥ ديسمبر ١٩٣٦ • فقد تصدوا لاسكات أنصار النقراشي باشا في المؤتمرات والاشتباكات •

ومن المرجح أن هذا التصدي من جانب القمصان الزرق ، قد حدث بدون تعليمات من النحاس باشا • ففي مقال لجريدة « التايمز » البريطانية ذكرت أن أصحاب القمصان الزرق شرعوا في الاعتداء بقسوة على كل من يرون أنهم من أنصار النقراشي باشا ، « دون ان ينتظروا تعليمات زعماء الحزب » • وقالت أنه من المفهوم أن النحاس باشا نفسه ينظر إلى حركات اصحاب القمصان الزرق باستهجان شديد ، ويود أن يحل فرقهم • ولكنه قبل في الوقت الحاضر مشورة بعض أعوانه بألا يتخذ عملا ضدهم (١٥١) •

ولقد كان بسبب مساندة القمصان الزرق للنحاس باشا ، أن وقف النقراشي باشا يطالب بحل فرقهم في بيانه المشهور في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ المشار اليه . ويقول عن نفسه انه قاوم فكرة وجودها منذ نشأت » . ولم يكن النقراشي باشا صادقا فـي قوله ، فمن الثابت انـه كانت له ولأصدقائه المخلصين الذين خرجوا معه من الوفد ، اليد الطولى فـي تأليف هذه الفرق وتنظيمها . وقد اعترف الدكتور أحمد ماهر بهـذه الحقيقة من فوق منبر مجلس النواب بعد فصله من الوفد . (١٥٢) . بل لقد كان مقر النقراشي باشا مأوى لذوي القمصان الزرقاء في معظم أوقاته قبل تأليف الوزارة ، وكان يتولى تنظيمهم أحيانا ويستعرض فرقهم ويحييهم بتحيتهم الخاصة في كثير من المناسبات . وكان لأصدقائه المقربين نفس الدور : فقد كـان الدكتور حلمي الجيار ، وهـو أشد النـاس المتحمسين له ، رئيسا لفرق القمصان الزرقـاء بالدقهلية الـى يـوم الانشقاق (١٥٣) . أما ممدوح رياض ، فقد رأينا الدور الذي لعبه في انشاء هذه الفرق ، وقد خرج من الوفد مع النقراشي باشا وأصدر بيانا مطولا اعترف فيه بدوره في تأليف الفرق ، وكشف عن اعتراضه على تأليف فرق خاصة للعمال ، حتى لا تتخذ أداة لتنفيذ مآربهم ونقاباتهم . وكان ابراهيم عبد الهادي ايضا ممن أسهموا فـي تنظيم هـذه الفـرق والاشراف عليها .

ولقد أشارت الصحف الوفدية ، بعد فصل النقراشي باشا ، الـى محاولات بذلها وأنصاره لشراء أكبر عدد من ذوي القمصان الزرقاء . وذكرت أن الذي قام بالتمويل ممدوح رياض وجفري بطرس غالي ، بعد أن نصح البعض بذلك على أساس أن ذوي القمصان الزرقاء هم مـن طبقات فقيرة ، وأنه مـن أجـل اكتسابهم وضمهم لا بـد مـن اتفاق الاموال (١٥٤) . وسواء أكانت هذه القصة صحيحة أم مختلفة ، فلا شك أن فشل النقراشي باشا في اجتذاب ولاء القمصان الزرق منـذ

البداية ، رغم موهبته في التنظيم ودوره ودور أنصاره في انشاء هذه الفرق ، يعتبر أمرا جديرا بالملاحظة ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أمرين : اولهما ، أن هذه الفرق كانت تتكون في معظمها من عناصر عمالية وشعبية فقيرة • والثاني أن النقراشي باشا نجح مع الطلبة في تحويل الكثيرين منهم الى صفه ، ومناصرة قضية العرش في أثناء الأزمة الدستورية •

وعلى كل حال، فعندما تفاقمت الأزمة بين النقراشي باشا والنحاس باشا لم يجد هذا بدا من أن يطلب الى هيئة الوفد استصدار قرار بفصله • على أن الدكتور أحمد ماهر وقف يعارض هذا الطلب بكل قوته ، بحجة أنه عمل تحت راية الوفد ثمانية عشر عاما ، فلا يجوز في شرعة الإنصاف أن يحاسب هذا الحساب السريع ، ولا أقل من أن يعطى فرصة أخرى • وكان مما قاله ان النقراشي كان معذورا ، خصوصا بعد تلك الحملات القوية التي شنتها جريدة كوكب الشرق وبقية الصحف الوفدية •

وقد أسفرت المحاولات عن حل يقوم على أن يعقد الوفد اجتماعا يحضره النقراشي باشا، ويصدر بيانا يعلن فيه استمساكه بالزعامة وتشييده بنزاهة الحكم القائم • ويشترك النقراشي باشا في التوقيع على هذا البيان • وقد حمل الدكتور أحمد ماهر هذا الحل الى النقراشي باشا ، ولكنه اشترط لقبوله حل جماعة القمصان الزرق ، وان يعلن هذا في بيان الوفد • ولما قيل للنقراشي باشا انه ليس من المعقول أن يعرض الوفد في بيان كهذا لمسألة القمصان ، وأن له بعد عودته الى هيئة الوفد أن يثير مسألة القمصان ويناقش فيها ، وللوفد أن يقرر فيها ما تراه أغلبيته ، رفض هذا الرأي (١٥٥) •

وبناء على ذلك ، اجتمع الوفد المصري في يوم ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ ، واتخذ قرارا بفصل النقراشي باشا من عضويته باجماع آراء كل من مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ومحمود بسيوني وعبد السلام

فهمي جمعة باشا وأحمد حمدي سيف النصر باشا ومحمود الاتربي ومحمد يوسف بك ومحمد الشناوي بك • وقد حاول الدكتور أحمد ماهر في هذا الاجتماع أن يعتبر الوفد النقراشي «مستقيلا» بدلا من «منفصلا» من هيئة الوفد • ولكن هذا الاقتراح رفض ، وأصرت الأغلبية على ان تستعمل الصيغة نفسها التي استعملها الوفد في قراراته السابقة في نفس الأحوال المشابهة ، وهي اعتبار النقراشي باشا «منفصلا» ، لا «مستقيلا» (١٥٦) • وازاء هذا أعلن الدكتور أحمد ماهر أنه يعترض على الفصل ، وانه يعتبر النقراشي «لا يزال عضوا في الوفد» • وصدر قرار الوفد وفيه هذه الاشارة (١٥٧) •

وقد خرج الدكتور أحمد ماهر من الاجتماع يبرر موقفه بقوله : أن النحاس باشا قد خير الأعضاء بين شخصه وبين النقراشي باشا ، وجعل مدار الرأي على هذا المحور الدقيق • ثم قال : « وقد انضم الى هذا العامل الخطير عامل آخر ينبغي أن نفسح له مكانه في التقدير ، ألا وهو أن خمسة من أعضاء الوفد القضاة في الموضوع ، وهم من الوزراء ، هم في نفس الوقت يعدون أنفسهم متصلين بأساس الدعوى • واني مع تقديري لزمالتهم ، لا استطيع أن أرى في الجمع بين صفتي الخصم والحكم أمرا عاديا أو شيئا مألوفا في التقدير والحكم » • ثم شرح القيمة العملية لما اتخذه من رأي باعتبار النقراشي باشا لا يزال عضوا في الوفد ، فقال : « ان القيمة العملية لهذا الرأي هي أنني أرى لسعادة النقراشي باشا علي من الحقوق ، ما لسائر حضرات أعضاء الوفد• ولا أرى أن هناك امرا من الأمور التي تطرح على الوفد يصح أن يكون سرا بالنسبة له • ذلك انني سأشاوره في الأمر ، وأشركه في كل ما يعرض على الوفد من الأمور » (١٥٨) •

وقد استقبلت الصحف الوفدية هذا الموقف الغريب من الدكتور أحمد ماهر بالاستهجان والهجوم الشديد • ففي مقال لجريدة المصري

وجهت الى الدكتور ماهر هذا السؤال : « اذا قررت غالبية أعضاء مجلس النواب فصل عضو من أعضائه ، فهل يقرر حينئذ ، دون عدوان على النظام النيابي الدستوري واخلال به ، أنه يعتبر ان العضو الذي تقرر فصله ، لا يزال نائبا له ما لزملائه النواب من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات النيابية ؟» وماذا تكون النتيجة العملية لذلك (١٥٩) .

أما « كوكب الشرق » فكانت أعنف في ردها كالعادة ، فقد تساءلت : « في أي البلاد يحصل هذا ؟ وأي معنى كان اذن لفصل النقراشي باشا من الوفد ، اذا كان عضو من أعضائه البارزين يشاوره ويشاركه في كل ما سيعرض على الوفد من الأمور الهامة والمسائل الخطيرة ؟ » . ثم قالت : « لقد كان الأحسن والأشرف للدكتور ماهر، اذا كان قد رأى ان أغلبية الوفد الساحقة قد قررت ما قررت ، وهو غير راض ولا مقتنع ولا محترم لرأي الغالبية — أن يعلن في نفس الجلسة أنه لا يمكن له أن يبقى عضوا في الوفد اذا كان النقراشي ليس معه » (١٦٠) .

ولقد أصابت « كوكب الشرق » في عبارتها الأخيرة الى أبعد الحدود . ولكن الدكتور ماهر كانت له أسبابه القوية التي تدفعه الى الحرص على عضوية الوفد . لأن المخطط الذي كان مدبرا في ذلك الحين — كما سوف نرى — كان يقوم على الاستيلاء على الوفد من الداخل، وليس على هدم الوفد، كما في المحاولات السابقة . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المرشح للقيام بعملية الاستيلاء في هذا المخطط .

. . .

وعلى كل حال، ففي يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد بالاسكندرية حيث قرر ضم أحد عشر عضوا جديدا الى هيئته هم : محمد صبري أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ، ويوسف الجندي ، ومحمد سلمان الوكيل باشا ، ومحمد المغازي باشا ، وبشرى حنا باشا ، ومحمد

الحفني الطرزي باشا ، وكمال علما باشا ، وأحمد مصطفى عمرو باشا ، وفهمي ويصا بك ، وسيد بهنس بك •

وبهذا الفصل والضم ، قطع الوفد ما بينه وبين آل بيت سعد زغلول • ففيما يختص بالنقراشي باشا ، فقد رأينا كيف تم فصله • وفيما يختص بالسيدة أم المصريين ، فقد رفضت عقد اجتماع الوفد في بيت الأمة لاصدار القرار بفصل النقراشي باشا • فعقد الوفد، لأول مرة ، اجتماعه في مكان آخر غير بيت الأمة ، مع وجوب اجتماعه فيه لاصدار قراراته (١٦١) • وفيما يختص بأمين يوسف ، فقد أرسل برقية الى الدكتور أحمد ماهر يؤيده فيها في موقفه المناصر للنقراشي باشا • ومن قبل ذلك كان قد خرج كل من فتح‌الله بركات وبهي الدين بركات من الوفد • ثم انقلب بيت سعد زغلول حربا على الوفد بقيادة الأخوين مصطفى وعلي أمين ، بعد أن أصدرا جريدة أخبار اليوم في خدمة القصر• وبهذه الخاتمة المؤسفة ، انقلب « بيت الامة »، الى «بيت خصوم الأمة»•

(و) الحقيقة حول انسلاخ النقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر من الوفد

رأينا من العرض السابق مدى فساد الأسس التي استند اليها النقراشي باشا في محاربته للنحاس باشا ، ومدى بطلان الأسباب التي قام عليها موقف الدكتور أحمد ماهر المؤيد للنقراشي باشا • ومن قبل تبينا مدى التجني في اتهامات محمود غالب باشا للوزارة الوفدية بخصوص موقفها من مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه باسوان• ومن أجل ذلك يثور هذا السؤال : لماذا اذن انشق النقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر على الوفد ؟• وهل كان هذا الانشقاق وليد الظروف ، أو انه كان زايد تواطؤ وتآمر مسبق ؟• هذا هو السؤال الشاق الذي علينا ان نجيب عليه في هذه المحاولة •

ولقد كان النحاس باشا هو الذي اتهم صراحة النقراشي باشا

والدكتور أحمد ماهر بالتواطؤ مع القصر • وقد ذكر أن هذا التواطؤ يرجع الى ما قبل الانشقاق بوقت طويل ، وبالتحديد الى أوائل عهد الحكومة الوفدية ، عندما نشب النزاع بين الوزارة وعلي ماهر باشا • فقد شارك القطبان الوفديان علي ماهر باشا في هذه الحرب ضد الوفد • ولكن النحاس أخذ يلاطفهما « حرصا منا على الوحدة في الوفد » • ولكن هذه الحركة « أخذت تنمو ويتسع نطاقها عقب عودتنا من لندرة ، ومقتضاها العمل على أن يتخلص الملك من النحاس بطريقة دستورية عندما يتولى سلطته الدستورية • وذلك بأن يقرر أنه لا يستطيع العمل معه ، ثم يعهد بتأليف الوزارة الى النقراشي باشا أو غيره من الوفديين • وكان النقراشي قد اتفق على هذه الخطة مع أحد الاوصياء ، وكان يزعم أنه ضامن نجاحها اعتمادا على شيوخ ونواب من البرلمان يقبلون الوزارة الجديدة ويستمرون في العمل معها احتفاظا بالبرلمان » •

ويقول النحاس باشا : ان النقراشي والدكتور ماهر طلبا في ذلك الحين الاجتماع به وبمكرم عبيد سعيا لأن يتولى الدكتور ماهر وزارة الحربية ، وان يتولى النقراشي باشا وزارة المعارف • ولكن النحاس باشا رفض — كما يقول — «هذه اللعبة» ! ، لأن معناها « ان أحمد ماهر يضع يده على الجيش ، والنقراشي على أبنائنا الطلبة » • فلما أعيد تأليف الوزارة بعد التولية ، « تقدم الامير محمد علي الى السراي قائلا انه اتفق مع الرجال السياسيين ، ومنهم رؤساء الأحزاب ، على ضرورة التخلص من النحاس باشا دستوريا • على أن يعلن جلالة الملك عدم امكانه العمل معه • وفوق ذلك تقدم عرض من جميع الأحزاب بتكوين وزارة الكفاءات ، وان أحمد ماهر والنقراشي وعلي ماهر موافقون على ذلك » (١٦٢) •

هذه هي الاتهامات التي وجهها النحاس باشا للنقراشي باشا وأحمد ماهر بخصوص تواطئهما مع القصر قبل الانشقاق • ولما كانت هذه

الاتهامات قد صدرت من النحاس باشا إبان معركة حزبية حامية الوطيس، فان التعويل عليها بدون مناقشتها لا يساعد على حسم هذه المسألة من الوجهة التاريخية الموضوعية . وأول ما نلاحظه على هذه الاتهامات أنها لا توضح السبب في الاتفاق الفجائي بين علي ماهر باشا وشقيقه الدكتور أحمد ماهر . وقد كان هذان الشقيقان على خلاف سياسي قديم منذ انسلاخ أنصار عدلي من الوفد . كذلك فان الانسلاخ الأخير في الوفد، وهو الذي يقول النحاس عنه انه تم بناء على تواطؤ ومؤامرة ، لم ينشأ الا عندما اتخذ النحاس باشا الخطوة الأولى فيه ، باستبعاد النقراشي ومعه الوزراء الثلاثة من الوفد ، فقامت المعركة على أثر ذلك. يضاف الى هذا أنه ، طبقا لأقوال الوفديين ، فان النقراشي باشا قبل منصب عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس عندما عرضها عليه مصطفى النحاس باشا ، ولم يعلن رفضه للمنصب الا تحت تحريض صحف المعارضة التي اتهمت العرض بأنه رشوة واضحة الأركان . فلو أن هناك مؤامرة مسبقة، لرفض النقراشي المنصب منذ البداية .

على أنه من الجانب الآخر فان هناك بعض الحقائق التي تقف الى جانب اتهامات النحاس باشا : (أولها) أن الخلاف بين النقراشي باشا والنحاس باشا لم ينشأ في الحقيقة بسبب ابعاده من الوزارة ، وانما هو خلاف قديم ــ كما رأينا ــ استمر عدة أدوار ، وترتب عليه عدة استقالات قدمها النقراشيّ من الوفد ومن الوزارة الوفدية . ومثل هذا الخلاف القديم يهيىء عادة مناخا صالحا للتآمر والتواطؤ .

ثانيا ــ ان العلاقات بين الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا كانت قد تأثرت بسبب اختلاف وجهة نظر كل منهما من السياسة الحزبية بعد المعاهدة ، فبينما كان الدكتور أحمد ماهر يرى أن توقيع المعاهدة يجب أن يضع حدا للصراع الحزبي ، وانه ينبغي أن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد ، كان النحاس باشا يرفض هذا الرأي ، ويرى فيه مضار

الوزارة الائتلافية التي ترفضها سياسته بكل شدة • ومن المعقول في هذه الحالة أن الدكتور أحمد ماهر أخذ ينظر الى النحاس باشا كعقبة في سبيل تحقيق الوحدة القومية ، وكعنصر من عناصر الصراع الحزبي الضار بمصلحة البلاد ، وأن يسعى بالتالي للتخلص منه والحلول مكانه•

ثالثا ــ أنه وان كانت العلاقات السياسية بين الدكتور أحمد ماهر وشقيقه علي ماهر باشا ، هي علاقات تنافر وتضاد ، بعد أن اتجه كل منهما اتجاها سياسيا مخالفا للآخر الا أن عدم رضاء الدكتور أحمد ماهر عن سياسة النحاس باشا ، كان من شأنه بطبيعة الحال أن يقرب ما بينه وبين شقيقه علي ماهر باشا في السياسة ، ويجمع بينهما في نهاية الأمر •

رابعا ــ ان الدكتور أحمد ماهر كان صديقا حميما للنقراشي باشا، الذي عرفنا خلافاته مع النحاس باشا من قبل تأليف الوزارة الوفدية • وهذه العلاقة تمثل الحلقة المفقودة التي تربط بين الدكتور أحمد ماهر وشقيقه من جانب ، وتربط بينه وبين النقراشي باشا من جانب آخر •

خامسا ــ كانت القضية الوطنية في ذلك الحين قد تمت تسويتها بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وأصبح الانجليز حلفاء لمصر ، وللوفد بالتالي • فلم يعد في وسع النحاس باشا رمي من يخالفه بالخيانة ، وهي التهمة التي كانت تقضي عادة على مستقبل المنشقين على الوفد بالخذلان • ومن المؤكد أن هذه الحقيقة كانت موضوعة في الاعتبار فعلا • ففي مقال لقرياقص ميخائيل ــ وهو من أنصار النقراشي باشا ــ ردا على مقال لجريدة « المانشيستر جارديان » كانت تنبأت فيه بالفشل للنقراشي باشا ، استنادا الى أن كل زعيم انفصل عن الوفد ، مهما كانت مقدرته السياسية والشخصية ، لم يتمكن ، بعد خروجه ، من الحصول على تأييد يذكر من الرأي العام ــ قال قرياقص ميخائيل : « كان السبب الأكبر في خذلان الزعماء المصريين الذين تركوا الوفد قبل النقراشي باشا ، أن الوفد حمل أتباعه على الاعتقاد بأن المنشقين آلات في أيدي

البريطانيين ، وأنهم يعملون ضد مصالح بلادهم • أما مركز النقراشي باشا فقوي ، لأن زملاءه السابقين يتهمونه بأنه متطرف ، وفوق ذلك يجاهر النحاس باشا وزملاؤه الآن بولائهم لبريطانيا ، فلا يستطيعون مهاجمة غيرهم من جراء مثل هذا الولاء » (١٦٣) •

سادسا — كشفت جريدة « روز اليوسف » ، التي كانت وثيقة الصلة بعلي ماهر باشا ، قبل أن يذيع محمود غالب باشا بيانه الأول بثلاثة أيام عن « مقابلات هامة بين احدى الجهات وبين شخصيات كبيرة ، بصدد تأليف وزارة قوية تقوم بأعباء الالتزامات التي ارتبطت بها البلاد بموجب المعاهدة » • والمهم هنا ان المجلة ذكرت أن هذه الوزارة لن تكون وزارة قومية ، بل ستكون « وزارة تؤيدها أغلبية برلمانية على أية حال » • وكان مما قالته : ان بعض البوادر قد ظهرت نتيجة لهذه الاحاديث ، منها « حزب جديد يوشك على الظهور ، غالبية أعضائه من الوفديين وسواهم • ومن بين أعضاء هذا الحزب سوف تؤلف الوزارة الجديدة » • ثم أوردت الجريدة الاسماء المرشحة لرياسة الوزارة وفيها اسم الدكتور أحمد ماهر • كما أوردت من الاسماء المرشحة للوزارات اسم النقراشي باشا ! (١٦٤) •

وهذا الخبر الذي نشرته المجلة الوثيقة الصلة بالقصر ، قبل أن يفجر غالب باشا الخلاف بثلاثة أيام ، يعتبر أول اشارة بخصوص تعيين أحمد ماهر رئيسا لوزارة تؤيدها غالبية من الوفديين ومن أعضائها النقراشي باشا • وكانت الاشارة الثانية بعد أكثر من أربعة أشهر — كما سوف نرى — عندما دخلت الخطة في دور التنفيذ الفعلي •

سابعا — ومن الدلائل على وجود التواطؤ والتآمر ، أن الخطة التي قاد بها النقراشي باشا المعركة منذ بدايتها تتفق مع الهدف المطلوب منها ، وهو الاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة الدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذي يوجد وحدة ورابطة لم تكن لتتحقق لو أن الانشقاق

جاء وليد الظروف • فقد سارت المعركة على النحو التالي :

١ ــ كانت الحملة التي قادها النقراشي باشا ، موجهة أساسا الى زعامة الوفد ، وليس الى الوفد نفسه • وكان حريصا على الظهور بمظهر الغيرة على مبادىء الوفد ومبادىء الدستور ، واظهار الزعامة في مظهر الانحراف والخروج على مبادىء الوفد •

٢ ــ ظلت اللجان الوفدية التي انشقت على الوفد مع النقراشي باشا ، تحتفظ باسمها كلجان الوفد المركزية ، حتى بعد فصل النقراشي باشا من الوفد بوقت طويل • ومن الأمثلة على ذلك تلك الدعوة التي وجهها كل من حسين فتوح بك وعبد الحليم رافع المحامي باسم « اللجنة التنفيذية العامة للجان الوفد بالقاهرة » لأعضاء هذه اللجنة ولأعضاء رابطة الشبان الوفديين واللجان المركزية بالقاهرة وممثلي العمال الوفديين ، وذلك للاجتماع بمكتب النقراشي باشا للبحث في تنظيم الاشتراك في استقبال الملك عند عودته الى العاصمة ، والاحتفال بازاحة الستار عن تمثال سعد زغلول • وقد نشرت هذه الدعوة في جريدة الأهرام يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ • وكان الغرض منها ان يظل النقراشي وأنصاره داخل الحظيرة الوفدية ، حتى يتم الاستيلاء على قيادته بواسطة الدكتور ماهر الذي لم يكن قد فصل بعد من الوفد • وحينئذ يصبح الوفد كله تحت سيطرة ماهر والنقراشي •

٣ ــ ظل الدكتور أحمد ماهر ، حتى بعد اصدار الوفد قرارا بفصله بالاجماع في ٣ يناير ١٩٣٨ « لارتكابه في حق الدستور والوفد اثما لا يغتفر » (١٦٥) ، يعلن وفديته وولاءه للحزب.فعندما سأله مندوب مجلة « روز اليوسف » عن صحة اشاعة تقــول بتأليفه حزبا جديدا ، أبدى دهشته للمندوب قائلا : « كيف نؤلف حزبا جديدا ، ونحن أعضاء ، وحزبنا هو الوفد ؟• ان ما يشاع حول هذا الموضوع لا يقصد به الا اظهارنا بمظهر الخارجين على الوفد ، مع أن الامر بالعكس ، فنحن نعمل

لحفظ كيان الوفد واعادته الى مكانته الاولى »!(١٦٦) • وكان السبب في هذا الاصرار من جانب الدكتور ماهر بعد فصله من الوفد ، انه كان يعول في ذلك الحين علــى أن تتغلب في النواب الوفديين فــي مجلس النواب مصلحتهم في البقاء في كراسي النيابة والاحتفاظ بالبرلمان على تمسكهم بزعامة النحاس باشا ، فيمنحون الدكتور ماهر ثقتهم وتأييدهم• فلما فضل النواب الوفديــون التضحية بكراسي النيابة علــى اختيار الدكتور ماهر زعيما للوفد ، جن جنون صحافة القصر ، فكتبت مجلة « روز اليوسف » في ٧ فبراير ١٩٣٨ تصف هؤلاء النــواب بأفحش النعوت ، وتقول أنهم « كانوا وصمة في جبين الحياة النيابية ، وانهم لم يكونــوا نوابا ، ولكنهم كانــوا نعاجا يقودهــم النحاس باشا يمينــا فينقادون » • وقالت ان صدور المرسوم الملكي بحل مجلس النواب ، قد أسدل الستار على « أكبر مهزلة مثلت على مسرح السياسة المصرية »• مع ان الامر كان على العكس مما قالته المجلة ، وهو أن موقف النواب الوفديين كــان موقفا فريدا يمثل قمــة الشجاعة السياسية والتضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل المبادئ •• ولكن هكذا كان رد فعل فشل الخطة •

ثامنا ــ ولقد كان من الجائز ان تقصر بعض هــذه الأدلة الدامغة على إقامة الحجة على تواطؤ النقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر مــع القصر ، لو أن خطتهما السياسية بعد خروجهما مــن الوفد كانت خطة ديموقراطية أصيلة تقوم على احترام الدستور واحترام الحياة النيابية الحقة ، وتتفق مع المبادىء التي ادعيا أنهما خرجا من أجلها من الوفد • ولكن تاريخ هذين الرجلين بعــد انسلاخهما مــن الوفد ، كان عدوانا مستمرا علــى الدستور ، وحربا لا هوادة فيهــا على الحريات وارادة الشعب • فقد أقرا اقالة الوزارة ، وأقرا تزييف الانتخابات ، وقبلا أن ينجح أنصارهما بالضغط والارهاب ، وارتضيا الوضع غير الدستوري

الذي ترتب على اقالة الوزارة الوفدية • وقد فعلا ذلك ولما تبرد بعد نيران خطبهما الملتهبة التـي اتهما فيها النحاس باشا والوزارة الوفدية بالبطش بالحريات والدكتاتورية والسير في الحكم سيرة حزبية ! وقد سارا في هذه الخطة الى النهاية ، فكانت حكومات السعديين من أشد الحكومات التـي شهدتها البـلاد تعسفا ودكتاتورية وبطشا بالحريات وارهابا لمجموع الشعب ، وكـان عهدا النقراشي باشا وابراهيم عبد الهادي باشا من العهود المظلمة التي لا تقارن الا بعهد صدقي باشا في أوائل الثلاثينيات • وهذا كله ينهض دليلا على زيف الحجج التي انتقضا من أجلها على زعامة الوفد ، ويدمـغ انسلاخهما مـن الوفد بالتواطؤ والاتفاق المسبق والتآمر •

(٤) المعركة الدستورية الكبرى

علي ماهر باشا بين ولائه للقصر وعدائه للوفد

لا يمكن تصور مقدار التدمير الشديد الذي أصاب هيبة الوفد من جراء تلاحق هذه التصدعات في صفوفه • فقد أثارت الاتهامات التي أطلقها محمود غالب باشا حول نزاهة الحكم الدستوري ما تثيره مثل هذه الاتهامات عادة بالنسبة للرجل العادي من اساءة وقتية الى سمعته مهما ثبتت براءته • ثم نشبت المعركة بين النقراشي باشا والنحاس باشا حول الزعامة والقمصان الزرقاء وأسلوب الوفد في الحكم ، وهي المعركة التي قسمت الجماهير الوفدية واللجان الوفدية في ذلك الحين بين مؤيد ومعارض ، وانتهت بفصل النقراشي باشا من الوفد • ثم كان الموقف المثير للدكتور أحمد ماهر في مساندة النقراشي باشا ، والذي ظهر فيه التحدي الصارخ للنحاس باشا شخصيا ولهيئة الوفد مجتمعة ، فاهتز كيان الحزب من جراء هذه العوامل لحد كبير •

وكانت تلك هي الفرصة التي انتهزتها الأوتوقراطية للخروج من مكمنها • فلقد أشرنا إلى التواطؤ الذي تم بين علي ماهر باشا وبين شقيقه الدكتور أحمد ماهر والنقراشي باشا • وكانت الأقدار وحدها هي التي هيأت لعلي ماهر باشا أن يحتل في تلك الظروف الدقيقة والحاسمة موقفه الى جانب الملك الجديد ، ليلعب الدور الرئيسي في افساد الحياة الدستورية ، وتغليب كفة الأوتوقراطية على كفة الديموقراطية •

وعلي ماهر باشا كان مستشارا للملك أحمد فؤاد ، ورجله الأول في حزب الاتحاد • وكان صاحب الفتوى في اقالة النحاس باشا الأولى

في يونية ١٩٢٨، وهي أول اقالة فيتاريخ الحكم النيابي في مصر (١٦٧)•
وكان علي ماهر باشا يعتبر نفسه خادما للعرش وامينا لاسرة محمد علي ،
ومن المحتمل ــ كما يرى الدكتور محمد انيس ــ انه اختار هذا الاتجاه
لنفسه متأثرا بتاريخ والده محمد ماهر باشا ، الذي كان شديد الاخلاص
لعباس الثاني ، والذي ضايق كرومر كثيرا حتى تخلص منه على اثر
حادثة الحدود المشهورة في عام ١٨٩٤ • وكان علي ماهر وقتئذ في
الحادية عشرة من عمره حين حدثت هذه الحادثة ، ولا بد انها اثرت في
نفسه وفي اختياره لعلاقته بالقصر (١٦٨) • وعندما مات الملك احمد
فؤاد ، كان علي ماهر باشا يتولى الحكم • وقد ظهرت مواهبه في خدمة
مولاه الجديد حين وجه عنايته ، بعد مناداته بالامير فاروق ملكا على مصر،
الى معالجة مشكلتين هامتين ثبتتا في ذلك الوقت : الاولى هي الناجمة
عن عدم بلوغ الملك سن الرشد المقرر بالامر الملكي الخاص بولي العهد •
والثانية هي الناجمة عن القانون الذي يحدد سن الرشد لادارة الاموال
الخاصة • وفي معالجته لهاتين المشكلتين ، لم ير في البداية بدا من
التسليم بما يقضي به الأمر الملكي الصادر في ١٣ ابريل ١٩٢٢ في شأن
نظام توارث العرش ، من جعل سن الرشد السياسي للملك ثماني عشرة
سنة هلالية ، ومن ضرورة تولي مجلس الوصاية لحقوق العرش حتى
يبلغ الملك سن الاهلية السياسية • ولكنه لم يستسغ ان يكون الملك ،
وقد اشرف على السابعة عشرة من سني حياته ، قاصرا على ادارة شئونه•
ولهذا فقد عرض على مجلس الوزراء مذكرة استند فيها الى رأي رئيس
لجنة القضايا وشيخ الازهر ومفتي الديار المصرية ، جاء في ختامها :
« وليس من شك في أن جلالة مليكنا المحبوب الذي أشرف على السابعة
عشرة ، والذي دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط
اللازمة لان يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية » • وعلى هذا

أعلن رشد الملك من هذه الناحية (١٦٩) • وقد وصفت الصحف المصرية هذا العمل في حينه بأنه ابرع وأمهر عمل قام به علي ماهر باشا في خدمة التاج • فقد أصبح الملك بذلك يسيطر علـى أموالـه ، ويرأس أسرته رياسة فعليـة ، ويجد مجالا كبـيرا للسلطان • وبرزت شخصيته بهذا السلاح القوي رغم نظام الوصاية (١٧٠) •

ثم تخلى علي ماهر باشا عن رياسة الوزارة للنحاس باشا ، بعد أن أسفرت الانتخابات الحرة التي أجراها عن الأغلبية المألوفة للوفد • ولكنه لم يركن الى السكون والراحة ، ويقنع بكرسيه في مجلس الشيوخ ، بل شرع يعد الخطط ويحكم التدابير للعودة الى الحكم • ويقـول أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، وحليف علي ماهر باشا في تلك الفترة ، ان منزل علي ماهر باشا قد تحول الى « معسكر يعمـل لتوجيه الضربات للوفديين • فكان يستقبل كبار الموظفين ، فله فيهم بعض أصدقاء ، أو قل صنائع •• وكانوا يمدونه بأسرار الحكومة ، ما جرى وما سيجري • وكان بعض النواب من جميع الهيئات يتصلون به كذلك ويسرون له بعض ما يجري بين جدران هيئاتهـم • وكان علي ماهر يسمع مـن هؤلاء وهؤلاء ، ثم يذيع ما يسمع هنا وهنـاك ، ويتصل بالصحفيين ويقربهم اليه ، ويفضي اليهم بالمعلومات ، ويدفعهم الى كتابتها لتنال بذلـك من حكومة الوفد • فما من فضيحة عرفت عن حكومـة الوفد ، الا وكان علمها يصل اليه • وكان يغذي كل فريق من خصوم الوفد بما يعرف أنه يذكي حماسته في الهجوم على الوفد • وهكذا كان علي باشا ماهر يعمل بالليل والنهار متعقبا الوفد، متظاهرا بالغيرة والوطنية والتطرف» (١٧١)•

ولقد كان من الطبيعي أن يثير هذا النشاط انزعاج الوفديين ويثير الهواجس في نفوسهم • وخصوصا في فترة حاسمة كانت جهودهم فيها موجهة نحو تسوية القضية الوطنية على مائدة المفاوضة مع الانجليز فلما تكللت هذه المفاوضات بالنجاح ، رأت مجلة آخر ساعة أن تنتهز

الفرصة لسد الباب في وجه دسائس علي ماهر باشا وغيره ، فطالبت في مقال جريء نشر يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ باجراء تسوية أخرى مع القصر ، على غرار التسوية مع الانجليز ، تحدد فيها بشكل واضح ما هي حقوق العرش ، وما هي حقوق الأمة . وقد جاء في هذا المقال الهام ، تحت عنوان : « تعالوا نتفق على ما لله وما لقيصر ، قبل أن نستقبل العهد الجديد » :

« اليوم أو غدا تبرم المعاهدة ، ويتأكد استقلال مصر ، أو بعبارة أخرى ينتقل استقلالها من دائرة النظريات والفروض ، الى دائرة الحقائق العملية ، وتصبح في مصر سلطتان لا ثالث لهما : سلطة الأمة ، وسلطة العرش . وتزول سلطة قصر الدوبارة وسلطان فخامة المندوب . ومعنى هذا أن يبدأ في مصر عهد جديد . الكلمة الأولى فيه لمصر والمصريين . والخير في أن يعرف الفرد ما له وما عليه ، وأن تلتزم كل سلطة حدها لا تتعداه . والشر في أن تختلف السلطات حول ما لله وما لقيصر ، ويتفتح باب الدسائس على مصراعيه ، وتصرف الهمم عن أسباب الاصلاح الى أسباب الشقاق والعراك ويوقف العمل الجديد ، حتى يصفى حساب القديم . والحساب القديم حكايته معروفة : ما هي حقوق العرش ، وما هي حقوق الوزارة وحقوق البرلمان ؟. وكان اختلاف وجهات النظر سببا أصيلا من أسباب عدم الاستقرار ، وأقول : « عدم الاستقرار » ، حتى لا أندرج الى الكلام عن الانقلابات السياسية العديدة ، والضربات التي نزلت بالدستور والبرلمان . فهل هناك اليوم مصلحة لأحد في أن تظل قائمة أسباب هذا الخلاف ؟ وأن تستغل عند اللزوم ؟ وأن تقسم قوى مصر ويعطل نشاطها وتصرفها عن النهوض بأعباء العهد الجديد ، لا لسبب الا لأن حقوق العرش لم تحدد ، وحقوق الأمة لم تحدد ، أو حددت في هذه وتلك تحديدا لم يقره الطرفان ، ولم يرض به الطرفان ،

ومن هنا كان سبب الخلاف ؟! تعالوا نتفق على ما لله وما لقيصر ، ثـم نوجه جهودنا ونستقبل العهد الجديد ..» (١٧١م) .

على أن هذه الدعوة لم تلق صدى من جانب أحد من رجال القصر، وخصوصا من جانب علي ماهر باشا ، على الرغم من أنه سعى اليها فيما بعد . وكان السبب في ذلك أن اجراء مثل هذه التسوية في ظل الظروف المواتية للوفد ، لن يكون أبدا في صالح القصر ، وانما سيكون في صالح الوفد . وكان علي ماهر باشا يطمح حينذاك في أن يقلب الميزان لصالح العرش ، وذلك عن طريق تغيير الصورة القديمة التقليدية المترسبة في أذهان الناس عن الملك .

وهذا هو سر عشرات القصص التي حيكت في ذلك الحين ، منذ اعتلاء فاروق العرش ، لرفعه في عين شعبه الى مقام لم يتحقق من قبل لأحد من أسلافه . وقد حيكت هذه القصص بشكل مخطط ومرسوم ، فقد كان بعضها يستهدف التقرب الى الطبقة العاملة ، كتلك القصة التي حيكت حول اعادة الملك عاملا مفصولا مظلوما الى عمله !. وبعضها كان يهدف الى اظهار فاروق في مظهر الوطني المتحمس لبضائع بلاده ، لارضاء الرأسمالية الصناعية الجديدة ، كتلك القصة التي تروي تشجيعه للأميرات على شراء البضائع المصرية . والبعض الآخر كان يقصد به التقرب من الجماهير الوفدية العريضة ، كتلك القصة الملفقة التي تتحدث عن حب فاروق لسعد زغلول وهو طفل (١٧٢) .

وقد أريق مداد كثير في التغني بديموقراطية فاروق ، حتى تغنى بذلك الخطباء في خطبهم . فقد قص محمد علي علوبة باشا مثلا ، فـي احدى خطبه ، كيف أن فاروقا رأى مرة بعض العمال يعملون في تكسير الأحجار ، فذهب اليهم ووقف يشهد أعمالهـم . وفيما هم يجدون في العمل ، ضرب واحد منهم حجرا ، فطارت شظية منه أصابت قدمه وسال

دمه . « فما كان من الملك ابن الملك ابن الملك » ــ على حد تعبير علوية باشا ــ « الا أن أسرع الى هذا العامل وانحنى على التراب ، ثم أخرج منديله وربط به قدم الجريح ، ووقف الى جانبه يواسيه ، حتى جاء الطبيب ، فاشترك جلالته معه في تضميد جرح أخيكم العامل. » (١٧٣) !

ولمعالجة ما كان معروفا من جهل فاروق بسبب عدم استكماله دراسته ، روت « المصور » القصة الآتية ، ننقلها دون تعليق ، وهي تحت عنوان : « جلالة الملك أثري مفاجيء » . قالت المجلة : « يلذ للأساتذة سليم بك حسن ، ومستر كارتر ،وجبره ، أن يعلموا أنه قد ظهر لهم منافس عظيم قطع في فن الحفر والتنقيب خطوات واسعة بغير أن يعلم الجمهور شيئا . هذا الأثري الكبير هو جلالة الملك شخصيا . « فقد علم جلالته من دراسته ان سراي المنتزه سراي أثرية ، وأن رحابها الواسعة كانت مقرا لسلطات رومانية واغريقية اختزنت فيها وخبأت آثارا غالية قيمة . فشرع بيده وذهنه شخصيا في العمل بالنهار والليل ، واكتشف مجموعة من أثمن ما يعتز به الأثريون . ولعل هذا السر الفني هو الذي حبب جلالته في الاسكندرية طول ذلك الوقت .. وقد استخرج جلالته قطعا تاريخية هامة ونظم متحفا ، ثم أخذ يطبق العلم على العمل ويدون ملاحظاته . ويتمنى العالم الفني اليوم لو ينشر جلالته هذه المباحث » ! (١٧٤) .

وقد حرص البرنامج الموضوع للملك على أن يواظب على أداء صلاة الجمعة في أحد الجوامع الكبرى في كل أسبوع . وكانت الصحف تنشر صورة الملك على صدرها وهو خارج من المسجد أو وهو يؤدي الصلاة في خشوع ، أو وهو يمسك بمسبحته في ورع وتقوى شديدين. كل ذلك لابراز تدين هذا الشاب الوسيم وسط الجماهير الاسلامية العريضة التي تخلبها هذه المظاهر الى أبعد الحدود .

لم يكن علي ماهر باشا بعيدا عن هذه الحملة الدعائية الضخمة

لفاروق • فقد كتبت المصور في ذلك الحين تقــول : ان « بعض المعجبين برسم الخطط الملكية ، يهمسون بأن دولة علي ماهر باشا لا يزال في خدمة مليكه » ! ثم ذكرت ان « بعض ذوي المقــام » ـ تقصد الوفديين ـ « أصبحوا يخشون أنه اذا حدث تصادم في الاختصاص ، وجدوا أنفسهم أمام تيار شعبي في جانب الملك » (١٧٥) •

وفي الواقع أن هذا تماما ما كان يرمي اليه علي ماهر باشا : ايجاد تيار شعبي يقف الى جانب الملك عند اللزوم ، في مواجهة التيار الشعبي الموالي للوفد ، ويعوض عن الحماية التـي كان يسبغها الانجليز على العرش قبل معاهدة ١٩٣٦ • فلقد أدرك علي ماهر باشا أن الانجليز لم تعد لهم مصلحة في حماية القصر بعــد تسوية القضية المصرية وتحسن العلاقات بينهم وبين الوفد • وأدرك في الوقت نفسه أن الوفد ، بتحالفه مع الانجليز على النحو الذي قررته المعاهدة ، قــد فقد سلاح التطرف الذي كان يشد اليه الجماهير دوما ، والذي كان أقــوى أسلحته في مواجهة الخصوم • فتلقى هذا السلاح من يد الوفد ، ووضعه في يــد الملك ، ليظهره في مظهر البطل الوطني الذي لا يهــاب شيئا ، مستغلا كراهية الشعب للانجليز التي لم تغير منها المعاهدة شيئا قليلا أو كثيرا • وهذا يفسر موقف علي ماهر باشا شخصيا من المعاهدة ، فقد تغيب عن جلسة مجلس الشيوخ التي أخذت فيها الأصوات على المعاهدة ، وصرح لمندوبي الصحف بأنه كان يجب الاكتفــاء بامضاء النحاس باشا ، حتى لا تتقيد جميع الأحزاب بالمعاهدة ، فيكون لهــا في المستقبل أن تطلب تعديلها أو رفضها • ثم حمد الله على أنه لم يوقع المعاهدة ، ولم يتقيد بها ، ففي وسعه اذا ولي الحكم ، أن يؤدي واجبه كاملا نحــو الوطن والتاريخ!(١٧٦) •

ولقد أفلح علي ماهر باشا في اجتذاب حب الشعب وولائه للملك وهو ما توضحت مظاهره في حفلات التولية كــل الوضوح • ثم أخذ

يستدير لاظهار الوفد في مظهر المعتدي على حقوق الملك الشاب الصغير، والمستهتر بأبسط الواجبات نحوه . وذلك لايجاد فجوة في العلاقات بين الوفد والشعب ـ وكانت قوة الوفد تنبع من قدرته على تمثيل الشعب والتعبير عن رغباته وأمانيه . وهذا يفسر سلسلة المقالات التي نشرت في جريدة البلاغ ، في أعقاب حفلات التولية ، وفي ابان ارتفاع شعبية الملك الى قممها . فقد حمل عبد القادر حمزة باشا على النحاس باشا حملة شديدة لمخالفته قواعد السلوك في حضرة الملك . ففي مقال بعنوان : « شيئا من اللياقة في حضرة صاحب الجلالة الملك » حمل على النحاس لأنه « يتحلل في حضرة الملك مما تقضي به التقاليد ويقضي به واجب الاجلال » . وساق على سبيل المثال أن النحاس باشا شوهد في أثناء مصافحة الملك لمستقبليه في محطة الاسكندرية ، وهو يصافحهم بدوره من ورائه . وأنه في احدى حفلات التولية التي أقامها النحاس في قصر الزعفران ، خلع طربوشه وهو يجلس بجانب الملك في الحديقة، وبقي برأسه عاريا ، مع أن الملك لم يخلع طربوشه . كما أن النحاس باشا أيضا حضر متأخرا الى حفلة الشاي التي أقيمت بقصر عابدين (١٧٧) .

ثم استأنفت البلاغ حملتها على النحاس باشا . فنشرت في صدر صفحتها الأولى صورة للنحاس باشا وهو يصافح الملك منتصب القامة ، « كأنه يصافح شخصا عاديا » . ونشرت الى جانبها ، للمقارنة ، صورة لأحد رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي ، وهو يصافح الملك في انحناءة خفيفة ، « علامة على انه يتشرف بمصافحة الملك » . كما نشرت صورة ثالثة لمكرم عبيد باشا في حضرة الملك ، في يوم استقباله في البرلمان لحلف اليمين الدستورية ، وهو يضع يديه خلف ظهره ، « كما يفعل الانسان وهو واقف في موقف غير رسمي » (١٧٨) .

وكان من الطبيعي أن يسارع الوفد الى افساد هذه الخطة ، بانكار التهمة أولا ، والتباري مع صحف القصر والمعارضة في اظهار ولائه للملك

ثانيا • فكانت صحفه تنشر الروايات التي يوعز بها القصر عن ديموقراطية الملك وورعه وتقواه •• الخ ، حتى لا ينفصل عن الشعب الذي كان لا يفتأ يظهر عواطفه للملك في ذلك الحين وفي كل مناسبة بشكل حار ومتدفق • وعلى هذا النحو أرسيت في هذه المرحلة المبكرة ، أسس التسابق في الزلفى والخنوع للملك ، مما ظهر أثره في الحياة السياسية فيما بعد •

ومن المؤكد أن الملك فاروق لم يكن كما تصوره الشعب في ذلك الحين • فقد تربى على يد والده الأوتوقراطي النزعة ، وشهد بعينيه مرحلة من أعنف مراحل الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية • وعندما مات الملك فؤاد ، تحدثت الصحف المصرية كثيرا عن كتابات تركها لابنه بخط يده ، قالت ان الملك فاروق أصبح بعد قراءتها : « المصري الأوحد الذي يعرف أسرار الدولة على حقيقتها ، والذي كشف وحده حقائق الماضي البعيد والقريب » (١٧٩) •

وكانت هذه الكتابات على نوعين : النوع الأول ، حوادث دونها الملك فؤاد في مذكرات خاصة باللغة الفرنسية (١٨٠) • والنوع الثاني ، تعليقات وآراء دونها الملك ، بالفرنسية أيضا ، على بعض المقالات والكتب عن مصر • وقد أشارت اليها مجلة آخر ساعة الوفدية بعد وفاة الملك بشهر واحد ، وذكرت أن الملك فؤاد كان اذا قرأ مقالا أو قصاصة أو كتابا عن مصر ، لم يكتف بقراءته ، بل أبدى رأيه ، وقام بتدوينه كتابة بخط يده بالفرنسية على هامش المقال الذي يقرأه • وان الملك فاروق ، أولى هذه الآراء اهتماما كبيرا عندما آل الملك اليه ، فكان يطالعها بامعان شديد ويستوعب ما فيها من ملاحظات وتعليقات ويسترشد بها في دراسة تاريخ مصر السياسي ، ويرى فيها أوفى دراسة لذلك التاريخ (١٨١) • ولما كان مضمون هذه الآراء والملاحظات لا يمكن الا أن يكون مضمونا اوتوقراطيا ، فان فاروق يكون بذلك قد بدأ حياته بنفس الأفكار التي أنتهت بها حياة والده •

تعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي

كان مخطط علي ماهر باشا يهدف الى الوثوب الى الحكم بخطوتين: الأولى ، رئاسة الديوان ، والثانية ، رئاسة الوزارة • وهـذا المخطط يبدو منطقيا للغاية بالنسبة لرجل مثل علي ماهر باشا ، لا يضـع ارادة الشعب في حسابه • وكان أمل علي باشا في رياسة الديوان يبدو بعيد المنال قبل انقسام الوفد ، وحين كان يسيطر سيطرة كاملـة على الموقف بعد ابرام المعاهدة ، ولكن بعد الانقسام ، وبعـد أن تمزقت صفوف الوفد ، ونزفت منه الدماء غزيرة ، فقد سنحت الفرصة له لتحقيق خطوته الأولى في سبيل الحكم •

وكان منصب رئيس الديوان الملكي قـد تعرض للالغاء ــ كما رأينا ــ عندما أعلن النحاس باشا مشروع انشاء وزارة القصر في كتاب تأليف وزارته الأولى • فلما ووجه باعتراض القصر والانجليز ، أعيـد الاحتفاظ به في مشروع ميزانية الديوان العالي في مشروع ميزانية الدولة الجديدة • ثم استقر المنصب نهائيا عندما تألفت الوزارة الجديدة دون أن يعين فيها النحاس باشا وزيرا للقصر أو وكيلا برلمانيا للبلاط •

وكان من الطبيعي أن يعمل الوفد على شغل هذا المنصب بمرشح من عنده • وكان عبد الفتاح الطويل هو المرشح الأول لرئاسة ديـوان الملك ، نظرا لأنه تولى منصب الوكيل البرلماني لشئون القصر ، وكـان أكثر المرشحين خبرة بهذه الشئون • على أن هذا الترشيح لم يلق قبولا لدى الملك فاروق الذي اعترض عليه بحجة أن رئيس الديوان بطبيعـة عمله ومنصبه ، يعتبر حلقة الاتصال بـين الملك والوزارة ، وهو الحكم والميزان ، وهو مطالب بتسوية أية مشكلة أو خلاف في الرأي قد يقوم بـين القصر والوزراء • فيجب لهذا أن يكـون رجلا مستقل الرأي ، محايدا ، لا يميل مع الهوى ، لا رجل حزب قد أقسم يمين الولاء والطاعة

لرئيس حزبه ، والا فكيف يمكن لرجل حزبي مثل عبد الفتاح الطويل ، اذا اختلف القصر مع الوزارة في أمر من الأمور ، أن يتحرر من هواه الحزبي ، وأن لا يميل بكفة الميزان ؟» وقال فاروق : أنا أريد أن يكون الى جانبي رئيس ديوان يقول دائما كلمـة الحق ، ويسوي المشاكل ويصون حقوقي ، لا رجل وفدي سوف يكون همه أن يأخذ مني لكي يعطي حكومة حزبه ، واذا وقعت في خلاف مع النحاس ، وجدت أنني قد وقعت في خلاف مع النحاس وعبد الفتاح الطويل ، وتصبح المشكلة مشكلة مع رئيس الحكومة ومع رئيس الديوان (١٨٢) •

ويلاحظ أن هذا الرد يقوم على مبدأ أن الملك يملك ويحكم ، ولا يقوم على مبدأ مسئولية الوزارة عن السياسة العامة ، وهو المبدأ الذي كان وراء المناقشات الطويلة التي جرت في لجنة الدستور حول ضرورة وضع كبار رجال السراي تحت اشراف الأمة ووجوب مقاسمتهم الوزراء المسئولية العامة والثقة العامة • على أن فاروق لم يكن ليدرك، في مثل عمره وثقافته، هذه المناقشات الدستورية ، وانما لقنه الرد ــ كما يقول التابعي ــ عبد الوهاب طلعت باشا الذي كان يقوم في ذلك الحين بدور همزة الوصل بينه وبين علي ماهر باشا •

لم يجد النحاس باشا بدا من العدول عن ترشيح عبد الفتاح الطويل، وأخذ يعرض على التوالي الأسماء الآتية : الدكتور حافظ عفيفي ، الذي كان يشغل منصب سفير مصر في لندن حينذاك ولم يكـن وفديا وانما كان مستقلا • ثم نجيب الهلالي ، الذي كان مستقلا وأصبح وفديا • ثم أمين يوسف ، الذي كـان يشغل منصب وزيـر مصر المفوض فـي واشنطن (١٨٣) • ولكن فاروق رفض هذه الأسماء كلها وأعلن بصريح العبارة أنه « سوف يعين من يشاء ، في أي وقت يشاء » (١٨٤) •

عندئذ أدرك الوفد أن فاروقا مصمم على رفض أي مرشح يتقدم به اليه ، لأنه يريد تعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان ، وكان هذا أكثر

مما يستطيع الوفد أن يسمح به ، فقد كان علي ماهر باشا في ذلك الوقت يعد أعدى أعداء الوفد ، حتى كانت مجلة « روز اليوسف » تطلق عليه، من باب التندر : «عفريت الزعامة» !• ومن ثم فان تعيينه رئيسا للديوان رغم ارادة الوفد ، كان يعد هدما لمبدأ مسئولية الوزارة ، وكان يتناقض في الوقت نفسه حتى مع المنطق الذي رفض به فاروق تعيين عبد الفتاح الطويل ، وهو أن رئيس الديوان يجب أن يكون الحكم والميزان ، وألا ينحاز الى حزب من الأحزاب •

لهذا ناقشت مجلة « آخر ساعة » الوفدية هذه النقطة في مقـال طويل أثبتت فيه أن علي ماهر باشا لن يستطيع أن يكون الحكم والميزان، لا بالنسبة للوفد ، ولا بالنسبة حتى للاحزاب الأخرى • فقـد سردت تاريخ علي ماهر الطويل مع الوفد ، واشتراكه في كل انقلاب دستوري ، في وزارة زيور باشا عام ١٩٢٥ ، وفي وزارة محمد محمود باشا عـام ١٩٢٨ ، وفي وزارة اسماعيل صدقي باشا عام ١٩٣٠ • وذكرت أنه في كل هذه الوزارات أصيبت الحريات بسوء ، بـل عطل الدستور مرة ، وألغي الغاء في المرة الأخيرة • فعلي ماهر باشا اذن ــ كما قالت الجريدة ــ كان خصما سياسيا عنيدا للوفديين في جميع أدوار الجهـاد أو الكفاح السياسي ، وذلك منذ انفصل عن الوفد عام ١٩٢١ • فكيف يستطيع الوفديون أن يرحبوا بتعيينه أو يطمئنوا الى وجوده في منصب كبير خطير مثل منصب رئيس الديوان ؟•

ثم انتقلت المجلة لمناقشة الموضوع من زاوية علاقة علي ماهر باشا بالأحزاب الأخرى ، فقالت انه لم يفلح قط في كسب ثقة حزب من هذه الأحزاب : فالأحرار الدستوريون وزعيمهم لا يطمئنون اليه ، بل لعله أبغض الناس عند محمد محمود بعد مصطفى النحاس ! وهو لا ينسى مقالبه أيام وزارته الأخيرة حين كان داخل الوزارة حربا فـي الخارج عليها وعليه • أما الشعبيون وصدقي باشا ، فهم يكرهونه أيضا كراهية

التحريم ، ولا ينسون له استقالته المشهورة أيام حكم صدقي باشا •
فاذا كانت هذه علاقة الرجل مع جميع الأحزاب السياسية في مصر ، فهل من المصلحة ، أو مما يفيد المصلحة العامة ، أن يتم تعيينه رئيسا للديوان الملكي ، مع أن رئيس الديوان مطالب بحكم عمله ومهام منصبه الدقيق، أن يكون رجلا تطمئن وترتاح الى نزاهة مشورته كافة الأحزاب؟ (١٨٥)•

بينما كان هذا الجدل يجري حول تعيين رئيس الديوان ، أخذ النحاس باشا ومكرم باشا يجوبان الأقاليم في برنامج مخطط لشرح وقائع الأزمة مع النقراشي باشا في الظاهرة ، وللتلويح في الباطن بقوة الوفد بعد أن تخلخل مركز الوفد ومركز الحكومة لحد كبير • فنظمت في ذلك الحين مظاهرات وفدية هائلة لاظهار الولاء للنحاس باشا ، ودبرت اجتماعات عديدة لتأييد الوزارة والثقة بها ، وفي نفس الوقت ،التأثير علي القصر ، حتى لا ينتهز فرصة الخلافات الداخلية للقيام بأي اجراء غير دستوري • وهذا ما فهمه القصر ، وفهمته دوائر المعارضة بوضوح ، ففي خطاب مفتوح لأحد الشيوخ الوفديين الموالين للنقراشي باشا ، قال انه لا يفهم معنى لهذه الرحلات ، « الا ان يكون الغرض منها موجها الى جهة معينة لقصد معين »!(١٨٦) • كما ربطت مجلة روز اليوسف بين هذه الرحلات وبين ما سمته فزع الوزارة من « النتيجة المحتومة » (١٨٧) تقصد الاقالة •

وفي نفس الوقت قرر النحاس باشا أن يدعو الى عقد دورة غير عادية للبرلمان ، لاستكشاف مقدار تأثير الخلافات الداخلية في نفوس النواب والشيوخ الوفديين ، ومدى تأثر الأكثرية البرلمانية التي يستند اليها بانتقال اصوات النقراشيين من صفوف الوفديين الى صفوف المعارضين • وقد استند النحاس باشا في استصدار المرسوم الملكي بعقد هذا الاجتماع غير العادي للبرلمان الى تنفيذ أحكام المادة ٤١ من الدستور

التي تقضي بأن تعرض على البرلمان في دورة غير عادية كل المراسيم بقوانين التي تصدر لضرورة عاجلة في أثناء فترة ما بين الدورتين • وكانت الوزارة قد اضطرت الى استصدار مراسيم بقوانين خاصة بامتحان طلبة المعاهد الدينية ، كما كانت في ذلك الحين على وشك استصدار مراسيم بقوانين بتنفيذ معاهدة مونترو قبل ١٠ أكتوبر ، ومراسيم بقوانين أخرى خاصة باعتمادات للجيش المصري ، الى غير ذلك • فوجب من ثم عرض هذه المراسيم بقوانين في دورة غير عادية (١٨٨) •

وقد فاجأت هذه الحركة دوائر الأحزاب المعارضة التي تبينت أنها لم تكن قد استعدت بعد ، ولم تكن قد نظمت صفوفها لمواجهة ما سمته بتعجل الوزارة ثقة البرلمان • ولكن النحاس رد على هذه الحجة بأن المعارضة أمامها فسحة طويلة تستعد فيها ما تشاء • « وسواء أطال الوقت أم قصر ، فهي فاشلة في محاولاتها » (١٨٩) •

عند ذلك أخذت المعارضة توجه جهودها لمنع الوزارة من طرح مسألة الثقة في الدورة غير العادية ، استنادا الى أن اجتماع البرلمان في دورة غير عادية ، لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية ، يمنع من نظر أية مسألة أخرى لم ترد في الدعوة ، وقد انضم الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، بطبيعة الحال الى المعارضة في هذا الرأي • فنشر بحثا دستوريا دلل فيه على أن مجلس النواب يعتبر مقيدا بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة • على أن لجنة الشؤون الدستورية ، التي أحيلت اليها المسألة من مجلس النواب ، أصدرت فتواها بحق المجلس في نظر أية أعمال لم ترد في مرسوم الدعوة • وبذلك أصبح من حق الوزارة طرح مسألة الثقة بها على المجلس (١٩٠) •

على أن القصر لم ينتظر انعقاد الدورة غير العادية للبرلمان ، فقبل ميعاد الانعقاد بيومين ، اتصل سعيد ذو الفقار باشا بالنحاس باشا من القصر الملكي بالاسكندرية ، ليبلغه أن الملك فاروق قد أصدر أمرا ملكيا

بتعيين علي ماهر باشا رئيسا للديـوان الملكي ، اعتبارا مـن يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ (١٩١) •

ولقد كان هذا النبأ أشبه تماما باعلان الحرب من جانب القصر على الوزارة • فقد وصل الى النحاس باشا وهو طريح الفراش ، فأمر على الفور بعقد اجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة المسألة • كما قرر دعوة الهيئة الوفدية للنواب والشيوخ لاجتماع في يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ • وكان الوزراء قد حجزوا دواوينهم لحضـور المولد الأحمدي ، فألغوا هذا الحجز (١٩٢) • وكان أمام الوزراء أحـد أمرين : اما الاستقالة ، واما معالجة الأزمة بالوسائل السياسية • وعند نظر موضوع الاستقالة تبين أن تقديمها يحقق هدف القصر الأسمى في ازاحة النحاس باشا ، وكان هذا كافيا لاستبعاد الفكرة ، أما معالجة الأزمة بالطرق السياسية فقـد انتهى الوزراء الى تقديم الطلبات الآتية الى القصر لتنظيم العلاقة بـين الوزارة وبينه ، وأولها ، الغاء المرسوم الذي صدر في أعقـاب النكسة التي أعقبت مقتل السردار ، واستصدرته وزارة زيور باشا ، قاضيا بأن يكون تعيين موظفي القصر والديوان الملكـي بأوامر يصدرها الملك • ثانيا ، انشاء وزارة القصر • ثالثا ، الغاء المرسوم الصادر في صيف عام ١٩٣٠ والذي يقضي بأن تكون احالة كبار الموظفين الى المعاش بمراسيم• رابعا ، أن يقتصر حق الملك في تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع (١٩٣) •

وقد تعرض موقف النحاس باشا بسبب عدم تقديم استقالة وزارته في هذه المناسبة ، لنقد بعض الكتاب ، على اعتبار أن الحرص على أحكام الدستور كان يقتضي أن يستمسك بضرورة موافقته على تعيين علي ماهر باشا ــ كما فعل سعد زغلول حينما عين الملك فؤاد حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكي ــ ولـو أدى الأمر الى استقالته ، لأن تثبيت أحكـام

الدستور يحتاج الى جهد وكفاح وتضحيات • فسكوته على هذا التعيين يعد عليه من الناحية الدستورية (١٩٤) •

على أن الحقيقة أن استقالة الوزارة في تلك الظروف لم تكن تؤدي الى تثبيت أحكام الدستور ، الا اذا كان الخلاف سوف يطرح للتحكيم على الشعب ليقول كلمته في حرية تامة • أما والملك فاروق يتربص بالحياة النيابية ، ويروم فرض وزارة قصر على الشعب ، فان تثبيت أحكام الدستور كان يقضي بأن تصمد الوزارة في مواقعها طالما هي حائزة لثقة الشعب مصدر السلطات ، ومهما كلفها ذلك من تضحية ومن جهد • وكانت الصحافة الوفدية في ذلك الحين تضغط على هذه النقطة بصفة خاصة ، فكانت لا تفتأ تذكر بأن بقاء الوزارة في مناصبها ، « ليس سوى نتيجة طبيعية لأحكام الدستور ونصوصه » (١٩٥) •

• • •

وعلى كل حال ، فقد أثبتت الحوادث أن تعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي كان بداية صاخبة لمرحلة هامة من مراحل العلاقات بين الوفد والقصر • فقد انتقل الصراع فيها من لغة المذكرات والمقالات الى لغة المظاهرات والمصادمات في الشوارع • وقد دخل القصر في هذه المرحلة تؤيده كافة القوى السياسية المعارضة للوفد ، بينما دخلها الوفد منشقا ترتفع فيه بين الحين والآخر صيحات التمرد والتحدي من أعضائه• فبعد يومين فقط من تعيين علي ماهر باشا ، أخذت المظاهرات الموالية للقصر تجوب شوارع القاهرة لتهاجم معسكرات القمصان الزرق هاتفة بحياة الملك • وفي الوقت نفسه حدثت اضطرابات خطيرة في الجامعة معادية للوفد ، اضطرت مديرها أحمد لطفي السيد باشا ، الى أن يطلب الى الحكومة تعطيل الدراسة أسبوعا حتى تهدأ الحال • ولكن الحكومة أبت أن تعترف بأن هذه الاضطرابات ، التي تمت بتحريض خصومها ، بلغت

درجة من الخطورة تقتضي اقفال الكليات ، ورأت أن تعطيل الدراسة لن يجدي ، لأن التحريض سيتجدد حالما تستأنف الدراسة • وقد ترتب على هذا الرفض ، أن قدم لطفي السيد باشا استقالته من منصبه ، معلنا أنه لم يعد يستطيع أن يتعاون مع الحكومة على أساس خطتها نحو الجامعة (١٩٦)

وفي الوقت نفسه الذي كانت المظاهرات الموالية للقصر تجتاح القاهرة ، كانت صحف القصر والمعارضة ترفع عقيرتها مدافعة عن حق الملك في تعيين موظفي قصره • وقد بلغ الأمر بالدكتور هيكل أن أخذ يسوق في ذلك الحين الأسانيد على أن حق الملك في تعيين علي ماهر باشا هو « حق طبيعي » ، « لأن لكل حق دستوري مظاهره العملية بطبيعة الحال ، فالبرلمان هو الذي يعين موظفيه ويرقيهم ويؤدبهم ويقيلهم • ومجلس الوزراء هو الذي يعين كبار الموظفين : بعضهم بمرسوم ، وبعضهم بقرار • ورئيس الوزراء هو الذي يختار رجال مكتبه ممن يكونون موضع ثقته• كما يختار كل وزير رجال مكتبه ممن يكونون موضع ثقته • وطبيعي أن يكون للملك مثل ما للبرلمان وللوزراء من مظاهر السلطان في استعمال حقوقه • وأن يكون له مثل حريتهما في تعيين موظفي ديوانه وخاصته ، ليختار لهما من الأشخاص من يكونون موضع ثقته » (١٩٧) •

وقد جند العقاد كل ما يملك من قوة منطق وبلاغة حجة للدفاع عن حقوق الملك ضد حقوق الشعب • وقد لجأ في هذه المقالات الى منطق دستوري عجيب • ففي احدى مقالاته زعم أن « ضمانا واحدا في مصر أظهرت الحوادث أنه أشرف ضمان وأقدر ضمان وأولى ضمان من المصريين بالحماية والصيانة ، ذلك هو ضمان الحقوق الدستورية في أيدي المليك الكريم حرسه الله ! ذلك هو الضمان الذي لا خطر فيه على أحد ، بل فيه الوقاية من جميع الأخطار ، ذلك هو الضمان الذي يفديه المصريون بأرواحهم وأموالهم فيفدون أنفسهم ويفدون بلادهم »!(١٩٨) •

وفي مقال آخر ادعى العقاد أن « حقوق الملك هي حقوق الأمة ! تغار

عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالي القيام والسقوط » • وقال : « هنا يتجلى لنا أن الامة تحمي حق الملك لأنه يحميها ، وتضمن حق الملك لأنه يضمنها ، وترفع حق الملك على حقوق أخرى ، لأنه الحـق الباقي لها على تعاقب العهود وتتابع الاحزاب واختلاف الميول والأحوال » (١٩٩) •

أما مجلة روز اليوسف ، فقد شددت حملتها على الوزارة لمحاولتها مد أصبعها في شئون موظفي القصر • ووصفت ذلك في أحـد أعدادها بأنه « دلالة على عـدم الذوق ليس الا ! » • وأبدت سرورها ليقظـة السراي!(٢٠٠) • وفي مقال آخر أبدت غيرة متناهية لتخليد ذكرى الملك فؤاد ، لأنه ، في نظرها ــ « هو الذي نهض بمصر وبوأها هـذا المركز السامي بين الامم » ! (٢٠١) • ومن الغريب أن المجلة كانت تصف نفسها في ذلك الحين بأنها « وفدية النزعة » وان كانت غير « نحاسية » ، وانها لم تخرج على « الوفد » ، وانما خرجت على « الزعامة » •

ولقد كان على الوفد أن يقبل التحدي الذي فرضه القصر بتسيير المظاهرات ضده • فأخذ يجابهها في بعض الأحيان بالقمع ، « لحماية أغلبية الطلبة الراغبين في العلم من أن تعتدي عليهم أقلية ضئيلة مشاغبة » (٢٠٢)• كما سمح في أحيان أخرى بتسيير المظاهرات الموالية له ، « لابطال التأثير الكاذب للمظاهرات المؤيدة للقصر في الجمهور » • وقد بلـغ الأمر أن شنت الجماهير الوفدية هجوما شاملا على خصومها السياسيين بمناسبة عيد الجهاد الوطني ، اجتاحت فيه دار « مصر الفتاة » ، وحزب الشعب ، وبيت محمد محمود باشا،ومكتب النقراشي باشا الذي اتخذه في شارع المدابغ ليستقبل فيه أنصاره (٢٠٣) • هنا أدرك خصوم الوفد أن بـاع الجماهير الوفدية في المظاهرات باع طويل لا يبارى ، خاصة أنـه يلقى تغاضي البوليس • ولذلك قرر زعماء المعارضة تقديم عريضة الى الملك وجهوا فيها الاتهامات التقليدية الى الوفد بعدم اتباع الطرق الدستورية

في الحكم والاستعانة بفرق القمصان الزرق • وقدم هذه العريضة وفد مكون من محمد محمود باشا وحلمي عيسى باشا واسماعيل صدقي باشا وحافظ رمضان باشا وحسن صبري باشا ومحمود فهمي القيسي باشا • وكان الأخيران يمثلان المستقلين (٢٠٤) •

الأزمة الدستورية

على كل حال ، فان سيطرة مظاهرات القصر على الشارع انتهت عندما أطلق عز الدين عبد القادر ، حفيد أحمد عرابي باشا ، أربع رصاصات على سيارة النحاس باشا يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، واعترف بأنه عضو في جمعية مصر الفتاة ، وأنه ارتكب جريمته لأنه قرأ المعاهدة فلم تعجبه (٢٠٥) فلقد ترتب على المحاولة وفشلها ان نشط الوفد لاقتناص الفرصة بتصفية جماعة مصر الفتاة وتعقب أعضائها في كافة الأقاليم ، حتى بلغ عدد المعتقلين ثلثمائة معظمهم من أصحاب القمصان الخضر (٢٠٦) • كما تعقب الوفد أيضا أنصار النقراشي باشا وقبض على الدكتور حلمي الجيار الذي كان يعد من أبرزهم ، ثم أطلق سراحه بعد خمسة أيام (٢٠٧) • وتقهقر خصوم الوفد ، فكتبت « البلاغ » تستنكر محاولة عز الدين عبد القادر وتصفها بأنها اجرام في العمل وفساد في التفكير وان المعاهدة « وقعتها الجبهة المتحدة وقبلها البرلمان بأغلبية تقرب من الاجماع ، ورضيت بها البلاد بعد ذلك وأقبلت على تنفيذها ، حتى لقد كانت وما زالت تأخذ على الحكومة أنها تتوانى في هذا التنفيذ » (٢٠٨) •

على أن سيطرة الوفد على الموقف لم تستمر لأكثر من أسبوعين فقط ، ثم انفجرت الأزمة الدستورية في منتصف شهر ديسمبر لتستمر الى نهايته ، ولتشهد البلاد فيها أعنف الاضطرابات وأشد الصدامات • وكانت الأزمة قد تبلورت حول نوعين من المسائل : النوع الأول ، يتعلق بأهم

المبادىء الأساسية في الدستور ، وهي التي تدور حول حقوق العرش وحقوق الأمة ، وهل الملك يملك ويحكم أو يملك ولا يحكم • والنوع الثاني ، ويتعلق بالخلاف حول بعض الأعمال أو المواقف التي اتخذتها الوزارة الوفدية ، مثل القمصان الزرق ويمين الجيش المصري •

وفيما يتعلق بالنوع الأول ، فان علي ماهر باشا كان قد أبدى رأيه بأن الكلمة النهائية يجب أن تكون للملك في تعيين كبار الموظفين ، وفي احالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المعاش ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي الرتب والنياشين لرجال الدولة ، وكذلك ، ومن باب أولي ، في تعيينات رجال السراي (٢٠٩) •

على أن الوفد رفض وجهة النظر هذه تماما ، لأن الأمر في نظره كان متعلقا بأهم المبادىء الأساسية في الدستور ، وهو معرفة من الذي يباشر أمور الحكم فيها فعلا؟• وقد بين الوفد أن مرد ذلك الى المواد ٤٨ ، ٥٧، ٦٠ ، ٦٢ من الدستور ،وهي التي تنص على أن « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، وأن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية » وأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، وأن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ـ فهذه النصوص المتعددة يقوي بعضها بعضا ، وتنتهي الى نتيجة واحدة ، هي النتيجة التي أظهرتها في أعمالها اللجنة التي وضعت مشروع الدستور ولخصتها في قولها : إن الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم • وأن « المبدأ الأساسي » يترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، لأنه ما دامت الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها ، فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود في مداولاتها •

وقد بين الوفد رأيه في أوجه الخلاف على هذا الأساس ، فرأى أن لا ضرورة لعرض المراسيم التي تقدم بها مشروعات القوانين على الملك ، لأن عدم امضاء هذه المراسيم ، وتأخيرها مـن جانب الملك ، يترتب عليه حرمان الحكومة من عرض مشروعاتها على البرلمان ، أو تأخير عرضها في وقت ملائم • وظاهر من نصوص الدستور أنه لا يشترط تقديم مشروعات القوانين بمراسيم التي تصدر لهذا الغرض للملك ، وان كانت هذه الطريقة قد تقررت فيما بعد كاجراء شكلي ، لأن حق الملك فيما يتعلق بالقوانين انما يأتي بعد بحثها في البرلمان وتقديمها للتصديق والاصدار •

ثم تناول الوفد مسألة تعيين كبار الموظفين وفصلهم ، فذكر أنه « ما من شك في أن الوزارة هي المسئولة عنهم وعن تصرفاتهم أمام البرلمان ، فلا يجوز أن تحرم من حق تعيينهم أو فصلهم ، وتبقى مسئولة عن عملهم • «واذا تخلت الوزارة عن هذه المسئولية لم يبق أحد مسئولاً عـن أعمالهم (لأن الملك مرتفع عن المسئوليات) » •

ثم انتقل الى مسألة تعيين الشيوخ • وكان الخلاف قد دار حـول شغل مقعدين خليا في مجلس الشيوخ : فقـد رشحت الوزارة محمود فهمي ، وكيل وزارة المواصلات ، والأستاذ حسن نافع ، فوافق القصر على الأول ، ولم يوافق على تعيين الثاني ، وطلب من الوزارة أن تختار غيره • فاختارت الوزارة فخري عبد النور بك• فلم يوافق القصر أيضا ، واقترح اسم عبد العزيـز فهمي باشا • ولكن النحاس رفض تعيينه رفضا باتا ، « لأنه هو الذي قال عن دستور الأمـة انـه ثوب فضفاض » ، وأبدى استعداده للتنازل عن تعيين فخري عبد النور على أن يتنـازل القصر عن عبـد العزيـز فهمي باشا ويتقـدم بمرشح آخر ، ولكـن القصر رفض ذلك (٢٠٩م) • وقد شرح الوفد حق الوزارة في تعيين الشيوخ فقال : إن هذا التعيين مسلم به من جميع الجهات ، لأنه يصدر بمرسوم ، فلا محل للتفريق بين مرسوم ومرسوم • وفوق ذلك فان أعمال لجنة الدستور ناطقة

بأن تعيينهم من حق الوزارة وكل المناقشات التي دارت في هذا الموضوع تفيد أن جميع الأعضاء كانوا مسلمين بهذا الحق، وهو أن الحكومة تعينهم « من أنصارها ومظاهريها » . فاذا أضيف الى ذلك رأي المسيو « فان دن بوش » ، وهو الذي قبل الملك فؤاد وسعد باشا قبول تحكيمه في الموضوع ، تبين أن حق الوزارة في تعيين الشيوخ لا يضح أن يكون محل جدل . كما أن المسيو « بيولا كازللي » في ١٩ فبراير ١٩٢٤ أفتى بأن الملك ليس له في ذلك حقوق شخصية ، وان القول بغير ذلك تأييد للاوتوقراطية .

ثم تعرض الوفد لمسألة منح الرتب والنياشين ، فقرر أن منح هذه الرتب والنياشين شأن من شئون الدولة بلا جدال ، وهو بلا شك داخل في مسئولية الوزارة . واستدل بأن المسيو « بيولا كازللي » قد أيد هذا الرأي ، وذكر أنه فضلا عن ذلك ، فقد تم الاتفاق على هذا الرأي بين الملك فؤاد وسعد باشا ، وأعلن الأخير هذا الاتفاق في حينه .

ثم تناول الوفد مسألة تعيين كبار موظفي السراي . فأوضح بما لا يدع مجالا للشك أن هؤلاء الموظفين يعتبرون موظفين في الحكومة ويتقاضون مرتباتهم منها . ومن ثم فلا جدال في أن تعيينهم يعتبر من شئون الدولة ، وان رئيس مجلس الوزراء يجب أن يوقع عليها طبقا لنصوص المادة ٦٠ من الدستور ، وهي التي تقرر أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . ثم ذكر أن هذه المسألة قد أثيرت أثناء حياة الملك فؤاد ، وتم الاتفاق على ذلك ، ووقع سعد باشا زغلول أمر تعيين وكيل الديوان العالي حسن نشأت باشا في ذلك الوقت تصحيحا للأمر الملكي الذي صدر من غير إمضائه ، مما يدل على أن هذه الأوامر الملكية لا تنفذ الا بتوقيع رئيس الوزراء .

وقد اختتم الوفد دفاعه البليغ ، في المذكرة التي قدمها بهذا الشأن،

قائلا : انه لا يريد أن يتعرض بالبحث لموضوعات أخرى غير ما حصل الخلاف عليها فعلا • ولكن الأساس الذي تحل به الموضوعات الأخرى وأمثالها أساس واحد : وهو ارتفاع الملك عن المسئوليات ، ووضعها كلها على عاتق الوزارة ، حتى ان المذكرة الرسمية الصادرة من وزير الحقانية مع الدستور اعتبرت الوزارة مسئولة عن جميع أعمال الملك بما فيها تصريحاته السياسية (٢١٠) •

ولم يلبث الوفد أن وضع ما يمكن أن يعد أسلوب عمل ثابت لمعالجة الموضوعات بينه وبين القصر • فاقترح أنه كلما جدت مسألة من المسائل ، يتفاهم فيها مجلس الوزراء مع القصر شفويا ، فاذا لم يؤد التفاهم الى اتفاق ، يصدر مجلس الوزراء قرارا في المسألة ، ثم يرسله الى القصر • فاذا لم يوافق القصر ، يعيده الى مجلس الوزراء مشفوعا برأيه ، فاذا أصر مجلس الوزراء على رأيه يصدر برأيه قرارا ثانيا ويبعث به الى القصر • وليس للقصر في هذه الحالة أن يناقش ولا أن يعارض ، وانما عليه أن يوافق • وقد هال جريدة البلاغ هذا المشروع بشكل كبير ، ولكن جريدة « المصري » ردت بقولها : « اذا أريد عكس ذلك ، فهلا يكون الأمر تنظيم دكتاتورية او أوتوقراطية • وفي هذه الحالة ماذا تكون قيمة مجلس الوزراء ؟ » (٢١١) •

وازاء تشبث القصر بموقفه ، جدد الوفد طلب البحث في المطالب التي تقدم بها على أثر تعيين علي ماهر باشا ، والخاصة بانشاء وزارة القصر وغيرها من المطالب التي أشرنا اليها • ولكن القصر رفض البحث في أية مسألة خارجة عن المسائل التي يقوم الخلاف عليها في ذلك الوقت بينه وبين الوزارة (٢١٢) •

وأحس الوفد بالخطر ، فأخذ يسرع في وضع مشروع لصيانة الدستور ، على نسق مشروع محاكمة الوزراء الذي قدمه عام ١٩٣٠ ورفضه الملك فؤاد ، وهو الذي كان يقضي بمحاكمة الوزراء الذين

يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور • وكانت جريدة المصري قد أشارت الى تفكير الوزارة في وضع هذا المشروع الجديد في أعقاب حادث الاعتداء على النحاس باشا ، وأوضحت أن الوزارة لم تنتقل بعد في بحثها الى مرحلة التفاصيل ، ولكن الغرض منه سيكون القضاء على كل ما من شأنه ان يساعد على الجرائم بغية محاربة الحياة النيابية » (٢١٣)• وقد ردت « البلاغ » على ذلك في حينه ، فنصحت الوزارة بأن تعدل عن هذا المشروع ، « لمصلحتها هي لا لمصلحة غيرها » ! لأن وضع قانون لحماية الدستور معناه اتهام « جهات معينة » بأنها تتآمر على الدستور ! وقالت الجريدة : « لقد جربت الوزارة ذلك في سنة ١٩٣٠ ، فعرفت أي جو من سوء الظن خلقت حولها ، اذ وضعت مشروع القانون الذي وضعته اذ ذاك لمحاكمة الوزراء » (٢١٤) • وقد اعتبرت جريدة المانشستر جارديان هذا المشروع ، الذي كان اهتمام الوزارة به يتزايد مع تفاقم الأزمة ، النقطة الرئيسية التي يدور حولها الخلاف بين الوزارة والقصر (٢١٥) •

الجيش والأزمة الدستورية

ولقد كان تحت وطأة تأزم الموقف ، أن أخذ الوفد في ذلك الحين يقوم بمحاولة لعجم عود الجيش ، لمعرفة هل يقف الى جانبه في موقفه من السراي ؟ وقد أشارت الى هذه المحاولة جريدة « الديلي تلغراف » التي تحدثت عن شعور الوفد بالخطر ، وكيف أن هذا الشعور يبدو جليا حتى بين أصدقاء النحاس باشا الذين يتساءلون جهارا : « ألا يمكن عمل شيء يمكن به اجتناب هذه الكارثة التي نخشى وقوعها ؟ » • وأشارت الجريدة الى محاولة الوفد الاتصال بالجيش فقالت ان بعض كبار الوفديين قد جسوا في الأسبوع السابق نبض كبار ضباط الجيش المصري لمعرفة هل ضلع الجيش مع الوفد ؟• ولكنها علمت من ثقة أن الضباط أجابوا

بأن لا علاقة لرجال الجيش بالسياسة (٢١٦) • وقد سارعت جريدة البلاغ فأثنت على الجيش وحمدت الله على السلامة ، وشكرت لرجاله الحازمين صحة ادراكهم لواجباتهم وحرصهم على الالتزام بها ، واتقائهم أن يخرجوا عنها (٢١٧) • بينما نفت جريدة المصري هذه المحاولة نفيا باتا (٢١٨) • على أن الوفد ــ كما مر بنا ــ كان قد أظهر في الحقيقة نيته ، منذ اعتلاء فاروق العرش ، بأن يجعل الجيش حارسا للدستور ، حين سعى لادخال « الطاعة » له في اليمين التي يحلفها الضباط ، ثم اصداره قانون مجلس الدفاع الأعلى الذي نقل السيطرة علــى الجيش مــن الملك الى رئيس الوزراء • وبذلك يكون الوفد قدأفصح عن نيته فيهذه المسألة دونخفاء•

محاولة الاستيلاء على الوفد من الداخل

وبتصاعد الموقف وتأزم العلاقات بــين الوزارة والقصر ، وتعذر الاتفاق بينهما ، دخلت خطة الاستيلاء على الوفد من الداخل في مرحلة التنفيذ • ويفهم مما كتبه الدكتــور هيكل أن الشيخ محمــد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، كان صاحب فكرة تولي الدكتور أحمد ماهر رياسة الوزارة بدلا من النحاس باشا • فهو يقول : « كان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، فكان وثيق الصلة بعلي ماهر باشا • قابلته يــوما بمنزل لطفي باشا السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف النحاس باشا ووزارته ، وكان رأي الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفــد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور أحمد ماهر يؤيد النقراشي باشا وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا ، ولأن توليه الوزارة يؤدي الى انقسام الوفد وضعفه » ! (٢٢٦) •

وقد كانت جريدة التايمز أول من نشر خبر هذه الفكرة في منتصف شهر ديسمبر • فقد ذكرت أنه من المرجح أن يستبدل الملك بالنحاس باشا

رجلا آخر مثل الدكتور أحمد ماهر للمزايا الآتية :

أولا ، أن هذا التعيين يدل على أن الوفد لا يزال صاحب السلطة ، لأن الدكتور ماهر لم يترك الوفد بصفة رسمية ولم ينبذ مبادئه الوفدية .

ثانيا ، أن كثيرا من الثقات يعتقدون أن الدكتور أحمد ماهر يستطيع، اذا أيدته وزارة قومية تضم كبار الوفديين من أصحاب السمعة الطيبة ، أن ينال على الأرجح الثقة حتى من المجلس الحالي ، وبذلك تنقذ البلاد من الاضطرابات ومن نفقات الانتخابات العامة . ويعارض بعضهم هذه الفكرة بحجة أن أحدا من المنشقين على الوفد لم يفلح حتى الآن في تحدي السلطة التي استقرت لزعامة الوفد . ولكن يرد على ذلك بأن الظروف الآن قد تغيرت تماما ، « لأن التحدي موجه الآن الى الأشخاص الذين يتولون زعامة الوفد ، لا الى الوفد نفسه . وفوق ذلك يوجه التحدي الى الطريقة التي تسير بها دفة الادارة الداخلية في البلاد ، بعد أن فازت مصر الآن باستقلالها .

ثالثا ، أما الميزة الثالثة ، فهي أنه اذا تولى الدكتور أحمد ماهر رياسة الوزارة ، وشقيقه الى جانب الملك ، فانه يحتمل كثيرا أن تصبح العلاقات بين القصر والوزارة الوفدية أسلس قيادا مما هي الآن (٢٢٧) .

وفي اليوم التالي سارعت جريدة القصر « البلاغ » الى تحبيذ الفكرة والدعوة لها . فكتبت تقول : اذا ألف الدكتور ماهر الوزارة ، فلن يكون مثله الا كمثل النوتي يرى السفينة مشرفة على الغرق بخطأ قائدها ، فيتولى القيادة بدلا منه ، ليسير بها في طريق السلامة . أما من وجهة النظر العامة ، فان مصلحة البلاد لا تتحقق بالخلاف بين القصر والوزارة ، ولا بوجود وزارة تجعل كل همها مناوأة حقوق الملك . فالرجل الذي يأتي فيزيل الخلاف ويجعل العلاقة بين الوزارة والقصر علاقة تفاهم وتعاون ، هو رجل يؤدي أجل خدمة لبلاده ويستحق التأييد . ثم قالت : اذا نحي النحاس اليوم من رياسة الوزارة مكرها أو غير مكره ، وألفت

وزارة برياسة رجل كالدكتور أحمد ماهر ، فمــن هو الذي لا يرى أن الشبه عظيم بين هذا الموقف والموقف في نوفمبر ١٩٢٤ ؟ وانه لــو كان سعد زغلول هو الموجود الآن مكان النحاس ، لوافق علــى تأليف هذه الوزارة وأيدها (٢٢٨) .

ومن المعروف أن سعد زغلول كان قد أعلن في مجلس النواب عقب مقتل السردار وبعد استقالته ، أنه يؤيد كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد . ولكن من الغريب أن تجد جريدة البلاغ أوجه شبه بين الموقف في نوفمبر ١٩٢٤ والموقف في عام ١٩٣٧ ، مع أن ظروف الموقف الأول كانت ظروف نكسة أليمة ، وكان سعد زغلول قــد اضطر الى الاستقالة تحت ضغط اعتداء بريطاني جسيم على استقلال البلاد . وعلى كل حــال ، فان هذه المقارنة تعكس احساس القصر بقوته وفي يده حق الاقالة وحل مجلس النواب ، بينما لم يكن في يــد الوفد ، وهو في سلطــة الحكم بارادة الشعب ، الا ان ينتظر حكم الاقالة !

النحاس أو الثــورة

واعل هذا بالضبط ما دفع الجماهير الوفدية ، في حركة من حركات الدفاع عن النفس ، الى الانطلاق في شوارع القاهرة في الليلة نفسها في مظاهرات صاخبة وهي تهتف : « النحاس أو الثورة » ، « لا استقالة ولا اقالة » ، « الدستور فوق الجميع » ، وقد سارع مكرم عبيــد ويوسف الجندي ليمنعا هذه المظاهرات ، وليخطب مكرم قائلا : ان أعدى أعداء النحاس باشا والوفد والوزارة هم الذين يهتفون مثل هــذه الهتافات . ولكن المظاهرات مضت مع ذلك تشق طريقها وهي تردد هذه الهتافات . وقد علقت جريدة « الديلي تلغراف » البريطانية على ذلك بقولها : اذا كانت الحكومة مخلصة حقا في دعوتها بالكف عن المظاهرات ، فان ذلك

يدعو الى الاعتقاد بأنه لم يعد في طاقتها امتلاك زمام القوات التي خلقتها بأيديها • ثم ذكرت أن معظم المتظاهرين كانوا من عمال الترسانة والمطبعة الأميرية الذين يعملون دائما طوعا لأوامر الوفديين (٢٢٩) •

على أن الموقف في عام ١٩٣٧ كان يختلف عنه في عام ١٩٢٤ عندما هتفت الجماهير الوفدية : سعد أو الثورة • ففي عام ١٩٢٤ كان النقراشي داخل الوفد ينظم مثل هذه المظاهرات ، أما في عام ١٩٣٧ ، فكان النقراشي في داخل القصر يدبر مظاهرات أخرى مضادة • ففي اليوم التالي مباشرة ، سارت مظاهرات ضخمة لحساب القصر من طلبة الأزهر ودار العلوم وبعض طلبة الجامعة ، وتوجهت الى قصر عابدين حيث حياها الملك فاروق « ست مرات » من شرفة القصر وهي تهتف بحياته وضد الوزارة (٢٣٠) • وقد ذكرت جريدة البلاغ أنه عندما سمع الملك هتافا يقول : « الله مع الملك »، قال : « نعم الله معنا » • ثم قامت هذه المظاهرات بالاعتداء على سيارة مكرم باشا بعد دخوله الى القصر الملكي • وقد اعترفت جريدة البلاغ بتدبير هذه المظاهرات ردا على مظاهرات الجماهير الوفدية ، فقالت : انها جاءت في وقتها من غير تقديم ولا تأخير • وما كانت الا جوابا على تلك المظاهرة التي ذهبت الى القصر تنادي بالنداء الآثم : نداء النحاس أو الثورة (٢٣١) •

الوفد بين النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر

على أن أهم ما كان على الوفد أن يواجهه في ذلك الحين ، هو احباط مؤامرة القصر باسناد رياسة الوزارة الى الدكتور احمد ماهر • وخصوصا بعد أن أخذ القصر يذيع أن أحمد ماهر معه ١٢٠ نائبا في البرلمان • وكانت الخطوة التي اتخذها النحاس باشا هي أنسب الخطوات وأكثرها صوابا • فقد دعا لعقد الهيئة الوفدية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ في النادي السعدي ، لتقرر ما تراه بالنسبة للموقف ، ولتحدد موقفها بينه

وبين الدكتور أحمد ماهر • ولكن المسألة كانت قد اصبحت واضحة تمام الوضوح • فلم تكن مسألة اختيار بين زعيمين ، وانما كانت مسألة اختيار بين قضيتين قضية الديموقراطية التي كان يمثلها النحاس باشا ، وقضية الأوتوقراطية التي أصبح الدكتور أحمد ماهر يمثلهـا • كما أن المسألة أيضا أضحت مسألة انقسام الوفد أو وحدته، قوته أو ضعفه، بقائه أو فنائه•

وانعقد الاجتمـاع التاريخي يـوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ حيث وقف النحاس باشا يشرح على مدى ساعتين ونصف موقفه وموقف وزارته في الخلاف مع القصر ، ابتداء من الحفلة الدينية ، الى مسألة عضوية مجلس الشيوخ • ثم وقف الدكتور أحمد ماهر ليشرح هو الآخر ، في خطـاب خطير ، وجهة نظره ، ليس فقط في الخلاف بين الوزارة والقصر ، بـل وأيضا في التحول الذي طرأ على الكفاح الشعبي بعد المعاهدة • فانتقد أولا موقف الوزارة في الخلاف بينها وبـين القصر قائلا : انـه كان من المستطاع تفادي هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر «بحكمة وكياسة»• وتحدث عن موقفه اذا عرضت عليه الوزارة فقال : انه يتصور موقف الملك حين تخلي الوزارة القائمة مكانها : سيقول الملك ، انه ملك دستوري بطبعه ، وقد دعا على أثر تبوئه العرش رئيس الأكثريـة ليستشيره فيمن يلي الحكم ، فلما عرف رغبته في أن يقوم بذلك بنفسه ، عهد اليه بتأليف الوزارة ، وأعانه على العمل ! ولكن لم تمض أشهر قليلة ، حتى شعر رئيس الحكومة أنه غير مستطيع العمل • ولما لـم يستقل بنفسه ، استعملت حق الدستور في اقالته • ثم أردت تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقا لروح الدستور •

« هذا ما أتصور أن يكون عليه موقف الملك الدستوري ، أما ما سيكون عليه موقف الأكثرية ، فانها ان رفضت الحكم ، هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلا غير دستورية ، اذ أنهـا تنشيء صلة شاذة بعمل معارضة في ولاية الحكم ، وتسوغ لجلالته الاتجـاه الى الأقلية ، ومـا

يترتب على ولايتها الحكم من حل البرلمان والحكم من غير دستوره .
ستقولون : لا بأس ، وسنجاهد في سبيل الدستور ونلجأ الى الأمة ..
ولكني أخشى ألا تصادف دعوة الجهاد في هذا السبيل من النجاح ما كانت تصادفه في الماضي ، وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يأتي :

أولا ــ لقد كان أكبر حافز يحفز الأمة لتلبية داعي الجهاد ، أن الدعوة كانت منصبة على حمل الانجليز على الاعتراف باستقلالنا ، وتحديد علاقتنا معهم على هذا الأساس . وقد تحقق هذا الغرض الآن ، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد .

ثانيا ــ كنا نقول إن هناك اعتداء على الدستور ، ولكن جلالة الملك يقول اليوم انه قد جرب التعاون مع الأكثرية فلم تفلح التجربة .

ثالثا ــ ان الناس لم ينعموا في عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحي ضمائرهم . وقد كنا نحن علة ذلك !.

ثم شرع الدكتور ماهر في شرح النقطة الأخيرة ، فأخذ على الوزارة عدة أمور :

١ ــ محاولة اخضاع الطلبة .

٢ ــ اغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الاخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم ، وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة. وقد اعتبر الدكتور ماهر نقل وكيل المطبعة الاميرية استجابة لرغبة العمال، عملا شبيها « بأعمال البلشفية » !

٣ ــ تصرفات الحكومة مع الصحافة ، « ذلك أن الحكومة تصادر الصحف ، ولا تحيلها على المحاكم » .

٤ ــ استجابة الوزارة لمطالب الطوائف ، كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم ، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة . وقد اعتبر الدكتور احمد ماهر هذه الاستجابة ضعفا وخضوعا :

« ان سياسة الحكومة تصدر في تصرفاتها مع الطوائف عن نظرية خاطئة ، فهي لا تحقق لطائفة مطلبا الا اذا خشيت بأسها ، أو أمنت نفعها » •

ثم قال ان هذه التصرفات قد « أساءت الى النظـام الدستوري ، وجعلت الناس لا يرون فارقا كبيرا بين عهده وبين العهود الأخرى • وليس من شك في أن هذه التصرفات تضعف من حجتنا اذا لجأنا الى الأمـة نستفتيها ، وتجعلنا نشك كثيرا في نتيجة الاستفتاء • واذا ما استحضرنا أمام أعيننا جميع هذه النتائج ، ورأينا أن الملك يوفر علينا التعب ، ويهيىء لنا سبيل العمل، فانا نكون مخاطرين اذا لم نقبل هذا العرض الكريم (٢٣٢)

اعتقد الدكتور أحمد ماهر أنه بهذا البيان الانهزامي البليغ ، قد أفلح في بث روح اليأس في نفوس أفراد الهيئة الوفدية ، وأثار فيهم الحرص على مراكزهم وكراسيهم البرلمانية ، وأقنعهم بعدم المخاطرة وقبول « العرض الكريم » • ولكن هذا البيان كان قد كشف الموقف كله • ولهذا فقد اتخذ الشيوخ والنواب الوفديون القرارات الآتية :

« أولا ــ ثقتهم بالنحاس باشا وبوزارته الدستورية، وتأييدهم له كل التأييد في موقفه الدستوري الحالي •

ثانيا ــ ان كل وفدي يخرج على تضامن الهيئـة الوفدية ، فيقبل تشكيل أية وزارة ، أو الاشتراك ، أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التي يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصري ، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية ، وخارجا على وحدة الأمـة ، وعاملا على تقويض دستورها » •

وقد وافق الجميع على هذه القرارات ما عدا الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود وابراهيم عبد الهادي • وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته ، وأن أنفذه باخلاص مـا دمت حيا » • فأقسم الجميع ما عدا الثلاثة •

وعلى هذا النحو ، حسمت الهيئة الوفدية موقفا كان خليقا ، ء
أسيئت معالجته ، أن يهدم الوفد ويقوض أركانه ، ويغير مجرى الحـ
الوطنية . وهذا يدعونا للمقارنة بين هـذا الموقف مـن جانب ا
والشيوخ الوفديين ، ومواقف أخرى لنواب وشيوخ الأحزاب الا
في ظروف مماثلة ، ولكن المواقف اختلفت ، فتغيرت النتائج تماما

والموقف الأول لنواب وشيوخ حزب الشعب مـن رئيسهم ،
باشا ، عندما خرج من الحكم في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، ليخلفه عبد
يحيى باشا . فعلى الرغم من أن هؤلاء أعلنوا في البدايـة ثقتهم بـ
باشا ،واعتمادهم على « زعامته الرشيدة »،وبناء على ذلك قرر صدقي
ضرورة تمثيل الحزب في الوزارة الجديده تمثيلا كافيا ، كما قرر
ابراهيم فهمي كريم باشا وعلي المنزلاوي بك من الحزب لمخالفتهما
الحزب بعدم قبول منصب الوزارة ، الا انه لم يكد يستبين لشيوخ و
حزب الشعب أن الملك سوف يجري انتخابات جديدة تأتي بأغلبية
الاتحاد لو أصروا على موقفهم ، حتى تراجعوا بدون قيد ولا شرط
أسلوب مخز للغاية ، فقد استصدروا قرارا ببقاء الوزيرين المفصول
الحزب، ثم أعلنوا تأييدهم لعبدالفتاح يحيى باشا واعتبروه ما يزال عضـ
الحزب رغم استقالته منه منذ عام مضى ! وكـان أنكى من ذلك و
أنهم نصبوه رئيسا عليهم بعد مضي شهر واحد من تأليفه الوزارة ، ي
استقال صدقي باشا من رياسة الحزب لهول ما رأى وعانى (٢٣٣)

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد تعرض شيوخه ونوابه للاخـ
حين طرد علي ماهر باشا محمد محمود باشا من رياسة الوزارة في أغـ
١٩٣٩ وتولاها مكانه . فقد استمر الشيوخ والنواب الدستوريو
تأييد علي ماهر باشا كأن لم يحدث شيء . ثم لما أراد محمد محمو
أن يستقيل الوزراء الدستوريون من وزارة حسن صبري باشا ، لم
هذه الرغبة بأدنى اهتمام أو اكتراث . فان عبد المجيد ابراهيم صالح

الذي تلقى هذا الأمر من رسول محمد محمود باشا ، أجاب على الرسول نيابة عن الوزراء الدستوريين بعدم امكان النزول على « رغبة الباشا » • وكانت قمة الاستهانة برغبة رئيس الحزب، عندما اعتبر عبد المجيد صالح بك أن الرسالة التي تسلمها لا تستحق العرض على زملائه الوزراء • وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بقوله : « ولو أن هذه الرسالة أبلغت الى المجتمعين ، أو الى الوزراء ، لكان أكبر الظن أن يجيبوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد بك ابراهيم »!(٢٣٤) •

وعلى كل حال ، فعلى هذا النحو فشلت خطة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وأفلتت زعامة الوفد من يد الدكتور احمد ماهر ، بعد أن ظن أنه قاب قوسين أو أدنى منها • وكان الشبان الوفديون قد عرفوا ، قبل انفضاض الاجتماع ، موقف الدكتور ماهر من القرار الذي اتخذه الوفد• فتعرضوا له بالاهانة والهتافات العدائية عند خروجه منه ، وتدافعوا عليه حتى زلقت قدمه على السلم ، ولم ينقذه الا أمين عثمان • وقد صبت « البلاغ » جام غضبها على قرار الهيئة الوفدية ، وعلى اليمين التي أداها الأعضاء ، ووصفت هذه اليمين بأنها « يمين غير دستورية » ، وأن الغرض منها ومن القرار هو « التحكم في ارادة الملك » ، و « تعطيل أعظم سلطة دستورية ، وهي سلطة جلالة الملك التي لم تعط له عبثا ، وانما أعطيت له لتكون ضمانة للامة »!(٢٣٥) • ثم أوردت الجريدة فتوى دينية لأحد كبار العلماء تنص على أن اليمين التي أداها الشيوخ والنواب الوفديون ، « غير ملزمة للذين أقسموها » !، وان لهؤلاء أن يتركوا ما أقسموا عليه الى ما هو خير منه ، ولو كان مخالفا لهذاالقسم ، ولا كفارة ! (٢٣٦) •

اقتراح لجنة التحكيم

وقد سارت الأمور بعد ذلك في طريق الاقالة • لقد أسفرت النتيجة الأولى للمعركة عن تراجع النحاس باشا في مسألتي القمصان الزرق ويمين

الجيش المصري (٢٣٧) • وربما كان هذا التراجع تسليما في حقيقته بالفشل الذريع الذي لاقاه النحاس باشا في هاتين المسألتين ، فقد انقلب القمصان الزرق من أداة دفاع في يد الوفد ، الى أداة هجوم في يد خصومه ، وأما يمين الجيش ، فقد أثبتت تجربة عجم عود ضباط الجيش غن ضلع هؤلاء الضباط مع الملك وحرصهم على عدم الزج بأنفسهم في الصراع الدستوري، ومن هنا لم تعد ثمة جدوى من الصمود في هذين الميدانين •

وأما مسألة تعيين الشيوخ ، فقد أصر النحاس باشا على أن ترشح السراي مرشحا آخر غير عبد العزيز فهمي باشا • ولكن علي ماهر باشا رفض ، وطلب تأليف لجنة تحكيم للبت في جميع المسائل الدستورية موضع الخلاف بين الوزارة والقصر ، على أن تنتظم اللجنة رئيس الوزراء القائم ، وجميع رؤساء الوزارات السابقين ، ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب ، ورئيس الديوان الملكي القائم ورؤساء الديوان السابقين ، ووزير الحقانية القائم ووزراء الحقانية السابقين ، ورئيس لجنة قضايا الحكومة ، ورئيس محكمة النقض والابرام (٢٣٨) •

وقد قبل الوفد فكرة التحكيم دون أشخاصها • فقد رأى أن تأليف هيئة التحكيم على هذا النحو المقترح لا يقوم ضمانا عادلا للرأي الذي تصدره الهيئة ، ذلك أن أكثر الأعضاء سيكونون من الذين اشتركوا اشتراكا فعليا في تعطيل الدستور أو أحدثوا انقلابات في حكم البلاد أو اشتركوا في ذلك • ومن البديهي أن رأي هؤلاء يمكن التنبؤ به في ذلك الحين ، بل يمكن الجزم بما سيكون عليه • وقد رأى الوفد بدلا من ذلك أن يجتمع مجلسا النواب والشيوخ في هيئة مؤتمر يتولى بحث أوجه الخلاف الدستورية والفصل فيها ، أو يعهد بها الى اللجنة الدستورية البرلمانية على أن يضاف اليها رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب ومحمد محمود باشا بوصفه زعيم المعارضة البرلمانية (٢٣٩) • ولكن علي ماهر باشا رفض هذا الاقتراح ، وأصر على قبول لجنة التحكيم بحذافيرها

وأشخاصها (٢٤٠) • وبذلك أصبح واضحا أن القصر قد قرر أن يضرب ضربته الحاسمة •

الانجليز والأزمـة الدستورية

خلال هذه الأزمة الدستورية وعلى امتدادها ، لـم يقف الانجليز متفرجين ، بل شاركوا في كل مراحلها بالوساطة بين الوفد والقصر ، وكان ضابط الاتصال بينهم وبين الحكومة الوفدية هو أمين عثمان الذي اقترح عليهم في ذلك الحين خلع الملك فاروق عن العرش •

ففي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، أي في اليوم التالي لمحاولة اغتيـال النحاس باشا ، زار الأمـير محمد علـي السير مايلز لامبسون في دار السفارة البريطانية ، « وكما كـان متوقعا » ــ كما يقـول السير مايلز لامبسون ــ « كان الأمير محمد علي يرى الأمور بمنظـار قاتم ، ولكني حذرته قائلا انه من وجهة نظري الشخصية ، فان الملك فاروق يلعب بالنار ويقدم على مخاطرة جسيمة تعرض العرش للخطر ، سواء كسب المعركة ضد النحاس أم لا ! » •

« وفي المساء » ــ كما يقول السير مايلز لامبسون ــ « زارني أمين عثمان وقال انه يرى لزاما عليه أن يحثنا بقوة على ألا نقف جانبا ، نظرا لأن النحاس باشا يعتقد أن الملك فاروق سوف ينتصر في النهاية اذا وصلت المعركة الى مشهدها الأخير ، فبعد أن يصدر أمر اقالته ، سوف يتحاشى دعوة البرلمان للانعقاد أو يزيف الانتخابات • وعندئذ فان الوفد سيطلق لنفسه العنان ، وسيغرق كل شيء ، فادارة البلاد ستصبح مستحيلة ، وكل تقدم سيتوقف ، وحتى تنفيذ المعاهدة ستسد في وجهه الطريق • وكل من في الوفد سيعتقد أننا قد لعبنا بهم وخدعناهم • وسيعتقد ذلك كل انسان أيضا • وعندئذ ستثور روح العداوة القديمة لتمرر علاقاتنا • ان كـل

مصري يتوقع تدخلنا ، وانه لأمر حيوي لكل من مصلحة مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا ، والا فلن نرى أمامنا الا طريقا لا نهاية له من الفوضى والعلاقات المشدودة • على أننا يجب أن نجعل تأييدنا للنحاس مشروطا بتخليه عن سياسة الاحتكار ، فيضم اليه العناصر الصالحة ، مثل عبد الوهاب (في شركة قناة السويس) وعلي الشمسي (لوزارة الخارجية) ، وأحمد ماهر (للحربية) •

ثم علق السير مايلز لامبسون على هذا الكلام في كتابه لوزير الخارجية البريطانية ، فلاحظ أن تنفيذ هذه النصيحة « يفترض مسبقا أننا سوف نكون مستعدين للتعامل بصراحة مع الملك فاروق دون أي اعتبار لما قد يقودنا اليه ذلك • لأن الملك قد لا يعير نصيحتنا أي اهتمام، وعندئذ فماذا سوف نفعل » ثم رد على هذا السؤال قائلا : ان أمين عثمان « قد اعترف بأن ذلك سوف يعني أن نكون مستعدين للمضي بالأمور الى نهايتها المريرة » ! واقترح لامبسون أن يعمل النحاس على تقوية مركزه ، بل وأن يسحب الأرض من تحت أقدام خصومه ، عن طريق ادخال أحمد ماهر في وزارته فورا ، نظرا لأن أي وزارة بديلة لوزارة النحاس تتركز حول اسمه • وقال ان أمين عثمان تعهد بالسعي لتحقيق ذلك على الرغم من عدم استعداد النحاس وأحمد ماهر للموافقة على ذلك ، ولكنه رجا السير مايلز لامبسون أن يفكر فيما نصحه به « لأن القرار هام بدرجة حيوية ، ويجب اتخاذه بسرعة والا أصبح الوقت متأخرا » •

وقد أخذ لامبسون بعد ذلك يعرض رأيه في الفكرة لوزير خارجية حكومته ، فقال : إنه يرى من الصعب لحد كبير التغاضي عنها ، لأن أمين عثمان رجل صافي الذهن وعملي ودوافعه ليست محلا للشك بأي حال ، «وانك» ـ مخاطبا وزير الخارجية ـ « سوف تلاحظ أن النهج الذي يلح في اتباعه يطابق لحد كبير ذلك الذي ناقشته في الفقرتين السادسة والسابعة من برقيتي رقم ٦٧٥ • وهذا النهج له بعض الاغراء ، لأننا على

وجه التأكيد لا نرغب في أن نخسر النحاس • ولكن هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندته ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن علـى وجه الخصوص مستعدون لأن نمضي بالأمور الى نهايتها المرة ؟ إن ذلك يعني استخدام القوة ، بل انه قد يعني خلع الملك عن العرش • ان هذه الخطوة الأخيرة قد تكون من جميع الوجوه انقاذا للموقف ، وهي علـى المدى الطويل ، قد توفر حيرة ومتاعب لا نهاية لها ، لأنه اذا كان الملك قد بدأ حكمه على هذا النحو ، فما الذي سيصبح عليه فيما بعـد عندما يمتلك زمام الأمر ؟• فضلا عن ذلك فان الأمير محمد علي ، الذي يليه في ولاية العرش ، صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسلس قيادا ، وأكثر تقبلا للاقناع والنصح • ولكن هل نحن مستعدون لبحث هذه الخطوة الشديدة ؟ انني أجد من الصعب النصح بها » (٢٤١) •

على ان الرد جاء من المستر ايدن في اليوم التالي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ ويتضمن ما يلي :

« اهتممت بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية ، وانني على استعداد لمساندة النحاس اذا وافق على ذلك• ولكني سأكون غير راض لحد كبير لو انني ذهبت الى حد قبول فكرة خلع الملك فاروق بأي حال الا بعد عقد قرانه وبعد أن تقل لحد ما شعبيته الحالية • وعلى ذلك فعليك فورا ــ ما لم تر مانعا أو تكون حوادث الثماني والأربعين ساعة الأخيرة قد جعلتك تعدل عن رأيك ــ أن تتصرف على النحو الآتي :

(أ) اضغط على النحاس باشا ليقبل توسيع وزارته على النحـو المقترح •

(ب) أطلب مقابلة الملك فاروق واستحثه بأشد لغة على التعاون مع الحكومة الحالية على الأسس العريضة ، وأن يتخلى عن سياسة العناد ووخز الابر •

واني أترك لك استخدام ما تشاء من الأدلة لتبرهن له على أن ما

قدمته من تأكيدات بأن حكومة جلالة الملك سوف تسانده ، انما هـي مشروطة بأن يتصرف بشكل دستوري وبحكمة . واني لعلى ثقة بأنك قادر على أن تفعل ذلك دون أن تتعرض في الوقت الحاضر لخصومته الدائمة . واني أقول ذلك دون تردد لأني أعلم من رسالتك الأخيرة في ١٧ نوفمبر للسير ل. أوليفانت أنك تقدر مزايا جلالته الطيبة ، ولأني أدرك ان هناك أخطاء من الجانبين . وسوف ارحب برأيك فيما يختص بما ينبغي عمله بالتحديد ، وسأوافق فيما تكون أعمال الملك فيه دستورية » (٢٤٢) .

وقد رد السير مايلز لامبسون في يوم ٢ ديسمبر ١٩٣٧ ، فأبلغ المستر ايدن بأنه لا توجد مخالفة محددة لنص مكتوب أو عادة دستورية قد أرسيت يمكن اثباتها على فاروق . ولكن روح الاتجاه العام للملك هي التي تخالف الدستور ، بمعنى أنه يظهر علانية كراهيته وعدم ثقته بوزارته ، التي أصبح عملها بالتالي صعبا لدرجة كبيرة . فاذا نحن نحينا جانبا الخلاف المشروع في الآراء حول المسائل السياسية ، فان الملك لم يترك فرصة تمر دون أن يظهر نفوره الشخصي من النحاس ومكرم (وعلى سبيل المثال ، فقد رفض دعوة مكرم عبيد ، بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة ، لحفل غداء للمستر دف كوبر ، على الرغم من دعوة وزير الحربية) ، كما ان جلالته يتآمر بنشاط مع عناصر المعارضة ، وقد سمح بنشر حديثه مع رئيس الوزراء في جريدة المعارضة البلاغ ، على الرغم مما فيه من حرج (٢٤٣) .

وفي ١٧ ديسمبر كتب المستر ايدن الى السير مايلز لامبسون يقول : كلما تأخرت فرصة مقابلة الملك فاروق للتحدث معه بشأن الخطوط التي أثرتها في برقيتي رقم ٥٦٠ المؤرخة ٣٠ نوفمبر ، كلما زاد خطر أن يفترض الملك أن حكومة جلالة الملك لا تفكر في أنه يجب ان يلام لموقفه في النزاع الحالي ، وأنها ستقابل اقالة النحاس باشا بهدوء . وعلى ذلك

فعليك أن تفعل كل ما بوسعك للاسراع في أن يقرر النحاس باشا توسيع حكومته • ومع ذلك ، فنظرا لاحتمال حدوث تأخير غير مستحب بسبب مرض رفعته ، وللأسباب الكامنة في صعوبة الموقف ،أفلا يكون من الأفضل لو أنك طلبت مقابلة جلالة الملك دون انتظار موافقة رفعته ، وتتكلم معه بشدة عن ضرورة الكف عن العناد ووخز الابر ، وتنصح جلالته — اذا لم تر اعتراضا — بأن (١) يضغط على النحاس باشا لتوسيع وزارته على الخطوط المقترحة (٢) يتعهد بأنه اذا وافق النحاس باشا ، فانه يستطيع أن يعتمد على تعاون جلالته معه طالما سار بوزارته سيرا مرضيا (٢٤٤) •

على أن الدكتور احمد ماهر لم يلبث أن رفض الانضمام الى وزارة النحاس باشا عندما طلب اليه ذلك المندوب السامي في يوم ١٦ ديسمبر، بحجة أن مكرم عبيد يسيطر على الوزارة لحد كبير ، وقال انه يستبعد ان يقبل ذلك الآخرون مثل علي الشمسي • وبذلك صرف الانجليز النظر عن فكرة توسيع وزارة النحاس باشا (٢٤٥) • ولما كانت نتيجة دراسة السفير البريطاني قد أثبتت أن الملك فاروق لم يرتكب في ذلك الحين مخالفة معينة لنص مكتوب في الدستور أو عادة دستورية مرعية ، كما أن الشرطين اللذين تمسك بهما المستر ايدن قبل خلع فاروق ، وهما : زواجه وتدهور شعبيته ، لم يتحققا الى ذلك الحين — فقد اقتصر تدخل دار السفارة البريطانية على محاولة التوفيق بين القصر وحكومة الوفد والوصول الى حل وسط • ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن نجاح ، وانتهت المعركة يوم ٣٠ ديسمبر حين تلقى النحاس أسوأ اقالة في تاريخه فقد ورد بها : « نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها ، لم يكن بد من اقالتها

تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة .. الخ »

والسؤال الآن : هل كان اقتراح خلع الملك فاروق صادرا من أمين عثمان تطوعا منه ، أم أنه كان موعزا به من النحاس او مكرم عبيد ، وكلاهما كانا المسيطران على الوفد في ذلك الحين ؟

للاجابة على هذا السؤال يجب ان نلاحظ اولا ان فكرة الجمهورية لم ترد اصلا في المراسلات السالفة الذكر ، وانما وردت فكرة اعتلاء الامير محمد على الحكم بدلا من فاروق. ولما كانت علاقة النحاس ومكرم بالامير محمد علي في ذلك الحين على أسوأ ما تكون ، ان لم تكن أسوأ من علاقتهما بفاروق ، فلذلك نستبعد تماما ان يكون النحاس ومكرم عبيد وراء فكرة خلع الملك فاروق ، وتكون هذه الفكرة من عنديات أمين عثمان .

على كل حال ، فباقالة النحاس باشا على هذا النحو ، انتقل الحكم الى يد القصر ، وكانت تلك هي بداية الطريق الطويل الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

حواشي الفصل الاول

١ ـ دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية جا ص ٤١٨ ـ ٤١٩
٢ ـ نفس المصدر ص ٤١٤
٣ ـ نفس المصدر
٤ ـ خطاب صبري ابو علم عن « القضاء والامتيازات الاجنبية » في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد يوم ٩ يناير ١٩٣٥ (الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥)
٥ ـ خطاب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ (الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥) وقد سجلت مطالبة الوفد بالغاء الامتيازات الاجنبية في عام ١٩٣٥ تقدما عن موقفه في عام ١٩٣٠ اثناء مفاوضات النحاس ـ هندرسون . فقد كانت جهود الوفد في إثناء هذه المفاوضات قاصرة على ان تتعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصري على الاجانب . وكان الوفد يقصد من ذلك ـ كما ورد على لسان النحاس باشا للمستر هندرسون ـ أن يكون هذا بمثابة « حالة وقتية » ، اما الحالة النهائية فهي الغاء الامتيازات م. (انظر : قانون رقم ٨٠ ... الخ ص ٥٤٢)
٦ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٥٧
٧ ـ آخر ساعة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٦
٨ ـ السياسة في ٣١ اغسطس ١٩٣٦
٩ ـ آخر ساعة في ٦ سبتمبر ١٩٣٦
١٠ ـ نفس المصدر في ٢ اغسطس ١٩٣٦
١١ ـ المصور في ٢٨ اغسطس ١٩٣٦
١٢ ـ حديث لعبد الرحمن الرافعي بك مع مجلة المصور في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦

١٣ ـ حديث لحمد الباسل باشا مع مجلة المصور (نفس المصدر)
١٤ ـ حديث للدكتور هيكل باشا مع مجدلة المصور (نفس المصدر)
١٥ ـ حديث عضو بارز في الوفد المصري مع مجلة المصور (عدد ٤ ديسمبر ١٩٣٦)
١٦ ـ نفس المصدر ، خطاب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ (جريدة الحوادث ، عدد خاص عن المؤتمر الوفدي ـ نوفمبر ١٩٤٣)
١٧ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٧ ، السياسة في ١٣ سبتمبر ١٩٣٦ تصريح للدكتور احمد ماهر
٢٠ ـ آخر ساعة المصورة في اول نوفمبر ١٩٣٦
٢١ ـ المصور في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦
٢٢ ـ نفس المصدر ، آخر ساعة في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦
٢٣ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٨٣ ـ ٤ ، اليد القوية ، خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رئاسة الوزارة .
٢٤ ـ قانون رقم ٨٠ ... الخ ص ١٨١ ـ ٢
٢٥ ـ آخر ساعة في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦
٢٦ ـ المصور في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦
٢٧ ـ نفس المصدر في ١٨ ديسمبر ١٩٣٦ ، آخر ساعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٦
٢٨ ـ خطاب الدكتور احمد ماهر في عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ (الدستور في ١٤ نوفمبر ١٩٣٨)
٢٩ ـ المصور في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦
٣٠ ـ نفس المصدر في ٢٢ يناير ١٩٣٧
٣١ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٩
٣٢ ـ عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٤٢٣
٣٣ ـ المصور في ١٦ اكتوبر ١٩٣٦
٣٤ ـ آخر ساعة عد ١٠٢
٣٥ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤١٩
٣٦ ـ نفس المصدر ص ٤٢٢ ، آخر ساعة في ٢١ ، ٢٨ مارس ١٩٣٧
٣٧ ـ آخر ساعة في ٢١ مارس ١٩٣٧
٣٨ ـ الاهرام في اول يونية ١٩٣٦
٣٩ ـ نفس المصدر في ٣ يونية ١٩٣٦
٤٠ ـ كوكب الشرق في ٣ يونية ١٩٣٦

٤١ ــ الاهرام في ٢ يونية ١٩٣٦
٤٢ ــ نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٣٦
٤٣ ــ نفس المصــدر
٤٤ ــ الرافعي : في اعقاب الثورة ج ٣ ص ١٢
٤٥ ــ الاهرام في ٣ يونيـة ١٩٣٦
٤٦ ــ نفس المصدر
٤٧ ــ محمد التابعي : من اسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة ص ١١١ ، ١٥٥ (مطابع دار القلم)
٤٨ ــ الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ص ١١٨ ــ ١٢٠ (المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٢٤)
٤٩ ــ عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٥٩٤ ــ ٥٩٥
٤٩ مكرر ــ الدكتور فخر الدين الاحمدي الظواهري : السياسة والازهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، اسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ص ٥٩
٥٠ ــ الرافعي : المرجع المذكور ص ١٣
٥١ ــ الاهرام في ١٣ مايو ١٩٣٢
٥٢ ــ نفس المصدر في ٣ يونية ١٩٣٦
٥٣ ــ المصور في ٢٢ مايو ١٩٣٦
٥٤ ــ محاضرة معالي الاستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية ص ٤٨ وما بعدها (القاهرة ، دار النشر الحديث)
٥٥ ــ الاهرام في ١٧ يونية ١٩٣٦
٥٦ ــ نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٣٦
٥٧ ــ المصور في ١٤ اغسطس ١٩٣٦ ، ٣٤ نوفمبر ١٩٣٦
٥٨ ــ البلاغ في ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ يونية ١٩٣٧ ، محمد التابعي : المرجع المذكور ص ٥٧ ــ ٧٠ ــ خطاب النحاس باشا في اجتماع الجزيرة يوم اول يولية ١٩٣٨ (المصري في ٢ يوليو ١٩٣٨)
٥٩ ــ البلاغ في ٢٨ يونية ١٩٣٧
٦٠ ــ التابعي : المرجع المذكور ص ٥٧ ــ ٥٨ ، خطاب النحاس باشا السالف الذكر ، البلاغ في ٢٤ يونية ١٩٣٧
٦١ ــ البلاغ في ٢٤ يونية ١٩٣٧
٦٢ ــ نفس المصدر في ٢٦ يونية ١٩٣٧

٦٣ ـ نفس المصدر في ٢٢ يونية ١٩٣٧
٦٤ ـ حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٥١ ـ ٥
٦٥ ـ المصري في ٢٢ يولية ١٩٣٧
٦٦ ـ المقطم في ١٩ يناير ١٩٣٨
٦٧ ـ مكتبة رياسة الجمهورية ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصرية ، ٦١٣٣ ، الجيش ـ تقارير ، الحكومة المصرية ٢ » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة اركان الحرب » ، البلاغ في ١٦ يناير ١٩٣٨
٦٨ ـ خطاب النحاس باشا السالف الذكر
٦٩ ـ دكتور السيد صبري : مبادىء القانون الدستوري ، الطبعة الاولى ص ٤٣١ ـ ٢
٧٠ ـ مكتبة رياسة الجمهورية : المرجع المذكور
٧١ ـ البلاغ في ٢٦ يولية واول اغسطس ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري في ١٨ ، ٢٠ يولية واول اغسطس ١٩٣٧
٧٢ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور جـ٢ ص ٣٣
٧٣ ـ آخر ساعة في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧
٧٤ ـ المصري في ١٥ اغسطس ١٩٣٨ مقال بعنوان : « آن لنا ان نصرح ، العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستوري رقم ١ »
٧٥ ـ المصري في ٥ اغسطس ١٩٣٧
٧٦ ـ نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٧
٧٧ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٣٤ ـ ٣٥
٧٨ ـ الاهرام في ٣ اغسطس ١٩٣٧ ، المصري في ٤ مايو ١٩٣٧
٧٨م ـ الاهرام في ٥ اغسطس ١٩٣٧
٧٩ ـ البيان الاول لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١١ اغسطس ١٩٣٧)
٨٠ ـ البيان الثاني لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١٤ اغسطس ١٩٣٧)
٨١ ـ رد مكرم عبيد باشا على بيان محمود غالب باشا الاول (الاهرام في ١٢ اغسطس ١٩٣٧) وقد اورد هذا الاتهام الرابع «البلاغ» ، رد محمود غالب باشا على مكرم عبيد باشا (الاهرام في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧)
٨٢ ـ رد محمود غالب باشا على مكرم عبيد باشا (الاهرام في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧)
٨٣ ـ من بيان رسمي لمجلس الوزراء بخصوص مشروع توليد الكهرباء من

خزان اسوان (الاهرام في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧)

٨٤ ــ رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١٢ اغسطس ١٩٣٧) ، البيان الثاني لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١٤ اغسطس ١٩٣٧)

٨٥ ــ رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر) ، الجزء الثاني من رد مكرم عبيد باشا على بيان محمود غالب باشا الثاني (الاهرام في ١٩ اغسطس ١٩٣٧)

٨٦ ــ البيان الاول لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١١ اغسطس ١٩٣٧)

٨٧ ــ رد مكرم عبيد باشا على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر)

٨٨ ــ البيانان الاول والثاني لمحمود غالب باشا (الاهرام في ١١ ، ١٤ اغسطس ١٩٣٧)

٨٩ ــ رد مكرم عبيد على البيان الاول لمحمود غالب باشا (نفس المصدر)

٩٠ ــ من بلاغ رسمي لوزارة المالية (الاهرام في ١٥ اغسطس ١٩٣٧)

٩١ ــ الاهرام في ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧

٩٢ ــ نفس المصدر في سبتمبر ١٩٣٧

٩٣ ــ روز اليوسف في ٩ اغسطس ١٩٣٧ . وقد اورد محمد زكي عبدالقادر ان النقراشي باشا على اثر اعادة تاليف الوزارة واعفائه من منصبه، نشر بيانا على الراي العام ، دافع فيه عن موقفه من مشروع كهربة خزان اسوان . وهو امر غير صحيح كما بينا (انظر : محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢) (العدد السادس من كتاب روزاليوسف يناير ١٩٥٥)

٩٤ ــ كوكب الشرق في ١٥ اغسطس ١٩٣٧

٩٥ ــ الاهرام في ١٥ اغسطس ١٩٣٧

٩٦ ــ نفس المصدر في ١٩ اغسطس ١٩٣٧

٩٧ ــ كوكب الشرق في ٣٠ اغسطس ١٩٣٧

٩٨ ــ نفس المصدر

٩٩آخر ساعة في ٨ اغسطس ١٩٣٧

١٠٠ ــ نفس المصدر في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧

١٠١ ــ التابعي : المرجع المذكور ص ١٥٨

١٠٢ ــ روزاليوسف في ١٦ اغسطس ١٩٣٧

١٠٣ ــ آخر ساعة في ٢٢ اغسطس ١٩٣٧

١٠٤ ــ الاهرام في ٢١ اغسطس ١٩٣٧
١٠٥ ــ نفس المصدر
١٠٦ ــ نفس المصدر
١٠٧ ــ نفس المصدر في ١٨ اغسطس الى ٣ سبتمبر ١٩٣٧
١٠٨ ــ نفس المصدر في ٢١ اغسطس ١٩٣٧
١٠٩ ــ نفس المصدر في ٢٤ اغسطس ١٩٣٧
١١٠ ــ نفس المصدر في ٢٦ اغسطس ١٩٣٧
١١١ ــ نفس المصدر في ٧ سبتمبر ١٩٣٧
١١٢ ــ كوكب الشرق في ٣ يناير ١٩٣٦
١١٣ ــ خطاب مكرم عبيد باشا في الاسكندرية يوم ٢٠ اغسطس ١٩٣٧ (الاهرام في ٢١ اغسطس ١٩٣٧)
١١٤ ــ الاهرام في ١١ سبتمبر ١٩٣٧
١١٥ ــ روزاليوسف في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧
١١٦ ــ نفس المصدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧
١١٧ ــ البلاغ في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧
١١٨ ــ الجهاد في ٦ سبتمبر ١٩٣٧
١١٩ ــ خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٧ (الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٧)
١٢٠ ــ خطاب النحاس باشا في بني سويف يوم ١٧ سبتمبر ١٩٣٧ (الاهرام في ١٨ سبتمبر ١٩٣٧) . وقد اقر النقراشي باشا مناسبات الاستقالة التي ذكرها النحاس باشا في خطابه المذكور في بيان يوم ٩ يناير ١٩٣٨ (انظر البلاغ في ٩ يناير ١٩٣٨)
١٢١ ــ بيان محمود سليمان غنام ردا على بيان النقراشي باشا (الاهرام في ٩ سبتمبر ١٩٣٧)
١٢٢ ــ محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٦ ــ ٧
١٢٣ ــ نفس المصدر والمكان ، دكتور هيكل : المرجع المذكور جـ٢ ص ١٣٥، احمد بهاء الدين : فاروق ملكا ص ٢٧ تقديم احسان عبد القدوس
١٢٤ ــ خطاب زهير صبري في مؤتمر الشبان الوفديين يوم ٥ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٦ يناير ١٩٣٦) ، تقرير محمد بلال قائد فرق القمصان الزرق (البلاغ في ٥ نوفمبر ١٩٣٧) ، حديث محمد بلال لمجلة المصور يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦ .

١٢٥ ـ خطاب زهير صبري السالف الذكر
١٢٦ ـ خطاب ممدوح رياض في مؤتمر الشبان الوفديين بالاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٢٠ يناير ١٩٣٦)
١٢٧ ـ من بيان لممدوح رياض في جريدة البلاغ يوم ٧ يناير ١٩٣٨
١٢٨ ـ خطاب محمد بلال في مؤتمر الشبان الوفديين يوم ٥ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٦ يناير ١٩٣٦)
١٢٩ ـ حديث محمد بلال لمجلة المصور يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦
١٣٠ ـ كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٣٦
١٣١ ـ حديث محمد بلال لمجلة المصور (نفس المصدر)
١٣٢ ـ تقرير محمد بلال السالف الذكر في البلاغ ٥ نوفمبر ١٩٣٧
١٣٣ ـ مقالان للدكتور احمد ماهر نشرا بجريدة كوكب الشرق في ١١ و١٢ يناير ١٩٣٦
١٣٤ ـ من بيان ممدوح رياض السالف الذكر في البلاغ ٧ يناير ١٩٣٨
١٣٥ ـ من تقرير محمد بلال السالف الذكر
١٣٦ ـ المصري في ٣١ مايو ١٩٣٧
١٣٧ ـ مرافعات احمد حسين في عهد حكومة الوفد ، من كفاح مصر الفتاة ص ١٠٨ ـ ٩ (الطبعة الثانية)
١٣٨ ـ المصري في ١٩ مايو ١٩٣٧
١٣٩ ـ نفس المصدر في ٢٩ مايو ١٩٣٧
١٤٠ ـ نفس المصدر في ١٩ مايو ١٩٣٧
١٤١ ـ حديث محمد بلال السالف الذكر لمجلة المصور
١٤٢ ـ الجهاد في ٥ سبتمبر ١٩٣٧
١٤٣ ـ خطاب ممدوح رياض في مؤتمر الشبان الوفديين بالاسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦ (كوكب الشرق في ٢٠ يناير ١٩٣٦)
١٤٤ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ٤٨ ـ ٥٥
١٤٥ ـ مصر الفتاة في ٣ يولية ١٩٣٩
١٤٦ ـ البلاغ في ٦ ديسمبر ١٩٣٧ . وقد نشرت جريدة الاهرام نص القسم الذي كان على رؤساء فرق القطر ان يقسموه بين يدي النحاس باشا في يوم ذكرى سعد وهو : « اقسم بالله العظيم ان اظل مجاهدا لوطني تحت لواء زعيمي مصطفى النحاس لآخر رمق من حياتي . وان اظل وفيا لذكرى سعد ما حييت ، وان اقاوم

بكل قوتي كل خارج على الوطن . بان احافظ على مكارم الاخلاق، وان اكون بعيدا عما يشوه مبادئي او يسيء الى هيئتي » (الاهرام في ٢٠ اغسطس ١٩٣٧)

١٤٧ ـ قرار رئيس الوفد المصري الصادر من بيت الامة في ٥ ديسمبر ١٩٣٦ (الاهرام في ٦ ديسمبر ١٩٣٦)

١٤٨ ـ بيان من قائد فرق الشباب الوفدي (الاهرام في ١٢ ديسمبر ١٩٣٧)

١٤٩ ـ الاهرام في ٥ نوفمبر ١٩٣٧

١٥٠ ـ نفس المصدر في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧

١٥١ ـ الاهرام في ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧

١٥٢ ـ مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الاول ، المجلد الثاني ص ١٤٧٠ عمود ٢

١٥٣ ـ من بيان محمود سليمان غنام ردا على بيان النقراشي باشا (الاهرام في ٩ سبتمبر ١٩٣٧)

١٥٤ ـ آخر ساعة في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٥ ـ نفس المصدر

١٥٦ ـ آخر ساعة في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ ، الاهرام في ١٤ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٧ ـ الاهرام في ١٤ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٨ ـ نفس المصدر في ١٥ سبتمبر ١٩٣٧

١٥٩ ـ المصري في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٦٠ ـ كوكب الشرق في ١٦ سبتمبر ١٩٣٧

١٦١ ـ روز اليوسف في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧

١٦٢ ـ خطاب النحاس باشا في اجتماع الجزيرة يوم اول يولية ١٩٣٨ (المصري في ٢ يولية ٣٨)

١٦٣ ـ الاهرام في ٣ ، ٩ نوفمبر ١٩٣٧

١٦٤ ـ روز اليوسف في ٩ اغسطس ١٩٣٧

١٦٥ ـ الاهرام في ٤ يناير ١٩٣٨ . وقد نشرت الاهرام في اليوم التالي قرارا للوفد باعتبار الدكتور حامد محمود منفصلا من عضوية الوفد ، واعتبار الاساتذة ممدوح رياض وابراهيم عبد الهادي وحامد جودة وحسين المراسي وخليل ابو رحاب منفصلين من الهيئة الوفدية .

١٦٦ ـ روز اليوسف في ٢٤ يناير ١٩٣٨

١٦٧ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢٧٤
١٦٨ ـ دكتور محمد انيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير (الاهرام في ٢٨ فبراير ١٩٦٧)
١٦٩ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور جـ ١ ص ٤٠٩ ـ ٤١٠ ، الرافعي : المرجع المذكور ص ١١ ، البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ص ٦٠١ (مطبعة المقتطف والمقطم بمصر)
١٧٠ ـ المصور في ١٢ يونية ١٩٣٦
١٧١ ـ مصر الفتاة في اول يولية ١٩٣٩
١٧١م ـ آخر ساعة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٦
١٧٢ ـ نفس المصدر في اول اغسطس ١٩٣٧
١٧٣ ـ خطاب محمد علي علوية باشا في اجتماع مصر الفتاة يوم ٢٤ يناير ١٩٣٨ (البلاغ في ٢٥ يناير ١٩٣٨)
١٧٤ ـ المصور في اول يناير ١٩٣٧
١٧٥ ـ نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٣٦
١٧٦ ـ آخر ساعة في ١١ اكتوبر ١٩٣٦
١٧٧ ـ البلاغ في ٣١ يولية ١٩٣٧
١٧٨ ـ نفس المصدر في ٩ اغسطس ١٩٣٧
١٧٩ ـ المصور في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦
١٨٠ ـ آخر ساعة في ١٧ يونية ١٩٣٦ . وقد ذكرت المجلة انها استقت هذه المعلومات من احد رجال الحاشية .
١٨١ ـ نفس المصدر في ٣١ مايو ١٩٣٦
١٨٢ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ١٥٦
١٨٣ ـ نفس المصدر
١٨٤ ـ آخر ساعة في ٢٤ اكتوبر ١٩٣٧
١٨٥ ـ نفس المصدر
١٨٦ ـ الاهرام في ٨ سبتمبر ١٩٣٧ ، آخر ساعة في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧
١٨٧ ـ روز اليوسف في ١٦ اغسطس ١٩٣٧
١٨٨ ـ خطاب النحاس باشا في المنيا يوم ٥ اكتوبر ١٩٣٧ (الاهرام في ٦ اكتوبر ١٩٣٧)
١٨٩ ـ نفس المصدر
١٩٠ ـ مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور

الانعقاد غير العادي ، جلسة ٢٣ اكتوبر واول نوفمبر ١٩٣٧ ص ٦ ، ٢٧ — ٣٠ ، الاهرام في ١٩ ، ٢١ اكتوبر ١٩٣٧ . ولم تلجيء المعارضة النحاس باشا الى طرح مسألة الثقة بوزارته طوال مدة انعقاد الدورة غير العادية . فقد وافقت الاحزاب على تأجيل الاستجوابات التي قدمتها ، وتحاشت ما من شأنه ان يدفع الوزارة الى طرح مسألة الثقة . وفي الوقت نفسه تأكد للوزارة ان الاغلبية لم تتغير ، وان لا موجب للخوف من تحول اصوات المؤيدين عنها . فاكتفت بما لحق معارضيها من خيبة الامل لعدم انتقال اصوات النقراشيين اليهم .

١٩١ — الاهرام في ٢١ ، ٢٢ اكتوبر ١٩٣٧

١٩٢ — نفس المصدر في ٢٢ اكتوبر ١٩٣٧

١٩٣ — البلاغ في اول نوفمبر ١٩٣٧

١٩٤ — محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ص ٩٥

١٩٥ — المصري في ٦ نوفمبر ١٩٣٧

١٩٦ — الاهرام في ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٣٧ ، المقطم ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧

١٩٧ — البلاغ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧

١٩٨ — نفس المصدر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧

١٩٩ — نفس المصدر في ٢١ ديسمبر ١٩٣٧

٢٠٠ — روز اليوسف في ٤ اكتوبر ١٩٣٧

٢٠١ — نفس المصدر في ١١ اكتوبر ١٩٣٧

٢٠٢ — مضبطة مجلس النواب يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، المرجع المذكور ص ٤٦

٢٠٣ — الاهرام في ١٥ ، ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٧

٢٠٤ — البلاغ في ١٨ نوفمبر ١٩٣٧

٢٠٥ — الاهرام في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، البلاغ في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ . وفي حديث اجريته مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ روى ان عزيز المصري باشا وضع المسدس في يد عز الدين عبد القادر ليقتل به النحاس باشا . وكان ياور عزيز المصري باشا حاضرا هذه المقابلة فأمن على ذلك . ومن المعروف ان عزيز المصري باشا كان يؤمن بالفاشية ، وهذا ما كان يجمعه بقادة مصر الفتاة في ذلك الحين .

٢٠٦ ـ الاهرام في ٣ ديسمبر ١٩٣٧
٢٠٧ ـ نفس المصدر في ٨ ديسمبر ١٩٣٧
٢٠٨ ـ البلاغ في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧
٢٠٩ ـ خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة يوم اول يولية ١٩٣٨
٢٠٩م ـ البلاغ في ١٥ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٠ ـ المذكرة التفسيرية بوجهة نظر الوزارة الوفدية (الاهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) وقد ذكرت « التايمز » ان مكرم عبيد وصبري ابو علم ونجيب الهلالي هم الذين وضعوا هذه المذكرة ، ووصفتهم بانهم « جنود الوزارة الثلاثة » (نفس المصدر) .
٢١١ ـ المصري في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٢ ـ البلاغ في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٣ ـ المصري في ٨ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٤ ـ البلاغ في ٨ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٥ ـ الاهرام في ١٨ ، ١٩ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٦ ـ نفس المصدر في اول ديسمبر ١٩٣٧
٢١٧ ـ البلاغ في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧
٢١٨ ـ المصري في ١٥ ديسمبر ١٩٣٧
٢٢٦ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٤٣
٢٢٧ ـ الاهرام في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧
٢٢٨ ـ البلاغ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧
٢٢٩ ـ الاهرام في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧
٢٣٠ ـ نفس المصدر
٢٣١ ـ البلاغ في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧
٢٣٢ ـ الاهرام في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ ، المصري في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧ ، وقد رد مسئول وفدي على ما ورد بخطاب الدكتور ماهر بشأن مصادرة الصحف ، فذكر ان المصادرة انما كانت تقع تطبيقا للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات الذي صادق عليه البرلمان، وكان الدكتور ماهر من الموافقين عليه ولم يبد اي اعتراض كان على هذه المادة (المقطم في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧) ، وقد بين مكرم عبيد ان المصادرة لا تحصل الا باذن رجال الضبطية القضائية ، والتحقيق يحصل

في نفس اليوم بواسطة النيابة ، ثم تحيل النيابة القضية الى المحكمة اي ان القضايا تحال الى المحاكم (المصري في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧) ، وقد تناول زهير صبري مسالة اعادة تطبيق الحكومة قانون الطلبة ، فقال ان العصا في يد المعلم ليؤدب ، ليست كالعصا في يد المعذب ليعذب (المصري في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) . وكانت وزارة الوفد قد اعادت العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد ان كان الوفد يرى ان هذا المرسوم مخالف للدستور ، وقد عده البرلمان الوفدي سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانا اصليا . ولكن وزارة الوفد بعد ان رات الاضطرابات تسود طلبة الجامعة للاسباب التي ذكرنا في المتن قررت اعادة العمل بهذا المرسوم . (انظر الرافعي : في اعقاب الثورة ج ٣ ص ٥٠)

٢٣٣ ـ عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧٦٣ ـ ٦

٢٣٤ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٢ ـ ١٩٣

٢٣٥ ـ البلاغ في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧

٢٣٦ ـ نفس المصدر في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٧

٢٣٧ ـ خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة يوم اول يولية ١٩٣٨

٢٣٨ ـ الاهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

٢٣٩ ـ نفس المصدر

٢٤٠ ـ خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة السالف الذكر

٢٤١ ـ

Lampson to Eden, November 29, 1937 Tel. No 679 (Public Record Office (London) F.O. 407/221)

٢٤٢ ـ

Ibid., Eden to Lampson, Nov. 30, 1937, Tel. No 560

٢٤٣ – Ibid., Lampson to Eden, Dec. 2, 1937, Tel. No 689

٢٤٤ – Ibid., Eden to Lampson, Dec. 17, 1937, Tel. No 588

٢٤٥ – Ibid., Lampson to Eden, Dec. 19, 1937, Tel. No 722.

الفصل الثاني



الحركة الفاشية في مصر

(١) مصر الفتاة

جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة

لم يبدأ سياسي مصري شاب حياته السياسية في العشرينيات من هذا القرن كما بدأ أحمد حسين • لقد بدأ معظم السياسيين المصريين البارزين حياتهم السياسية في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ، ثم انشقوا عليه • اما أحمد حسين فبدأ ـ على خلاف ما يقول به لاكور (١) ـ بالخروج على الوفد وعلى الخط الجماهيري الذي كانت تسير فيه الحركة الوطنية • وهذه حقيقة مثيرة في تاريخ أحمد حسين النضالي • اذ أنّى لمن عرف أحمد حسين في المراحل الأخيرة من حياته السياسية مدافعا باسم الاشتراكية ، أن يتصور أنه بدأ حياته السياسية جنديا متحمسا من جنود حزب الاعيان ! أو أنّى لمن أدرك تطرف أحمد حسين السياسي الذي قاده لمهاجمة معاهدة ١٩٣٦ ، أن يتصور أنه بدأ حياته السياسية بتأليف جماعة حزبية للترويج لمشروع معاهدة محمد محمود ـ هندرسن ! أو أنّى لمن رأى أحمد حسين يضرب بمعوله في صرح الملكية في مصر عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ أن يتصور أنه بدأ وعاش معظم سني حياته السياسية خادما مطيعا من خدام العرش •

وتعتبر تقلبات أحمد حسين السياسية والسريعة في بعض الأحيان ، أحد المعالم البارزة في حياته • حتى انه ، في أولى مراحل حياته السياسية ، قطع المسافة من أقصى الاعتدال الى أقصى التطرف في فترة قياسية لا تتجاوز سنتين فقط ! وهذه الحقيقة تقودنا الى معالجة المدخل الذي دلف منه أحمد حسين الى الحياة السياسية • ففي شهر أغسطس

١٩٢٩ عاد رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا ، الى مصر من لندن ، وفي جعبته مشروع المعاهدة الذي توصل اليه مع المستر هندرسون ، ليعرضه على الشعب المصري والبرلمان ، بعد أن أعلن المستر هندرسون أن هذا المشروع يمثل أقصى ما يمكن له أن يوصي حكومته بقبوله • وكان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترحات يقوم على أحد احتمالين : الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض من قبل مشروع ثروت ــ تشمبرلين • وكان من المتوقع حينئذ أن تتوتر العلاقات بين الوفد وحكومة العمال البريطانية ، وتستمر تجربة محمد محمود اللادستورية الى مداها (كان محمد محمود باشا قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات « قابلة للتجديد ») • أما الاحتمال الثاني ، فهو أن يوافق الوفد على المقترحات ، لما تضمنت من تقدم نسبي في المطالب الوطنية • وفي هذه الحالة كان محمد محمود يأمل ــ بعد أن تحققت آمال البلاد على يديه ــ أن يفوز بثقة الشعب وثقة النواب في البرلمان الذي ستعرض عليه المقترحات للتصديق •

على أن خطة الوفد السياسية ، والتي بناها في ذلك الحين على النتائج المتوقعة لهذين الاحتمالين • كانت تقوم على رفض الادلاء برأيه في هذه المقترحات رفضا تاما ، « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا » • لأن مناقشة هذه المقترحات ــ كما قال النحاس وقتئذ ــ في ظل الدكتاتورية ، «نقمة وفتنة، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة»! وكانت حجة الوفد كذلك ، أنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة ، وهي مقهورة في الداخل ، مهدرة حقوقها وحريتها »!

هكذا رسم الوفد الخط السياسي الصحيح للجماهير الوطنية لتتخذ فيه مواقعها ازاء مقترحات محمد محمود ــ هندرسن • وقد أدرك محمد محمود باشا أن استمساك الوفد بقراره هذا كفيل باقتلاعه من الحكم ، فلم تكن ثمة قوة مناصرة له في ذلك الحين يستطيع الاعتماد عليها في

مداومة التحدي ، فالشعب تواق الى الخلاص من حكمه ، والانجليز قد أوضحوا له في مناسبات عديدة اصرارهم على أن يتم الاتفاق مع حكومة نيابية ــ وكانت ذروة تمسكهم بذلك عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات ، بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة • أما القصر ، فلم تكن العلاقة بينه وبين محمد محمود باشا على ما يرام • فقد كان الملك فؤاديميل الى نقل مقاليد الحكم الى أيدي أنصاره من المؤمنين بالحكم الأوتوقراطي ، وعلى رأسهم علي ماهر باشا وزير المالية في وزارة محمد محمود باشا • وهكذا كان مركز محمد محمود باشا يتحرج يوما بعد يوم •

في هذه الظروف ، والأمة تقف هذا الموقف ازاء مقترحات المعاهدة، لتحصل على دستورها واستقلالها معا ، اتخذ أحمد حسين موقعه في الجانب الآخر • « فلم يتردد » ــ على حد قوله (٢) ــ عندما عرض عليه بعض المتصلين بمحمد محمود باشا أن يعمل لمناصرة المعاهدة ، في قبول الدعوة وتنفيذها ، فألف مع بعض الشباب ، ومنهم حافظ محمود ، جماعة أسماها : « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ، أصدرت أولى بياناتها على صفحات جريدة السياسة يوم ٢٠ اغسطس ١٩٢٩ بعنوان : « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ، واستعارت فيه لنفسها ، بوصفها مكونة من الشباب ، صفة التعبير عن «أصدق احساسات الأمة»، وادعت أنها سوف تكون بعيدة عن الأحزاب جميعا ، وأن رائدها في تأييد المعاهدة هو أنها الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد الى الأمام ! ثم أخذت هذه الجماعة ، تحت ستار البعد عن الأحزاب ، تسعى لتعيين شخصية كبيرة مستقلة على رأسها ، لاضفاء الصفة الاستقلالية عليها ، فحاولت اقناع الأمير عمر طوسون برعايتها (٣) ، منتهزة فرصة ما أعلنه الأمير من أن مشروع المعاهدة « حسن في جملته ، وأنه أفضل مشروع قدمته انجلترا لمصر الى الآن » (٤) • ولكن الأمير طوسون لم يشأ ،

فيما يبدو ، أن ينغمس في هـذه المسألة ، وخصوصا وقد كانت لـه تحفظات أبداها على المشروع • فعقدت الجماعة اجتماعا بمنزل ابراهيم بك فتحي بالعباسية ، حضره عدد من « كبار الأعيان والمفكرين والأدباء » يتقدمهم عبد الخالق مدكور باشا واللواء أحمد فطين ، ونصبت فيه عبد الخالق مدكور باشا رئيسا للجمعية بالقاهرة (٥) •

وواضح أن حزب الأحرار الدستوريين كان وراء الجماعة ، يمدها بماله ، ورجاله ، تعزيزا لجهوده في الدعوة لمشروع المعاهدة • فقد أخذت تتوالى أخبار تأليف اللجان الفرعية للجماعة في الأقاليم علـى صفحات جريدة السياسة بالذات • وكانت تسمي نفسها لجان أنصار المعاهدة ، وكانت هذه اللجان تحرص على اعلان شكرها العظيم « لبطل المعاهدة وزعيم البلاد محمد محمود باشا » ، وبعضها كان يتخذ الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار مصر الفتاة : « مصر فوق الجميع » (٦) •

وفي يوم ٢٤ اغسطس ١٩٢٩ شن أحمد حسين أول هجوم له على الوفديين • فوصف موقفهم من مشروع المعاهدة بأنه « موقف لا يغبطون عليه ، وليس فيه ما يشرفهم في كثير أو قليل » ! وأشاد بموقف واصف غالي باشا ، الذي أبدى رأيه في مصلحة المشروع ، ووصفه بأنه الرجل الذي كان ، لولا ظروف خاصة ، أحق بأن يتولى زعامة الوفديين مـن رئيسهم (الجليل) الحالي ! وتحدى النحاس باشا أن يعلـن انشقاق واصف باشا عن الوفد وخروجه عليه • وقال في النهاية انهم (الوفديين) « مساكين مضطربون يحسبون أنهم يستطيعون بهذا السكوت المزري أن يهربوا من الواقع • ولكن الواقع يصدمهم الصدمة بعـد الصدمة ، فهم لن يفيقوا من وهمهم الا لينزلوا منكبين علـى وجوههم الى قبرهم السياسي الذي حفروه بأيديهم الجانية » (٧) •

ولم يلبث أحمد حسين أن أخذ يظهر علـى المسرح السياسي في ركاب الأحرار الدستوريين ، ويبرز في اجتماعاتهم وحفلاتهم • فقد ألقى

خطبة عصماء بين يدي محمد محمود باشا في حفلة أقامها شبان الأحرار الدستوريين يوم ٣١ اغسطس ١٩٢٩ ، طلب فيها الى زعيم حزب الأعيان أن يقبل زعامة مصر ، وأن يكون لها « كموسوليني في ايطاليا »!(٨) • وشرح في هذه الخطبة الهامة حاجة مصر الى زعيم من دم فرعوني • ثم خاطب محمد محمود باشا قائلا : « وهذا الزعيم هو أنت ، أنت يا بن الصعيد ، الذي بقي محافظا على استقلاله ستة آلاف عـام • واذن ، فبلسان الشباب الحر ، بلسان مصر الفتاة ، أسألك ان تكــون زعيما للشباب في الوزارة أو خارجها علـى السواء • لا تظنن ، وقــد جئت بالمعاهدة ، أن عملك قد انتهى • لا والله ، فانه لم يكــد يبدأ • فالى العمل اذن والشباب يؤيدك ، ويرفع لواءك •• وأخيرا يا سادة أرجو أن تهتفوا معي وقوفا اجلالا لمصر : فلتحيى مصر • مصر فوق الجميع • فليحيى زعيم الشباب » • ثم قدم لمحمد محمود باشا طاقة زهر باسم الشباب الحر، تقبلها محمد محمود باشا مسرورا (٩) •

هكذا كانت نشأة أحمد حسين السياسية : متحمس من متحمسي شباب الأحرار الدستوريين لمشروع المعاهدة ، ومعتدل من أشد المعتدلين على مسرح السياسة المصرية بالنسبة للقضية الوطنية ، ولكنه في نفس الوقت ذو نزعة فاشية لا يستطيع اخفاءها • فهو لا يجذبه في محمد محمود باشا سوى ما تصوره من وجه الشبه بين دكتاتوريته ودكتاتورية موسوليني ، وسوى اعجابه بوسائله في الحكم • ومن الطريف أن محمد محمود باشا نفسه أنكر وجود شبه بينه وبين موسوليني ، « لأن هذا الأخير » ــ كما قال محمد محمود باشا ــ « يؤمن بالدكتاتورية ، أما أنا فأومن بالنظــام البرلماني • وما التدابير التــي اتخذتهــا الا اجراءات وقتية » (١٠) •

لهذا فلما سقط محمد محمود باشا ، وخابت آمال أحمد حسين فيه كموسوليني آخر يتزعم مصر ، تقدم بنفسه ليتقمص الدور ، وينشيء في

العام التالي جريدة الصرخة ، ويكتب في العدد الأول منهـا داعيا الى « مليشيا فرعونية » ، لأنه « بهذه الطريقة استقلت الممالك » (١١) .

مشروع القرش

وفي الفترة مـن مارس ١٩٣٠ الى آكتوبر ١٩٣٣ ، كان الاطـار الايديولوجي لدعوة مصر الفتاة قد أخذ يتبلور . لقـد فشل مشروع اصدار الصرخة لافتقار الجريدة الى موزع يوزعها . ولكن أحمد حسين سافر في صيف ١٩٣٠ الى باريس لمشاهدة أعلامهـا ودراسة الحضارة والنهوض الأوروبي . وكان مما استلفت نظره من نواحي الضعف فـي أوروبا ، « سريان الشيوعية المخربة المدمرة لكل ما هو جميل وروحي ، وكذلك الاشتراكية المتطرفة » . فقد رأى أحمد حسين فـي ذلك بدء النهاية لحضارة أوروبا ومدنيتها ! وقد عاد من فرنسا بعد شهر ونصف ، وأفكاره ــ على حد قوله ــ تتبلور وتتكون نهائيا ، وتتخذ صورة نهائية بضرورة بعث مصر بعثـا جديدا « داخـل اطـار الصبغة المصريـة الاسلامية » (١٢) .

وفي يوم ٢١ اكتوبر ١٩٣٣ أعلن أحمد حسين ، علـى صفحات جريدة الصرخة التي استأجرها من جديد ، تأليف جمعيـة مصر الفتاة ، ونشر برنامجها في نفس العدد . ولكنه لم يعلن ذلك فجأة ، فقـد مهد لتأليف هذه الجمعية بخطوة انتقالية هامة ، هي التـي تمثلت في فكرة مشروع القرش . وفي ذلك يقول : « بدأت أشعر برغبة قوية في العمل، وفي عمل ضخم يهز كيان الأمة هزا ، ويمهد السبيل لخطواتنا النهائية ، فاذا بفكرة مشروع القرش تخطر لي، وسرعان ما شرعت في تنفيذها»(١٣).

فكرة مشروع القرش اذن ، في ظاهرها نشر روح الصناعة الوطنية، وتشجيع الشعب علـى المساهمة بقروش زهيـدة في انشاء الصناعات

القومية • ولكنها في باطنها فكرة وخطوة تكتيكية ماهرة مرسومة بعناية للانتقال من العمل على مستوى حزب الأحرار الدستوريين الى العمل على المستوى القومي ، الى العمل على مستوى جمعية مصر الفتاة ، ثم فيما بعد الى العمــل على مستوى حزب مصر الفتاة • وفي الحــق ان الكسب الذي حصل عليه أحمد حسين من فكرة مشروع القرش ، كان أكثر من الكسب الذي حصلت عليه الصناعة الوطنية منها • لقد كسبت الصناعة الوطنية ثلاثين ألفا من الجنيهات فقط هي كــل النجاح الذي حققه المشروع ، ولكن أحمــد حسين كسب شهرة قوميــة ، وأعوانا وأنصارا ، وخبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري ، سهلت له القيام بالخطوة الثانية ، وهي تأليف جمعية مصر الفتاة في ٢١ اكتوبر ١٩٢٣ •

ولقد بالغ احمد حسين كثيرا في تأثير مشروع القرش في ايقاظ الوعي الاقتصادي وتشجيع الصناعات القومية (١٤) • على أن يقظــة الوعي الاقتصادي القومي في الحقيقة ترجع لثورة ١٩١٩ ، فهي سابقة على المشروع بسنين طويلة • فمشروع القرش اذن في حقيقته ، فكرة ديماجوجية عزف فيها أحمد حسين بقرش صاغ واحد على وتــر الحماس القومي للاستقلال السياسي والاقتصادي ، ليصلح بداية سياسية خاطئة ، تأثرت بالالتصاق بحزب الأحرار الدستوريين ، وليجني شعبية لم يكن ليحلم بها لولا هذا المشروع !

تاليف جمعية مصر الفتاة

كانت الخطوة التالية ، في مخطط أحمد حسين ــ كما ذكرنا ــ تأليف جمعية مصر الفتاة • وقد قامت هذه الجمعية على أكتاف أعوان أحمد حسين الذين اكتسبهم في أثناء العمل في مشروع القرش • وفي ذلك يقول : « هؤلاء الذين عملوا معي طوال عامين في مشروع القرش ، بدأوا يفهمون ايماني الكامل برسالتي المقبلة ، فاذا بي لم أكد أخرج من

الكلية متمما تعليمي العـالي ، حتى رأيتهم يتطلعون الـي ويطالبونني بخطوتي الثانية ، وأعني بها تأليف ما حدثتهم عنه وما وعدتهم به ، وهو جمعية مصر الفتاة •• عدت الى بيتي ، وجلست أكتب برنامج الاحياء ووسيلته • كتبت كل ما جرى به القلم على القرطاس ، فكان ذلك برنامج مصر الفتاة • عدت به الى اخواني وزملائي ، فوقعوا عليه في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٣٣ • وكان الموقعون لا يزيدون عن الاثني عشر ، ورأيت أن تكون «الصرخة» هي لسان حال هذه الحركة ، وهي التي جرى على صفحاتها في الأعداد الاولى أولى آمالي في مصر الفتاة • وفي ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ ، وعلى صفحات العدد الثالث من الصرخة ، أعلنا برنامج مصر الفتاة » (١٥) •

الاطار الايديولوجي لدعوة مصر الفتاة

فما هي الخطوط الأساسية في برنامج أحمد حسين ؟• ان البرنامج يستقي خطوطه النظرية من منابع فاشية ونازية : فهو يطالب ببعث مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام ، واشعال القومية المصرية بحيث تصبح كلمة «المصرية» هي العليا ، وتصبح مصر فوق الجميع (١٦) • وهذا التأكيد على القومية المصرية يحدد موقف أحمد حسين ومكانه من المعسكرين القومي والاسلامي • فهو قومي متطرف ، ولا ينتمي أبدا الى المعسكر الاسلامي • وهذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية ، لأن شعارات احمد حسين الاسلامية ، وتحطيم أنصاره الحانات قد يخدع البعض فينسبه الى المعسكر الاسلامي ، على أن دعوته انمـا تدور في داخل الفكرة القومية وفي اطار فكرة الامبراطورية المصرية • واحيـاء الاسلام وشعائره ، واعادة الدين الاسلامي الى سابق مجـده وقوته ، مقترن في ذهنه بفكرة زعامة مصر للدول الاسلامية ، أو على حد قوله :

« تبوؤ مصر مركزها الحقيقي في زعامة الاسلام » (١٧) ، ومناداته فيما بعد بفاروق خليفة للمسلمين سوف نرى أنها تمت في الوقت الذي كان يرفع فيه راية الفاشية عالية فوق دار الحزب !

وتتضح الفكرة الفاشية عند أحمد حسين من موقف برنامجه من بعض القضايا . فبالنسبة للدستور ، نراه يغفل تماما الاشارة اليه ، مع أن قضية الدستور عندما تألفت جمعية مصر الفتاة في أكتوبر ١٩٣٣ كانت هي القضية الأولى التي يشتد حولها النزاع بين الأحزاب والفرق السياسية . كذلك نرى البرنامج يركز على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والالتفاف حول عرشه ، ويجعل شعار الجمعية : الله ـ الوطن ـ الملك .

وهذا الاهتمام بالملكية مستمد في الواقع من نشأة الفاشية الأولى في ايطاليا (كفكرة) على يد «انريكو كورادينيEnrico Corradini » الذي ألف ما أسماه بالجمعية القومية الايطالية Associana Nationalista Italiana وكان من أهدافها تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت، ورفع مكانة النظام الملكي ، وتقوية التنظيمات العسكرية ، وتذكير الايطاليين بالامبراطورية الرومانية ، وحشد وتوحيد طاقات الشعب الايطالي نحو الفتح الاستعماري » (١٨) . فالملكية في هذا النظام مرتبطة بتقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت التي تنسب الى الصراع الحزبي في النظام الديموقراطي الليبرالي .

ويعتبر موقف برنامج أحمد حسين من قضية الحرية الاجتماعية متفقا مع طابع حزبه الفاشي . فلم يتعرض لسوء توزيع الملكية الزراعية بأي نقد ، ولم يتضمن أي مخطط اجمالي أو تفصيلي للنهوض بالعمال والفلاحين ، واكتفى بالاشارة الى وجوب تعميم نظام التعاون في كل مدينة وقرية وتنظيم التأمين الاجتماعي .

وقد اتضح قصور البرنامج الشديد عن الاحاطة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد حينما أخذ يرسم الطريق الموصل الى

تكوين الامبراطورية المصرية • فقد راح يطالب بالغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة « بجرة قلم » ! وتمصير الشركات الأجنبيـــة ، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الحياة التجارية ، والاستيلاء على تجارة مصر الخارجية •• الخ • فمع أن هذه كلها كانت مطالب البلاد دون ريب ، الا ان ايرادها على هذا النحو كان يتضمن تبسيطا للأمور الى أقصى حد ، لأن شئون البلاد لم تكن في ايدي بنيها ، وانما كانت في أيدي الانجليز • وكانت الخطوة الأولى دون ريب هي استخلاص يد البـلاد من أغـلال المحتلين • ولكن البرنامج لم يرسم أي طريـق عملي آخر للحصول على الاستقلال من غير طريق المفاوضات ، فكشف عن عجزه وبعده عن الواقع•

• • •

على هذا النحو ظهرت أول حركة فاشية في البلاد كصدى للحركات الفاشية والنازية في أوروبا • وقد اعترف أحمد حسين بذلك ، فقد ذكر أن الفكـرة التي أوحت الـى موسوليني أن يبتكر القميص الأسود في ايطاليا ، والتي أوحت الى هتلر أن يبتكر القميص البني في المانيا ، « هي التي أوحت الينا أن نفعل مثلما فعلوا » (١٩) •

وقد حاول أحمد حسين أن يوحي بأن حركته قد نشأت كرد فعـل لافلاس الديموقراطية الليبرالية في مصر ، ففي مقال له بجريدة الصرخة يوم ٧ اكتوبر ١٩٣٣ كتب يصف السنوات العشر السابقة على بدء حركته، بأنها « عشر سنوات ضاعت هباء ، وتأخرت بها الأمة عشرين عاما الى الوراء ، وأنها ضاعت في القيل والقال بين خطب ومناقشات ومفاوضات، وبين خلافات حزبية ، ونيران مستعرة ، وبرلمانات تشاد ، وبرلمانات تهدم » • وقال : « وها نحن نستيقظ لنرى أمة منهوكة ، لنرى ساستها يساومون على حقوقها ، لنرى كراسي الحكم تباع وتشترى » • ثم أخذ يدعو الى عشر سنوات أخرى لا تشتغل الأمة فيها بالسياسة : « انني ادعوكم الى

عشر سنوات من الايمان والعمل •• تعالـوا نحارب الأمية ، ونضاعف الانتاج أربع مرات ، ونقيم الصناعات الزراعيـة ، ونحترف الصناعة ، وننشىء المصانع ، ونحتكر تجارتنا ، ونستولي علـى مواردنا ، وننشىء الأساطيل تجوب البحـار ، والطيارات فـي الجـو ترسل أزيز المجـد والانتصار •• تعالـوا نسترد ثروتنا ونلغـي الامتيازات ونتخلص مـن الاحتـلال ، فنؤلف امبراطوريتنا مـن السودان ومصر وتحالف الدول العربية ونتزعم الاسلام » !

على أن الحديث عن فشل الحياة الديموقراطية على هذا النحو يقوم على مغالطة شديدة : لأن عمر الحياة النيابية في ذلك الحين لم يكن قد تجاوز عشر سنوات ، تخللها انقلابان : الأول في عهد زيور باشا ، والثاني في عهد محمد محمود باشا • ولم ينفرد الوفد فيها بالحكم الا لمدة لا تزيد على ثلاثة عشر شهرا • وواضح أن فشل الحياة الديموقراطية أو نجاحها لا يمكن الحكم عليه من خلال هذه الفترة الخاطفة بانقلاباتها الدستورية • (ثانيا) أنه لو كان أحمد حسين جادا في دعواه ، لكان قد أدرك أن الملك فؤاد يعتبر مسئولا رئيسيا عن اضطراب الحياة السياسية في مصر ، وفشل الحكم الديموقراطي ، ولكان قد بنى موقفه منه على هذا الأساس • ولكن أحمد حسين بنى موقفه على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والالتفاف حول عرشه ، وجعل اسم الملك جزءا مـن شعـار جمعيته • (ثالثا) أن نزاع الأحزاب على الحكم ، وهو ما اعتبره أحمد حسين من معالم فشل الحياة الديموقراطيـة ، يعتبر ، بالاضافة الى كونـه ظاهرة طبيعية فـي النظم الديموقراطية ، مرتبطا كل الارتباط بقضية الاستقلال ، بعد أن ارتضت البلاد المفاوضات وسيلة لحل القضية المصرية • ولذلك فان دعوته الى الكف عـن الاشتغال بالسياسة ، كان معناهـا الغاء الأحزاب السياسية والدستور والبرلمان • والمستفيد مـن ذلك هو القصر بطريـق مباشر ، والانجليز بطريق غير مباشر ، لأن أحمـد حسين لـم يرسم طريقا بديلا

للمفاوضات لتحرير البلاد من الاحتلال .

وفي الواقع أن الحركة الفاشية في مصر ، كما ظهر من نشأتها ، قد قامت كجزء من الصراع التقليدي بين الأوتوقراطية والديموقراطية ، وبمعنى آخر أنها نشأت كجناح فاشي للأوتوقراطية . فمن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الاهتمام بهذه المبادىء لم ينشأ الا في الدوائر المرتبطة بالقصر والمعارضة للوفد ، والتي كانت الحياة الديموقراطيه تسد في وجهها طريق الوصول الى الحكم . فقد كان حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطني ، هو أول من فكر في ايجاد تشكيلات تلبس قميصا معينا من لون معين ويطلق عليها اسم لون هذا القميص . وقد لقيت هذه الفكرة عند ظهورها نجاحا وترحيبا ، حتى كان مكتب حافظ رمضان يكتظ كل مساء بالعشرات ممن جذبتهم هذه الفكرة ، ووعدوا بأن يكونوا على رأس الفرق المشكلة عند تأليفها . وقد مات المشروع بعد أن مضى البحث فيه طويلا ، وبعد أن اختلف القائمون عليه على لون القميص المنتخب . ولكنه لم يقبر تماما، فقد التقط أحمد حسين الفكرة ، فألف جماعة مصر الفتاة ، واختار لها القميص الأخضر زيا رسميا . فكان بذلك أول من أخرج مشروع القمصان في مصر الى الوجود السياسي (٢٠) .

ومنذ نشأة جمعية مصر الفتاة ، قامت صلة روحية وثيقة بينها وبين الحزب الوطني ، فكان أحمد حسين يعقد اجتماعات جمعيته السياسية في بعض الأحيان في دار الحزب الوطني (٢١) . وكانت الصحف الوفدية تقرن اسم مصر الفتاة باسم الحزب الوطني عند الاتهام بالعمالة لايطاليا ، وتقرن نشاط الحزبين بنشاط الرعايا الطليان بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وعندما أخذت الحكومة في تصفية حزب مصر الفتاة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، اتجهت بعض قياداته الى الألتحاق بالحزب الوطني هربا من الاعتقال والسجن والاضطهاد . وكان على رأس هذا الفريق فتحي رضوان الذي استقال من حزب مصر الفتاة في ذلك الحين بحجة عدم

موافقته على سياسته (٢٢) • فلما انتهت الحرب العالمية الثانيــة وتجدد النشاط الوطني ، أخذ حافظ رمضان يدعو الــى وجوب التحالف مــع الاستعمار الأنجلو أميركي ومــع دول البحر الأبيض ، لتكــون مصر « خط دفاع ثان للدفاع ضد الشيوعية » (٢٣) •

أما القصر وأحزاب الأقلية الأخرى ، فقد أدركت مدى ما تفيده من ظهور هذه العناصر الجديدة شبه العسكرية المعاديــة للديموقراطية في مصر ، كأداة ذات فاعلية كبيرة في ضرب القوى الديموقراطية الممثلة في الوفد ، وحراسة مصالحها الاقتصادية والسياسية • فسارعت الى احتضانها وبسط نفوذها عليها ، وسارعت هذه الى الارتماء في أحضانها والاستفادة من نفوذها • وقد ترتب على ذلك أن اصطبغ الصراع الداخلي في هــذه المرحلة بنفس الصبغة التي كانت تلون الصراع العالمي •

مصر الفتاة والوفد

لم تلبث الدعوة التي حملتها مصر الفتاة بعــد ظهورها أن استثارت اليها عداء الوفد الشديد • ونلاحظ أن عناية شديدة قد بذلت من جانب الصحف الوفدية ومن جانب رجال الوفد لمناقشة هذه الدعوة الجديدة في ميدان النضال الوطني • وقد قام الهجوم الوفدي على محورين : المحور الأول ، تجريح أحمد حسين نفسه ــ فقد وصفته الصحف الوفدية بأنــه رجل « له ماض حافل بالاشتغال بالسياسة من نوع خاص لا يتفق مــع اجماع الأمة ومبدئها الذي ارتضته دينا لها » • ثم دعت النــاس الى أن يتذكروا موقفه حين كان يحمل لواء جماعة أنصار المعاهدة التــي اقترحها المستر هندرسون ، وقالت : « فشخص هذا ماضيه القريب ، هو آخر من تجوز على الناس خديعته ، أو تنسى الأمة حقيقته » • ثم هاجمت ما اعتبرته استغلالا من جانب أحمد حسين لاسم مشروع القرش في الدعوة الجديدة• فطلبت الى علي ابراهيم باشا ، رئيس مشروع القرش ، أن يفسر كيف

يسمح لبعض أعضاء مجلس ادارة المشروع بنشر الدعـوة لتأليف هيئـة سياسية تنشر مبادئها علنا وتوزع نشراتها علنا في الطرقات ، مع ان هذا العمل يخالف قانون المشروع الذي يحرم الاشتغال بالسياسة ، فضلا عن منافاته للمبادىء التي قام عليها مشروع القرش ، والسياج المقدس الذي كان يجب أن يحاط به ، « وقد قام المشروع لخدمة الأمة ، لا ليقلبه بعضهم حربا على نهضتها السياسية » •ثم اتهمت أحمد حسين صراحة بأنه ينفق على الجريدة من مال المشروع • وأنذرت بأن القانون لن يسمح لأحد أن يفلت من يده اذا استمرأ المرعى ، وتراءى له أن يواصل أية دعوة سياسية على حساب مشروع القرش ، والمشروع منها براء (٢٤) •

ثم اتجهت الصحافة الوفدية الى تفنيد دعوة مصر الفتاة بترك العمل السياسي ، واظهار بطلانها • فقد وصفها العقاد بأنها « دعوة تعارض تيار الحقائق العالمية ، وتعارض تيار الوطنية المصرية في وقت واحد ، ولا فائدة من ورائها لغير الاستعمار وآلاته المأجورة » • وتساءل قائلا : « بودنا أن نعرف كيف يستطيع الشاب المصري المتعلم أن يعمل في تجارة البترول مثلا دون ان تصدمه السياسة البريطانية ، التي تريد أن تحول بين البترول الروسي الرخيص والسوق المصريـة ؟ أو كيف يستطيع الشاب المصري المنتج أن يعمل في تجارة القطن ، دون أن تصدمه هذه السياسة التـي تستغل هذا المحصول ؟ أو كيف يستطيع الشاب المتعلم أن ينجح في شركة دون أن يشعر بوطأة الامتيازات الاجنبيـة ؟• أو كيف يستطيع الشاب المصري المتعلم أن يهمل الأحزاب والأنتخابات في بلده ، وهو يرى أصحاب المصالح الأجنبية في هذا البلد لا يهملون شيئا مـن ذلك ، ولا يزالون يسعون ويدسون لتغليب فريق علـى فريق ، تبعا لما يرجونه مـن المنافع واللبانات ؟ » (٢٥) •

وتعرض مكرم عبيد لدعوة مصر الفتاة الى الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة بالشجب والتجريح • فوصفها بأنهـا أخطر الدعوات وأخبثها ،

« فهي نغمة ألفناها من المستعمرين ، منذ نزع الشباب الى التحرر من ربقة الاستعمار •• واذا كانت هناك طبقة من الأمة أولى من غيرها بالاشتغال بالسياسة ، فهي طبقة الشباب ، لأنه لا حيــاة لمصر الفتاة اذا لم يكــن فتيانها وفتياتها في مقدمة العاملين لتحريرها وانهاضها » • ثم أوضح أهمية الاشتغال بالسياسة بالنسبة لمصر فقال : « ان السياسة في مصر ، وفي كل أمة تسعى الى تحقيق استقلالها ، ليست كالسياسة في غيرها من البلدان التي استكملت استقلالها وحريتهــا • اذ السياسة عندنا هي السياسة الوطنية العليا ، أي أن نتحرر أو لا نتحرر ، نوجد أو لا نوجد ، فهي سياسة وجود أو لا وجود » • أما الاهتمام بالمسائل الاقتصادية وطرح السياسة ظهريا ، فهو خطل • « لأن في ذلك تنافرا مع القواعد الأولى لعلم الاقتصاد نفسه ، فضلا عن تنافره مع الفكرة الوطنية • والواقع أن الكيان الاقتصادي لأية أمة هو جزء لا يتجزأ من كيانها السياسي ، فلا يمكن أن تتوافر للبلاد حرية اقتصادية اذا لم تتوافر لها الحرية السياسية • وذلك شأن الأمم كما هو شأن الأفراد • فاذا لــم تتحقق سيادة الأمــة سياسيا ودستوريا ، فالأمة تصبح مــن الوجهة الاقتصادية أسيرة للحاكمين ومن ورائهم المستعمرين •• قل إذن إن السبب الأول في خرابنا الاقتصادي هو خرابنا السياسي •• ان الغرض الأول للاستعمار الحديث هو استغــلال البلاد اقتصاديا واستعبادها ماليا ، فاذا شئنا أن نتحرر اقتصاديا ، فلنتحرر أولا من ربقة المستعمرين ، ولنتحرر ثانيا من ربقة الحكم الاستبدادي ، وعندئذ يأتي تحررنا الاقتصادي » • ثم قال : « وليس معنى ذلك ألا نهتم بشئوننا الاقتصادية • بل على الضد من ذلك ، فان واجب كل مصري أن يسعى الى تشجيع المنتجات المصرية وتحرير الأسواق المصرية ، ولكن يجب ألا تنقلب الأوضاع ، فالحياة أولا ، والثروة ثانيا • فليهتــم اذن شبابنا المصري المجد بالسياسة والاقتصاد معا ، فكلاهما متساندان • اما التفريق

بينهما فاجرام في حق الوطن » • ثم تحدث عن أولئك الذين يدعون أنهم « لا حزبيون » أو « مستقلون » ، أو طبقا لآخر صيغة « قوميون » ، فقال : ان هذه الصيغ كلها من العمل الاستعماري في مصر • وهي كلها أساليب مكشوفة لمحاربة الفكرة الوفدية ، وهي الفكرة الأساسية التي نصب المستعمرون أنفسهم لمحاربتها في مصر » (٣٦) •

• • •

ازاء هذا الهجوم العنيف من جانب الوفد ، رأى أحمد حسين ـ حسب قوله ـ أن يسعى لمقابلة النحاس باشا للتفاهم • وفي ذلك يقول :

« علمت أن خروجنا الى الحياة قد أحفظ الوفديين وأغضبهم ، وهم لا ينظرون الى حركتنا بعين الرضاء والارتياح ، ويوجسون خيفة منها ، ويعتبرونها حركة مأجورة وموجهة ضدهم •• فقد أوحي الى النحاس باشا ساعتئذ أن مصر الفتاة ، هذه الحركة الجديدة هي حركة مصطنعة وموجهة ضده وأن الموعز بها هو الابراشي باشا • وأكد الشبهة عندهم أننا اتخذنا شعار جماعتنا الله والوطن والملك ••• لذلك فقد اعتقدت أنه يكون من المفيد ان اجتهد في مقابلة النحاس باشا لأزيل ما علق برأسه من سوء تفاهم ، وان أبين له كيف أن حركتنا هي حركة قومية بحتة نريد بها ان نعد جيلا جديدا من الشبان وأن نبعث في الأمة روح الكفاح والجهاد •• ولما كان النحاس باشا قد اعتاد مقابلتي من قبل ، فقد رجوته أن يحدد لي ميعادا للمقابلة • وقد سمح لي بالمقابلة • ولقد كانت في بيت الأمة ، ولست أذكر تاريخها بالضبط ، ولكنها كانت في أوائل شهر نوفمبر ١٩٣٣ •

« قابلت النحاس باشا ، فاذا به يجابهني بأنني دسيسة ، وانني لا بد أن أكون مدفوعا من جهة من الجهات للقيام بهذا العمل • ولخص شكوكه ، أو بالأحرى قرائنه على ما يقول ، في المال الذي تصرف منه على هذه الحركة •• فشرحت له كيف أنني عقب خروجي من كلية الحقوق

سعيت للحصول على قرض من بنك مصر مقداره مائتا جنيه أستعين به على مواجهة الحياة العملية .. واني يا باشا مستعد أن أقـدم لك كل الأوراق الخاصة بعملية القرض هذه ، وأترك لك ان تتحرى عن صحتها .
وهنا شرع النحاس باشا يناقشني في صحة مبادئي والبرنامج الذي أذعته، فقال : ان في هذا البرنامج ما لا يتفق مع جهادنا ، فليس فيه نص على الدستور ، وهل تفضل دستور سنة ١٩٣٠ او دستور ١٩٢٣ . وفيه بعض المبادئ الخطرة التي لا أكاد أفهمها ، خذ مثلا « الله » التي وضعتها في أول شعارك ، فلست أراها الا شعوذة ، لأن وضع كلمة « الله » فـي برنامج سياسي هو شعوذة .. (قلت) : لا تنسى يا باشا ان الاسلام دين لا يفرق بين الدين والسياسة ، فالاسلام سياسة ! ولكنه سرعان ما انتقل الى مناقشة باقي الشعار ...

« الى هنا كان صاحب الدولة قد ضاق ذرعا بمناقشتي في كل هذه التفاصيل ، فرأى أن يصرح لي بما في دخيلة نفسه وما اعتقـد أنه لب الموضوع ، فقال : « لا يوجد في مصر الا راية واحدة هي راية الوفد ، وكل وطني عامل يجب أن يعمل تحت لواء الوفد . فكل حركة ، أو كل عمل من الأعمال لا يكون تحت راية الوفد ، فهو لا يمكن الا أن يكون دخيلا على الأمة ، ودسيسة من الدسائس . فاذا كنت صادق النوايا وتريد خدمة بلادك ، فعلام انشاء الجمعيات ووضع البرامج وارسال النداءات ؟ واذا كان كل جندي يخرج على قائده ويؤلف لنفسه جمعية ويضع برنامجا، اذن تشتتت الجهود وعمت البلد الفوضى . فاذا كنت تريـد أن تكون وطنيا ، فتعال بين اخوانك الشبان في الوفد واندمج في صفوفهم .

« قلت : هذا صحيح يا باشا ، وقد كان بودي أن أفعل ذلك ، وأن أعمل تحت لوائك كأصغر جندي . ولكن لا أكاد أرى للوفد برنامجا ، ولا أرى للوفد أهدافا في هذه الايام الا للوصول الى الحكم ، وأنا لا يمكن أن أكرس حياتي لهذه الغاية . ولكني أريد أن أدعو للأخلاق ، وأن أدعو

للدين ، وأن أدعو للعمل ، وأريد أن أكون عنيفا في جهـادي ... واني اعتقد ان مصلحة الوفد المحققة أن توجد الى جانبه هيئة وطنية متطرفة كيما يكون هو بالنسبة لها معتـدلا ، فيفضل الانجليز التعـاون معه واجابة مطالبه ، حتى لا يشجعوا التطرف ، ويتحول كل الاعنات والارهاق الذي يصب الآن على الوفد صبا الى هذه الهيئة الجديدة » . !

« قال النحاس باشا : افعل ما يحلو لك ، فقد أعذر من أنذر . انني سوف اعتبرك خارجا عن الوحدة . والأمة لا ترحم الخوارج . فكل من فكر في أن يخرج علينا فقد هدمناه هدما ، والأمة لا ترحم » (٢٧) .

نشاط مصر الفتاة الوطني

مضى أحمد حسين في حركته دون احجام . ووجه هجماته الأولى للأجانب والامتيازات الاجنبية ، « سنكره الأجانب حتى يتنازلوا عـن امتيازاتهم . ذلك لأننا لن نقبل اليد التي تضعفنا ، ولا يمكن أن نكون في خدمة أعدائنا » (٢٨) . وأصدرت صحيفته النداءات الى الشبان العاطلين لينشروا دعاية واسعة النطاق لاحلال اللغة العربية في مركزها الطبيعي ، « ففي مصر ما يزيد على خمسة آلاف بيت من البيوت الأجنبية ، ما بـين بنوك وشركات ودور تجارة وصناعة ، وهذه كلهـا لا تعرف العربية في معاملاتها وتحتقر كل ما هو مصري وكل ما هو عربـي .. أرغموا هذه البيوتات على ألا تتعامل بين المصريين الا بالعربيـة ، أرغموها بقوة الرأي العام . يجب أن نقاطع هذه الشركات التي لا تتفاهم معنا بالعربية ، يجب أن تتجاهل اللغات الأجنبية حتى ولو كنا من أربابها ... وعندها فستوجد ألوف من الوظائف تكون من حق المصريين المشروع » (٢٩) . ثم أخذت جريدته تصدر النداءات بمقاطعة السجائر الأجنبية والعدول عـن دور السينما الأجنبية الى دور السينما المصرية (٣٠) . وفي عـدد ٢ ديسمبر ١٩٣٣ نشرت الجريدة على صفحتها الأخيرة صورة للسيطرة الأجنبية على

الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر في عشر نقاط ، جاء فيها : الأراضي المصرية مرهونة للأجانب ــ رؤوس الأموال المصرية جلها ملك للاجانب ــ الديون المصرية كلها في يد الأجانب ــ التجارة المصرية في يد الأجانب ــ البرلمان المصري قاصر عن التشريع للأجانب ــ القضاء المصري قاصر عن الحكم على الأجانب ــ تجارة السموم في مصر يروجها الأجانب ــ البوليس المصري قاصر عن ايقاف المجرمين الأجانب ــ الحكومة المصرية قاصرة عن فرض ضريبة على الأجانب ــ الشعب المصري لا يحترمه الاجانب • ثم قالت الجريدة : هذا هو ما يهدم السيادة القومية ، هذا هو ما يسد علينا طريق الحياة ويعرقل الاصلاح • هذا هو ما يؤخرنا عن بلوغ المجد • وفي يوم ٦ يناير ١٩٣٤ دعت « الصرخة » اليونانيين في مصر الى التنازل عن امتيازاتهم ، ليقدموا البرهان على حسن نواياهم • كما دعت الصرخة شعب مصر لتوقيع العرائض لالغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية (٣١)•

ثم أخذ أحمد حسين يولي وجهه شطر الجيش المصري • ففي خطاب مفتوح وجهه الى وزير الحربيـــة ، نعى الضعف الذي يعيش فيـــه هذا الجيش ، ووصفه بانه « جيش من المرضى ، جيش من الضعفاء ، جيش من الجهلاء ، جيش لا معنوية فيه ولاحياة ، انه جيش يخضع لرئاسة سفنكس باشا • وهذا الضعف الذي يعيش فيه هــذا الجيش المصري عزاه أحمد حسين الى « طول مدة الخدمة التي تصل الى خمس سنوات يترك فيها الفلاح حقله لتخرب ، ويعيشها ، لا في وسط المعارك والانتصارات ، وانما في خدمة بيوت الضباط وأولادهم » • وطالب بانقاص مدة الخدمة الى سنة واحدة ، « وعندها سترون كيف ينقلب الجيش المصري الى جيش يخيف أوروبا من جديد » (٣٢) •

وبعد ثلاثة أشهر من تأليف الجمعية ، أعلــن احمد حسين شروط الانضمام اليها • وقد قسم العضوية الى قسمين : عضوية لجان ، وعضوية تشكيلات شبه عسكرية • وفيما يتصل بعضوية اللجان ، أعلن ان لكل

عدد من الأعضاء أن يكونــوا من أنفسهم لجنة تحمــل اسم منطقتهم ، وينتخبوا من بينهم رئيسا وسكرتيرا وأمينا للصندوق ، على أن يكتبوا محضرا رسميا باجتماعهم ويرسلوه الى المركز الرئيسي لاعتماده • أمــا التشكيلات ، فقد أطلق علــى أعضائها اسم « المجاهدين » • وذكر أن هؤلاء المجاهدين ينتخبون من بــين أعضاء الجمعية ليكونوا تشكيلات منظمة « يكون لها أثر فعال في تنفيذ خطط الجمعية وبرنامجها » • وذكر أن هؤلاء المجاهدين في داخل التشكيلات سوف يخضعون لنظــام شبه عسكري أساسه الطاعة المطلقة والتفاني في سبيل مصر ، ويكون لهم زي خاص من قميص أخضر وبنطلون وحزام ، ولا يقدم لشخص الا بعد أن يمضي مدة التجربة ، ويعرف قواعد النظام ويحفظ الأناشيد والمبادىء • أما التشكيلات ، فهي تنقسم الى فيالق وألوية وفرق وكتائب وأقسام • ورؤساء الفيالق يكونون هيئة أركان الجهــاد • ولا يلتحق بتشكيــلات المجاهدين الا « شخص يقف نفسه على اعلاء كلمة الله وتقديس الوطن والالتفاف حول عرش الملك » • ومن ثم فيجب أن يكون من ذوي الأعمال الحرة ، أو أن يكون قد أتم دراسته• وقــد انتهى المنشور بدعوة الى الشباب « الذي سد الأجانب في وجهه طريق الحياة ، فلم يجد عملا بعد أن أتم دراسته » ، والذي يتقد قلبه بنيران الوطنيــة المقدسة ، والذي يتألم مما يرى في مصر ، ويعرف أن لمصر دورا عظيما ينتظره العالم ، الى الانضمام الى الجمعية والجهاد معها (٣٣) •

وفي يوم ٩ ديسمبر ١٩٣٣ نشرت الصرخــة ما أسماه أحمد حسين « بالمبادىء العشرة » التي تؤهل معتنقها ليكون جنديا مــن جنود مصر الفتاة • وقد جاء فيها : لا تتكلم الا بالعربية ، ولا ترد على من لا يخاطب بها ، ولا تدخل محلا لا يكتب اسمه بالعربية ــ لا تشتر الا من مصري• ولا تلبس الا ما صنع في مصر ، ولا تأكل الا طعاما مصريا ــ تطهر ، فقاطع الخمور ودور اللهو الحرام والسينمات الأجنبية ــ تطهر : صل لربك

وأم المسجد يوم الجمعة ان كنت مسلما ، والكنيسة يوم الأحد ان كنت مسيحيا ، ويوم السبت ان كنت يهوديا ــ احفظ نشيد « اسلمي يا مصر » ورتله بكل نفسك في كل حفل ، وليكن أنشودتك في كل مكان ــ حاسب نفسك كل ليلة : ماذا قدمت في يومك من أجل بلادك ، ومجدها • وسر في كل مكان واثقا من نفسك كمصري ، وامتلىء ايمانا بمجدك وقوتك ــ احتقر كل ما هو أجنبي بكل نفسك ، وتعصب لقوميتك الى حد الجنون ــ بلادك هي مصر والسودان معا لا يتجزآن ولا ينفصلان ــ وغايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام ــ وليكن شعارك دائما : الله والوطن والملك •

بهذه المبادىء ، وبهذه الخطة السياسية ، حدد أحمد حسين خط كفاحه السياسي • وهو خط يبتعد عن خط الكفاح السياسي الذي كان يقوده الوفد ، والذي يقوم أساسا على محاولة الوصول الى اتفاق مع بريطانيا بالاستناد الى التحركات الجماهيرية والمساندة الشعبية • كما يبتعد هذا الخط أيضا عن خطة المقاومة المسلحة للانجليز ، وهي البديل الطبيعي لفكرة الكفاح السلمي • ذلك إن تشكيلات مصر الفتاة لم تتعرض اطلاقا في ذلك الحين لمعسكرات الانجليز بالهجوم أو الدخول معها في أية اشتباكات • بل شغلت نفسها منذ نشأتها بمهاجمة البارات والسينمات وغيرها والاستعراضات في الشوارع واقامة المعسكرات في سفح الأهرام ومهاجمة خصومها وارهابهم ، الى غير ذلك من الوسائل الفاشية الخالية من أي محتوى ثوري • وهذا ما يدعونا الى القول بأن هذه الحركة كانت انحرافا عن خط الكفاح الرئيسي ، والدخول بالقضية الوطنية في دروب جانبية لا توصل الى الهدف الأسمى المنشود وهو تحرير البلاد من الاحتلال البريطاني •

• • •

على ان خطة التهييج التي اتبعتها مصر الفتاة ، على الرغم من ذلك ، قد أوقعتها تحت طائلة القانون • فلم يمض وقت طويل ، حتى ألقي القبض على أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود ، وأودعوا السجن الاحتياطي لمدة خمسة وعشرين يوما • ووجهت اليهم تهم تحسين المظاهرات والتحريض على الاضراب • ثم أفرج عنهم بكفالة ، بعد ان حولت القضية الى محكمة الجنايات • وبعد شهر آخر ، قبض على أحمد حسين مرة ثانية بسبب مقالته عن الجيش المصري ، وقدم مع رئيس تحرير الصرخة (أحمد الشيمي) الى محكمة الجنايات في ١٩ ابريل ١٩٣٤ • ثم توالت الاعتقالات مع مضي المجلة في خطة التهييج ، فاتبع أحمد حسين خطة طبقات الوفد، فعندما قبض عليه وعلى أحمد الشيمي ، رأس الجمعية فتحي رضوان • ولما قبض على فتحي رضوان ومحمود حجاج وحافظ محمود ، تولت طبقة ثالثة العمل • وكان من بينهم أفراد لا يزالون في المدارس (٣٤) ، نظرا لافتقار الجمعية للقيادات •

وقد زعزعت هذه الاعتقالات فكرة الوفد عن دور الابراشي باشا في انشاء جمعية مصر الفتاة، فنلاحظ أن الصحف الوفدية قد كفت عن مهاجمة الجمعية بعد القبض على أعضائها • بل إنه عندما قبض على أحمد حسين ورفيقيه في المرة الأولى ، وتقرر الافراج عنهم بكفالة ، دفعها عنهم أحد الزعماء الوفديين على سبيل القرض • كذلك فقد تصدى بعض المحامين الوفديين للدفاع عن احمد حسين وبعض أعضاء الجمعية في تهمة الاعتداء على البوليس والتجمهر في يونية ١٩٣٤ ، وكان على رأسهم عبد الفتاح الطويل • ولما حكم عليهم بغرامة ، اشترك عبد الفتاح الطويل في دفع جزء منها ، كما اشترك حسن سرور المحامي (وهو وفدي أيضا) في دفع جزء آخر (٣٥) •

ولقد دفع هذا التقارب البعض الى التساؤل : لماذا لا تنضم جمعية مصر الفتاة الى راية الوفد ؟• وقد أخطأ هؤلاء في فهم الطبيعة الفاشية

للجمعية ، فقد اعتذر أحمد حسين عن ذلك بكـلام انشائي نشره علـى صفحات جريدته في ٩ يوليو ١٩٣٤ قال فيه : ان « للوفد خططا سياسية لا نفهمها • نحن نرى أن لا بد من الكفاح المتواصل ، ولا بد من التضحية المستمرة • نحن نرى أن لا بد من أن نخلع عن أنفسنا رداء الخوف ، وأن نتقدم الى الأمام في جرأة وشجاعة لكي نعيـد لمصر حريتها المسلوبة • ونحقق لها استقلالها الكامل • نحن نرى أن الساعة قـد حانت لتنظيم الصفوف وايجاد قوة مادية تسهر على حمايـة الأمة وتحقيق برنامجها • وهذا هو ما نفعله في مصر الفتاة •• فليشرع الوفد بعمل جديد ، فليعلن خطة الكفاح المستميت ، فليعلن الحرب على الخوف ، وليدع للتضحية ولتنظيم الصفوف لخلق القوة في نفوس الشباب ، نكن أول من ينضوي تحت لوائه ونكون لجنة من لجانه » (٣٦) •

وفي الواقع أن فكرة العمل في صفوف الوفد أو الذوبان فيه ، لم تخطر اطلاقا ببال أحمد حسين ، فان الخـلاف الايديولوجي بينهما كان يجعل من الوفد ألد أعدائه • ففي ذلك الحين كانت قد أخذت تتكون صلة عضوية بينه وبين المعسكر الأوتوقراطي المعادي للوفد على النحو الذي يرويه بنفسه لنا فيما يلي :

« في هـذه الاثناء اقترب منا أشخاص مـن كل طراز ، وعلى كل صنف • واقترب منا وزراء سابقون وأعضاء في أحزاب • واتصلنا بمختلف الهيئات والجماعات ، نتعرف علـى اسرار الحيـاة المصرية ، ونقف على شئونها ••• وكان الاضطهاد يصاحب مصر الفتاة ، تطاردها الحكومة ، ويقاومها الوفد • وكنا نرحب بالمعونة نتلقاها من أي ناحيـة ، ونتلمس مظاهر التأييد • وكانت الحركة دائما أبدا في حاجـة الى المال ، وكانت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة باعانتنا لمصلحة الوطن والأمة • وطرقنا عدة أبواب ، وكان من بين هذه الأبواب علوبة باشا ، ومحمد محمود باشا ، وبهي الدين بركاب باشا • وكان على

رأس هؤلاء حماسة ورغبة في تأييد مصر الفتاة علي ماهر ، ويليه محمد محمود ثم بهي الدين بركات • وهكذا مضت مصر الفتاة تشق طريقها وتواصل كفاحها • وفي هذه الأثناء ، تلخصت العقبة التي تعترض سير الايمان الجديد في الوفد وحزب الوفد • فهذه الزعامة المقدسة التي فرضها النحاس باشا على الأمة ، وهذه الرغبة في القضاء على الروح الجديدة التي نبعت من مصر الفتاة ، ومهاجمة مصر الفتاة ومحاولة خنقها ـ كل ذلك أدى بنا الى اعتبار الوفد خصمنا الأول ، وضرورة العمل على صرعه والتغلب عليه واراحة البلاد من كابوسه • فكان هؤلاء أعوانا على تحقيق هذه الفكرة ، وخاضوا المعركة الى جوارنا في هذا السبيل كل بأسلوبه ، وفي دائرة قدرته • ولم يكن يهمنا في ذلك الوقت تفاصيل ما يعملون ، ولا الأهداف التي يسعون الى تحقيقها لأنفسهم من هدم الوفد ، ولم يكن يعنينا اذا كانوا مخلصين فيما يوجهونه من اعتراضات للوفد أم لا ، لأننا كنا أصحاب المعركة ، وهؤلاء لم يزد عملهم في كل ما عملوه أو قالوه عن تأييد ما نقول أو تحبيذ ما نعمل • ولذلك فقد سرنا ، وكان من مصلحة كفاحنا أن يكون هناك تحالف بين هذه القوى المختلفة ، حتى نصل الى تحقيق الهدف الذي نسعى له ، وهو تحرير البلاد من سيطرة الوفد ، هذه السيطرة الفاسدة » (٣٧) •

وعلى ضوء هذه النظرية ، أخذت العلاقات بين أحمد حسين والوفد تسوء يوما بعد يوم ، واشتد النزاع والصراع بينهما في عهد حكومة نسيم باشا خاصة ، لأن خطة نسيم باشا كانت تلقى التأييد الكامل من الوفد ، بل وتلقى التوجيه أيضا • وقد اتهم أحمد حسين الوفد بأنه انما يؤيد نسيم باشا حرصا منه على الحكم وعلى كراسي الحكم ، لأنه يعتبره القنطرة التي سيعبر عليها اليه •

فلما تأزم الموقف الدولي في أعقاب الهجوم الايطالي على الحبشة، ووقف الشعور الوطني المصري مساندا قضية الأحباش ، اتخذ أحمد حسين

موقفا معارضا • فقد أعلن أنه علـى هؤلاء الذيـن يريدون الدفاع عن الحبشة ، أن يدافعوا عن مصر ، وهؤلاء الشجعان فليبرزوا شجاعتهم في مصر ، والراغبون في التضحية ، أمامهم الميدان فسيحا في مصر!(٣٨) • ونسي أحمد حسين أن الأحرار في كل مكان يتعاطفون ويتقاربون وقت الاحن والشدائد ، وان هذا المظهر من مظاهر التأييد الذي وقفته مصر تجاه الحبشة ، كان يمثل في نفس الوقت احتجاجا ورفضا لكل مظهر من مظاهر العدوان ، وأن هذه المشاركة لبلد يعـاني محنة قاسية على يـد عدوان فاشي جسيم ، لم تكن تعني بحال تجاهل القضية الأساسية للبلاد ، بل كان فيها ما يؤكدها • ولكن أحمد حسين كان يرى في ذلك الحين أن مصر « لا تكسب قليلا أو كثيرا في معاداتها ايطاليا واظهـار خصومتها العنيفة في وقت كان الاستقلال فيه أثرا بعد عين ، والانجليز يتحكمون في كل شيء » (٣٩) • ولهذا فلا عجب اذا بدت دعوتـه في ذلك الحين ، « دعوة غريبة شاذة » ــ على حد قوله ، وأن أخذ الرأي العـام يهجس بأنها دعوة مدسوسة ، وأن للايطاليين فيهادخل • حتى لقد أشارت الـى ذلك صراحة مجلة اللطائف المصورة (٤٠) •

ولم يلبث احمد حسين أن أوقع نفسه في تناقض غريب • ففي أثناء الثورة التي اندلعت في اعقاب تصريح هور الأول في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ • وفي الوقت الذي أخذت الجماهير تتولى معالجة القضية الوطنية بطريقتها الخاصة: طريقة العنف، وتبدد بالثورة أحلام بريطانيا في الاكتفاء «بالتعاون الودي» بديلا عن المعاهدة ــ وبمعنى آخر بينما استسلمت الجماهير لدعوة التهييج التي أطلقها الوفد ، وهي الدعوة التي ظل ينتحلها أحمد حسين طوال السنتين السابقتين ، وبدلا من أن ينخرط أحمد حسين في قيـادة العمل الشعبي ، وينصرف الى تنظيم ثورة الجماهير ، اذا به يترك فجأة طريق التهييج ، ويطير الى اوروبا وانجلترا في أثناء المعركة للدعاية للقضية المصرية ، كأن هذه القضية ما تزال مسألة دولية ، وكأن الأمر مع انجلترا

أمر اقناع ودعاية ! فقد أعلن أحمد حسين على صفحات الجرائد عن اكتتاب عام اسفر عن مبلغ هزيل هو مائتا جنيه فقط ، دفع الجزء الاكبر منه علي ماهر باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا وعلوبة باشا (٤١) • وغادر أحمد حسين القاهرة ومعه فتحي رضوان ، وفي وداعه علوبة باشا ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٣٥ ، أي في اليوم السابق على تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر الذي فجر الثورة الثانية • وتوجه الى انجلترا ليخطب في اجتماع حضره الطلبة المصريون المقيمون في لندن وفي البلاد المجاورة قائلا : « جئنا بكل اخلاص لعرض قضية مصر على الانجليز • جئنا نقول لهم اننا ونحن أكثر الناس تطرفا من وجهة نظرهم ، ونحن أكثر الناس كفاحا من أجل الاستقلال ، نستطيع ان نضع ايدينا في أيديهم باخلاص اذا احترموا استقلالنا وحريتنا »!(٤٢) •

ولما كان احمد حسين لا يمثل أية أغلبية شعبية ، وكان الانجليز يعلمون ذلك بطبيعة الحال ، فان بعثته لم تسفر عن شيء هام ، اللهم الا حدوث انقسام بين الطلبة المصريين في أوروبا ، عندما أعلنت جمعية باريس أنها ترفض التعاون مع مندوبي جمعية مصر الفتاة الذين حضروا الى أوروبا ، وأنها ستعمل لخدمة القضية المصرية تحت رعاية الوفد المصري • وأرسلت تلغرافا بهذا النص الى الصحف المصرية نشرته تحت العناوين العريضة (٤٣) •

وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٣٦ عاد أحمد حسين الى مصر ليتحدث عن انطباعاته في لندن ، فأعلن أن الانجليز « خصوم شرفاء معقولون » ! ، وأنه قد أحس ورفاقه بذلك « كما أحس زعيمنا سعد زغلول بالأمس » • ولكن بشرط واحد ، هو أن يكون خصومهم أقوياء (٤٤) •

ولكن احمد حسين عاد ليجد أن الوفد قد ألف فرق القمصان الزرق• فدخلت خصومته للوفد مرحلة جديدة ، فمع أنه أظهر سروره في البداية « لأن فكرة مصر الفتاة في النظام والعسكرية قد انتصرت » ، الا أنه عاد

بعد أيام فهاجم هذه الحركة ووصفها بأنها «حركة زائفة» ، وأنها قامت على تقليد حركة القمصان الخضر ، فلن تلبث أن تزول كما زالت غيرها من الحركات الزائفة :

« ففي عشية وضحاها ، اذا بهم يلبسون قميصا أزرق ، وفي عشية وضحاها اذا بنا نسمع عن القيادة والفرق والألقاب الضخمة ، والتي لا نعرف لها معنى الا الطبل والزمر كعادة القوم • هؤلاء هم الذين يقلدون غيرهم ، ولذلك فان حركتهم زائفة لا تلبث أن تزول كما زالت غيرها من الحركات الزائفة • وستبقى مصـــر الفتــــاة لتواصل مهمتها ، ولتؤدي رسالتها » (٤٥) •

على أن أحمدحسين عاد أيضا ليجد أن كبار مؤيديه قدأصبحوا في دست الحكم • فقد أصبح علي ماهر باشا رئيسا للوزارة، كما أصبح غلوبة باشا وزيرا للمعارف • وشرعت الحكومة على الفور في الاعتراف بمصر الفتاة « كهيئة جديرة بالاحترام والتقدير » ــ على حد قول أحد قادة مصر الفتاة ــ وظهر ذلك في المقابلات المتعددة التي تمت بين رئيس الوزراء وأحمد حسين • وفي ظل هذه الظروف المواتية ، أخذ أحمد حسين يعمل على تثبيت دعائم جمعيته ، وينظـم أعمالها الادارية وماليتها بمـا يتفق واستقبال العهد الجديد (٤٦) •

• • •

في تلك الأثناء كانت البلاد تجتاز مرحلة تاريخية فاصلة • فقد مات الملك فؤاد بينما كانت اجراءات حصول البلاد علـى حريتهـا الداخلية والخارجية تسير في طريقها المرسوم • فكانت تلك نقطة التحول في الموقف الداخلي كله : فمن ناحية ، فقد اعتلى العرش شاب صغير هو في سن أي شاب من شباب مصر الفتاة • ومن الطبيعي أن يرى شباب مصر الفتاة في هذا الملك الشاب ، وهو جزء من شعارهم ، زعيما هيأته الأقدار لرعاية

وحماية هذه الحركة الجديدة وقيادتها عند اللزوم • وأن يرى الملك بدوره في هذه الحركة التي تقوم على الشباب جنودا يستطيع أن يستعين بهم عند اللزوم • ومن الناحية الأخرى ، فان علي ماهر باشا ، الذي شاءت الظروف أن يكون في رئاسة الوزارة عند اعتلاء فاروق العرش ، وأن يقدم له أجل الخدمات ، وأن يقع في نفسه أجل موقع ، ويبسط عليه سيطرته ويخضعه لنفوذه — قد رأى — بعد أن اضطر الى أن يتخلى عن الحكم للوفد على أثر الانتخابات الحرة التي أجراها تحت الظروف التي كانت تحكم الأحداث — أنه يكون قد أضاع فرصة العمر اذا ترك الوفد يحكم دون منازع في العهد الجديد ، فأخذ يرسم مخططاته ليعود مرة اخرى الى الحكم • وكان من الطبيعي أن يكون لمصر الفتاة دور كبير في هذه المخططات على النحو الذي يرويه أحمد حسين فيما يلي :

« خرج علي ماهر من الوزارة وجاء الوفد • وقد خرج علي ماهر بنية العودة الى الحكم • ومنذ اليوم الأول الذي بارح فيه الوزارة ، شرع يعد الخطط ويحكم التدابير للعودة الى الحكم • ونحن لا نرى في ذلك حرجا ، ولا نؤاخذ عليه علي ماهر ، بل كنا نرى هذه المحاولة من ناحيته متفقة مع برنامجنا • فهو لا يقدر على القفز الى الحكم الا بعد اجلاء الوفد منه • والقضاء على سيطرة الوفد سواء في الحكومة أو بين طوائف الأمة ، هو بغيتنا وانشودتنا • ذلك أننا نؤمن أن الوفد وسياسته هي السر الأول في حالة الافساد وقلب الاوضاع التي نشاهدها في الحياة المصرية بأسرها •• من أجل ذلك توافقنا وعلي باشا ماهر على التخلص من الوفد : هو يريد ذلك لأجل أن يقفز الى كرسي الوزارة ، ونحن نريده لنحرر الامة من ربقة الاستعباد لهذا الصنم المعبود بالباطل » (٤٧) •

وقد ظهرت مظاهر هذا التوافق على النحو الآتي : فلقد ذكرنا أن خطة علي ماهر باشا كانت تقوم على تقوية الموقع الذي سوف يحكم منه (القصر) شعبيا ، بنقل مركز المقاومة ضد الانجليز اليه من الوفد الذي

هادئ » ومن أجل ذلك كان موقفه الذي أشرنا اليه من المعاهدة • وقد انعكست هذه الخطة على موقف أحمد حسين من المعاهدة أيضا • فان احمد حسين ، الذي ألف في عام ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة للترويج لمقترحات محمد محمود ــ هندرسن ، على اعتبار أنها « الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد الى الأمام » ، لم يلبث أن اصدر في يوم ٦ سبتمبر ١٩٣٦ بيانا أعلن فيه رفضه للقيود التي تضمنتها المعاهدة ، والتي « لا يمكن أن تقيد مصريا واحدا » • ووصف المعاهدة بأنها ينقصها العنصر الأساسي في صحة العقود والالتزامات ، وهو عنصر الرضى • « ولا عبرة بالقول بأن ممثلي الشعب المصري قد قبلوا المعاهدة ، وأن البرلمان سيصدق عليها ، لأن أحد الطرفين مغلوب على أمره ، والثاني هو الغالب » • ثم وجه نداء الى الأمة بجميع عناصرها أن تستأنف الكفاح السريع بحيث لا يمضي عام واحد ! حتى يكون التجنيد قد أصبح اجباريا ، وتضاعفت قوات الجيش عدة مرات ، وامتلكت مصر مئات الطائرات ، وألغيت الامتيازات ، وبرزت شخصية مصر الدولية في جلاء وقوة • وعلينا أن نحارب الأمية وان نقضي عليها ، وأن نشيد استقلالنا الاقتصادي ، وأن نقضي على العبودية لأوروبا ومنتجات أوروبا وروح أوروبا •• وفي كلمة : يجب أن نجند الشعب في جميع الميادين ، وهكذا لا يمضي عام واحد ، او عامان على الأكثر ! حتى تكون مصر مستعدة بجميع طبقاتها للتحرر من كل قيد يمس سيادتها من بعد أو قرب ، مستعدة لأن تنكر هذه النصوص الجائرة » (٤٨) •

وبهذا البيان المتلىء بالتغرير ، يهاجم أحمد حسين المعاهدة • فهو لا يرسم أي مخطط مدروس لانتزاع الاستقلال من الانجليز عن طريق القوة ، وهي البديل الوحيد للمعاهدة ، وانما يقدم برنامجا ساذجا يقوم على مضاعفة قوات الجيش عشر مرات والحصول على مئات الطائرات ، فتصبح مصر بعد عام أو عامين على الأكثر مستعدة لتحرير نفسها من كل

قيد ! كأن أمور البلاد في أيدي بنيها ، واستخفافا بما يحف بانشاء مثل هذا الجيش من ناحية النفقات الهائلة ومصدر التسليح والتدريب وغير ذلك من الأمور التي تنوء بها الدول الكاملة الاستقلال • وكيف كان أحمد حسين يستطيع أن ينفذ هذا المخطط الفخم لو أنه ولي الحكم في ذلك الحين تحت أغلال الاحتلال ؟• ان هذا يبين بوضوح أن المسألة كانت مسألة الظهور في ثـوب التطرف لاجتذاب ولاء الشباب الأحدث سنا والأكثر حماسا ، لا لخوض المعركة ضد الانجليز ، لان ذلك لم يحدث ــ وانما لمحاربة الوفد ، وليكونوا في خدمة الملك الجديد ، وهذا ما حدث •

اتهـام مصر الفتاة بالعمالة لايطاليا

في ذلك الحين كانت علاقة أحمد حسين بالوفد قد دخلت مرحلة خطيرة ، حين أعلن النحاس باشا من فوق منبر مجلس النواب في يونية ١٩٣٦ ، أن جمعية مصر الفتاة « تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد »• وقد اعلن النحاس باشا هذا الاتهام الفريد في حقل السياسة المصرية ، بمناسبة استجواب تقدم به النائب هارون أبو سحلة لرئيس الوزراء عن أسباب مقاومة الحكومة لسفر بعض أعضاء مصر الفتاة في رحلة الى الصعيد بالقميص الأخضر • فقـد ألقى النحاس باشا البيان الخطير الآتي :

« ثبت لوزارة الداخلية أن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد (ضجة) ولذلك قررت الوزارة ، حرصا على مصلحة الدولة ، أن تمنع تجوال أعضاء هذه الجمعية في القرى بزي خاص• وقد بذلت لرئيس الجمعية النصيحة الودية بالعدول عن السفر الـى الصعيد ، فلما لم يستمع لهذه النصيحة ، وسافر ومن معه الى أسوان ، لم يتعرض لهم أحد ، ولكن اتخذت الاجراءات للحيلولة بينهم وبين التجوال في القرى بزي خاص والاتصال بالأهالي، وذلك للسبب الذي بيناه •••

هذا ولم تتعرض الحكومة لجمعية مصر الفتاة في المدن الكبرى ، بل تركت أفرادها أحرارا يلبسون ما يشاؤون في حدود القانون • وقد سبق لهذه الجمعية أن طلبت عقد اجتماع عام بمدينة الفيوم في شهر أبريل ١٩٣٦ وصرحت وزارة الداخلية بعقد هذا الاجتماع ، على غير رأي مدير المديرية ، فتسبب عن هذا التصريح تجمهر كاد يؤدي الى اخلال خطير بالأمن العام ، واضطر البوليس الى اطلاق النار ، والمحافظة على أعضاء الجمعية الى أن رحلوا من مدينة الفيوم في فجر اليوم التالي عائدين الى القاهرة • كما أنه وصلت لوزارة الداخلية أخيرا تقارير من حضرتي مديري أسوان وقنا تفيد عدم ارتياح الأهالي لوجود هذه الجماعة بين ظهرانيهم ، وممن أمضوا هذه التقارير حضرة نائب اسنا المحترم • وان هذه الجمعية التي تنطوي اغراضها وعلاقاتها على ما يضر بمصلحة الدولة الكبرى ، لا يصح مقارنتها بجماعة الشبان الذين يلبسون القمصان الزرقاء• والذين تقوم مبادئهم على احترام النظام والقانون والعمل لخير البلاد ، وينتمون الى هيئة سياسية مسئولة » (٤٩) •

كان هذا البيان مفاجأة للنواب والرأي العام • وكان السؤال الذي برز في ذلك الحين : من هي الدولة التي كان يعنيها النحاس باشا ؟• وقد تولت الصحف الوفدية الرد على هذا السؤال • فقد أكثرت في ذلك الوقت من الحديث عن الدعاية الايطالية في مصر • وكان مما ذكرته أن مقدار ما أنفقته في خلال العام السابق قد بلغ عشرين ألف جنيه ، وأنه تقرر زيادة المبلغ الى الضعف في عام ١٩٣٦ (٥٠) • وقد ربطت بعض هذه الصحف بين المبالغ التي تنفقها الدعاية الايطالية وبين الجمعية وخصوصا موقفها من معاهدة ١٩٣٦ ، فتساءلت عن المصدر الذي ينفق منه أحمد حسين، وربطت بين نشاطه في معارضة المعاهدة ونشاط الايطاليين في مصر في اقناع الاهالي بضرر المعاهدة والتحالف مع الانجليز • ونشرت المجلة صورة تلغراف ، وزعته وكالة الشرق العربي ذكر فيه مراسل الوكالة في

روما أن الحكومة الايطالية وافقت على القرار الذي اتخذه اخيرا مكتب الدعاية الفاشية في الشرق بايجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الانجليزية ، وتشجيع القائمين بمعارضتها في مصر ، لأن الدوائر الايطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة الى نفوذ ايطاليا في الشرق والى التوسع الاستعماري الايطالي فيه (٥١) • وفي يوم ١٨ اكتوبر ١٩٣٦ نشرت مجلة آخر ساعة خبرا أوردت فيه أن دار السفارة البريطانية بعثت الى الجهات المصرية المختصة بصور مستندات حصل عليها قلم المخابرات البريطانية ، وهي تثبت بالدليل القاطع وجود صلة بين ادارة الدعاية الأجنبية المذكورة وبين بعض المعارضين في مصر • وقالت ان هذه المستندات لا بد أن تكون قد عرضت على رئيس الوزراء •

كانت علاقة الوفد بأحزاب الاقلية ، عندما ألقى النحاس باشا اتهامه ضد جمعية مصر الفتاة ، هي علاقة التحالف والائتلاف على النحو الذي أرسته الجبهة الوطنية • لذلك فلم تستمر المناقشة طويلا في مجلس النواب حول هذا الاتهام • على أنه مع ذلك جرت بعض المحاولات من بعض النواب لاستجلاء الموضوع وحمل النحاس باشا على القاء مزيد من الضوء عليه ، ولكنها كانت محاولات فاشلة • فقد وقف النائب فكري اباظة يقول انه نظرا لخطورة التهمة التي « تهم أعداء هذه الجمعية كما تهم اصدقائها »، ونظرا لأن كثيرا من الشباب متصل بهذه الجمعية ، فانه يرى تأجيل الاستجواب حتى تودع الحكومة وثائق الاتهام في المجلس ليطلع عليها الاعضاء حتى ولو في جلسة سرية ، فاذا تبين لهم أن هذه التهمة الخطيرة ثابتة ، استطاعوا أن يحولوا دون خطر هذه الجمعية على البلاد ، أما اذا كانت التقارير محل نظر ، استطاع النواب أن يناقشوا بالحجة والمنطق •

على أن النحاس باشا رفض رفضا باتا ايداع الوثائق في مجلس النواب ، قائلا ان « الوزارة متثبتة مما قدم اليها من الأدلة •• وان هذه المسائل تتعلق بسياسة الدولة العامة •• وهي من أسرار الدولة ، ولا يمكن

أن تتقدم بها ولن تتقدم ، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار ، والوزارة مسئولة أمامكم ، فاما أن تعطوها ثقتكم ، واما أن تسحبوا منها هذه الثقة ، والرأي الاخير لكم » •

وقد حاول فكري أباظة القاء الشبهات على التقارير ، فأبدى اعتقاده بأنها وضعت في العهود السابقة على عهد الوفد ، « وهي عهود طالما جرحناها وطالما طعنا في تقاريرها » ، « فأخشى كل الخشي أن تكون هذه التقارير صادرة من شخصيات معرضة •• فأود أن يشترك المجلس في التقارير أيضا مع الحكومة •• فاذا كانت هذه اللطمة صحيحة ، سحقنا هذه الجمعية وأبدنا هذا الوباء • وأما اذا كانت هذه التقارير مختلقة ، استطعنا مناقشة ما ورد بها بكل هدوء وسكون لنرى اذا كان في الامكان ازالة هذه الوصمة •

ولكن النحاس باشا أكد أن التقارير « وضعت في عهد الوزارة الحاضرة، في هذا العهد الجديد، وتوفرت لدينا منذ تبوأنا مقاعد الوزارة، لأني لا أبحث في الماضي ، ولا أريد أن أبحث عنه ، ولكني أبحث عن الحاضر وعن سلامة الدولة وحفظ الامن في الوقت الحاضر » •

وقد حاول النائب عبد المجيد ابراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) أن يدفع الحكومة الى رفع الدعوى العمومية على رؤساء الجمعية لمحاكمتهم على الجرائم التي اقتنعت الحكومة بصحتها ، « وعندئذ يتقدم هؤلاء النفر بالدفاع عن أنفسهم أمام القضاء المقدس ، فإما أن يحكم عليهم ، وإما أن يحكم ببراءتهم » •

ولكن النحاس باشا رفض هذا الاقتراح أيضا ، لأنه « يتنافى والخطة التي أبنتها لحضراتكم ، هذه الخطة هي أن الحكومة لا تريد أن تقدم أدلة، سواء للمجلس ، أو لأية هيئة اخرى• والمحاكمة لا تكون الا عند تقديم الأدلة الى الجهة التي ستصدر الحكم » •

وقد تساءل النائب السابق كيف يسمح رئيس الوزراء ، « باعتباره

رئيسا شعبيا ، ورئيسا رسميا للدولة » ـ وقد اقتنع دولته بخطر تلـك الدعاية ، أن يباح لهذا النفر أن يتجولوا في المدن ويبثوا دعايتهم الخطيرة، ثم يتركوا أحرارا ؟» .

وقد رد النحاس باشا بأن الحكومة « تريد المحافظة على سلامـة الدولة ، مع اباحة الحرية لكل من يريد » . واوضح أن سياسة الحكومة هي منع تجوال أعضاء الجمعية في القرى، واباحة الحرية المطلقة لها في زيها واجتماعاتها وخطبها في المدن ، « حيث يتسنى لكل انسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدو منها وأن يدرك كنه ما تغمز .. وحيث الاستعداد هنا واف ، والبوليس يقظ متنبه ، يحضر كل اجتماع، ويسمع كل ما يلقى فيه ، فاذا رأى بوادر شر منعها في الحال » (٥٢) .

ازاء هذا الاصرار من جانب النحاس باشا ، أدرك النواب أن لا جدوى من المناقشة ، فوافقوا على انهائها . وبذلك ظل الاتهام معلقا فوق رأس مصر الفتاة .

وما حدث بعد ذلك لا يساعد كثيرا على حسم هذه المسألة . فقد تقدم أحمد حسين الى النائب العام طالبا ان يحقق في هذا الاتهام . فاعتذر بأن الحكومة لم تكلفه بذلك . فطلب رفع الدعوى العمومية على النحاس باشا . فرفض أيضا لأن النحاس باشا متمتع بالحصانة البرلمانية (٥٣) . وفي شهر أكتوبر من العام التالي ، وفي ظروف انشقاق الوفد ونشوب المعركة الدستورية ، رفع أحمد حسين قضية ضد النحاس باشا بصفتـه الشخصية ، وبصفته وزيرا للداخلية ، يطلب فيها مبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض ، لما ناله من أضرار أدبية بسبب تصريحه فـي مجلس النواب » (٥٤) .

على أن النحاس باشا نفسه لم يلبث ، بعد اقالته مباشرة، أن تقـدم ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين ، قائلا انه حينما كان وزيرا للداخلية ورئيسا للحكومة ، اطلع على تقارير رسمية وأوراق

مختلفة تظهر أن جمعية مصر الفتاة كانت تتلقى اعانات مالية في أوقات مختلفة من علي ماهر ومحمد محمود واسماعيل صدقي وبهي الدين بركات ومحمد علي علوبة وعباس حليم وعبد الخالق مدكور وغيرهم ممن وردت أسماؤهم في التقارير والأوراق المذكورة • هذا فضلا عما جاء في هذه التقارير من صلة هذه الجمعية بمصادر أجنبية • ومضى النحاس باشا في بلاغة فذكر أن المعلومات التي وصلت اليه تثبت ، فوق الصلة المالية ، صلة أخرى سياسية تدل على الاتفاق في الاغراض والخطط ، حتى ان احمد حسين كان وثيق الصلة بهذه الشخصيات الكبيرة ويتلقى أوامرها ، ويعرف أسرارها وخططها • وانتهى النحاس باشا بطلب التحقيق مع جميع الشخصيات الكبرى التي ذكرها (٥٥) •

ولقد كان هذا البلاغ ، بطبيعة الحال ، فرصة طيبة لأحمد حسين ، ليحسم هذا الاتهام المعلق على رأسه • وخصوصا بعد أن انتهى حكم الوفد ، وأصبح جميع أصدقاء أحمد حسين في مراكز السلطة • ولكن النائب العام — كما قالت جريدة مصر الفتاة — « لم ير في هذا البلاغ ما يستحق مجرد النظر اليه ، فأهمله وتغاضى عنه » !! • وفي الوقت نفسه فان أحمد حسين الذي كان متحمسا لاجراء التحقيق معه عندما كان النحاس باشا مصرا على عدم التحقيق ، قد فقد حماسته فجأة عندما تهيأت الظروف لذلك • ففي مارس من العام التالي ، أعلن عن تنازله عن الدعوى المدنية المرفوعة منه ضد النحاس باشا • وساقت جريدته أسباب هذا التنازل على الوجه الآتي : فقد ذكرت أن « النائب العام قد أهمل بلاغ النحاس باشا وتغاضى عنه بعد أن رأى أنه لا يستحق مجرد النظر اليه • ولذلك فقد ثبت بواسطة الجهات المسئولة ، وبواسطة النيابة أن مصر الفتاة تعمل في وضح النهار لمصلحة الله والوطن • ولهذا سقطت فرية النحاس باشا !• ومصر الفتاة اليوم بحمد الله عالية الصوت مرهوبة الجانب • فلم تعد ضرورة لهذه القضية ، خصوصا وان الوقت قد فات

عليها . ونحن اليوم بازاء معارك جديـدة ، وتتطلع للمستقبل ، فلسنا نرغب في الوقوف طويلا أمام هذا الماضي ، بل نمر عليه مرور الكرام حتى نتهيأ للاخطار المقبلة علينا من كل صوب » (٥٦) . وهكذا تنـازل أحمد حسين بنفسه عن الفرص التي تهيأت له لاثبات براءته مـن تهمة العمالة لدولة أجنبية عن طريق حكم قضائي .

ولقد كان من الضروري مع ذلك أن نعالج هذه المسألة الهامة ونلقي عليها من الاضواء ما قد يمكننا من اصدار حكم تاريخي فيها . وفي ذلك نطرح النقاط الآتية :

أولا ــ أن تاريخ مصر الفتاة منذ نشأتها ، وعلى الرغم من صبغتها الفاشية التي لا شبهة فيها ، لم يكن فيه ما يشير بحـال من الأحوال الى وجود « علاقة خاصة » بينها وبين ايطاليا ، أو علاقة التابع بالمتبوع ، بل كان فيه ــ على النقيض ــ ما يدل على أن العلاقة بينهما كانت علاقة جفاء وخصومة . وحتى نزيل ما قد يبدو في هذا القول مـن تناقض ، نوضح أمرين : الأول ، أن الفاشية ، كايديولوجية ، لم يكن فيهـا ذلك المبدأ الأساسي في الشيوعية الذي يحتم وحـدة الحركة الشيوعية وعالميتها ، وهو وحدة الطبقة العمالية المناضلة في جميع أنحاء العـالم على حساب كافة الروابط القوميـة . وبالتالي فان اعتناق المبـادىء الفاشية لم يكن يستلزم بالحتم تلقي الأوامر والتوجيهات من مركز الفاشية في ايطاليا .

ثانيا ــ أن الحركة الفاشية ، التي قامت في ايطاليا ، وهي التي كانت تمثل أعلى مراحل الاستعمار ، كـان من الطبيعي أن تلقي التنديد مـن الحركات الوطنية في البلاد التي تعاني من الاستعمار ، كما حدث في مصر عند هجوم الايطاليين على الحبشة . ولقـد دأبت جريـدة مصر الفتاة (الصرخة) منذ نشأتها ، على التنديد بايطاليا ومحاولاتها الاستعمارية . ففي عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ هاجمت في عنف الدعوة التي وجهتها ايطاليا الى الطلبة الشرقيين في أوروبا لعقد مؤتمر في روما . وكان

مما وصفت به الجريدة ايطاليا في هذا المقال أنها الدولة التـي لا يعرفها الشرق الا طاغية جبارة فـي طرابلس ، تقتـل أبناءه ، وتستحل حرماته ، وتستعمر أرضه ، والتي يعرفها طامعة في غير طرابلس من بلاد الشرق • وفي يوم ٣٠ ديسمبر أعادت الكلام في هذا الموضوع ، ونبهت الى خطر تجميع الشبان الشرقيين في أوروبا في روما ، لاتخاذهم وسيلة للدعاية لها • وفي ٧ اكتوبر ١٩٣٣ نشرت مقالا هاجم فيه كاتبه موسوليني قائلا : انه « آخر من يجب أن نتحدث عنه في مصر •• فهو الذي اغتصب منا جغبوب ، والذي يتهيأ في أقرب فرصة لغزو مصر ، والذي يقتل أبطال المسلمين في طرابلس بلا حساب ، والذي لا يمثل لنا شيئا جليلا » • وفي عام ١٩٣٤ زار أحمد حسين ايطاليا وعـاد منهـا ليكتب مقالين أحدهما بعنوان : « أربعة أيام في نابلي وفي روما ، أو لقد خيبت ايطاليا حسن ظني فيها » ، والثاني بعنوان : « نذير مصر الفتاة في روما » • وقد نشر هذان المقالان مع مقال ثالث تحت عنوان : « للعبرة ، الاستعمار الايطالي في طرابلس الغرب وفظائعه » ، في جريدة الصرخة • مما اعتبرته ايطاليا تحريضا على كراهتها وازدرائها وتحقيرها ، فطلبت من وزارة الداخلية أن تتدخل في الموضوع ، فكلفت الوزارة النيابة برفع الدعوى العمومية (٥٧)

فعلاقة مصر الفتاة بايطاليا منذ قيامها ، اذن ، لم تكن علاقة مودة وتقرب ، وانما كانت علاقة جفاء وخصومة • وقد ظلت كذلك حتى كانت الحرب الايطالية ـ الحبشية ، التي وقف فيها أحمد حسين موقفه المعروف حين أعلن أن مصر لا تكسب قليلا أو كثيرا بمعاداة ايطاليا ، وهو موقف قد يكون منشؤه كراهة انجلترا وليس حب ايطاليا ، فترتب على ذلك ان اتهمت دعوته بأنها دعوة مدسوسة وأن للايطاليين فيها دخل • ومنذ ذلك الحين ظلت هذه التهمة تتأرجح بـين الشك واليقين ، حتى ألقى النحاس باشا بيانه السالف الذكر ، الذي قرب به هذه التهمـة خطوات كثـيرة مـن باب اليقين •

وهنا نصل الى تقويم بيان النحاس باشا من الناحية التاريخية • ان هذا البيان الخطير ، على الرغم من القائه في قاعة مجلس النواب ، وعلى الرغم من صدوره من رئيس الحكومة وزعيم الغالبية الشعبية في الوقت نفسه ، الا انه لا يمكن أن يرتقي من كونه بيانا سياسيا عن خصم سياسي، ليصبح حكما قضائيا دامغا • وهناك جملة أسباب لذلك ، أولها ، انه يستند الى تقارير وضعت في عهد الحكومة الوفدية ، أي في عهد حكومة تخاصم جمعية مصر الفتاة • وهذا وحده يلقي الشبهات حول قيمة هذه التقارير وعلى واضعيها ، ويلقي الشبهات بالتالي على البيان السياسي الذي بني عليها ، لان ما بني على ضلال فهو ضلال • ثانيا ــ أنه على الرغم من أن النحاس باشا قد أكد أنه قد تثبت بنفسه من الأدلة التي قدمت اليه قبل القاء بيانه • الا أنا لا يجب أن ننسى أن النحاس باشا كان خصما سياسيا لجمعية مصر الفتاة ، والخصم لا يصلح أن يكون حكما • ثالثا ــ أن هذه الأدلة لم تقدم للقضاء للتثبت من صحتها ولتصدر حكما فيها ، فهي أدلة مشكوك فيها • والشك لمصلحة المتهم على الدوام •

بقيت خطة مصر الفتاة بازاء ايطاليا • وفي الواقع أنه على الرغم من أننا سوف نرى العلاقات بينهما تتحسن ، بعد أن يرفع أحمد حسين علم الفاشية عاليا فوق دار حزبه ، الا أن هذا الارتباط الايديولوجي ــ كما ذكرنا ــ لم يكن من شأنه ايجاد رابطة ولاء أو تبعية ، كما هو الحالة في الشيوعية • ولذلك فاننا سوف نرى جريدة مصر الفتاة تهاجم المارشال بالبو أثناء زيارته لمصر عندما أدلى بتصريح تحدث فيه عن حماية ايطاليا للاسلام • فقد نددت « باليد الثقيلة القاسية التي يبسطها الجنرال بالبو على أهل طرابلس ، والعنف والابتكار في ألوان الاضطهاد الذي يعامل به سكانها » • ثم تقول ان من الاسلام أن يثور أهل طرابلس على الحكم الايطالي لبلادهم في ماضيه وحاضره ومستقبله (٥٨) •

وفي رأيي أن أحمد حسين لم يكن عميلا لايطاليا ، وان اتهام النحاس

باشا له بأنه كان يعمل ضد مصلحة وطنه ، كان اسرافا في الاستنتاج ، لأن الخط السياسي الذي اتجهه أحمد حسين ، على الرغم من أنه كان يبتعد عن الخط السياسي للكثرة الجماهيرية ، الا انه كان بعيدا أيضا عن الالتقاء مع الخط الاستعماري لايطاليا ، وهو ما يكشفه بوضوح سوء علاقاته بها.

* * *

على أن اتهام النحاس باشا — مع ذلك — كان لا بد أن يترك أثره المحتوم . فكما يقول أحمد حسين : « شرع كل مصري يعتدي علينا ، فلا نجد بوليسا يجرؤ على مؤاخذته ، ولا نيابة تجرؤ على محاسبته ، لأنه يضرب في أشخاص قال عنهم رئيس الوزراء انهم خونة صنيعة دولة أجنبية (٥٩) . وفي مذكرة رفعها أحمد حسين الى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ قال ان أعضاء الجمعية كانوا محل اعتداء على طول الخط في جميع أنحاء القطر . ففي المحلة وفي منوف وفي بورسعيد وقعت حوادث كان جنود مصر الفتاة فيها محل اعتداء شنيع (٦٠) . وقد قرر الأستاذ مصطفى مرعي ، الذي كان يترافع في حادثة دمنهور التي وقعت يوم ٢ اغسطس ١٩٣٦ بين القمصان الخضر والقمصان الزرق ، ان هذا الحادث يعتبر أثرا من آثار السخط على جماعة مصر الفتاة بعد تصريح النحاس باشا . وقال انه ترتب على هذا التصريح أن اعتقد رجال الادارة ان واجبهم ترضية الحكومة عن طريق مطاردة رجال مصر الفتاة والتهاون في حمايتهم (٦١) .

على أن أحمد حسين ، بعد أن تلقى الضربة الأولى ، لم يلبث أن استجمع قواه ، فانتقل جنوده من مركز الدفاع الى مركز الهجوم . وقد ساعده على ذلك عاملان ، أولهما : أن النحاس باشا ، ازاء النقد المستمر والعنيف من الصحف المعارضة والأجنبية لفرق القمصان الزرق — وهو النقد الذي بلغ ذروته في هجوم النقراشي على هذه الفرق ، قد أخذ

يراجع نفسه دستوريا في جدوى بقاء هذه الفرق ، وأخذ من ثم يصدر التعليمات واللوائح لتحويل هذه الفرق الى مجرد فرق رياضية ، وحرم عليها حمل السلاح ـ كما ذكرنا • ثانيا ، أنه في الوقت الذي كان النحاس يعمل في اضعاف شوكة فرق القمصان الزرق ، كان القصر ورجال الأحزاب الأخرى يعملون على تدعيم فرق القمصان الخضر وتعزيزها لمساندتهم في المؤامرة التي كانت تبيت للحكم الدستوري من جهة ، ولحمايتهم من سخط الشعب عندما أخذت تفوح رائحة الاقالة • ومن الثابت أن فرق القمصان الخضر كانت تقوم في ذلك الحين بمهمة حراسة خصوم الوفد ، ففي مقال لجريدة مصر الفتاة ، في معرض تعيير زعماء الأحزاب بفضلها عليهم • قالت : « كانوا لا يستطيعون عمل اجتماع صغير أو كبير الا بعد أن يمدهم جنود مصر الفتاة بحمايتهم »!(٦٢) •

وهكذا تجاوز الصراع بين مصر الفتاة والوفد كل حد • وبلغ ذروته حين أقدم عز الدين عبد القادر على محاولة اغتيال النحاس باشا يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، وقبض على أحمد حسين وفتحي رضوان ومحمد صبيح والدكتور نور الدين طراف وغيرهم من أعضاء مصر الفتاة (٦٣) • وبدا كأن نهاية الجمعية قد أصبحت وشيكة ، وأن الفرصة قد حانت للوفد ليتخلص من خصم متآمر كثير الشغب وأداة فاشية يعظم خطرها في يد القصر وأحزاب الأقلية • ولكن اقالة النحاس باشا ، بعد شهر واحد ، غيرت مصير الجمعية ، وانتقلت بها الى مرحلة جديدة وطور جديد •

(٢) ارتفاع المد الفاشي

سقطت حكومة الوفـد • وجاءت حكومة محمـد محمود باشا • فأصبح جميع حلفاء احمد حسين القدامى في مركز السلطة : ففي الديوان الملكي علي ماهر باشا ، وفي رياسة الحكومة محمد محمود باشا ، وفي وزارة المعارف بهي الدين بركات باشا ، وفي وزارة الصحة محمد كامل البنداري باشا ، وفي كل ركن من أركان الوزارة او دوائـر الحكومة حليف من حلفاء الأمس ــ على حد قول أحمد حسين (٦٤) • وفي يوم ٨ يناير تم الافراج عن أحمد حسين وفتحي رضوان ومحمد صبيح ونورالدين طراف وغيرهم من أعضاء مصر الفتاة (٦٥) •

وقد سارع أحمد حسين الى الاستفادة من الظروف المواتية ، فعقد مؤتمرا كبيرا دعا اليه محمد علوبة باشا وحامد العلايلي بك وحسن أنيس باشا وعبدالله للوم بك وغيرهم • ووقف يهاجم أعمال الوزارة الوفدية ، ويصف سياستها بأنها « سياسة تخريب وخيانة للقضية الوطنية » ، ثـم اتهم مكرم عبيد باشا بأنه « يريد أن يجعل نفسه زعيما للقبط ، ويدفع بهم الى احاطته احاطة السوار بالمعصم » ــ الى آخر هـذه النغمة المقوتة القديمة •• (٦٦) • وقد ظهرت « القمصان الخضر » في هـذا المؤتمر ، على الرغم مما صرح به محمد محمود باشا مـن أنه لن يسمح ببقاء حركة القمصان الملونة • فقد حضر رئيس فرقة المجاهدين في حزب مصر الفتاة بلباسه الأخضر ، وصرح في المؤتمر بأنه كان من المنتظر أن تظهر الأقمصة الخضراء في الاجتماع ، ولكن رئيس الحزب أمر بألا يظهروا ، وأن يكتفى بظهوره هو بلباسه الأخضر دلالة على وجودهم واستمساكهم بمبادئهم •

وقد دل هذا الحادث على أن الحكومة تكيل بمكيالين، لأنها كانت في ذلك الحين قد هدمت معسكرات القمصان الزرق وشتتت جماعتهم (٦٧) •

على أن هذه الظروف السياسية السالفة الذكر ، لم تلبث أن أخذت تنقلب الى اتجاه معاكس ، وبشكل سريع • ذلك أن الصراع على السلطة لم يلبث أن أخذ يقسم حلفاء أحمد حسين الى فريقين ، أو الى معسكرين ـ حسب تعبير الدكتور هيكل : معسكر القصر ، ومعسكر الوزارة • أو معسكر علي ماهر باشا ومعسكر محمد محمود باشا (٦٨) • وفيما يتصل بالمعسكر الأول ، فان الدور الذي رسمه علي ماهر باشا لوزارة محمد محمود باشا كان يقضي بأن تكون وزارة انتقال بين حكم الأغلبية وحكم القصر المباشر ، او بمعنى آخر أن تكون سلما يوصله الى كرسي رياسة الوزارة • وكان علي ماهر باشا قد أبعد نفسه عن كرسي الحكم عمدا بعد اقالة النحاس باشا لأسباب هامة : أولها ، انه أراد ألا ينكشف امام فاروق كطامع في الحكم ، في الوقت الذي يريد الظهور فيه في مظهر المتعفف الزاهد في كل شيء الا في خدمة مولاه • ثانيا، أنه كان يخشى أن تعقب اقالة النحاس باشا حوادث جسام يضطرب فيها الأمن ، وتغرق فيها البلاد في الفتنة ، فيواجه هذا الموقف العصيب وحده ، فيجهض فرصته في الحكم لفترة أطول وأكثر أمنا • وكان للقمصان الزرق نصيب في ايجاد هذا الجو من الرهبة (٦٩) • ثالثا ، أنه كان من الهم جدا بالنسبة له توفير جو الاستقرار اللازم لبقائه فيما بعد في الحكم لمدة دائمة • وكانت الوسيلة لذلك تحطيم قوة الوفد وقوة الأحزاب معا • وكان تأليف وزارة محمد محمود باشا وفيها كل هذا الحشد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب الموجودين في ذلك الوقت يحقق هذا الغرض ، لأن قيام التصارع بين هذه الوزارة والوفد من شأنه أن ينهك الطرفين معا فيهلكان معا ، فلا تكون هناك قوة سوى قوة علي ماهر باشا ليحكم البلاد بلا نزاع (٧٠) •

على هذا النحو كانت نظرة علي ماهر باشا الى وزارة محمد محمود باشا • وكان في هذه النظرة مطمئنا الى حقيقة بارزة في هذا الموضوع ، هي ــ كما يقول أحمد حسين ــ أنه اذا حان وقت التغيير ، فلن تكــون هناك حاجة لاقالة محمد محمود باشا ، « فهو ليس كالنحاس ، ويكفي ان يوعز له جلالة الملك بالاستقالة لكي يستقيل » (٧١) • وهذا ما حدث فعلا•

على أن نظرة محمد محمود باشا الــى وزارته كانت تختلف كــل الاختلاف • فعلى الرغم من سابق تجربته مع القصر ، الا أنه كان يعتبر حزبه الحزب الثاني في البلاد ، ومن حقه أن يحكم باسمه لا باسم القصر • ولهذا فلما أراد علي ماهر باشا أن ينتهز فرصة الأيام الأولى في وزارته ، وعرض عليه المضي في فكرة التحكيم التي رفضتها الوزارة الوفدية قبل اقالتها ، وذلك بغرض ارساء الأحكام الدستورية التي تؤكد حق الملك في أن يملك ويحكم معا ــ تخلص محمد محمود باشا مــن الاستجابة لهذا الطلب بقوله لعلي ماهر باشا : ان الأمور بينهما لن تكون في حاجة الى تحكيم ، وان العمل سيستمر في حدود التعاون التام (٧٢) •

وقــد فهم علي ماهر باشا بطبيعة الحال من كلمة التعــاون معنى التسليم بحكم القصر واجابة رغباته وتنفيذ اشاراته • ولكن محمد محمود باشا لم يكن يرمي الى هذا المعنى ، فقد تحمل في صبر وجلد تدخل علي ماهر المباشر في شئون الحكم واتصاله به قبــل الانتخابات ، فلما انتهت الانتخابات ، وجد من حقه أن يحكم البلاد لصالح حزبه ، وان أغلبيته في البرلمان هي مقياس تحول الرأي العام لصالحه ، على الرغم أن هذه الأغلبية كانت قد جاءت عن طريق التلاعب والتزوير ، وتحت سمع القصر وبصره ، بل وبمساهمته أيضا ! (٧٣) •

وكان بناء على ذلك أن رأي علي ماهر باشا أنه من الضروري أن يعيد الى ذاكرة محمد باشا المكدودة تلك الحقيقة التي لا بد أنه نسيها بسبب مضي وقت طويل على بقائه خارج الحكم منذ وزارته الأولى ،

وزارة اليد الحديدية • هذه الحقيقة هي أن وزارة الانقلاب ليست سوى اطار دستوري زائف لحكم القصر الحقيقي • لذلك فقد أخذ يدبر سلسلة التصرفات المثيرة والمهينة التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته ، والتى أشعرت محمد محمود باشا بما لا يدع مجالا للشك ، أنه لا يملك من قوة حقيقية سوى ما يستمده من سلطان الحكم ، وأنه رهن اشارة القصر، يرتفع باشارة منه ويسقط باشارة منه (٧٤) •

• • •

فأين اذن اختار أحمد حسين مكانه في هذا الصراع ؟ لقد اختاره بالطبع الى جوار علي ماهر باشا • فبالاضافة الى أنه جندي أمين من جنود القصر ، فان نجاح خطة علي ماهر باشا في الاطاحة بالأحزاب التقليدية للوصول الى الحكم ، كان يخدم هدف أحمد حسين نفسه في الوصول الى الحكم في النهاية بعد فشل علي ماهر باشا المتوقع • يقول أحمد حسين : « اننا قوم عمليون ، ولا تزال البلاد في حاجة الى اسم ضخم • ولما كان علي ماهر هو آخر هذه الاسماء الطنانة ، وهو الذي لا يزال حتى الان بغير تجربة كاملة ، وهو في النهاية جم النشاط والذكاء ، وهو الرجل الذي لم يفتر عن تأييدنا تأييدا كاملا طوال ست سنوات : يمدنا بالمال ، ويفتح لنا بابه حيث كان في الليل وفي النهار ، وفي أي وظيفة كان فيها • فلا عجب اذا رآنا الناس نأخذ جانب علي ماهر باشا ، وندعو لرفعه الى الوزارة ، ليكون مقدمة لحكم الشباب ، ومقدمة لثورة الاصلاح الكبرى » (٧٥) •

هكذا انقلب أحمد حسين على محمد محمود باشا وعلى أصدقاء الأمس من أعضاء وزارته • وأخذ يشن عليهم هجمات أشد وانكى مما كان يشنه الوفديون ، لأنها كانت هجمات الصديق الذي يعرف الكثير ليقوله ، والذي اشترك في الكثير أيضا • فقد فضحت جريدته في شكل

مهين كيف ألف علي ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا ، « باستثناء خشبة باشا الذي أدخل في آخر لحظة » ! (٧٦) ، وكيف أن علي ماهر باشا هو «الذي جعل من محمد محمود باشا بطل الانقلاب الحاضر» ! (٧٧) • كما فضحت الجريدة تدخل الوزارة في الانتخابات وتلاعبها فيها وتزويرها لها ومحاولة انجاحها المرشحين الدستوريين حتى على حساب حلفائهما السعديين ، حتى ان أحمد ماهر باشا هدد تهديدا صريحا بالانسحاب مع مرشحيه جملة من الانتخابات بعد أن وضحت له نوايا وزارة الداخلية (كان يتولاها محمد محمود باشا نفسه) (٧٨) • وقد أبدت الجريدة لذلك استنكارها صراحة وعلانية لمحاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه قائلة : « لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه • فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان ، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات ، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات ، هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات (٧٩) ! وتساءلت الجريدة أيضا : هل طردت حكومة الأغلبية من الحكم ليجيء محمد محمود ويطالب بمطالب منعت عن حكومة كانت تدعي يوما ان الأمة معها ؟ (٨٠) • ثم نقلت الجريدة ، في صراحة مذهلة ، رأي الديوان الملكي في الأغلبية التي حصلت عليها الوزارة نتيجة الانتخابات المزورة ، فقالت : « ان الديوان الملكي يعتقد أن الأغلبية التي نالتها الوزارة لا تدل في وضوح تام على أن الرأي العام متجه ناحية حزب من الأحزاب ! » (٨١) • وكانت قمة الاستهانة بمحمد محمود باشا حينما تحدثت الجريدة عن الأزمة بينه وبين القصر ، فوصفتها بأنها وصلت الى درجة « اقتنع معها القصر أن محمد محمود باشا لا يصلح بحال لأن يكون طرف تعاون مريح يطمأن الى بقائه • واتجهت النية الى قبول استقالته ان هي عرضت ! ولكن علي ماهر باشا هو الذي رجا بالحاح في عدم قبولها ، حتى لا ينسب اليه كثرة تعديل الوزارة ! » (٨٢) •

بينما كانت الأمور تجري على هذا النحو ، بعد ان دب الخلاف بين الشركاء على قسمة الغنيمة التي وصلت اليهم دون كد أو جهد • حدث حادث صغير قدر له أن يقلب علاقة احمد حسين بعلي ماهر باشا رأسا على عقب ، كما انقلبت من قبل بينه وبين محمد محمود باشا وغيره من أصدقاء الأمس • ذلك الحادث هو تعيين كامل البنداري باشا وكيــلا للديوان الملكي على أثر أزمة ثقة بينه وبين رئيسه ورئيس حزبــه محمد محمود باشا •

ومحمد كامل البنداري باشا شخصية فريدة في التاريخ المصري المعاصر لم تلق عناية بعد من المؤرخين المصريين ، رغم أهمية الدور الذي لعبه في هذه الفترة وسيطرته على مقدرات البلاد • وكان من قبل تعيينه وكيلا للديوان الملكي ، وزيرا للصحة في وزارة محمــد محمود باشا «وحرا دستوريا صادق الولاء لحزبه» ــ كما يقول الدكتور هيكل(٨٣) • وكانت قد نشأت علاقة وثيقة بينه وبين زعماء حزب مصر الفتاة ، عندما تولى الدفاع عنهم في قضية الاعتداء على حياة النحاس باشا (٨٤) • ويبدو أنه تأثر بمبادىء هذا الحزب وشعاراته عن التغيير ، أو حدث التقاء بينهما في وجهات النظر ، فيقول أحمد حسين : ان الرجل كان له مثل أعلى اصطنع نفسه من أجله ، ذلك المثل الأعلى هو « هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها مصر الفتاة في النواحي السياسية والخلقية والاجتماعية ، وأن يتجه اليها بكل الايمان والعزيمة والعمل السريع » (٨٥) • ويقول البنداري نفسه انه ناصر مصر الفتاة لمبادئها ولأنها كانت في نظره تمثل « تتاجا جديدا من الثورة » ، ونبتا من الشباب (٨٦) •

ولهذا فعندما اختاره محمد محمود باشا وزيرا للصحة في وزارته ، لم يلبث ان أخذ يشكو من أن زميله في الوزارة والحزب قد أصبح أسير

مبادىء انتعشت في مخيلته وتجسمت عقيدته : فقد كان أسير فكرة الدم الجديد (التي تمثلها مصر الفتاة) وثائرا على الجسم الوزاري الذي يشمله • كما شكا محمد محمود باشا من أن البنداري أصبح دعاية ضد حكمه ، لا يعجبه أسلوب الحكم ولا وجهات الحكم (٨٧) •

وما حدث بعد ذلك ليس من اليسير حسمه : ففي حديث شخصي مع البنداري (باشا) ، ذكر لي أنه بعد أن نقد الوزارة مرتين علنا في خطابين ألقاهما في وسط الشباب ، حصل شبه اتفاق داخل الوزارة على أنه سوف يستبعد منها عند اعادة تأليفها بعد الانتخابات ، وانه كان يعرف ذلك • على أنه فوجيء بعد تأليف الوزارة الجديدة بأن القصر الملكي يطلبه ، فذهب ، وكان أعضاء الوزارة الجديدة هناك ، ودعي لمقابلة الملك حيث طلب اليه أن يكون معه وكيلا للديوان ، وان ذلك كان مفاجأة له ، ولكن الملك ألح عليه ، ثم زاره علي ماهر باشا ليقنعه بالقبول، وكان واضحا أنه يكلمه باسم مولاه لا باسمه هو ، حتى قبل المنصب (٨٨) •

على أن مصدرين هامين آخرين يعالجان الموضوع من ناحية اخرى على أساس أنه كانت هناك اتصالات بين البنداري باشا والقصر أثناء وجوده في الوزارة ، وأنه كان بسبب هذه الاتصالات أن استبعد من الوزارة • وأول هذين المصدرين فكري اباظة الذي كتب في أثناء الأزمة بين البنداري باشا وعلي ماهر باشا مقالا طويلا وهاما تحت عنوان : « البنداري » ، ذكر فيه أن محمد محمود باشا كان يشكو من أن البنداري باشا كان ينفث خيالاته عن أسلوب الحكم ووجهات الحكم في ارجاء السراي فتردد الصدى (٨٩) • أما المصدر الثاني فهو الدكتور هيكل زميل البنداري باشا في الوزارة وصديقه الحميم • فهو يذكر عن أسباب الأزمة بين الوزارة وعلي ماهر باشا ، أنه قيل في ذلك الحين ان محمد محمود باشا لم يرشح كامل البنداري باشا لعضوية الوزارة

الجديدة، بحجة أنه رجل علي ماهر باشا ، وانه ينقل اليه ما يجري في مجلس الوزراء . ولم يكن محمد باشا ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزراء هو وحده الذي ينقل الى جلالة الملك مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفي رئيس الديوان وزيرا من وزرائه ينقل اليه ما يجري في الوزارات وفي مجلس الوزراء ، فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

ويقول الدكتور هيكل انه عندما عرف ذلك ، رأى أن الخلاف يجسم في غير موجب . فاذا صح أن البنداري باشا نقل الى علي ماهر باشا شيئا من أنباء الوزارة ، فلا شبهة في أنه أجاب عن حسن قصد عن أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعا منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر الا في شئون وزارته لفعل . واستطرد الدكتور هيكل قائلا : انه قابل محمد محمود باشا في كلوب محمد علي بحضور لطفي السيد باشا وشرح له حجته ، وعاونه لطفي باشا على اقناع رئيس الحزب بأن كامل باشا لا يصح أن يكون موجبا لخلاف يستطيع علي ماهر باشا أن يستفيد منه اذا أدى الأمر الى قطيعة (٩٠) .

على كل حال ، فعلى حسب الرواية التي يذكرها الدكتور هيكل ، فان علي ماهر باشا حين رأى أن محمد محمود باشا لم يرشح البنداري باشا للوزارة الجديدة لهذا السبب ، رأى أنه مما يجرحه ويجرح الديوان ، وقد أشيع أن البنداري صنيعته ، ألا يستطيع حماية رجل اصطنعه ، « فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها » . لذلك فلما قدم محمد محمود باشا مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البنداري باشا ، نصح علي ماهر باشا الملك بأن يستبقيه ويكلفه بتقديم كشف آخر . فلما جاء هذا الكشف

خلوا أيضا من اسم البنداري استبقي كذلك ، كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس ــ على نحو ما يرويه الدكتور هيكل ــ حتى رضي محمد محمود باشا أخيرا بتقديم كشف جديد فيه اسم كامل البنداري باشا . ولكن ارادة علي ماهر باشا شاءت الاكتفاء بذلك ، فبعد أيام صدر مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البنداوي باشا . وفي الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم ، نشرت الصحف أمرا ملكيا بتعيين كامل البنداري باشا وكيلا للديوان الملكي ! (٩١) .

. . .

انتقل كامل البنداري باشا الى معسكر القصر . ولكنه لم ينتقل الى معسكر علي ماهر باشا ! فلقد ذكرنا أن البنداري باشا كان أسير فكرة الدم الجديد . ولما كان علي ماهر باشا من رجال الدم القديم ، فقد كان ذلك كافيا ليتجه كامل البنداري باشا اتجاها آخر . وعلى ذلك فلم يكد يمضي شهران على تعيينه ، حتى كان علي ماهر باشا يرفع عقيرته بالشكوى . فقد نمي الى علمه أن البنداري باشا أصبح رسول فكرة الدم الجديد في القصر وداعية من دعاتها ، كما نقل اليه البعض أن البنداري باشا قال عنه انه « عجز » !. ثم رفعت اليه تقارير تفيد أنه اجتمع ببعض الشبان البارزين في مختلف الاحزاب ، وتحادث معهم في الشئون العامة ، ففهموا منه ان الملك يعتزم اجراء تطوير اداري ، وأن يؤلف وزارة منهم نابذا العنصر القديم نبذ النواة . كما عرف علي ماهر ايضا أن البنداري باشا أصبح محور اهتمام مصر الفتاة ، وأنه يتكلم معهم باسم مولاه ، لا باسمه هو ، وصار معلوما أنه يساندهم (٩٢) .

على أن اخطر ما في الامر كله ، ان فاروقا قد أصبح اسير البنداري ، وأسير فكرة الدم الجديد . فقد كان من الطبيعي أن يشده هذا المعسكر

الذي يتخذ « الملك » ركنا ركينا في شعاراته ، والذي تقوم خطته على تزعم « الملك الشاب » للنظام الجديد ، وأن يؤثر هذا المعسكر على المعسكر الذي يتزعمه علي ماهر باشا ، والذي يقوم على الاحتفاظ بالاطار الديموقراطي ، ويستعين بالأحزاب التقليدية القديمة ورجال الحكم الذين خاضوا المعارك الدستورية ضد والده الملك فؤاد ، ويزعمون لأنفسهم الحق في حكم البلاد لصالح أحزابهم • لقد أحس فاروق بأنه ينبغي أن ينتقل من الديموقراطية العفنة القديمة الى النظام الفاشي الجديد • وكانت تلك هي القضية التي أصبحت تقسم القصر حولها الى معسكرين متصارعين : معسكر البنداري ، وتؤيده مصر الفتاة ، ومعسكر علي ماهر باشا ، وقد باتت تؤيده الوزارة • وأصر علي ماهر باشا على اخراج البنداري !

وكان من الطبيعي أن تتسرب أخبار هذه المعركة التي تدور داخل القصر الى الصحف • فكتبت الصنداي تايمز تقول : «ان الوزارة الائتلافية الحالية قد تكون آخر محاولة لحفظ مظهر الحكم البرلماني الديموقراطي في مصر » (٩٣) • بينما خرجت « مصر الفتاة » بمقال خطير تحت عنوان : « اذا أخرج البنداري باشا من القصر ، فسيكون اخراجه آخر محاولة للديموقراطية للدفاع عن نفسها » • وفي هذا المقال الهام أشارت المجلة الى ما سبق أن أوردته عن التيارات التي تعمل تحت سطح السياسة المصرية « للبحث عن أسلوب لحكم البلاد يتفق مع رغبة مليكها وطموحه الى أن تحتل بلاده أرفع مركز بين الدول » • وقالت : ان القراء « يذكرون أننا كتبنا أكثر من مرة عن حديث الديموقراطية وكيف ينبغي أن تفهم • وذكرنا أن الحياة الدستورية بوضعها الحاضر ، لم تعد لتلائم حاجات البلاد ، ولا تساير نزوح الشعب الى مستوى أكرم من المستوى الذي هو عليه اليوم • فتجربة البرلمان والحياة النيابية منذ أربع عشرة سنة دلت على أن

الحكم عن طريقها وبوضعها هذا دون تعديل جوهري، أبعد عن أن يفيد البلاد ، بل على العكس قدم لها كل ضرر وأذى . فما دخلنا انتخابات الا وخرجت الأمة منها منهوكة الأعصاب محطمة القوى . وليس حديث الانتخابات الأخيرة بسر حتى نعيده الى الإذهان . ومن حسن الحظ أن كثيرين من الرجال ، ومن الدوائر المسئولة بدأوا يحسون بالحاجة الماسة الى اجراء هذا التعديل ، وأن يضربوا صفحا عن عربدة النحاس باسم الدستور وضجه وضجيجه ، بعد أن ثبت أن صياحه لا يساوي خردلة في السياسة المصرية . فكل تعديل قادم سيدل على طبيعة الاتجاه المنتظر : إما الى العدول عن التجربة الدستورية الى حكم ديموقراطي آخر يمتاز بسمة القوة والحرية والرغبة الصادقة في الانتاج ، أو إلى المضي خطوات أخرى في متابعة التجربة الحاضرة . ونحن نعتقد انه اذا كان من مظاهر هذا التعديـل خروج البنداري باشا من القصر ، فسيكون اخراجـه لحساب السياسة الحاضرة ، وسيكون آخر جهد تحاول به الديموقراطية أن تدافع عن نفسها » (٩٤) .

على أن علي ماهر باشا لـم يلبث أن أخطأ خطأ سياسيا جسيما كلفه بقاء كامل البنداري باشا في القصر سنة كاملـة ، وحظوته لدى مولاه . ففي محاولة للضغط على فاروق وتهديده ، طلب مقابلة النحاس باشا ، رغم الدور الذي لعبه في اقالته قبـل بضعة أشهر . وتقـول المصري انـه ألح وألحف في الطلب. فاشترط النحاس أن تتم المقابلة في بيته في سان استفانو ، والا فهو معتذر عن مقابلة رئيس الديوان . ولم يسع علي ماهر الا النزول على شرط النحاس باشا (٩٥) .

وتمت المقابلة الشهيرة في صيف عام ١٩٣٨ ، التـي أسيء فهمها في ذلك الحين وفيما بعد . فقد فهمتها دوائر الوزارة على أنها موجهة ضدها . كما فهمهـا التابعي كذلك (٩٦) . ومن الغريب أن أحمـد حسين ، رغم قربه من مسرح الحوادث ، أساء فهمها هو الآخر ، فكتب

يعزو طلبها من جانب علي ماهر باشا الى رغبته في التودد الى النحاس باشا حين رأى فرصته في الحكم قد دنت بسبب افلاس وزارة محمد محمود باشا (كان قد انقضى على تأليفها شهران فقط !) (٩٧) .

وواضح أن هذا السبب لا يبرر مقابلة علي ماهر باشا للنحاس باشا ، لأن علي ماهر باشا لم يكن لينتظر من النحاس باشا أن يؤيده في اعتلاء الحكم ، وهو يعلم أن هذا معناه انتقال الحكم الى القصر بشكل مباشر . وفي الواقع أن المقابلة لم يكن لها هدف سوى ما ذكرناه ، وهو الضغط على فاروق وتهديده بالتعاون مع الوفد ، ليستجيب لرغبته ويقيل البنداري باشا . ولكن المحاولة انتجت أثرا عكسيا ، لأن فاروق ـ كما يقول أحمد حسين ـ غضب على رئيس ديوانه، «ولأول مرة نظراليه بغيرالعين التي اعتاد انينظر اليه بها»(٩٨).

ولقد ترتب على ذلك بقاء البنداري باشا في القصر سنة تقريبا ، ارتفع فيها المد الفاشي في البلاد الى أعلى ذراه ، وعلى النحو الذي كان له تأثيره على الرأي العام حين نشبت الحرب العالمية الثانية ، ووقف الشعب المصري فيها عاطفيا مع الالمان .

احمد حسين يرفع علم الفاشية عاليا فوق الحزب

اتبعت « مصر الفتاة » الخطوط الرئيسية الآتية في الدعوة للنظام الفاشي :

أولا ـ مهاجمة النظام البرلماني في عنف ، واعلان افلاسه في تحقيق مطالب الشعب الوطنية والاجتماعية والاقتصادية . ووجه المفارقة في هذه النقطة ، أن الذين كانوا يقومون بمهاجمة النظام الديموقراطيهم المسئولون الرئيسيون عن فشله . لقد كتبت جريدة مصر الفتاة تقول : « نكره هذا النظام البرلماني الذي يقوم على تعطيل الأعمال وتعويق الانتاج ، والذي يحول البلاد الى مسرح من مسارح

الخطابة والتمثيل : يجوع الناس والنواب يتخاصمون • والأمة يهددها الخطر من الداخل والخارج ، ومحاضر الجلسات لا تضم الا مناقشات أفلاطونية تؤخر أكثر مما تقدم • والشعب في حاجة الى انتاج ، والى اصلاح ، والى تجديد ، والى وثبات ــ والبرلمان لا يساير هذه الرغبة ولا يشبعها • ونحن نريد في نهاية الامر نظاما لا تكون الكلمة فيه للجهال ، وهم في كل مكان الأكثرية ، بل نريد حدودا تحمي أصحاب الأذهان والمفكرين والأكفاء لتنتفع بهم الدولة » (٩٩) • وواضح أن احمد حسنين يقصد « بالجهال » الكثرة الجماهيرية ، لأن هذه الكثرة هي التي لها الكلمة في النظام الديموقراطي !

ثانيا ــ مهاجمة ساسة الجيل القديم كلهم (وفدا وأحزابا) ، والدعوة لحكم جيل جديد على رأسه فاروق : « هذا ملك شاب بتولى عرش بلاد فتية ، تريد أن تسير ، بل تركض ، حتى لا يدركها أحد ولا يشبهها شيء • وهؤلاء ساسة الجيل القديم ، جاء الملك فوجدهم يسيطرون على مقدرات هذه الأمة بعقليتهم وتفكيرهم وأساليبهم التي ان كانت تصلح في أيام ماضية ، فلن يصح في منطق الحياة وطبيعة الزمن أن تصلح اليوم • لم يكن اصطدام العهد الفاروقي بالوفد : رئيسا وحكومة وسياسة ، الا مظهر هذه الحياة الجديدة التي تتمشى في أوصال هذه الأمة ، مستمدة من حياة مليكها الشاب • ولم يكن سقوط هذا الجيل من الساسة القدماء في أحد معسكراتهم ، ونعني به المعسكر الوفدي ، الا لعجزهم عن فهم هذه الحقيقة ، ومحاولتهم الوقوف في طريق القدر • وثمة معسكر جديد من معسكرات الجيل القديم يتولى اليوم الحكم ، فيه فطنة أكثر قليلا من فطنة ذلك المعسكر الذي أقصي •• وانه ليسرع الخطى عسى أن يساير عجلة الزمن ، ولكن بعد يومين سيدركه اللغوب ويلهث • فان أدركته عناية الله ، فسيهتدي الى أن ما قدم من عمل صالح هو كل ما يستطيع ، وأن من الخير ان

يركن الى الهدوء والراحة ، ويراقب حيث هو هـذه الكتائب الشابة الزاحفة وعلى رأسها الفاروق ، سيد شباب هذا العصر ، وأكثر أبناء مصر فهما لرسالة الشباب واحساسا بها وتكيفا لها في أن تضع أقدامها ثم تشق طريقها » (١٠٠) •

ثالثا ــ الدعوة لحكم مصر الفتاة علـى أنقاض العهد القديم ورجاله • ولهـذا غير أحمد حسين اسم مصر الفتاة من جمعيـة الى حزب • وكان احمد حسين في ذلك الحين يعتقد أنه قد بلغ درجة من القوة يستطيع بها الوصـول الى الحكم « بعد ثلاث سنوات » ، فقد ألقى خطابا في شهر يونية ١٩٣٨ أعلن فيه أنه لن تمضي ثلاث سنوات حتى يصل الى الحكم هو وحزبه ، « فلم أكد ألقي هذا التصريح ، حتى استبشرت به الأمة فرحا • أما الشيوخ ورجـال السياسة فقد أخذوا يسخرون ويهزأون ، وكذلك سخروا من قبل على كل مصلح وصاحب فكرة وارادة : سخروا من هتلر ، وسخروا مـن موسوليني ، ومـن مصطفى كمال • ونحن لا يزعجنا ذلك ، بل يزيدنا ايمانا • نحن نريد الحكم ، لا لأننا نريـد مالا أو جاها أو سلطانا ،•• واذا قدر لي أن أكون في الحكم ، فلن آخذ مـن الدنيا الا بقدر مـا يكفيني لقوتي وشرابي مثل سائر المصريين » (١٠١) • وقد صرح أحمد حسين بأنـه حين يصل الى الحكم ، « سوف ننصب موازين لنحاكم هؤلاء الذيـن أجرموا في حق هـذا الوطن ، هؤلاء الذين خانـوه وخانوا الشعب واستغلوا جهوده ونهبوا أمواله » (١٠٢) •

رابعا ــ رفع راية الفاشية على الحزب • وقد رأى أحمد حسين من المناسب أن يرفع هذه الراية من فـوق مسرح الفاشية والنازية في ايطاليا والمانيا • فقام برحلة الى هذين البلدين ، وفي خلالها مر بانجلترا حيث أعلن من لندن « انا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا الطريق الذين سلكه من قبل هتلر وموسوليني • لا بل سوف نستطيع

أن نحقق ما عجز هؤلاء عن تحقيقه » (١٠٣) . وفي ألمانيا صرح بأنه جاء اليها لتحقيق غرضين : الاول ، زيادة معلوماته الخاصة وتجاربه بزيارة المنشآت الصناعية والاجتماعية ، والاطلاع على أساليب الجيش والطيران ومصانع الذخيرة وطريقة سير العمل في ادارات الحكومة والمرتبات وأجرة العمل ودخل الفلاحين (استعدادا للحكم !) . أما الغرض الثاني ، فهو مقابلة أقطاب حزب النازي ، ومعرفة تاريخ الحزب وتحوله ومنشآته (١٠٤) . وقد زعم في حديث له في ايطاليا أن « كل الشباب معنا ، وكل طبقات الشعب المظلومة ، وما أكثرها في مصر ، معنا كذلك » (١٠٥) . كما صرح لجريدة « لافورو فاشيستا » بأن حزبه يسير على « مبادىء العصر الجديد » ، وأن مبادئه « تتشابه مع مبادىء روما وبرلين » ، « ونحن نرغب في أن نقلد زعيمكم الدوتشي فيما أدخله من الاصلاحات الاجتماعية . ولهذا فانني سأدرس قوانين العمل والنقابات التعاونية والأعمال الاجتماعية السارية في بلادكم » وقال أيضا أن شبيبة حزب مصر الفتاة « تعتقد أن الدوتشي هو منشىء قواعد السياسة الاجتماعية الحديثة في هذا العصر » (١٠٦) . وفي حديث له مع جريدة « جرنالي دي جنوا » ، أكد أن « الفاشية فيها الكثير من الاسلام » ! واعتبر الفاشية نظاما ديموقراطيا ! « أنا لا أعتقد مطلقا أن هناك في أوروبا نظاما ديموقراطيا ونظاما دكتاتوريا ، وان انكلترا وفرنسا تختصان بالديموقراطية ، وايطاليا وألمانيا بالدكتاتورية . كلا يا صديقي ، هي ديموقراطية واحدة ولكنها مختلفة الصور حسب تقاليد كل أمة وعاداتها وما يتفق مع طبيعة شعبها . دعني أقول لك ان ما أراه هنا هو الديموقراطية بعينها ، اذ ما هي الديموقراطية ؟ أليس معناها حكومة من الشعب تعمل لأجل الشعب لا لمصلحة فرد أو جماعة ؟ وهذا ما أراه مطبقا هنا على أجمل الصور » . ثم هاجم « النظم البرلمانية كما رسمتها فرنسا » وقال : انها بضاعة

أجنبية لن تعيش في مصر ولن تروج ولا يمكن تطبيقها تطبيقا كاملا . ومع ذلك سوف نسعى بهذه الطرق الدستورية الموجودة الآن في مصر للوصول الى الحكم ، وبعدها يكون لنا رأي آخر ، اذ يجب ان يعاد النظر في هذا الدستور ليكون أكثر اتفاقا مع حاجات مصر الحقيقية (١٠٧) . على أن أحمد حسين عاد فصرح بأن حزبه قد يلجأ الى الثورة ، رغم أنه لا يبغيها : « نحن لا نبغي الثورة ، ولكننا قد نلجأ اليها اذا وجدنا مساومة أو مقاومة تبغي الانتقاص من حرية البلاد وحق الشعب » (١٠٨) .

وفي أثناء زيارة أحمد حسين لايطاليا ، عرض على موسوليني فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع ايطاليا ، ولكن الدوتشي اعتذر احتراما لاتفاق « الجنتلمان » الذي عقده مع انجلترا لتهدئة الحرب الباردة . وكان اعتذاره ــ كما يقول محمد صبيح ــ لبقا مهذبا (١٠٩). وكان هذا الاتفاق قد وقع في ١٧ ابريل ١٩٣٨ ، اي قبل زيارة أحمد حسين لايطاليا بأربعة أشهر تقريبا . وهذا الكلام يتفق مع حقيقة أن نشاط الدعاية الايطالية الموجهة بالراديو ضد بريطانيا ، انتقل في عام ١٩٣٨ بعد هذا الاتفاق الى ألمانيا (١١٠) .

وعندما عاد أحمد حسين الى مصر يوم ١٤ أغسطس ١٩٣٨ أخذ يواصل دعوته للفاشية ، ويجتذب اليها طبقات العمال : « ماذا فعل هتلر وموسوليني من أجل العمال في ألمانيا وايطاليا ؟ لقد تولى موسوليني الحكم وبعده هتلر ، وفي بلد كل منهما ملايين من العاطلين، فماذا بهما يجعلان عملهما الأول أن يوجدا عملا لكل عاطل ، فكان في ايطاليا خمسة ملايين عاطل ، فاستطاع موسوليني أن يوجد لهم العمل في يوم وليلة . وكان في ألمانيا أكثر من هذا العدد ، فاستطاع هتلر أن يوجد لهم العمل في يوم وليلة .. وقد رأت الدولة أن تتداخل لحماية العامل فلم يعد من الممكن في ايطاليا وفي ألمانيا فصل عامل من

العمال لأي سبب من الاسباب ، الا بعد الرجوع الى الهيئات الرسمية التي عينتها الدولة .. وقد زادوا في أجور العمال وحددوا ساعات العمل ، فكانت ايطاليا أول من أدخل نظام العمل أربعين ساعة في الأسبوع ، أي ست ساعات ونصف تقريبا في اليوم . اما ألمانيا فقد حددت العمل بثماني ساعات في اليوم » (١١١) .

• • •

وفي الوقت الذي كان أحمد حسين يواصل فيه دعوته للفاشية ، كانت جريدته تقدم المزيد لقرائها مما يعتنقه الحزب من مبادىء هذا المذهب وفلسفته . فقد نشرت الجريدة لموسوليني بحثا بعنوان : « مذهب الفاشية » ، يتضمن المبادىء الآتية :

« الفاشية تستنكر الاشتراكية والديموقراطية والمذهب الحر » . « الدولة الفاشية تعتبر الدين مظهرا من أعمق مظاهر الروح ، وهي من أجل هذا لا تحترمه فحسب ، وانما تحبه وتذود عنه » . « الدولة الفاشية ارادة قوة وسيطرة .. والميل الى الامبراطورية ، أي توسع الامم هو في نظر الفاشية مظهر من مظاهر الحيوية » . « مذهب القرن الحالي هو الفاشية : أما أنها مذهب حياة ، فيدل عليه أنها بعثت ايمانا . وأما ان هذا الايمان قد غزا النفوس فالدليل عليه أن للفاشية شهداءها ومن ضحوا في سبيلها » (١١٢) .

كما نشرت الجريدة بحثا بعنوان : « فلسفة النازية ، نظرية القادة ومبدأ التصاعد » ، أبرزت فيه ما ورد في هذه النظرية من أن الرئيس الأعلى رجل شاءت العناية الالهية أن تخلقه من أبناء الشعب لكي يعبر عن روح الشعب ويمثل ارادة الشعب ويكون ضمير الشعب . فهو شخص يفرض نفسه على هذا الشعب فرضا بما له من صفات سامية

ومميزات عالية وخصائص قدسية ترتفع به الى مقام الانسان الأعلى ، بل الى مقام أنصاف الآلهة • هذه الصفات وتلك الخصال تحمل الشعب كوحدة واحدة وكل واحد علـى الاعتراف بـه وتسليم زمامه اليـه والاخلاص له والطاعة له طاعة لا نهاية لها • وقالت : ان هذه النظرية تتعارض طبعا مع نظام الديموقراطية البرلمانية ، « الذي هو نظام هبوط ونزول ، تتحكم فيه الطبقة السفلى في الطبقة العليا ، وتسيطر عليهـا وتوجهها أنى شاءت ، « بينما الدولة النازية تسير على منهج التصاعد ، الذي هو تدرج من أسفل الى أعلى على شكل طبقات متراصة متماسكة تظل في رقيها وسموها حتى تصل الى القمة » • ثم تناولت الجريـدة طريقة الاستفتاء التي ابتدعتها النازية ، « لكي يعرف الرئيس الأعلى أن الشعب راض على عمله واثق بكل فكرة من أفكاره » ، فقالت : ان هذه الطريقة هي « الديموقراطية الحقيقية ، لا تلك المهازل البرلمانية التي تفتخر بها الدول الديموقراطية المزعومة التي يسيطر عليها تجار الكلام المنمق وأصحاب الأقوال » (١١٣) • كذلـك أشادت في بحث آخر بنظرية العمل في مذهب النازية ، فقالت ان هذه النظرية « تمحو التناقض بين العامل ورب العمل وتسلكهما جميعا في سلك واحد تبعا لنظرية التصاعد •• ففي المصنـع يشتغل رب العمـل كمرشد ، والموظفون والعمال كتابعين له من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بالمصنع ومـن أجل صالح الشعب وصالح الدولة » (١١٤) • وقد أبدى أحمد حسين إعجابه كثيرا بهـذه النظرية وهو في ألمانيـا ، واعتبرها حلا لمشاكل العمال فقال :

« العمال ، مشاكل العمال ، أجـور العمال ، نقابات العمـال ، اتحادات العمـال ، أصحاب الأعمـال ، أصحاب الأعمـال اليدوية ، أصحاب المهن الحرة ، المشتغلون بعقولهم ، الرؤساء ، الفلاحون • كل هذه الأسماء المختلفة لم يعد لها وجود في المانيا الهتلرية ، ذلك كلـه

وفي ألمانيا جاء هتلر الى الحكم بفضل جبهة العمل التي أنشأها هتلر • فقد كانت هناك نقابات للمهن المختلفة ، فقال : كل هؤلاء عمال تجمعهم صفة واحدة ، وتلك هي صفة العمل ، ولست أريد أن أقضي على نظام الطبقات لأخلق مكانه تطاحن المهن والحرف • واذن فيجب ان يصبح الجميع عمالا من طراز واحد ، يخضعون لنظام واحد وقانون واحد •• ففي سنة ١٩٣٥ كانت جبهة العمل في ألمانيا تحوي كل عامل سواء كان مرؤوسا أو رئيسا •• وبعد أن انتظم الجميع وحدة واحدة في جبهة العمل ، شرعت الدولة تعاون هذه الجبهة في تحديد أجور العمال ، وأمنت كل عامل على عمله •• وهكذا قضي على الاضراب •• ولا شيوعية ، فلا كبير ولا صغير ، الكل أعضاء في جبهة واحدة ، والكل عامل يعمل لمصلحة الجماعة المشتركة •• صاحب المصنع قبل العامل يعمل للدولة وللمجموع » • وقد تساءل أحمد حسين بعد ذلك عما اذا لم يكن هذا النظام « هو الحل الطبيعي لمشاكل العمل في جميع انحاء العالم ؟ » • ووعد بأنه عند عودته الى مصر سوف يدعو لقيام هذه الجبهة (١١٥) •

• • •

مصر الفتاة بين الفاشية والاسلامية

ومن العجيب أن أحمد حسين كان يرى وجوه شبه كبيرة بين الفاشية والاسلام • ففي أثناء زيارته لايطاليا ، أدلى بحديث لمراسل جريدة « جورنالي دي جنوا » قال فيه : « أستطيع أن اؤكد أن الفاشية فيها الكثير من الاسلام ، والاسلام هو أصلح النظم لحكم مصر » (١١٦) • وفي ترويجه لنظرية العمل في النازية قال : ان الأخذ بها هو « الرجوع الى المجتمع الاسلامي الحقيقي ، حيث لم يكن

يعرف صاحب عمل ولا عامل ، ولم يكن يعرف حاكم ولا محكوم ، بل الكل اخوة متعاونون » (١١٧) • ولا يدري الباحث هل يرجع هذا الكلام الى قصور في فهم أحمد حسين لتعاليم الفاشية أو لتعاليم الاسلام ؟• ام أنها الرغبة في تزويق الفاشية بالاسلام لاجتذاب الجماهير الاسلامية ؟ ان تذبذب احمد حسين بين الفاشية والاسلامية يعتبر أحد المعالم البارزة في فكره النظري : ففي الوقت الذى كان يروج فيه للفاشية بعبارات صريحة لا لبس فيها ولا شبهة ، وفي الوقت الذي كان يعترف فيه بأن حزبه « يسير على مبادىء العصر الجديد » ، وأن مبادئه « تشابه مبادىء روما وبرلين » ، كان يعلن أن هذه المبادىء فيها الكثير من الاسلام ، كما اخذت جريدته تدعو الى الأخذ بالشريعة الاسلامية لتكون أساسا للحياة في مصر ، وأنه يجب اعادة بناء الأمة الخلقي والاجتماعي بالرجوع الى الدين باعتباره أساس الفضائل وقوام المجتمعات ، « وانني أقول في مقالاتي اننا لا نؤمن بالبرلمان بصورته الحاضرة ، بل نؤمن بالشورى كما ينظمها الاسلام • وليس في الدنيا بأسرها نظام أسمى في الديموقراطية من الاسلام » (١١٨) •

وفي المدة من ١٠ نوفمبر الى ٨ ديسمبر ١٩٣٨ ، نشرت جريدة مصر الفتاة عدة مقالات حرضت فيها علنا على قلب دستور الدولة وتغييره بالقوة ، وذلك بدعوة الناس الى ثورة عنيفة للتخلص من الدستور والبرلمان • فقد نشر أحمد حسين مقالا بعنوان : « يا من بايعتموني ، لا بد من انقلاب ، لا بد من قوة ، ولا قوة بغير تضحية » قال فيه : « اذا أردنا اصلاح هذه العجلة القديمة ، عبثا نحاول ترميمها أو نغير بعض اجزائها • لا بد من تحطيمها تحطيما واعادة بنائها • وذلك هو الانقلاب الذي تحتاجه البلاد » • ثم قال : كل ما في مصر الان يدعو الى عملية جراحية : نظام الحكومة ، وتوزيع الثروة ، عقلية الناس ، طباعهم وتقاليدهم ــ كل شيء يحتاج الى انقلاب • لا بد من .

انقلاب يكتسح هذه الحشرات التي يسمونها وفدا أو نحاسا أو مكرما أو برلمانا . لا بد أن يشرق في هذه البلاد عهد كله ورع .. ولن يتم الا بواسطة الانقلاب العام الشامل .. ولا يخيفنا صراع الرجعية في وجهنا ، ولن تؤخرنا محاولات اليأس من خصومنا ، لأن هؤلاء الخصوم هم من سوف نسحقهم » .

وفي مقال آخر قال أحمد حسين : « أيها الجنود ، لقد اعتزمت أن أسير الى الأمام ، فإما حققت ما أصبو اليه ، وإما ارتقيت الى المشنقة ! وأعدمت بأسلوب من الأساليب! وعليكم بالتدريب العسكري، احذقوه ومارسوه ، وانما لأن مصر في حاجة الى جنود حقا وصدقا » . وفي عدد آخر نشرت مصر الفتاة مقالا لمحمد صبيح قال فيه : « ان البلاد تريد كرامة لا دستورا ، وتريد ثروة لا برلمانا ، وتريد صحة لا نوابا وشيوخا ، وتريد جيشا ودفاعا لا خطبا وتصفيقا » . وفي عدد آخر كتب محمد صبيح يقول : « أما هؤلاء الذين سيعترضون الطريق، فالويل لهم ألف مرة ومرة . والله لنحطمهم كما يحطم الزجاج الهش، ولنمزقن أشلاءهم ونذروها رمادا في الهواء .. فلتمتلىء الطرقات بالجثث ، وليتصل من طلائع الجيش من يصل . فليس بشيء أن نغسل غاياتنا بالدماء ، وأن نطهر ضمير هذه الأمة بحريق عظيم من الأحياء ، اجل ليس شيء مطلقا » (١١٩) . وعندما قدمت النيابة أحمد حسين ومحمد صبيح الى المحاكمة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة ، دفع التهمة بأنه كان يدعو الى حكم الشريعة الاسلامية . وهذه الدعوة في بلد دينه الرسمي الاسلام ، لا تعتبر جريمة ! (١٢٠) .

على أن الحقيقة ، وكما سوف نرى ، فان الدعوة الى حكم الاسلام كان ستارا تختفي وراءه الدعوة الى حكم القصر . وهنا تتلاقى الفاشية الاسلامية التي كان يمثلها أحمد حسين مع الاسلامية الفاشية التي كان يمثلها حسن البنا . فقد كان حزب مصر الفتاة في ذلك الحين

يعد عمامة كبيرة لوضعها على رأس فاروق ، تلك هي عمامة الخلافة . وكان الغرض من حكم الاسلام أن تحكم مصر بفاروق بوصفه خليفة المسلمين : « أنظروا الى التاج الذي يزين بلادكم ، والى العرش الذي يفيض جلالا على أمتكم ! أنظروا الى القائد الذي اجتمعت عنده الدنيا بالدين ! ـ ألا ترونه لم يدع ناحية من نواحي الحياة المصرية الا مسح بيده عليها : فالجيش هو على رأسه ، والدين هو حاميه ، والشباب هو سيده وقائده ، ومصر هو رمزها وأملها ، وامم الاسلام وشعوب العربية هو ملتقى أنظارها ومعقد رجائها » (١٢١) . « ملك في هذه السن المبكرة يتصرف كأمير للمؤمنين حقا ، بل وكأمير ممن يعتز بهم المسلمون فعلا . انها إرادة الله وكلمته ، انها دعوة من الله للمسلمين في مصر وفي جميع انحاء الدنيا . ان الكلمة اليوم للدين ، وان نجاتهم هي في عودتهم لدينهم .. » (١٢٢) .

وهذا الهدف يفسر بعض المظاهر التي طغت على سطح الحياة السياسية المصرية في تلك الفترة ، واولها ـ دعوة الملك الرسمية لزعماء العرب الذين وفدوا الى مؤتمر فلسطين القاهري ، وترحيبه بأمراء العرب ورؤسائهم الذين اجتمعوا في القاهرة قبل سفرهم الى مؤتمر فلسطين اللندني ، ومخاطبته الشعوب الاسلامية في حديثه بالراديو بمناسبة شهر رمضان ، واهتمامه بارسال رئيس ديوانه علي ماهر باشا الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، بدلا من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية . وكان أبرزها حين أم الناس لصلاة الجمعة ، وفيهم ولي عهد الحجاز وولي عهد اليمن . بينما كانت الهتافات تشق عنان السماء تنادي به خليفة للمسلمين . وقد أثارت هذه الصلاة من التعليقات في بعض الصحف الانجليزية والتركية ما اضطر السفارة المصرية في لندن الى اصدار بيان تكذيب فيه « ما ذهبت اليه بعض الصحف الانجليزية من تفسيرات تتعلق بالهتافات التي وجهت الى جلالة الملك

فاروق بالقاهرة في الأسبوع الماضي » ، وتوضح أنه « ليس هناك شيء مطلقا يتعلق بالمناداة بجلالته خليفة على المسلمين » •

مع ذلك ففي ذلك الحين كانت مصر الفتاة تنادي صراحة بخلافة فاروق وتدافع عن نظام الخلافة : « ان نظام الخلافة نفسه ليس باطلا • بل هو نظام صالح وصالح للمسلمين حقا ، اذا وجد الخليفة الصالح • ويكفي أن نذكر من أسباب صلاحيته أنه يجمع المسلمين ويوحد كلمتهم ، ولا يجعل من دولهم وشعوبهم كتلا متخاصمة متناطحة ، كما هي الحال في أوروبا ، بل يجعل منهم كتلة واحدة يرمز لها خليفة واحد ••• نحن نعرف أنه لم يدر بعد سعي رسمي في الخلافة ، ولكن قلوب المصريين تريدها • ونحن ننادي بزعامة مصر للاسلام وخلافة فاروق ، وسيتم ان شاء الله ذلك برضا جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم بعد فترة قصيرة من الزمن تستكمل مصر فيه سيادتها»(١٢٣)•

وفي ذلك الحين كان محمد كامل البنداري باشا يروج في القصر لهذه الفاشية الاسلامية • ففي مذكرات هيكل أنه كان يشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة ايطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة ، وصادف أن كان البنداري باشا يشهد تلك الرواية ، والتقيا في فترات ما بين الفصول في غرفة الاستراحة ، « فحدثني فيما كان يروى من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة في نظرية النظام الاسلامي للحكم • وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصري يختلف في طائفة من أسسه عن هذا النظام الذي تحدثني عنه • وأجاب : كلا ، فالدستور المصري يؤيد النظام الاسلامي في الحكم ويؤكده • قلت : « كيف يصح هذا ، ومن أسس الدستور المصري حرية الاعتقاد •• بينما يقضي الاسلام بعقاب المرتد عنه بالاعدام ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصري ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية في أسرة محمد علي ، بينما كانت الخلافة الاسلامية شورى بين المسلمين •• وكيف يصح هذا والدستور المصري

يقضي باحترام المعاهدات التي تعقدها مصر ، ومعاهدة مونترو تنص على أن يجري التشريع في نطاق المبادىء المقررة عند الأمم الغربية التي وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب • ومبادىء التشريع الغربي كلها لا تتفق مع النظام الاسلامي ؟ » • واجابني البنداري باشا : كل هذه التفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الاسلامي ، وليس في تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا »!(١٢٤) •

موقف القوى السياسية في مصر من التطور الفاشي

(١) الوفد :

كان الوفد يميل منذ البداية الى التهوين من شأن التطورات التي طرأت على دعوة أحمد حسين ، وخصوصا تطلعه الى الحكم بعد ثلاث سنوات ! وكان يعتبر ذلك من أعمال بعض « الصبية » ، « وضربا من السماجة التى تستحق الزجر ، والزجر الشديد ! » (١٢٥) • على أن الوفد مع ذلك كان يزعجه وجود الملك وراء هذه الحركة التي تهدد بهدم الدستور والغاء الحياة البرلمانية • وكانت صحفه تشير في بعض الأحيان بصراحة الى أن الملك نفسه ، وليس علي ماهر باشا او غيره ، هو الذي كان يمول هذه الحركة • فقد تساءلت جريدة المصري عن من ينفق على رحلة احمد حسين الى أوروبا ؟ ومن أين الأموال التي تتكلفها الرحلة والتنقل وطبع الكراسات وما الى ذلك « مما هو معلوم وما هو مجهول ؟ » (١٢٦) • وقد فهمت مصر الفتاة مغزى هذا السؤال وكتبت تقول : ان النحاس « يريد أن يتطاول على مقام جلالة الملك » • والدليل على أنه يتطاول فعلا ، هو أنه « لم يتورع ولم تتورع جرائده عن أن تهاجم محمد محمود باشا ولا علي باشا ماهر ولا الانجليز ولا

الطليان بصراحة ! فلا يستطيع واحد مـــن النحاحسة أن يدعوا أنهم يقصدون واحدا من هؤلاء حينما.يقولون ان وراءنا من يدفعنا مـــن الخلف • فالنحاس يريد أن يقول ان جلالة الملك هو الذي يرسل بنا الى أوروبا ، واننا ننفذ مشيئته » (١٢٧) •

وفي يوم ٣١ يولية ١٩٣٨ رأت جريدة المصري ان دعوى الفاشية قد أصبحت تستحق المناقشة • فكتبت مقالا يتسم بالذكاء ناقشت فيه المسألة من زاويتين : زاوية فساد الدعوة نفسها ، وزاوية عدم أهليـــة القائمين بها لتأسيس حكومات دكتاتورية • فقالت : « نحن الان ازاء حركة منظمة خبيثة تتولاها بالنشاط والتوجيه أيـــد خفية مستهترة ، غايتها أن تثبت في نفوس الشيوخ وأوساط النـــاس أن الديموقراطية قد أفلست في مصر ، وان البلاد في حاجة الى دكتاتور يهدم الدستور ويلغي البرلمان ، ويتولى الحكم وحده بيد من حديد ، على نحو ما يفعل في ايطاليا موسوليني،وفي ألمانيا هتلر وفي تركيا مصطفى كمال •• وانه ليكفي لهدم هذا البناء المتداعي على رؤوس أصحابه وبناته أن نوجه الأنظار الى حقيقة يتجاهلها دعاة الدكتاتورية في هذا البلد •• فليست الدكتاتورية ، كما يريد هؤلاء الدعاة أن يصوروها ، أن يقوم أي انسان على رأس الحكومة ثم يستصدر المراسيم والقوانين التي تطيح بالهيئات النيابية وتنزع أثواب النيابة مـــن أعضاء البرلمان ومجالس المديريات واشباههم ، وتجعل كل سلطة رهينة بمشيئة هذا الانسان الذي يوضع رئيسا للحكومة • كلا ، وانما هتلر وموسوليني ومصطفى كمال كانوا زعماء الاغلبية قبل أن يستجمعوا في أيديهم زمام السلطات ويصلوا بحكم هذه الزعامة ومن طريقها وحدها ليكونـــوا رؤساء لحكومات دكتاتورية » • « فلم يكن موسوليني رئيسا لديوان جلالة الملك فكتور عمانويل ، ثم قيل له كن دكتاتورا فكان • ولم يكن هتلر موظفا كبيرا أو صغيرا في بلاط غليوم الثاني ، ثم قيل لـــه كن دكتاتورا فكان •

فالدكتاتورية ، اذا كانت شرا حتى في صورتها الشعبية ، كما هي في ايطاليا وألمانيا ، فان شرها ليجاوز الحدود والقيود اذا تولاها رجال السراي . وقد صدق زعيم الأمة حيث قال في خطابه التاريخي بالجزيرة: « ليس اسوأ من حكم رجال السراي في أي بلد من البلاد » .

وقد ردت جريدة مصر الفتاة على هذا المقال في اليوم التالي فقالت : ان هتلر لم تكن معه يوم بدأ حركته أغلبية . بل تدرج أعضاء حزبه من ٧ الى ١١ الى ١٥ الى ٢٣ الى ٣٤ . حتى إذا كانت سنة ١٩٢٥ التي خرج فيها من السجن، لم يكن معه أحد . فلما عاود كفاحه ، ظل ثلاث سنوات ، ثم دخل الانتخابات سنة ١٩٢٨ ، ففاز بـ ١٢ كرسيا . ودخل الانتخابات بعد هذا بثلاث سنوات ، وكل مرة كان يفوز بنسبة هي دون الأغلبية . ومع أن هتلر لم تكن معه أغلبية برلمانية ، فقد ثبت انه اقدر رجل في البلاد ، ولذلك اضطر هندنبرج أن يسند اليه الحكم . وما أن حكم (٣٠ يناير ١٩٣٣) حتى تجلت كفاءته الممتازة ، فأقبل عليه الشعب وأحبه ، ونفض يده بصفة أخيرة من الديموقراطيين والشيوعيين الذين كانوا يتوزعون ثقته ! » (١٢٨) .

(٢) وزارة الانقلاب :

فما هو مدى تأثر وزارة محمد محمود باشا بارتفاع المد الفاشي ؟ ان المسألة ترجع الى مدى الارتباط بين هذه الحركة والقصر . وبمعنى آخر ما اذا كان ارتفاع النغمة الفاشية يعكس اتجاها ، أو يعبر عن اتجاه، في داخل القصر الى الأخذ بالفاشية كنظام للحكم، والغاء الدستور والبرلمان والأحزاب . ان البنداري (باشا) في حديثه معي ينكر أنه كان يفكر هو أو فاروق في عمل فاشية (١٢٩) . على أن جريدة مصر الفتاة ، وهي التي كان قادتها في ذلك الحين على أوثق الصلة به ، حتى انه — كما قال لي بنفسه — أمر حراس القصر الملكي بعدم التعرض لهم عند الدخول

ولو لم يحملوا تصريحا ــ هذه الجريدة تكشف الكثير مما كان يدور داخل القصر في ذلك الحين ، مما لا مفر لنا من الأخذ به ، نظرا لأنه لم يصدر من القصر تكذيب رسمي له •

هذه الجريدة تكشف بوضوح عن وجود معسكرين أو تيارين داخل القصر في ذلك الحين : المعسكر الاول ، معسكر البنداري باشا ، والمعسكر الثاني معسكر علي ماهر باشا • وكان من رأي معسكر البنداري باشا أن النظام البرلماني لا ينجب سوى الوزارات الفاسدة ، أو الوزارات الضعيفة ، وأن المثال على النوع الأول هو وزارات الوفد والمثال على النوع الثاني هو وزارات الانقلاب ــ كوزارة محمد محمود باشا التي كانت تتوالى عليها الأزمات منذ انشائها • ولذلك كان هذا المعسكر يرى ضرورة الأخذ بالنظام الفاشي والغاء الدستور والبرلمان والأحزاب ، على أن علي ماهر باشا ، الذي كانت سياسته تقوم على الأحتفاظ بالشكل الديموقراطي ، والحكم بواسطة وزارات الانقلاب، كان يرى أن ضعف وزارة محمد محمود باشا يمكن علاجه عن طريق اشراك السعديين في الوزارة واسناد المناصب الرئيسية فيها اليهم• وكانت ميزة هذا الاقتراح لعلي ماهر ، أنه يحقق له هدفين : الأول الحصول على فسحة من الوقت يستطيع أ ن يقضي فيها على العناصر الفاشية في القصر، ويمسك زمام الأمور في يده • والهدف الثاني ، اعطاء عناصر السعديين الفرصة ليثبتوا فشلهم هم الآخرون مع عناصر الأحرار الدستوريين ، فيتولى حينئذ الحكم وهو مطمئن الى أن جميع العناصر المنافسة قد اختفت من المسرح •

ففي مقال لجريدة مصر الفتاة في أول اغسطس ١٩٣٨ تساءلت صراحة : « هل فكر احد من المسئولين ، غير مصر الفتاة ، في اقامة حكم دكتاتوري ؟• هذا هو السؤال الذي نجيب عليه للمرة الاولى في صراحة : لقد اتجه التفكير ، بعد الأزمات المتتالية التي انتابت الحكم

المحمدي الحاضر الى طرح سؤال آخر هو : هل قدر للنظام البرلماني في مصر ألا ينجب غير الوزارات ألفاسدة أو الوزارات الضعيفة ؟ وكان الجواب مع الأسف : ان هذا هو الذي حدث فعلا من منطق الحوادث وسير التاريخ القريب • وسئل : اذن ما العمل ؟ المليك يريد لبلاده حكما قويا ، والأحزاب البرلمانية لا تريد أن تتفق على تأليف حكومة قوية تحقق هذا المعنى • فهل يستمر الحكم البرلماني بهذه الصورة وتعاني منه البلاد ما تعاني منه ؟• وعرض السؤال على السعديين ، ووجدوه سؤالا حازما حكيما لا سبيل الى الرد عليه الا بعمل واحد ، اذا أريد الابقاء على البرلمان الحاضر والدستور الحاضر ، وهو أن يشترك السعديون في الحكم ، فهم لا زالوا يؤمنون بالديموقراطية البرلمانية » (١٣١) •

وقد استأنفت الجريدة في عدد آخر الكلام في هذا الموضوع ، فقالت : ان الدستور كان قد وصل الى منطقة الخطر • وكانت التجربة الوحيدة لانقاذه هي أن تعدل الوزارة تعديلا حاسما بأن تدخلها عناصر قوية • ولم يكن خارج الوزارة من العناصر البرلمانية التي لم تجرب مقدرتها بعد في الحكم غير السعديين • وبذل علي ماهر باشا كل نفوذه في أن يقنع أحمد ماهر بالاشتراك ، وعرض عليه في صراحة أن اشتراك حزبه في الوزارة ونجاح التجربة هو العلاج الوحيد للأزمة الدستورية لا الوزارة ! لأن اخفاق الوزارة يعني اخفاق الانقلاب • وهذا يساوي تماما عدم صلاحية الدستور لأن يقدم للبلاد أي لون من الخير •• ومن هنا كان صوابا ما ذكره أحمد ماهر ، وهو يقنع نوابه بقبول التعديل الجديد، وهو أنهم اذا رفضوا الدخول في الوزارة الحاضرة ، فسيكون معنى هذا قيام دكتاتورية صريحة في البلاد يختفي في عهدها الدستور » (١٣٢) •

وعلى هذا النحو جرى تعديل الوزارة في ٢٤ يونية ١٩٣٨ حيث أسندت وزارة المالية الى الدكتور أحمد ماهر ، وأسند الى النقراشي باشا وزارة الداخلية ، وهما ــ على حد قول الدكتور هيكل ــ « أكبر

الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثرا في حياة الأحزاب المصرية » (١٣٣) • وقد جرى هذا التعديل فجأة ، حتى ان الدكتور هيكل ، الذي كان وزيرا في الوزارة ، علم به بعد حدوثه ! وعندما سأل محمد محمود باشا عن السبب في التعديل على هذا النحو الذي يجعل أقوى الوزارات من نصيب السعديين ؟ أجاب بأنه « رأى هو ، ورأى علي ماهر باشا ، والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين في الوزارة » ، حتى لا يناوىء السعديون الوزارة مناوأة تؤدي الى اضعاف الحزبين لمصلحة الوفد • ولم يذكر محمد محمود سببا لتولي الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشي باشا وزارة الداخلية ، الا انهما رغبا في ذلك ، وأنه لم ير بأسا بتحقيق رغبتهما ! » (١٣٤) •

(٣) الانجليز :

في ذلك الحين كان الانجليز يرقبون هذه التطورات في مصر بعين الاستياء • فقد كانت الأحوال الدولية تسير سيرا حثيثا نحو حرب مع ألمانيا • ففي ١٢ مارس ١٩٣٨ ضمت ألمانيا النمسا ، ثم تحولت الى أرض السوديت التي تفاقمت فيها الحركة النازية • وقد نصحت انجلترا وفرنسا تشيكوسلوفاكيا ، بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبرلن وهتلر ، بالتخلي عن الاقاليم التي تزيد فيها نسبة السكان الألمان عن خمسين في المائة • الا ان تشمبرلن ، بعد أن عاد الى انجلترا ، علم أن المانيا تحاول ان تضم مساحة اعظم اتساعا مما اتفق عليه في مقابلة ميونيخ ، كما أنها تطلب استفتاء الأهالي في بعض الأقاليم • فكانت أزمة سبتمبر ١٩٣٨ التي انتهت بالاستسلام الانجليزي الفرنسي في لقاء ميونيخ الثاني في ٢٩ سبتمبر ، والذي أتاح الفرصة للدولتين للاستعداد لخوض حرب تتجمع أسبابها •

ولقد كان ذلك مدعاة للانجليز للنظر في قلق الى الحركة الفاشية التي تقودها مصر الفتاة ويسندها القصر • وكان من السهل أن يربطوا بينها وبين الدعاية الايطالية والألمانية في مصر التي كانت في ذلك الحين تحرض العالم العربي على انجلترا استنادا الى موقفها من قضية فلسطين • وكان الايطاليون قد أنشئوا لهم في مصر في ذلك الوقت منظمة قوية للدعاية تعمل تحت رعاية المفوضية الايطالية التي كان على رأسها الوزير الايطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ماتزوليني Mazzolini الذي كان من أنصار الفاشية المتحمسين ومن أركان النظام الفاشي في ايطاليا منذ ١٩١٩ ، حيث كان في مقدمة الكوادر التي زحفت على روما• وكان ماتزوليني ، ورجال مفوضيته البالغ عددهم مائة ، وغالبية الجالية الايطالية في مصر ، يكونون طابورا خامسا على درجة كبيرة من القوة • فقد كانت الجالية الايطالية في مصر - وفقا للمصادر - تمثل في ذلك الحين أكبر جالية بعد الجالية اليونانية ، وكانوا منتشرين في مدن القطر ، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة ، منها البنك التجاري الايطالي، والبنك الايطالي المصري ، وشركات الادرياتيك ، والمعهد الايطالي ، وتريستا للتأمين على الحياة ، وغيرها من المشروعات التجارية • هذا بالاضافة الى عدد غير قليل من المدارس الابتدائية والثانوية والصناعية والفنية في القاهرة والاسكندرية • كما كان العنصر الغالب في جمعيات الاسعاف من العنصر الايطالي • والى جانب هذا كانت هناك بعض الصحف الايطالية في مصر ، منها : « جورنال دي أورينتي » الواسعة الانتشار ، وكانت تظهر لها طبعة في الاسكندرية تحت عنوان «الماساجيرو» • ثم جريدة «روما» ، ومجلة «ميديتارينو» التي كان نصفها بالايطالية والنصف الآخر بالعربية • وكانت هناك جمعية الصداقة المصرية الايطالية ، ونادي خريجي المدارس والجامعات الايطالية ، الذي كان يضم مصريين وأجانب• وكان أفراد الجالية الايطالية في مصر ينقسمون الى قسمين : أنصار

الفاشية ، وهم الكثرة ، وأنصار الحكم الديموقراطي وهم الأقلية • وكان العنصر الاول لا يخفي حماسته للفاشية ، فكثيرا ما شوهد الكونت ماتزوليني في مدن مصر الكبرى ، وهو يستعرض في قميصه الأسود الشباب الفاشي وهو يردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية المقدسة (١٣٥) •

على هذا النحو ، كان الايطاليون يشكلون عنصرا خطرا على الانجليز في مصر • على ان أهم ما أقلق الانجليز هو امتداد النفوذ الايطالي الفاشي الى القصر الملكي • ففي ذلك الحين أثار الانجليز مسألة صلة بعض موظفي السراي بالطليان ، وان الوزير الايطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، وان هذه الزيارات يفسرها الطليان لغير مصلحة انجلترا ، وان من حق انجلترا ان تطلب وضع حد لهذه الميول ، واقصاء موظفي السراي الذين لا ترضى عن وجودهم السياسة البريطانية (١٣٦) • وقد ربط الانجليز في ذلك الحين بين توثق الصلة بين البنداري باشا وفيروتشي كبير المهندسين بالسراي ، الذي كان في نظرهم من عناصر قلم المخابرات الايطالي ، وبين تسرب أخبار الدولة الى الطليان • فقد أذاعوا أن فيروتشي بك يطلع في مكتب البنداري باشا على تقارير الدولة وتقارير الوزراء المفوضين ومذكرات السفارة البريطانية محولة من الحكومة ووثائق الدولة الهامة ، ثم يطلع دولته عليها (١٣٧) • ولم يقف الانجليز عند مسألة فيروتشي، بل زادوا أن البنداري باشا ضالع مع الايطاليين ، وأنه ضد المصالح البريطانية ، وأن وجوده في السراي أمر لا يرتاحون اليه • وقد نشرت هذه الاخبار في بعض الصحف والمجلات التي تتلقى أنباءها من السلطات البريطانية (١٣٨) •

فاروق يعلن الحرب على السفير البريطاني

وبارتفاع المد الفاشي في القصر ، ارتفعت حرارة العداوة بين فاروق

والسفير البريطاني السير مايلز لامبسون ، حتى اتخذت شكل مواقع حربية ــ كما سوف نرى ! ــ • وكانت العلاقة بين فاروق والسير مايلز لامبسون قد تأثرت ــ كما ذكرنا ــ أثناء الازمة الدستورية بين الملك والنحاس باشا • وساعد على ذلك أن خطة القصر الملكي تحت سياسة علي ماهر باشا التي كانت ترمي الى اظهار الملك في ثوب البطل الوطني المتطرف على عكس أبيه ، كانت خطة تحد وتطرف • ومن المحتمل أن معاملة السفير البريطاني للملك فاروق كان لها دور في توتر العلاقات بينهما • فيقول «كيرك» : ان فاروق كان يحمل ، منذ توليه العرش سنة ١٩٣٦ ، امتعاضا متزايدا من سلطة السفير البريطاني ومن طريقة معاملته له • وقد دفع هذا السبب «كيرك» الى عقد مقارنة بين علاقة فاروق بالسير مايلز لامبسون وعلاقة عباس الثاني باللورد كرومر (١٣٩) • على أن وجه المطابقة عسير ، لأن مركز مصر السياسي في عهد كرومر كان يفرض مناخا يختلف عن المناخ الذي كان يفرضه مركزها بعد معاهدة ١٩٣٦ • ففي الحالة الأولى كان سلطان انجلترا على مصر وعلى عاهلها سلطانا مطلقا ، أما في الحالة الثانية ، فان مصر كانت قد حصلت على نصيب كبير من استقلالها الداخلي وحريتها الخارجية • كذلك فان وضع المندوب السامي بازاء عباس الثاني كعاهل أوتوقراطي ، كان يختلف عن وضع السفير البريطاني ازاء فاروق كملك دستوري غير مسئول يحكم بواسطة وزرائه • فالاحتكاك مع الأول مباشر ، ومع الثاني غير مباشر • لهذا فلا نعتقد أن معاملة السفير البريطاني كانت وحدها السبب ، وانما كانت توجيهات علي ماهر باشا كان لها النصيب الأوفى • وقد اتفق البنداري (باشا) معي في هذا الرأي ، فعندما سألته ألا يعتقد معي أن علي ماهر باشا كان له دور في توجيه فاروق نحو كراهية الانجليز قال : « أي نعم • علي ماهر باشا له دور •• علي ماهر رجل وطني » (١٤٠) •

على كل حال ، فقد انعكست العلاقات السيئة بين الملك فاروق

والسفير في عدة مظاهر : ففيما يختص بالسفير ، فيروي الدكتور هيكل الرواية التالية التي تشير الى الود المفقود بينه وبين الملك ، فيقول ان السفير حضر حديثا للدكتور نجيب محفوظ باشا كان الدكتور يشير فيه الى « سعة اطلاع الملك سعة لا عهد بمثلها لمن كان في سنه ! » ، فلم يعجب هذا القول السفير الذي اعترض قائلا : « ولكنه سطحي للغاية ! » • ثم قال : « وما رأى وزير المعارف (الدكتور هيكل) • فأجاب : « انه ملكنا ! » • ولم يعقب السفير على القول بكلمة ، ولكن اعتراضه دل الدكتور هيكل على أن العلاقات بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة (١٤١) •

أما بالنسبة لفاروق ، فان كراهيته للسفير البريطاني كانت تجري في البداية في حدود الاطار الذي رسمه علي ماهر ، والذي كان يعد اطارا معقولا — رغم تطرفه — لأنه كان يزن كافة الاعتبارات والظروف ويحرص على ألا تنطور الأمور على النحو الذي يتخذ شكل صدام مباشر بين الملك والسفير • ولكن هذه الحدود وهذا الاطار سقط فجأة حين سافر علي ماهر باشا في يناير عام ١٩٣٩ الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت بريطانيا اليه كلا من العرب واليهود للاتفاق على مسألة فلسطين • وأصبح البنداري باشا هو المستشار الأول في القصر•

ففي تلك الفترة التي تولى فيها البنداري باشا زمام الأمور في القصر دون منازع ، وقعت موقعتين حربيتين بين الملك فاروق والسفير البريطاني كان لهما أثرهما الذي لا شك فيه في تصرفات السفير يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ • واولى الموقعتين تلك التي دارت حول موكب السفير • فلقد كان من المظاهر التي كان يحاط بها السفير البريطاني قبل معاهدة ١٩٣٦ حين كان مندوبا ساميا ، وجود موكب من راكبي الموتوسيكلات يسبق سيارته في غدواته وروحاته • وكانت حكومة الوفد قد تركت للسير مايلز لامبسون هذا المظهر بصفة استثنائية نظرا لدوره في

المعاهدة ، فلما أقيلت حكومة الوفد وجاءت وزارة الانقلاب، طلب الملك من محمد محمود باشا أن يلغي هذا الحرس ، لأن موكب الملك هو الموكب الوحيد الذي يسبقه حرس من هذا الطراز ، ولكن محمد محمود باشا كان يرجىء ويسوف ، وفي الوقت نفسه كان الملك يخفف من الحاحه وضغطه لأن زمام الأمور كان في يد علي ماهر الحكيمة • فلما سافر علي ماهر باشا الى لندن ، وأصبح البنداري باشا هو المستشار الأول ، وقع حادث لفاروق جعله يصر على رفع الحرس من موكب السفير البريطاني ، فعلى حسب رواية البنداري (باشا) فقد استدعاه فاروق في أحد الأيام وهو في شدة الاستياء والغضب لأنه بينما كان يتجول مستخفيا في عربة صغيرة ، كاد موكب السفير البريطاني يدهمه لأنه لم يسمع صفارات راكبي الموتوسيكلات • وقد سخط فاروق أشد السخط لان هذا المظهر انما هو حق لا يجب أن يشاركه فيه أحد • وطلب الى البنداري باشا اتخاذ اللازم نحو رفع هذا الحرس • ولبى البنداري طلب مليكه ، وخاطب محمد محمود باشا لاتخاذ هذا الاجراء • على أن محمد محمود باشا رد عليه ، بعد أن اجرى الاتصال بالسفير البريطاني، بأن الأخير يصر على أن هذا الموكب حق له ، وأن الوزارة الوفدية قد احتفظت له به بموجب كتاب رسمي • وعندئذ أعد البنداري باشا أمرا ملكيا لمحافظة القاهرة ، التي يتتبعها الحرس ، لرفعه ، وحمل الأمر الملكي الى محمد محمود باشا وأفهمه خطورة الموقف فيما لو تم التنفيذ من جانب القصر • فاضطر محمد محمود باشا الى اعادة الاتصال بالسفير ، وأفهمه أنه يفعل ذلك تلبية لرغبة الملك ، فقبل السفير في هذه المرة هذا الطلب ، وقد أحدث قبوله هذا فرحا شديدا لفاروق الذي حمل بنفسه كتاب القبول الى مكتب البنداري باشا ليريه اياه (١٤٣) •

أما الموقعة الأخرى فكانت عند زيارة السفير البريطاني لأسوان • فقد حدث أثناء هذه الزيارة أن استقبله مديرها استقبالا رسميا، جريا على

العادات القديمة ، فأعد له قره قول شرف على محطة أسوان ، ثم استقبله هو وجميع موظفي المديرية ، ثم وضع جنودا على جانبي الطريق عند مرور السفير • فلما وصلت هذه الأنباء الى القصر ، رأى فيها اخلالا خطيرا بالقواعد التي يجب ان يحاط بها السفير البريطاني • فكتب البنداري باشا خطابا رسميا لوزير الداخلية محمود فهمي النقراشي باشا يسأل عن صحة هذه المعلومات ، وكيف تمت ، وعلى أي أساس أقرتها الحكومة ؟• ولما أراد النقراشي باشا الرد على البنداري باشا تليفونيا ، طالبه البنداري برد مكتوب على ما جاء بكتاب القصر • فلم يسع النقراشي الا أن يجيب بصحة الوقائع ، وأن يعد بعدم تكرار ذلك مستقبلا • ولكن البنداري باشا لم يكتف بهذا الحل ، بل طلب اليه أن يوجه انذارا لهذا المدير ، وان يخطر المديرين عن سبب انذاره ، وان هذا الحادث اذا تكرر سيكون من جرائه توقيع عقوبة شديدة على الموظف المرتكب (١٤٤) •

هال السفير البريطاني هذه التحديات من جانب السراي في أثناء قيام البنداري باشا بعمل علي ماهر باشا في رياسة الديوان ، وأخذ يقرنه على الفور بتفشي النفوذ الايطالي في القصر وارتفاع المد الفاشي فيه • فأخذ الهجوم على البنداري باشا من جانب الانجليز يشتد وأصبح موضع الاتهامات • وفي الوقت نفسه قدم السفير الى محمد محمود باشا تبليغا من حكومته ليرفعه الى الملك بالاعتراض على بقاء فيروتشي بك في السراي ، وقال له انه رأى أن يبدأ بابلاغ هذا الاعتراض له قبل أن يوصله الى السراي • ولكن محمد محمود باشا منع السفير من أن يرفع التبليغ الى الملك ، وطلب اليه أنيبلغ حكومته أن بقاء فيروتشي في القصر مسألة تتحمل الحكومة مسئوليتها ، ولا توافق على مفاتحة الملك فيها ، وتشدد في منع السفير من مخاطبة الملك في هذا الشأن (١٤٥) •

هكذا توترت العلاقات بين الملك فاروق والسفير البريطاني حتى وصلت الى أسوأ مراحلها . ولما كان وضع السفير بعد المعاهدة يختلف عنه قبلها ، فلم يكن في وسعه أن يذهب في عدائه الى أبعد من المدى الذي وصل اليه . ولم يبق أمامه سوى الانتظار والترقب .

في ذلك الحين كان المسرح السياسي المصري يشهد تطورات على جانب كبير من الأهمية والخطورة . ففي أثناء غياب علي ماهر باشا في لندن ، كانت خيوط السلطة القليلة التي بقيت في أيدي وزارة محمد محمود باشا قد أخذت تنتقل الى يد القصر لتصبح الحكومة بلا حول ولا قوة . وكنا قد رأينا كيف تعرض محمد محمود باشا ، بعد انتهاء الانتخابات لصالح حزبه ، لسلسلة من التصرفات من جانب القصر ، كانت تبدو وكأنما قصد بها ــ حسبما يقول الدكتور هيكل ــ اقناع محمد محمود باشا واقناع غيره من الطامعين فى الحكم بأنه « لا أمل لهم في تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر، فاذا حرص أحدهم على أن تكون له ارادة الى جانبه أو سياسة غير سياسته ، خاب أمله في تحقيق مطمعه ، ووجب أن ينزل عن هذا المطمع » (١٤٦) . وبمضي الوقت وبقاء الوزارة في الحكم ، أخذت تتوالى مظاهر السيطرة من جانب القصر على أمور البلاد . وكانت أول ضربة وجهت لحزب الأحرار الدستوريين عندما تألفت الوزارة بعد الانتخابات ، وقد أقصي منها عبد العزيز فهمي باشا ، رئيس الحزب السابق ، لثاني مرة بعد اقصائه الأول في أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم»، الأمر الذي كان له وقع الصاعقة في نفسه على النحو الذي يرويه لنا الدكتور هيكل فيما يلي : « أظهر لي غضبه من هذا التصرف الذي تم بغير مشاورته فيه قائلا : ان الرجال ليسوا قطعا في رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب! » (١٤٧) . ولكن

عبد العزيز فهمي باشا كان يدفع غاليا ثمن تخليه عن الدستور ، وعدم اعتباره بدروس التاريخ .

ثم كان تعديل الوزارة بعد أقل من شهرين على تأليفها ، واشراك السعديين فيها بنصيب الأسد ــ على النحو الذي بيناه ــ مظهرا آخر لهيمنة القصر على الحكم . وكان سفر علي ماهر باشا الى مؤتمر المائدة المستديرة دون محمد محمود باشا أو وزير الخارجية أحد الأمثلة الفريدة على تدهور نفوذ محمد محمود باشا الى الحد المخل بالكرامة ، ذلك أن علي ماهر باشا ، بحكم مركزه وبحكم تعيينه « بأمر ملكي » بغير رأي الوزارة ولا اقتراحها ، لم يكن يشارك الوزارة في المسئولية الوزارية . فكيف يتفق سفره مع مسئولية الوزارة عن السياسة العامة ؟.
ومن الغريب ما يقوله الدكتور هيكل من أن محمد محمود باشا كان يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، لكن الوزراء فوجئوا في اللحظة الاخيرة بأن رئيس الوزراء لن يمثل مصر ، بل سيمثلها رئيس الديوان الملكي » ! (١٤٨) . فهل كان وزراء الانقلاب أكثر من موظفين تحت ادارة القصر ؟.

وقد روى الدكتور هيكل القصة الطريفة الآتية التي تبين صحة هذا القول : فيقول انه أراد الاصطياف بلبنان . ففاتح رئيس الوزراء في ذلك ، فكان جوابه : « لا مانع عندي اذا سمح الملك ! » . فأبدى الدكتور هيكل عجبه لهذا الجواب، « لأن مجلس الوزراء هو الذي يندب من يتولى أعمال الوزير في غيابه » ، ولكنه نزل على ما طلب اليه، وطلب الى الأمين بالقصر أن يستأذن الملك في سفره . فجاء اليه تيمور بك يخبره بأنه يأسف اذ يبلغه أن الملك لم يأذن بسفره ! فلما نقل ذلك الى رئيس الوزراء ، قال : « حسبك اذن ان تصطاف معنا بالاسكندرية » . ويقول الدكتور هيكل انه علم من بعد لماذا طلب اليه محمد محمود باشا أن يستأذن الملك ، فقد طلب هو نفسه الى الملك أن

يسافر الى أوروبا مستشفيا ذلك الصيف ، فاعتذر الملك بأن البلاد « بحاجة الى بقاء رفعته بها » ، وذلك رغم أنه كان بحاجة حقا الى الراحة والاستشفاء (١٤٩) ! وقد روت جريدة المصري أنه عندما تشرف أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش في مجلس الشيوخ بمقابلة الملك ، لرفع رد المجلس على خطاب العرش ، قال لهم الملك : « ليس يكفي رضاء الأمة عنكم ، بل يجب أن يكون معه رضاء الملك كذلك » ! (١٥٠) •

وقد روت مجلة المصور هذه الصورة الغريبة التالية التي تبين كيف اصبح الملك ، في تلك الفترة المبكرة من حكمه ، صاحب السلطان النافذ في البلاد • فقد تحدثت عن المهام التي يباشرها الملك فقالت : « ليعلم الجمهور ، مع الأسف الشديد ، أن في خدمة جلالة الملك مصادر أخبار وآراء وتعليقات تتقمص تارة في شكل وزراء ، وتارة في شكل امراء ونبلاء ، وتارة في شكل مديري بنوك وشركات ، وتارة في شكل موظفين بمعية الملكية •• وجلالة الملك يسمع ، وينسى هؤلاء أنه يدون مذكراته الخاصة عن كل حديث وعن كل نبأ يرفع اليه ، وأن جلالته يصدر تعليماته باستجلاء وقائع الأحاديث • خذوا مسألة اعانة الشركات ، ومنح الامتيازات الجديدة لبعض الشركات الجديدة ، وسلوا عالم رجال المال ! لماذا يلجأ بعض الأطراف الى السراي يرفعون اليها وقائع وأخبارا يتحدون بها الحكومة ، ويحاولون بها أن يعطلوا مشيئة الحكومة • خذوا مسألة بالبو ، وكيف جرت الى أحاديث طويلة ومذكرات وتقارير ترفع الى السراي! فيها تهم لبعض الشخصيات أنها تعمل لحساب ألمانيا وايطاليا • ثم مذكرات أخرى وتقارير أخرى من المفوضيات تشكو من تحدي السلطات المصرية للمصالح الألمانية والأيطالية » (١٥١) • ومعنى ذلك أن السراي أصبحت في ذلك الحين مصدر السلطات ، ولهذا اتجه اليها رجال المال والسياسة والحكم والمفوضيات والسفارات • ومن هنا بدأ الفساد السياسي والمالي ، ومن هنا بدأت الرشاوى والصفقات •

وما حدث في غياب علي ماهر باشا يمكن أن نسميه « انقلابا على الانقلاب ! » ، او استيلاء الملك بصفة رسمية على السلطة • ففي مساء يوم ٢٢ فبراير ١٩٣٩ أعلن فاروق سياسته العليا ودستور السراي في رسالة أذاعها بالراديو الى العالم الاسلامي بمناسبة العام الهجري الجديد، وهي لا تخرج عن الوصف الذي وصفناه • فقد جاء في الرسالة ما يلي :

« لم أتحدث اليكم قبل اليوم عن نفسي ، وكنت أعد ذلك من سبق الحوادث • ولكن هذه الفرصة قد أتاحت لي أن أتحدث اليكم قليلا في ذلك فتزدادوا معرفة بي وركونا الي • ان سر النجاح هو الثقة والايمان • ومن لا ثقة ولا ايمان له ، لا رجاء فيه • فعلى الذين وثقوا بي أن يعتمدوا علي ، اذ في ذلك كل الخير لهم • انني مع اعجابي بوالدي ، قد أكون خالفته في بعض طباعه ، ولكني أؤكد أنني قد احتفظت بأبرز هذه الطباع ، فانا مثله لا يستطيع ان يؤثر في أحد اذا تبينت صواب امر واعتقدت بعد تقليب الرأي أنه في صالح شعبي افرادا وجماعات • وان ثقتي بنفسي وتوكلي على الله هو الذي يلهمني تصريف الأمور ، ويوجهني الوجهة التي اختارها • بيد ان هذا لا يمنع أن أستمع لآراء ذوي الخبرة من الرجال ، شأن كل انسان يتحرى وجه الصواب •• انني أؤمن ، ومر الأيام يؤيد ايماني ، أن شباب مصر المتوثب الى المجد ، سيكتبون صحيفة خالدة في تاريخ الوطن ، وفي استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن العزيز مصر العظيمة المتحدة التي هي آمالنا وأحلامنا جميعا • وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم •• » (١٥٢) •

أذيعت هذه الرسالة الملكية في مساء ٢٢ فبراير ١٩٣٩ • ثم خرجت بعدها الصحف الوثيقة الصلة بالقصر تفسر هذا الدستور الجديد وتشرح مكنوناته ، حتى لا يبقى ظل شك في أغراضه ومراميه • فكتبت المصور تقول : ان هذه الاذاعة لم تلق عفوا ، وانما ألقيت لترسم الخطة

الآتية وهي : أن الملك يحتفظ بأبرز طبائع والده الملك فؤاد ، وأبرزها بلا تردد هو « الادارة الفعلية » لأمور الدولة ، و « الاشتراك الفعلي » مع الهيئة التنفيذية ، والتمسك كل التمسك بالحقوق التي أبقاها الدستور للملك ، تلك التي ناضل عنهـا الملك فؤاد نضالا حاميا ، والتـي ظلت معلقة ، والتي أقيلت بسببها حكومات ، والتي حرص مجلس الأوصياء كل الحرص على أن ينقلها « أمانة » من غير مساس بها للملك فاروق •
وقالت المجلة : ان وزارة محمد محمود باشا والوزارات التي سبقتها من عام ١٩٢٤ كانت تبني خطتها في الخلافات الدستورية التـي تنشأ بينها وبين السراي ، علـى هدي التقاليد الانجليزية المعروفة ، والتي تترك للحكومة كل شيء • ولكن السراي تحتفظ بأبحـاث دستورية فقهية أعدها علماء دوليون خلاصتهـا : (أولا) أن الدستور المصري غـير الدستور الانجليزي • فالدستور المصري مكتوب ، وواضح في الحقوق التي احتفظ بها للملك ، وهذه الحقوق تؤكد في مجموعها اشتراك الملك « الفعلي » في الحكم ، فضلا عن الملك ـ أي أن الملك في مصر « يملك ويحكم » ! (ثانيا) أن لا تقاليد في مصر كونتها الحوادث والسوابق الا ما كان بين الملك فؤاد والحكومات السابقة ، وما كان بـين جلالته والحكومات المذكورة لم يمس ـ أدنى مساس ـ المبدأ المذكور ، بل أقيلت بسببه حكومات وجرت انتخابات وسادت أحكام • فساد المبدأ بحكم التقليد (١٥٣) • وفي يوم ٢ يونية ١٩٣٩ قدمت المصور تفسيرا أضافيا للخطبة الملكيـة فقالت : ان الملك رسم فيهـا دستور السراي ، وحرص كل الحرص على أن يحتفظ بحقوقه ازاء الجيش ، والأزهر ، والتمثيل السياسي ، وواجب الاسترشاد برأيه فـي التعيينات ، وفـي المسائل الدولية والشرقية ، مما هو خارج حدود مملكته •

ولم تلبث جريدة مصر الفتاة الوثيقة الصلة بالبنداري باشا ، وهي أعرف الناس بمرمى الخطبة الملكيـة ، أن خرجت بشروح أكثر جرأة •

فقد أعلنت أن الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل في الخلاف الذي ثار منذ أن أعلن الدستور المصري ، وهو : هل الملك يملك ولا يحكم ، أم يملك ويحكم ؟. فقد ذكر الملك أنه متى اعتقد في صواب أمر ، وقلب فيه الرأي على وجوهه ، فانه ينفذه دون أن يأبه لتأثير أحد . هذا هو الجواب على السؤال القديم . ثم ساقت الجريدة مثلا يفسر هذا الكلام ، فقالت : انه اذا حدث أن رأت الوزارة رأيا ثم وافق عليه البرلمان بأغلبية، ولكن الملك، بعد أن بحث الأمر ، رأى العكس ، « فمن حقه أن يوقفه ، ويوقفه بصفة أخيرة ، ولو أدى الامر الى التخلص من الوزارة المخطئة ومن البرلمان المخطىء ! » . واستطردت الجريدة : « اذن فقد بطل القول وانتهى الجدال ، ووجد النظام الدستوري محكمة استئناف أعلى منه ، يرجع اليها في البت في كل ما يتعلق بتقدم الشعب » . ثم تناولت الجريدة اشارة الملك الى الشباب في خطبته ، فدللت على أنه كان يقصد شباب مصر الفتاة بالذات ؟ « هل نجد الشباب مثلا في الوفد الذي شاخ أفراده وشاخت قلوبهم ؟ لا شباب لدى الوفد ! هل نجده في صفوف السعديين الذين لا يتجاوز عددهم مائة نائب الا قليلا ، وعشرين أو ثلاثين فردا من أقربائهم ، وهم كل العدة التي تكون ما يسمى « بالهيئة السعدية » ؟ هل نجده في الأحرار الدستوريين ؟ أظنك ستضحك . ثم انك ستستلقي من الضحك حين تذكر الحزب الشعبي الاتحادي ، أو لست أدري بماذا يسمى ؟. وأما الحزب الوطني فهم ، وان كانت قلوب بعض أفرادهم لا تزال شابة ، ووطنيتهم متأججة ، الا أنهم في مجموعهم لا يزيدون على عشرة . بقيت اذن مصر الفتاة . بقيتم أنتم أيها الشباب الفتي القوي الذي يمثل شباب هذه الأمة كلها . فاليكم يتجه الامل وعليكم معقد الرجاء .. لقد عزم الملك ، لقد نادى الملك ، والكل يلبي النداء »!(١٥٤) . وقد روى لي محمد كامل البنداري (باشا) أن اشارة فاروق الى الشباب في الخطبة الملكية كان يقصد بها

فعلا مصر الفتاة ! (١٥٥) • كما ذكر لي أن فاروق هو الذي كتب الخطبة بنفسه ، ولكنها كانت « تحوي أفكاره » (البنداري) (١٥٦) •

• • •

على هـذا النحو أعلـن الملك فاروق ، بأفكار البنداري باشا ، استيلاءه على السلطة ، وأن لا دستور غير دستور السراي ، وأن ارادته أعلى من ارادة البرلمان • وكان معنى ذلك الغاء الحياة النيابية تماما من الناحية الفعلية • وقد سارع الوفد عقب هذه الخطبة يعقد اجتماعا عاجلا ليتخذ فيه قرارا يعلن فيه « أن الدستور والنظام الديموقراطي في مصر قد أصبحا في خطر ، وأن الهيئة الوفدية ترى من واجبها أن تعلن أنها « لا تقبل بحال من الاحوال أي مساس بالدستور والحريات التي جعلت شعب مصر فـي مصاف الشعوب الديموقراطية الحرة ، والتـي كسبها الشعب بعد جهاد طويل مرير كلفه ثمنا غاليا من التضحيات والأرواح • وأن مصر التي ضربت للأمم الشرقية أول الأمثلـة وأعلاها في الجهاد لتأبى أن تصبح في مؤخرة هذه الأمم حرية وكرامة ، وان تفقد ، بعـد كل ما جره الانقلاب الحاضر من خراب ، البقية الباقية من ثمار ثورتها ، فيصبح دستورها وسيادتها في مهب الرياح » (١٥٧) •

أما الوزارة ، فقد كان أول ما خطر علـى بالها هو تشكيل لجنة تحكيم لتحديد حقوق الملك الدستورية • أي تنفيـذ الاقتراح الذي رفضته حكومة النحاس باشا ، مع فارق في القياس ، هو ـ كما لاحظت الصحف ـ أنه في عهد الوزارة الوفدية كانت السراي هي التي تطلب لجنة تحكيم ، أما الان فان الوزارة هي صاحبة الاقتراح (١٥٨) • مـع ذلك فقد ووجهت الوزارة بأنهـا قبلت الحكم علـى أنقاض الوزارة الوفديـة ، فكأنهـا بذلك قـد بررت منطق السراي فـي التأويـل والتفسير ! (١٥٩) • وازاء ما أفحمت به الوزارة من هذا الرد ، ونظرا

لمعرفتها حق المعرفة أنها لا تملك من سلطة غير ما تستمده من السراي ، وأنه لا يوجد وراءها رصيد شعبي يؤهلها للصمود ، فقد كفت عن الاعتراض وعن مناقشة سلامة حجج السراي ، « فأصبح دستور السراي دستور الحكومة أيضا ، وتوارت المباحثات الفقهية المعارضة الى حين ــ على حد قول المصور ــ » (١٦٠) •

اتصالات القصر بايطاليا

بينما كان المد الفاشي يرتفع في مصر ، كانت دوائر القصر تبحث عن اتفاق مع ايطاليا • فلقد رأينا كيف أعلن فاروق على الشعب المصري استيلاءه على السلطة في ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ، وفي اليوم التالي مباشرة ، أي في يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ ، كتب الكونت شيانو في مذكراته يقول ان نبأ مثيرا قد وصله عن مقابلة تمت بين مراد سيد احمد باشا ، وزير مصر المفوض في برلين ، والسفير الايطالي بها «أتوليكو» استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه « الذي يناصب الانجليز الكراهية » ، عما اذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته اذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى ؟ وقد علق شيانو على هذا النبأ بقوله انه كان من الخطورة بحيث دفعه الى تقبله ببعض التحفظ ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان موثوقا به وهو السفير الايطالي نفسه • ولكن بناء على اتفاقه مع الدوتشي أرسل الى السفير الايطالي يفوضه في الاستمرار في مجادثاته ، وأن يوضح له أن أي جهد يبذل لاضعاف العلاقات بين مصر ولندن ، سوف يقابل بالتأييد في ايطاليا (١٦٢) •

هذه الرواية ــ كما ذكرنا ــ كانت في اليوم التالي مباشرة للاذاعة الملكية • وكان السفراء والوزراء المفوضون يتبعون مباشرة القصر الملكي

في عهود وزارات الانقلاب • وبعد شهرين فقط ، أي في أوائل مايو ، عاد الكونت ماتزوليني، وزير ايطاليا المفوض في مصر، من ايطاليا يحمل تأكيدات شفوية بحسن نية ايطاليا (١٦٣) • وقد نشرت هذا النبأ جريدة «الديلي تلغراف» في ٥ مايو لمكاتبها في روما ، وقد جاء فيه أن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل أرسل كتابا الى الملك فاروق يؤكد الاحترام المتبادل لسلامة الاراضي المصرية والاملاك الايطالية الافريقية (١٦٤) • وقد أنكر الكونت ماتزوليني أنه حمل معه مثل هذا الكتاب عندما سأله مندوب الاهرام (١٦٥) ، ولكن في ٩ مايو ــ أي بعد أيام قليلة ــ زار الماريشال بالبو ، حاكم ليبيا ، القاهرة ، حيث استقبل استقبالا حافلا من السلطات المصرية على الرغم مما وصفت به زيارته من أنها زيارة خاصة أو شخصية • وفي اليوم التالي تمت مقابلة بين الماريشال بالبو والملك فاروق حضرها معه الكونت ماتزوليني وحده، وقد خرج بالبو بعدها يبدي اعجابه بما شعر به « بما في نفس جلالته من الحرص الصادق على ذكرى والده، وكيف تنمو هذه الذكرى في قلبه محاطة بالعناية والمحافظة على تقاليد والده النبيلة في محبته لشعبه» (١٦٦) • ومع أن شيئا غير ذلك لم يذع عما دار بين بالبو وفاروق ، الا أنه كثرت في ذلك الحين الأقوال في القاهرة ــ كما لاحظ مراسل الديلي ميل ــ عن عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وايطاليا ــ وهي الفكرة التي ذكر المراسل أنها تجد لها صدى في بعض المقامات (١٦٧) • ولقد نفت جريدة المانشستر جارديان حدوث كلام حول مثل هذا الميثاق (١٦٨) ، ولكن الأهرام نشرت ، نقلا عن « المصادر المطلعة » ، أن الماريشال بالبو شرع مع الكونت ماتزوليني في اجراء مباحثة مع الحكومة المصرية للاتفاق على تعيين الحدود المصرية الطرابلسية ، وعقد معاهدة صداقة بين مصر وايطاليا • وقالت ان المارشال بالبو فاتح محمد محمود باشا في هذا الشأن خلال زيارته له في دار الرياسة (١٦٩) •

ومما لا ريب فيه أن زيارة ماتزوليني لايطاليا ، ثم عودته منها الى القاهرة ومعه خطاب الملك فكتور عمانويل الى الملك فاروق ، ثم زيـارة المارشال بالبو للقاهرة بعد أيام، وروايات المصادر المطلعة في مصر عن عقد معاهدة صداقة بين مصر وايطاليا ــ كل ذلك بالاضافة الىالاتصالات السابقة بين مراد سيد احمد وزير مصر المفوض في برلين وسفير ايطاليا على النحو الذي أوردناه ، انما تكون حلقات في سلسلة من الاتصالات واحدة،يقف القصر في أحد أطرافها ويقف الطليان في الطرف الآخر . وهذه السلسلة وثيقة الصلة بالتطورات الفاشية التي كانت تجري فـي مصر ، لأنها وقعت معها في وقت واحد .

انقلاب علي ماهر باشا على سياسته ، وتحالفه مع الانجليز

في ذلك الحين كانت تجري عملية استقطاب علىمسرح القصر الملكي بين ايطاليا وانجلترا . ففي الوقت الذي كانت تجري فيه الاتصالات بين فاروق والايطاليين تحت سياسة البنداري المؤيدة للحركة الفاشية ، كان علي ماهر ينتهز الفرصة في لندن أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة للتقرب من الساسة البريطانيين وازالة ريبهـم وشكوكهم . ذلـك ان هؤلاء الساسة كانوا ينسبون اليه ، بحكم كونه صاحب النفوذ الأول في القصر ، وبحكم صلته الوثيقة بحزب مصر الفتاة ، مسئولية ارتفاع المـد الفاشي في القصر وفي البلاد . ومن أجل ذلك فان أي تغيير يتولى هو بمقتضاه الحكم في مصر ، كان يخشى أن يأخذه الانجليز على أنه انقلاب فاشي . وهذا ما أشارت اليه صراحة مجلة المصور : فقد طالبت علي ماهر باشا بأن يدرس ، قبل أن يحدث انقلابا وزاريا يتولى بمقتضاه الحكم ، أنه سيواجه مجلس نواب أغلبيته ستكون معارضة ، ومجلس شيوخ أغلبيته معارضة . وأن يدرس كيـف يحـل البرلمان ويجـري

انتخابات جديدة اذا لم يفز بثقته • « فاذا يئس وظن أنه يلغي النظام البرلماني، فأمامه عقبات أية عقبات، مصرية وربما غير مصرية » • ثم قالت : « ان الديموقراطية ترتكز على العصبية «الأهلية» ، أو «الحزبية» ، وكلتاهما غريبتان على رفعته» ، « و «لندن» تأبى أن تُحصر في البحر الأبيض المتوسط بايطاليا الفاشية ، وأسبانيا الفاشية ، ومصر الفاشية ، ومن فوقها ألمانيا النازية » (١٧٠) •

ومع أنه لا يوجد بين أيدينا محضر للحديث الذي دار بين علي ماهر باشا واللورد هاليفاكس في لندن ، الا أن المصادر تجمع على أنه طرح في هذه المقابلة مسألة توليه الحكم : فقد روى أحمد حسين أنه (علي ماهر) فاتح اللورد هاليفاكس في قرب حدوث التغيير في مصر ، بحجة أن مصر لم تعد تحتمل هذا الطراز من الحكم الذي يسير فيها الآن، وأن الملك اعتزم أن يسقط الوزارة القائمة ، وأن يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة (١٧١) • وقد روى محمد محمود باشا لكل من حفني محمود باشا وكامل الشناوي وتوفيق صليب ومصطفى أمين أنه لما اجتمع علي ماهر باللورد هاليفاكس أرسلت وزارة الخارجية محضر الحديث الى السير مايلز لامبسون ، وفي الحديث تلميح من علي ماهر بأنه سيتولى الحكم • وقال ان السير مايلز لامبسون قد أطلعه على هذا المحضر (١٧٢) • وقد روت المصور ، نقلا عن صديق حميم لعلي ماهر باشا ، انه استطاع أن يزيل من ذهن اللورد هاليفاكس أوهاما وخيالات تجمعت من عدة امور بسيطة وتصرفات عادية أدهشتهم في مصر ، وأن الرأي عند الساسة البريطانيين استقر بعد هذه المقابلة على ان علي ماهر باشا « رجل يفهم العقلية الانجليزية أكثر من غيره، ويمكن التفاهم معه في الملمات والأزمات • وعلى هذا يكون هو الرجل المعد للأداة المشتركة عند قيام الحرب • أو قل ان هذا متفق عليه ! » (١٧٣) • وقد ذكر أحمد حسين أن علي ماهر قد برر مفاتحته للانجليز في أمر التغيير الذي يتولى

بمقتضاه الحكم بأنه رأى أنه قد يبدو من غير اللائق أن يكون معهم (الانجليز) اليوم ، ثم يفاجأوا غدا بالانقلاب يتم في مصر ويكون على رأسه • وقد يرون في ذلك ما لا يتفق مع المجاملة أو مقتضيات التحالف والصداقة (١٧٤) •

ولكن بينما كان علي ماهر في لندن ، وقعت الأحداث التي أشرنا اليها في مصر • وقد شاءت ارادة فاروق الا أن يعرف علي ماهر بهذا الانقلاب في حينه ، وأن يعرف أنه لم يعد له في القصر نفوذ • فقد طلب اليه ببرقية أرسلها الى لندن أن يصغي للاذاعة التي سيذيعها بمناسبة رأس السنة الهجرية ! وكان يقصد بذلك أن يستمع الى العبارة التي يقول فيها انه مثل أبيه « لا يستطيع أن يؤثر فيه أحد » (١٧٥) • وتقول المصور ان علي ماهر ذهل حين سمع هذه الاذاعة وما ورد فيها من تحمل الملك لكل مسئولية في تصريف أمور الدولة ، ومن وجوب اعداد الشباب لأنفسهم ليكونوا عدة الدولة • فقد لمس ذلك من نفسه موطن الحساسية، فأحس كأن نجمه يأفل في سماء السراي ، وعبثا حاول أصدقاؤه أن يقنعوه بأن ما جال بخاطره انما هو خاطر ، وعبثا حاول هو أن يهدىء ثائرته النفسية من ناحية البنداري باشا (١٧٦) • وسرعان ما تحققت كل ظنونه بمجرد وصوله الى القاهرة ومقابلة الملك على النحو الذي يرويه لنا أحمد حسين فيما يلي :

« عاد علي ماهر الى مصر ، فتلقاه الملك ليلة وصوله • وكانت مصارحة ، وكان حديث حطم البقية الباقية من آمال علي ماهر •• فقد أشار جلالته الى الخطبة التي أذاعها بمناسبة رأس السنة الهجرية ، وما جاء فيها خاصا بالشباب وايمان جلالته بأنهم « سيكتبون صحيفة خالدة في تاريخ الوطن » ، ثم ذكر جلالته العبارة التي وردت في خطبته من انه مثل والده لا يستطيع ان يؤثر فيه أحد •• ثم قال لعلي ماهر ان هذه العبارة قد كتبها خصيصا من أجله وردا على الاشاعات التي يشيعها أقاربه

واخوته من أن علي ماهر باشا هو كل شيء في السراي .. قال علي ماهر للملك : ومن أجل ذلك تفضل جلالة الملك وبعث الي «بالبرقية الى لندن يطلب مني أن أصغي لهذه الاذاعة ؟ فقال جلالة الملك : نعم ! خرج علي ماهر باشا من لدن مولاه ونفسه تجيش بالغضب ضد هؤلاء الذين دسوا له عند جلالة الملك .. ولم يجد أمامه سوى البنداري باشا يمكن أن يحمله مسئولية ما حدث في غيابه .. فقد تصادف أن سمع الملك يثني على البنداري ثناء مستطابا حتى لقد وصفه بأنه «فذ» ، وان جلالته على ثقة من أن البنداري يحبه .. فكان ذلك بمثابة عود الثقاب يلهب البترول » (١٧٧) .

أحس علي ماهر بأن نجمه يأفل في السراي . ولكن ثابا أزرق مثله لم يكن ليهزم في سهولة . ففي ذلك الحين لجأ الى نفس الأسلوب الذي اتبعه عندما طلب مقابلة النحاس باشا في صيف العام السابق لاخافة الملك بالتحالف مع الوفد ، وكان في ذلك الحين قد صفى ما بينه وبين الحكومة البريطانية ، وبقي السفير البريطاني الذي كانت البغضاء بينهما شديدة حتى كان (علي ماهر) يسعى لتغييره . وتختلف الروايات حول من بدأ منهما في التقرب من الآخر . فعلى حسب رواية السير مايلز لامبسون ، فان علي ماهر هو الذي أخذ يتقرب منه (١٧٨) ويؤيده في ذلك أحمد حسين فيقول : ان الخطوة الأولى كانت من جانب علي ماهر باشا ، وأنه لم يكد يصل الى مصر من لندن ، حتى أخذ ينفي كل فكرة أو رغبة أو محاولة أو مجرد خاطر من جانبه في المساس بالسفير، وأخذ يؤدب لـه المآدب ، ثم يذيع في الجرائد ان العلاقات بينه وبين السفير، قد صارت على ما يرام، وان سوء التفاهم العارض بينهما قد زال . وفي الوقت نفسه فتح «حجرة استقباله» لكل من هب ودب على شرط أن يكون حاملا في يده قصة عن البنداري تشوه سمعته أو تنال منه . وأخذ يستمع بعناية الى ما يقوله السفير عن فيروتشي وعن البنداري وايطاليا ، وأخذ

بنفسه يذيع هذه الأقوال عن تسرب أسرار الدولة المصرية، وبالتالي أسرار الدولة الحليفة الى ايطاليا (١٧٨م) •

على أن الطاهر حسن أحمد المحامي ، الذي كان سكرتيرا لمحمد محمود باشا ، يروي أن السفير البريطاني هو الذي بدأ بخطوة التقارب نحو علي ماهر باشا ، وأنه (الطاهر) سمع من محمد محمود باشا أن السفير لما علم بأمر الخلاف بين علي ماهر والبنداري ، أراد ان يتدخل فيه، ويقيم مأدبة لتكريم علي ماهر، لتكون مظاهرة من السفير بتأييد علي ماهر في خلافه مع وكيل الديوان (١٧٩) • وعلى كل حال فمن الحق أن رغبة علي ماهر باشا في الالتقاء بالسفير البريطاني ، كانت لا تقل عن رغبة السفير البريطاني في الالتقاء بعلي ماهر باشا • لقد وجد الغريمان أخيرا الأرض المشتركة التي يلتقيان عليها ، وهذه الأرض هي التخلص من البنداري باشا وتلقين فاروق درسا لا ينساه ، فلم يفقدا لحظة واحدة في التقارب • وعلى ذلك فلم يلبث علي ماهر باشا أن تقدم الى الملك فاروق طالبا اخراج البنداري باشا من القصر، ولما رأى منه رغبته في استبقائه ، لم يتردد في تقديم استقالته من منصبه (١٨٠) وهو يعلم انه قد شل يد الملك عن قبولها •

قدم علي ماهر باشا استقالته الى الملك في الوقت الذي عقد فيه المحالفة مع الانجليز • فكان معنى ذلك — كما يقول أحمد حسين — « التحدي ، والتحدي المطلق ! » (١٨١) • ويشرح ذلك فيقول : « على أي الاسس والقواعد جرى التآلف والتفاهم والتحالف بين علي ماهر باشا والانجليز ؟ تلك مسألة يجب أن يجلوها لنا السيد علي ماهر ، اذا أراد أن يدافع عن نفسه في هذه المسألة الخطيرة التي ننسبها له ، وهي أنه ظاهر الانجليز وانضم الى جبهتهم ، في وقت كان فيه قد قدم استقالته الى مولاه •• ان علي ماهر باستقالته في هذه الظروف ، وبالطريقة التي تمت بها ، كان يرتكب خطيئة كبرى نحو مولاه ونحو بلاده •• ان وصف

الأعمال التي أتاها علي ماهر في هذه الفترة لا يمكن أن يقال عنه الا أنه اخلال خطير بثقة مولاه • ولو أن جلالة الملك قبل هذه الاستقالة في وقتها ، لتجلت آثار هذا العمل ، ولكن جلالة الملك ألهمه الله ووفقه أن يتمالك جأشه ، وألا يقبل الاستقالة في وقتها ، فحال دون تضاعف الأمور وأتاح فرصة جديدة لعلي ماهر باشا أن يتدارك موقفه، وأن يراجع نفسه ، وأن يشعر بالخطأ المخيف الذي تردى فيه ، وأن يعمل على اصلاح ما أفسد » (١٨٢) •

وهكذا انتهت المعركة التي نشبت بين علي ماهر وفاروق، والتي استغرقت شهرين فقط ، بانتصار حاسم لعلي ماهر باشا • فقد خضع فاروق لارادة رئيس ديوانه، وأبلغ البنداري باشا في يوم ٥ مايو ١٩٣٩ بأنه قد اعفي من واجباته في السراي ، وأصدر أمره لرئيس الحكومة لكي يعد له منصبا في الخارج • فعين وزيرا مفوضا لمصر في بروكسل (١٨٣) •

ولكن أثر الهزيمة في نفس فاروق كان شديدا وقاسيا • فيقول أحمد حسين ان الملك « شعر بخيبة أمل من جراء هذا الموقف الذي وقفه علي ماهر ، فكان رد الفعل في نفس جلالته ، والذي جعلنا نحن الذين نشعر بشعور مليكنا ، ونخفق لخفقان قلبه ، نحس بأن في نفس مليكنا شيئا ، وأنه ليس مسرورا ولا هو مغتبط • وهذا هو سر شبه العزلة هذه التي يعيش فيها جلالته ، اذا قيست بنشاط جلالته قبل ذلك• وهذا ما حدا بنا الى النزول الى الميدان ، ومصارحة الأمة بهذه الحقائق التي ظلت مطوية عنها » (١٨٤) •

• • •

ولقد كان من الطبيعي أن تتأثر الحركة الفاشية بطرد البنداري باشا

من القصر ، وهو الذي راهن عليه حزب مصر الفتاة بكل ما يملك . فلقد أدرك أحمد حسين أن تحالف علي ماهر باشا مع الانجليز ، ثم هزيمة الملك في صراعه مع علي ماهر، ثم طرد البنداري باشا من القصر ، قد قضى قضاء مبرما على أية فرصة محتملة لانتصار الفاشية . ذلك أن انتصار الفاشية ما كان ليحدث الا عن طريقين : الأول عن طريق تعزيز شعبي قوي يمكن استغلاله ، كما حدث بالنسبة لهتلر وموسوليني ، أو عن طريق استيلاء القصر على السلطة وفرض الفاشية والغاء الدستور وحل البرلمان والغاء الأحزاب، كما حدث بشكل مخفف في فبراير ١٩٣٩ وكان البداية. وفيما يتصل بالأمر الأول، فان وجود الوفد على مسرح السياسة المصرية كان عائقا في سبيل تحقيق هذا الهدف ، بنفس الدرجة التي كان عائقا في سبيل الشيوعية . أما بالنسبة للأمر الثاني ، فان معارضة علي ماهر باشا والانجليز قد قضت أيضا على هذه المحاولة .

ولقد كان تقدير أحمد حسين للموقف بعد ذلك هو أن عودة الوفد الى الحكم أخف ضررا من تسليم أمور البلاد الى يد علي ماهر باشا ومن ورائه الانجليز . وهذا هو سر التغيير الجوهري الذي طرأ على سياسته بعد خروج البنداري من القصر . فقد خرج بمقال طويل طالب فيه باجراء انتخابات في ظل الدستور وبقانون الانتخاب القائم . وقد بدأه بقوله : « أجل ، نحن اليوم ندعو الى انتخاب في ظل الدستور الحالي وبقانون الانتخاب، لأن هذا في رأينا هو الحل الوحيد للموقف الحاضر الذي تجتازه البلاد ، والتي صارت فيه الى حالة لا ترضي أحدا من العالمين» ، ثم قال : « كان القصر الملكي قد شرع يهيمن على الحياة في مصر ، بل وفي العالم الاسلامي ، ويدفعها نحو كثير من الخير المأمول، ولكن وا أسفاه ! بحسبك ان تنظر ما حل برجال القصر !.. وها نحن اليوم نرى أنفسنا ولا مناص لنا من الالتجاء الى الدستور ، لأنه السبيل الوحيد لاظهار ارادة الأمة ولمعرفة مشيئتها » ! ثم قال : « ان ما ندعو

اليه هو برلمان تخوض المعركة لأجله مصر الفتاة ، ويكون على كراسيه مجاهدو مصر الفتاة ، ليحملوا الى مصر الثورة الاصلاحية والتي ستتناول بالاصلاح حتى نظام البرلمان بالذات » ! (١٨٥) •

وقد لقي هذا التحول في سياسة أحمد حسين معارضة بعض أنصاره الذين أبدوا تخوفهم من عدم الفوز في الانتخابات ، « لأن الشعب والفلاحين يؤمنون بالوفد ويقدسونه مهما عمل ومهما أخطأ » • ولكن أحمد حسين رد عليهم مطمئنا : « لو فرضنا وعاد الوفد بأغلبية ، فلست أخشى مطلقا النتائج • لأن الوفد في مثل هذه الحالة لن يكون كما كان، ولن يكون وحيدا في الحكم ، ولن يكون مستبدا بالبرلمان ، ولن يكون معتمدا على الشيوخ ، لأن أي انتخابات ستجري في البلاد الآن لا بد أن يحتل الشباب أكبر نصيب منها •• ان الحزب على ثقة من أنه سيحصل على عدد كبير من الكراسي في أي انتخابات تجري الآن » (١٨٦) • وواضح ان أحمد حسين لم يجد مفرا من الالتجاء الى الديموقراطية الليبرالية يستعين بها على الوصول الى الحكم ، كما فعل هتلر •

ولكن دعوته لاجراء انتخابات حرة في ظل الدستور ، لم يكن لها أي تأثير على الأحداث، لأن علي ماهر باشا لم يلبث أن حقق حلمه في رياسة الوزارة في يوم ١٨ أغسطس ١٩٣٩ بعد أن طرد منها محمد محمود باشا شر طردة • وبعد أسبوعين تماما نشبت الحرب العالمية الثانية •

حواشي الفصل الثاني

١ —
Laqueur, Walter, Communism and Nationalism in the Middle East P. 247 (Routledge & Kegan Paul - London 1957).

٢ — احمد حسين : ايماني ، الطبعة الاولى ١٩٣٦ ص ٦٦م (مطبعة الرغائب الناشر احمد الشيمي)

٣ — السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٩

٤ — الاهرام في ٢٠ اغسطس ١٩٢٩

٥ — السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٩

٦ — نفس المصدر في ١٥ سبتمبر ١٩٢٩

٧ — احمد حسين : « تكلموا ! » مقال بجريدة السياسة في ٢٤ اغسطس ١٩٢٩

٨ — كان محمد محمود باشا ، صاحب اليد الحديدية ، قد صرح لجريدة « الجورنال ديتاليا » — بعد تعطيله الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة التجديد — بانه سوف يتذرع بالدكتاتورية النافعة ، التي هي خير علاج للفوضى التي خيمت على البلاد (انظر : اليد القوية ، خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رياسة الوزارة ، ص ٧١ — مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩)

٩ — السياسة في اول سبتمبر ١٩٢٩

١٠ — حديث محمد محمود باشا لمراسل الديلي اكسبرس يوم ٢٤ يولية ١٩٢٨ (اليد القوية ص ٤٧)

١١ — الصرخة في ٧ مارس ١٩٣٠ ، احمد حسين : ايماني ص ٧٠م — ٧١م

١٢ — احمد حسين : نفس المصدر ص ٧٤م — ٧٥م

١٣ — نفس المصدر ص ٧٧م

١٤ ــ نفس المصدر ص ٨١م ــ ٨٢م
١٥ ــ نفس المصدر ص ٨٢ ــ ٨٣ . ولاحمد حسين رواية اخرى يقول فيها انه هو الذي كاشف زملاءه الذين عاونوه في مشروع القرش في امر تاليف جمعية مصر الفتاة ، فقالوا له : « لو لم تقترح علينا لاقترحنا عليك (مرافعات الرئيس احمد حسين في عهد حكومة الوفد ، من كفاح مصر الفتاة ص ٤٢ ــ الطبعة الثانية)
١٦ ــ احمد حسين ايماني ص ٨٤م ــ ٩٢م ، لاكور : المرجع المذكور ص ٢٤
١٧ ــ احمد حسين : المرجع المذكور ص ١٢٠
١٨ ــ ساطع الحصري : حول القومية العربية ص ٣٦ ــ ٣٨ (دار العلم للملايين ــ بيروت ١٩٦١ نقلا عن بحث بعنوان : « انريكو كوراديني، او ولادة القومية الايطالية » في كتاب جاك بلونكار داساك : «مذاهب القوميــة» .
١٩ ــ احمد حسين : المرجع المذكور ص ٣١١
٢٠ ــ آخر ساعة المصورة في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧
٢١ ــ المصور في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦
٢٢ ــ الجماهير في١٤يوليو ١٩٤٧ منبيان لسعدالدين كامل عضو اللجنةالعليا للشباب بالحزب الوطني ، حديث شخصي مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨
٢٣ ــ اخبار اليوم في ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ تحت عنوان : «حافظ رمضان يقول : يجب على مصر ان تتحالف ، ولنعمل على ان نكون الخط الثاني للدفاع ضد الشيوعية » .
٢٤ ــ الجهاد في ٢٠ اكتوبر ١٩٣٣
٢٥ ــ نفس المصدر في ٢٧ اكتوبر ١٩٣٣
٢٦ ــ الجهاد في ٢٦ اكتوبر ١٩٣٣
٢٧ ــ مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ٤٧ ــ ٥٦ . وقد تضمن كلام احمد حسين تزايدات مكشوفة على لسان النحاس باشا ، من ذلك قوله ان النحاس باشا قال له انه يعارض الغاء الامتيازات : « انا ما الغيش الامتيازات ابدا في هذا العصر الذي انقلب فيه كل شيء الى فوضى . كيف والعصا توضع في دبر المصري ، تريدون ان تلغي الامتيازات لكي توضع العصا في دبر الاجنبي ايضا ؟ ــ وقد رأيت التجاوز عنها في المتن لمجافاتها للخط السياسي العام للوفــد .

٢٨ ـ الصرخة في ٢٤ اكتوبر ١٩٣٣
٢٩ ـ نفس المصدر في ٢٨ اكتوبر ١٩٣٣
٣٠ ـ نفس المصدر في ٢ ديسمبر ١٩٣٣
٣١ ـ نفس المصدر في ١٣ يناير ١٩٣٤
٣٢ ـ نفس المصدر في ٢٧ يناير ١٩٣٤
٣٣ ـ نفس المصدر في ٦ يناير ١٩٣٤
٣٤ ـ احمد حسين : ايماني ص ٥٧، ٧٧، ١٣٥ ، مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ٦٧ ـ ٦٨
٣٥ ـ مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ٦٨، ٦٩ ، ٧٠
٣٦ ـ نفس المصدر ص ٧٩ ـ ٨٠
٣٧ ـ احمد حسين : «من اجل الله والوطن ومن اجل الملك» سلسلةمقالات نشرتها « مصر الفتاة » فيما بين ١٩ يوليو و٢٠ يوليو ١٩٣٩ (مصر الفتاة في ٢٢ يونية ١٩٣٩)
٣٨ ـ احمد حسين : أيماني ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠
٣٩ ـ نفس المصدر ص ٢٣١
٤٠ ـ نفس المصدر ص ٢٣٠
٤١ ـ نفس المصدر ص ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، البلاغ في ٢٥ يناير ١٩٣٨ من خطاب لفتحي رضوان .
٤٢ ـ احمد حسين المرجع المذكور ص ٢٥٥
٤٣ ـ نفس المصدر ص ٩٨
٤٤ ـ خطاب احمد حسين في اجتماع ديانا بالاسكندرية يوم ١٠ فبراير ١٩٣٦ (نفس المصدر ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥)
٤٥ ـ خطاب احمد حسين في سفح الاهرام يوم ٤ مارس ١٩٣٦ (نفس المصدر ص ٣١٥)
٤٦ ـ نفس المصدر ص ٣٠١
٤٧ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة في اول يولية ١٩٣٩)
٤٨ ـ بيان بعنوان : « مصر الفتاة والمعاهدة ، بيان ونداء » (السياسة في ٦ سبتمبر ١٩٣٦)
٤٩ ـ مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الاول ، المجلد الاول ١٩٣٦ ، مضبطة يوم الاثنين ٢٢ يونية ١٩٣٦ ص ٩٦ ـ ٩٧

٥٠ ــ آخر ساعة في ١٩ يولية ١٩٣٦
٥١ ــ نفس المصدر في ٤ اكتوبر ١٩٣٦
٥٢ ــ مجلس النواب : المرجع المذكور ، جلسة يوم الاثنين ٢٢ يونية ١٩٣٦ ص ٩٦ ــ ٩٩
٥٣ ــ مصر الفتاة في ٢٧ مارس ١٩٣٩ ، مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ١٢٢
٥٤ ــ الاهرام في ٨ اكتوبر ١٩٣٧
٥٥ ــ المقطم في ٢٤ يناير ١٩٣٨
٥٦ ــ مصر الفتاة في ٢٧ مارس ١٩٣٩
٥٧ ــ مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ١٢٨ ــ ١٣١
٥٨ ــ مصر الفتاة في ٨ ، ١٥ مايو ١٩٣٩
٥٩ ــ مرافعات الرئيس احمد حسين .. الخ ص ١٢٣ ــ ١٢٤
٦٠ ــ مذكرة جمعية مصر الفتاة الى اعضاء مجلس النواب والشيوخ (السياسة في ٢٠ اغسطس ٣٦)
٦١ ــ الاهرام في ١٧ فبراير ١٩٣٧
٦٢ ــ مصر الفتاة في ٢١ فبراير ١٩٣٩
٦٣ ــ الاهرام من ٣٩ نوفمبر الى ٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، البلاغ في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، ٩ يناير ١٩٣٨
٦٤ ــ مصر الفتاة في ٢٢ يونية ١٩٣٩
٦٥ ــ البلاغ في ٩ يناير ١٩٣٨
٦٦ ــ نفس المصدر في ٢٥ يناير ١٩٣٨
٦٧ ــ نفس المصدر في ٢٥ يناير ١٩٣٨ ، المقطم في ٢٥ يناير ١٩٣٨ ، الاهرام في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧
٦٨ ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ج ٢ ص ٩١
٦٩ ــ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ٣ يولية ١٩٣٩)
٧٠ ــ نفس المصدر . وقد ضمت وزارة محمد محمود باشا ثلاثة رؤساء احزاب هم : محمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى ، ثم لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وحلمي عيسى وحسن صبري وحسين سري، بل ضمت ايضا حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني.
٧١ ــ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ٨ يولية ١٩٣٩)

٧٢ ــ مصر الفتاة في ٤ و٧ يولية ١٩٣٨
٧٣ ــ مصر الفتاة في ٧ يولية ١٩٣٨
٧٤ ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٦
٧٥ ــ مصر الفتاة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٩
٧٦ ــ نفس المصدر في ٤ و٧ يولية ١٩٣٨
٧٧ ــ نفس المصدر في ٤ يولية ١٩٣٨
٧٨ ــ نفس المصدر في ٤ يولية ١٩٣٨
٧٩ ــ نفس المصدر في ٧ يولية ١٩٣٨
٨٠ ــ نفس المصدر في ٨ اغسطس ١٩٣٨
٨١ ــ نفس المصدر في ٧ يولية ١٩٣٨
٨٢ نفس المصـــدر
٨٣ ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٨
٨٤ ــ مصر الفتاة في ٢١ يولية ١٩٣٨
٨٥ ــ نفس المصدر في اول يولية ١٩٣٨
٨٦ ــ حديث شخصي مع محمد كامل البنداري (باشا) بنادي الجزيرة يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩
٨٧ ــ فكري اباظة : البنداري ، مقال بمجلة المصور يوم ١٤ ابريل ١٩٣٩
٨٨ ــ حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ بنادي الجزيرة
٨٩ ــ فكري اباظة : المقال المذكور
٩٠ ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٧ ــ ٨٨
٩١ ــ نفس المصدر ص ٨٨ ، ٩١
٩٢ ــ فكري اباظة : المقال المذكور
٩٣ ــ الاهرام في ١٨ يولية ١٩٣٨
٩٤ ــ مصر الفتاة في ٢١ يولية ١٩٣٨
٩٥ ــ المصري في ٢٤ يولية ١٩٣٨
٩٦ ــ محمد التابعي : المرجع المذكور ص ١٧٨ ــ ١٧٩
٩٧ ــ مصر الفتاة في ٣ يولية ١٩٣٩

٩٨ ــ نفس المصدر

٩٩ ــ نفس المصدر في ١٨ يولية ١٩٣٨ تحت عنوان : « هل نحن دعاة دكتاتورية ؟ »

١٠٠ ــ نفس المصدر في ١٤ اغسطس ١٩٣٨

١٠١ ــ نفس المصدر في ٤ يولية ١٩٣٨ من خطاب لاحمد حسين في لندن

١٠٢ ــ نفس المصدر في ٤ يولية ١٩٣٨

١٠٣ ــ نفس المصدر

١٠٤ ــ نفس المصدر في ٢١ يولية ١٩٣٨ من حديث لاحمد حسين مع مكاتب المقطم في برلين

١٠٥ ــ نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٣٧ من حديث لاحمد حسين في جريدة « العمل الفاشستي »

١٠٦ ــ مصر الفتاة في اول اغسطس ١٩٣٨

١٠٧ ــ نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨

١٠٨ ــ نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٣٨ من حديث لاحمد حسين مع جريدة العمل الفاشستي

١٠٩ ــ محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية ، الكتاب الاول ص ٢٣ ، حديث شخصي مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨

١١٠ ــ كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري، مراجعة الدكتور سليم حسن ص ٣٠٥ (سلسلة الالف الكتاب عدد ١١٤)

١١١ ــ مصر الفتاة في ١٨ اغسطس ١٩٣٨ من خطاب لاحمد حسين

١١٢ ــ نفس المصدر في ٢١ يولية ١٩٣٨ (١١٣) نفس المصدر في اول سبتمبر ١٩٣٨

١١٤ ــ نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨ (١١٥) نفس المصدر في ٢٨ يولية ١٩٣٨

١١٦ ــ نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٣٨ (١١٧) نفس المصدر في ١٨ يولية ١٩٣٨

١١٨ ــ نفس المصدر فياول يناير ١٩٣٩ ، ٦ مارس ١٩٣٩

١١٩ ــ نفس المصدر في ١٩ يناير ١٩٣٩ تقرير اتهام النيابة العمومية في قضية الجناية رقم ٨٧٦ السيدة زينب سنة ١٩٣٩

١٢٠ ــ نفس المصدر في اول يناير ، ٦ مارس ١٩٣٩

١٢١ ــ نفس المصدر في ٢٣ فبراير ١٩٣٩ (١٢٢) نفس المصدر في ٢٣ مارس ١٩٣٩

١٢٣ ــ نفس المصدر في ٢٨يناير ١٩٣٩ (١٢٤) دكتور هيكل: ص ١٥٦ــ١٥٧

١٢٥ ــ المصري في ٢٣ يولية ١٩٣٨ (١٢٦) نفس المصدر في ٨ يولية ١٩٣٨

١٢٧ ــ مصر الفتاة في ٢٥ يولية ١٩٣٨ (١٢٨) نفس المصدر في اول اغسطس ١٩٣٨

١٢٩ ــ حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩

١٣١ ــ مصر الفتاة في اول اغسطس ١٩٣٨

١٣٢ ــ نفس المصدر في ٨ اغسطس ١٩٣٨

١٣٣ ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٣٨ ــ ١٣٩ (١٣٤) نفس المصدر

١٣٥ ــ المصور في ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ ، دكتور محمد انيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير (الاهرام في ٩ فبراير ١٩٦٧)،

Lirgol, Jean, Egypt and World War II PP. 61-62 (Translated from the french by A-G Mitchell - Cairo 1945 Société Oriental de Publícité.

١٣٦ ــ مصر الفتاة في ٢٥ يولية ١٩٣٨

١٣٧ ــ المصور في ١٤ ، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، احمد حسين من اجل الله والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة في ٨ يولية ١٩٣٩)

١٣٨ ــ مصر الفتاة في ١٧ يولية ١٩٣٩ (١٣٩) كيرك : المرجع المذكور ص٣٠٨

١٤٠ ـ حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٩

١٤١ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٦٧

١٤٣ ـ حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ ،
المصور في ١٤ ، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، مصر الفتاة في ٨، ١٣ يولية١٩٣٩

١٤٤ ـ المصور في ١٤، ٢١ ابريل ١٩٣٩ ، مصر الفتاة في ٨، ١٣ يولية ١٩٣٩

١٤٥ ـ نفس المصدرين (١٤٦) دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٨٦ـ٨٩

١٤٧ ـ نفس المصدر ص ٩٢ (١٤٨) نفس المصدر في ١٣٩ـ١٤٠، ١٥٥

١٤٩ ـ نفس المصدر في ١٦١ (١٥٠) المصري في اول يولية ١٩٣٨

١٥١ ـ المصور في ٢ يونية ١٩٣٩ (١٥٢) مصر الفتاة في ٢٣ فبراير ١٩٣٩

١٥٣ ـ المصور في ٣ مارس ١٩٣٩ (١٥٤) مصر الفتاة في ٢٥ فبراير ١٩٣٩

١٥٥ ـ حديث شخصي مع البنداري (باشا) يوم الاربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٦٩

١٥٦ ـ حديث شخصي مغ البنداري (باشا) يوم الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٦٩

١٥٧ ـ مصر الفتاة في ٢٧ فبراير ١٩٣٩ (١٥٨) المصور في ٣ مارس ١٩٣٩

١٥٩ ـ نفس المصدر (١٦٠) نفس المصدر في ٢ يونية ١٩٣٩

١٦٢ ـ
The Ciano Diaries 1939-1943, P. 32 (Doubleday & Company, Inc, Garden city, New-York 1946.

١٦٣ ـ
Kirk, George, the Middle East in the War, P. 33 (oxford 1955)

١٦٤ ـ الاهرام في ٦ مايو ١٩٣٩ (١٦٥) نفس المصدر في ٦ مايو ١٩٣٩

١٦٦ ـ نفس المصدر في ١١ مايو ١٩٣٩ (١٦٧) نفس المصدر

١٦٨ ـ نفس المصدر في ١٣ مايو ١٩٣٩ (١٦٩) نفس المصدر في ١٠ مايو ١٩٣٩

١٧٠ ـ المصور في ١٠ فبراير ١٩٣٩

١٧١ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن ومن اجل الملك (مصر الفتاة في ٨ يولية ١٩٣٩

١٧٢ ـ اخبار اليوم في ١٧ يناير ١٩٤٨ (١٧٣) المصور في ٣١ مارس ١٩٣٩

١٧٤ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ٨ يوليــة ١٩٣٩)

١٧٥ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٥٧ ، مصر الفتاة في ١٣ يولية ١٩٣٩

١٧٦ ـ فكري اباظة : البنداري (المرجع المذكور)

١٧٧ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة في ١٠ يولية ١٩٣٩) وقد تفاخر احمد حسين بأن هذه القصة التي رواها عن المقابلة التي تمت بين الملك فاروق وعلي ماهر باشا لم تتعرض للتكذيب لا من جانب علي ماهر باشا ولا من جانب الملك (مصــر الفتاة في ١٣ يولية ١٩٣٩)

١٧٨ ـ
Lampson to Halifax, May 12, 1939, No 560 F.O. 407/223.

١٧٨ م ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة فــي ٨ يولية ١٩٣٩)

١٧٩ ـ اخبار اليوم في ٢٤ يناير ١٩٤٨

١٨٠ ـ مصر الفتاة في ١٣ ، ١٧ يولية ١٩٣٩

١٨١ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن .. الخ (مصر الفتاة فــي ١٧ يولية ١٩٣٩)

١٨٢ ـ نفس المصدر

١٨٣ ـ المصور في ١٢ مايو ١٩٣٩ ، دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٥٨ . وقد ذكر الدكتور هيكل ان محمدمحمود باشا وقف الى جانب علي ماهر ضد البنداري باشا ، فقد قابل الملك وقال له انه اذا لم يكن بد من ترك احد الرجلين القصر، فرايه الا يكون هذا الرجل

علي ماهر باشا ، لما له من سابقة في خدمة الملك وفي خدمة والده (ص ١٥٨) وواضح أن المسألة بالنسبة لمحمد محمود باشا لم تكن مسألة خيار بين علي ماهر باشا والبنداري باشا ، فقد كان الرجلان أبغض الناس الى قلبه، وانما كانت المسألة مسألة خيار بين الاوتوقراطية ، حيث يستطيع ان يحكم وحزبه في ظلها، وبين الفاشية حيث يحكم طراز جديد من الساسة من امثال قادة مصر الفتاة والبنداري .

١٨٤ ـ احمد حسين : من اجل الله والوطن ـ ومن اجل الملك (مصر الفتاة في ١٧ يولية ١٩٣٩)

١٨٥ ـ مصر الفتاة في ٨ مايو ١٩٣٩

١٨٦ ـ نفس المصدر في ١١ مايو ١٩٣٩

الفصل الثالث



حركة الإخوان المسلمين

١٩٢٨-١٩٣٩

(١) التيار الاسلامي

في الوقت الذي كانت تموج فيه مصر بالحركة الفاشية ، وتضطرب بالصراع الدائر بينها وبين القوى الديموقراطية الليبرالية من جانب ، والقوى الأوتوقراطية من جانب آخر ـ كانت هناك حركة أخرى تشق طريقها في حقل السياسة المصرية ، وتتخذ لنفسها الشكل الفاشي لمصر الفتاة ، ولكنها تنتمي لتربة أخرى تمتد فيها جذورها الى أعماق بعيدة. تلك هي حركة الاخوان المسلمين .

وحركة الاخوان المسلمين هي حركة قذفها تيار اسلامي محتضر ، أو هي آخر اختلاجة من اختلاجات مصر الاسلامية التي بدأت مع مجيء الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ، وظلت الى نهاية الحرب العالمية الأولى . حتى تم التحول القومي العظيم في ظروف التغيير السياسي والاجتماعي والعقائدي الذي أحدثته هذه الحرب . فكانت ثورة ١٩١٩ ثورة قومية أنموذجية بمصطلح القومية الحديث .

وفي ظروف هذه الثورة القومية الكبرى ، أخذ المجتمع المصري يتحول من مجتمع اسلامي شرقي الى مجتمع عصري متغرب . فقد نبذت المرأة المصرية حجابها ذا التاريخ الاسلامي الطويل ، ونبذت معه ما هو أهم من ذلك : أسلوب الحياة الذي كان يرافق هذا الحجاب . فقد نزلت الى ميدان العلم ، والى ميدان العمل بجانب الرجل ، بل والى ميدان السياسة أيضا . وجندت معها الأصوات التي تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة ، والتنديد بتعدد الزوجات ، والمناداة بالغاء المحاكم الشرعية . كما أخذ الرجل المصري العادي ينتهج أسلوب الحياة العصرية في زيه

وعاداته وتفكيره ، وأخذ شباب الجيل الجديد ينصرفون عـن التعليم الديني واللغوي الى العلوم الحديثة بجميع فروعها •

وكان تحول تركيا بوجهها نحو الغرب ، وادارتها ظهرها لماضيهـا الأسيوي والاسلامي الممتد عبر أربعة قرون طويلة ، ثم فصلها الدين عن الدولة ، وتخليها عن الخلافة ، وتغريب التعليم والقانون والادب ، ونزعها عن اللغة كل ارتباطاتها التقليدية العربية والفارسية ، والأخذ بالحـروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية ، واتخاذ الزي الاوروبي بتدخل الدولة ــ كل ذلك كان له صداه العميق في مصر التي كانت تراقب مـا يحدث في دولة الخلافة باهتمام وتتأثر به وتنفعل به •

وفي الحق ، فحين اتخذ الكماليون الذئب الأغبر ــ وهو رمـز أسلافهم الأقدمين ــ شعارا لهم يرسمونه علـى طوابـع البريد ، حذا المصريون حذوهم واخذوا يرسمون أبا الهول على أوراق العملة وعلى طوابع البريد • وحين جعل الكماليون حدا أدنى لسن الزواج في البنين والبنات ، اقتفى المصريون أثرهم في ذلك• وحين حمل مصطفى كمـال نساء تركيا على السفور والاختلاط ، احتدمت المعارك في مصر حول هذه الموضوعات في الصحافة وفي الأندية • وحين ألزم مصطفى كمـال الأتراك بأن يلبسوا القبعة ، خاض بعض الكتاب المصريين في بحث مـا أسموه « مشكلة الأزياء » داعين الى توحيدها • ودعا بعضهم الى اتخاذ القبعة (وقد لبس محمود عزمي القبعة وقتذاك ليقيم الدليل على اقتناعه بهذه الدعوة) • وحين استبدلـت تركيـا الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، أخذ كثير من الكتاب والصحفيين في مصر يناقشون ما أسموه « مشكلة الكتابة والخط العربي » •

وفي ذلك الحين كانت الأصوات تعلو باعادة النظر في قـانون الأحوال الشخصية بحيث يساير المدنية الحديثة ، كما ندد كثير مـن المسلمين التقدميين بالمساوىء التـي أحدثهـا تشريع الطـلاق وبعض

التشريعات الاسلامية الأخرى، مثل الوقف • وطالب بعض النواب في الدورةالبرلمانية سنة ١٩٢٨ بالغائه • كما اقترح أيضا الغاء وظيفة المفتي•

وقد رافق ذلك تمرد فكري على القديم • فقد صدر كتاب الشيخ علي عبد الزازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، الذي هاجم فيه نظام الخلافة مؤكدا أن الاسلام لم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يحكمون بمقتضاه ، بل ترك لهم مطلق الحرية في تنظيم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي يوجدون فيها • وكتب طه حسين كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي اتخذ طابع البحث الحر ، وانتهج فيه المنهج الفلسفي الذي استحدثه « ديكارت » ، أي أراد أن يشك ليصل الى اليقين • فعرض لأهمية الكتب السماوية كمصدر من مصادر التاريخ، وكتب عبارته : « انه لا يكفي ، لكي نثبت من الوجهة العلمية وجود ابراهيم وابنه ، أن يكون اسماهما قد ذكرا في التوراة والقرآن » — وهي الجملة التي أثارت عليه ثائرة كبيرة وخصوصا داخل الأزهر الشريف(١)• وهكذا كان التيار القومي يشق طريقه في مصر رغم كل العوائق والعراقيل •

• • •

ومن المحق أن انتصار التيار القومي الليبرالي في مصر لم يكن الا وليد ضربة حظ ليس الا ، فقد كان نتيجة عوامل خارجية بالدرجة الأولى • ولو أن الحرب العظمى لم تقم ، أو لو أنها قامت ولكن الدولة العثمانية انتصرت فيها ، لاستأنفت مصر تاريخها الاسلامي الطويل دون أن تحس بكثير من التغيير ، ولاستمر التصارع القديم الذي كان قائما بين التيار القومي والتيار الاسلامي كما كان قبل الحرب ، حتى يتحقق للتيار القومي انتصاره الحتمي مع اختفاء العامل الديني كعامل مؤثر في الأحداث في ظروف القرن العشرين •

ولكن الحرب العظمى قامت ، وتفجرت بانقلابين خطيرين هز كلاهما العالم القديم هزا ، الانقلاب الأول ، هو قيام الثورة الاشتراكية العظيمة في روسيا عام ١٩١٧ ، التـي قسمت العـالم أيديولوجيا الى قسمين متميزين : قسم اشتراكي ، يقابله قسم رأسمالي استعماري • والانقلاب الثاني هو الذي وقع داخل العالم الاستعماري نفسه ، عندما خرج ولسن بنظرياته المشهورة « سلم بلا نصر » ، و « حق تقرير المصير » ، و « تأليف عصبة الأمم » •وهي النظريات التي مثلت أقوى تحد لمعتقدات العـالم الاستعماري التي كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة وتحكيمها بشكل مطلق في كل نزاع •

ثم انهارت الدولة العثمانية في نهاية الحرب • وخلا الميدان تماما أمام أنصار التيار القومي الليبرالي ، وتألف الوفد المصري في معظمه من قادة حزب الأمة ، وعلى رأسه سعد زغلول ، وقام على أساس التوكيل الشعبي ، فاكتسب صفة تمثيلية عن الشعب المصري بأسره لم يكن ليحلم بها قبـل الحرب مهما كـانت الظروف والأحوال • فأصبحت القيـادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في يد هذا التيار •

وفي بوتقة ثورة ١٩١٩ ، وتعانق الصليب والهلال، وضراوة الصراع الوطني ضد الحماية والاحتلال ، انصهرت جميع القوى الوطنية في قوة ثورية واحدة ، وانصهرت جميع التيارات في تيار واحد هو التيار الذي ينادي بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ، دون تعلق بأيـة دولة : سواء أكانت اسلامية أم غربية •

ولكـن بتفكك الثورة ، أخذت القـوى السياسية والاجتماعية والعقائدية تتفكك أيضا ، وتحاول كل منها العودة الى منبتها والرجوع الى أصلها ومنشئها • ولكن كل شيء كان قد تغير ، فدولة الخلافة كانت قد انقلبت الى دولـة عصرية مستغربة ، والخلافة نفسهـا أصيبت في الصميم ، وفكرة الجامعة الاسلامية أصيبت بضربة قاصمة بتحالف العرب

مع الغرب المسيحي ضد دولة الخلافة في أثناء الحرب ، والقوى السياسية الممثلة في الحزب الوطني كانت قد صفيت خلال الحرب ، واضطرت فلولها الى الالتزام بالخط القومي الليبرالي • ولم يبق من القلاع الاسلامية في مصر سوى ثلاث : الطرق الصوفية ، والأزهر الشريف ، ومدرسة المنار التي كانت تعد امتدادا لمدرسة الأفغاني والشيخ محمد عبده •

أما الطرق الصوفية ، فكانت تمثل في التيار الاسلامي الجانب الروحي الذي لحقه الفساد من خلال التحريف والبدع واشاعة المعتقدات الاستسلامية والعادات الفاسدة • وكانت قد تلقت ضربات هائلة على يد حركة الاصلاح الديني والتجديد الاسلامي التي قاد لواءها الأفغاني والشيخ محمد عبده وبعدهما رشيد رضا • ولكن ارتفاع المد القومي العلماني بعد الحرب العالمية الاولى وبعد ثورة ١٩١٩ كان يمثل بالنسبة لها خطرا داهما لا قبل لها به •

وأما الأزهر الشريف ، وهو الذي كانت مهمته الحفاظ على التراث العلمي الاسلامي ، فعلى الرغم من الدور العظيم الذي قام به في ثورة ١٩١٩ القومية ، وتحطيمه في شجاعة الحواجز الدينية التي كانت تقف بين المسلمين والأقباط ، ورفعه علم القومية المصرية مثلا في الهلال والصليب ـ الا أنه لم تكد تهدأ الثورة، حتى دار الأزهر على عقبيه ، ليصبح أكبر معقل رجعي في مصر ، وليرتمي في أحضان السراي ، ويعمل لحسابها في نقل الخلافة من شاطىء البوسفور الى شاطىء النيل لتدعيم الأوتوقراطية •

وأما مدرسة المنار ، فكانت تمثل الجانب الفكري والفلسفي في التيار الاسلامي • وتعد امتدادا (محافظا) لمدرسة الأفغاني والشيخ محمد عبده • وكانت غاية رشيد رضا من اصدار المنار في عام ١٨٩٨ مواصلة السير على نهج «العروة الوثقى» ، الا فيما يتعلق بخطتها السياسية التي

أصبحت لا تدعو اليها الحاجة، والعمل لنفس الغرض الذي كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى ، وهو نشر الاصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، واقامة الحجة على أن الاسلام، باعتباره نظاما دينيا، لا يتنافر مع الظروف القائمة ، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم ، ثم القضاء على الخرافات والاعتقادات الدخيلة في الاسلام ، ومحاربة التعاليم الصناعية الضالة والتفاسير المختلقة الباطلة لعقائده ، ومحو الأفكار الشائعة عن القضاء والقدر ، ومحاربة التعصب لمذهب من المذاهب، وما دخل على العقائد من بدع الاعتقاد في الأولياء ، وما تأتيه الصوفية من بدع وضلالات ، ودفع الأمم الاسلامية الى مباراة الأمم الأخرى في جميع الأمور الضرورية لتقدم الامم (٢) •

ولقد كان من الطبيعي أن يكون المنار من ألد أعداء فكرة القومية الليبرالية ، فقد كان يؤمن فقط بالأخوة الاسلامية التي تتجاهل حدود الأوطان • وقد أثارت جريدة السياسة حفيظة رشيد رضا ، لأنها كانت تدعو الى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة ، : « حتى انهم ليعدون المسلم فيها وهي اسلامية ، ويعدون العربي فيها وهي عربية — من الأجانب الذين لا تجمعهم بالمصري وشيجة ، ولا يمتون اليه بوسيلة • فالشريف الحجازي أو السوري، والوثني الصيني أو المنشوري عندهم سواء»(٣)•

ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا الى فكرته التي نقلها عنه فيما بعد حسن البنا، وهي تأليف جمعية اسلامية تمتد فروعها في جميع أقطار الاسلام ، وتقوم على مبدأ اساسي هو الاعتقاد بأن الاخوة في الاسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين جميع المسلمين باعتبارهم أمة واحدة ، وانه في مقدور الشريعة أن توحد بين جميع الأجناس بمساواتها بين المسلم وغير المسلم في الحكم • وتكون غاية هذه الجمعية الجمع بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد والتعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية ، مع الدعوة لأن يكون للكل لغة

واحدة هي اللغة العربية ، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة ، والعمل على نشر الاسلام (٣م) ٠

على أن رشيد رضا كان يرى أن تتجنب الجمعيات الدينية والتعليمية الاشتغال بالأعمال السياسية ، لأنه وان كان الدين والدولة متحدين بالضرورة في الاسلام في الأمور الدينية البحتة ، الا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الاسلام أو بشئون التعليم أو الوعظ، أن يبتعدوا عن السياسة ، ويتجنبوا الاشتغال بها (٤) ٠

وقد دافع رشيد رضا عن وحدة السلطان الديني والسلطان العلماني في الاسلام ٠ وقرر في صراحة ان « القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين ، هو قول بوجوب محو السلطة الاسلامية من الكون ، ونسخ الشريعة الاسلامية من الوجود ، وخضوع المسلمين الى من ليس على صراط دينهم (٥) ٠ ولهذا فقد هاجم مصطفى كمال قائلا : ان امر ذلك الزعيم المشهور انما هو كفر محض وارتداد عن الاسلام لا شبهة فيه»(٦)٠

وقد وقف المنار بالتالي من الخلافة موقف أهل السنة ٠ وقد التمس رشيد رضا تأييد حجته ، في كتابه عن الخلافة ، من القرآن والحديث والاجماع ٠ وكان رشيد يدافع عن الآراء التي تقول بانتخاب الخليفة وبحكومة الشورى وبالديموقراطية في الحكم ، ويرى أن قواعد الاسلام كما فهمها هو قد اشتملت عليها جميعا ، وان هذه الامور لا يمكن أن تتحقق الا بالاحتفاظ بنظام الخلافة ٠ على أنه كان يرى أن يترك أمر الخلافة الى مؤتمر اسلامي يتألف من ممثلي الشعوب الاسلامية جميعا (٧) ٠ وفي المؤتمر الاسلامي الذي عقد في ١٣ مايو ١٩٢٦ قدم رشيد رضا نظاما للخلافة المناسبة لهذا العصر يحد من سلطان الخليفة المطلق ويكفل اجماع الأمم الاسلامية على بيعته ٠ وكان من مقترحاته أن تبنى الاحكام وتنظم الدولة في مملكة الخلافة على التشريع الاسلامي المتفق مع مبادىء المنار (٨) ٠

(٢) ايديولوجية الاخوان المسلمين

يعتقد بعض الباحثين أن ايديولوجية الاخوان المسلمين ترجع الـى التعاليم الاساسية لمحمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر ، وانها لا تشترك في شيء كثير مع الاصلاحات التي قام بها الشيخ محمد عبده في القرن التاسع عشر للتوفيق بين الاسلام ومطالب الحياة العصرية (٩) • وفي الواقع أن ايديولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون منسوخة من مدرسة المنار ، على الرغم من أن حسن البنا لم يشر بحرف واحد الـى تأثير هذه المدرسة في نفسه ، وان اعترف بأنه حضر بعض مجالس رشيد رضا ، ولقي فيها الكثير من الأعلام والفضلاء، وانه كان كثير المطالعة في مجلة المنار ، كما أنه اعتزم في احدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبها بالمنـــار (١٠) •

وكانت مدرسة المنار قد قامت على خمسة دعائم أساسية ــ كما رأينا ــ ، الأولى ، شمولية الاسلام • والثانية ، الرجوع بالاسلام الـى بساطته الاولى• والثالثة ، الجامعة أو الرابطة الاسلامية • والرابعة ، التمسك بنظام الخلافة • والخامسة ، الحكومة الاسلامية • وقد استقى حسن البنا أيديولوجيته تقريبا من هذه الدعائم •

وأولى الأسس التي نقلها البنا عن المنار ، شمولية الاسلام • فقد ذكرنا أن رشيد رضا قد دافع عن هذا المعنى حين أخذ يقيم الحجة على أن الاسلام باعتباره نظاما دينيا، لا يتنافر مع الظروف القائمة ، وأن الشريعة أداة عملية صالحة للحكم • وحين قرر أن القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الاسلامية من الكــون

ومسح الشريعة الاسلامية من الوجود • وقد نقل البنا هذا المبدأ ، ففي احدى خطبه التي شرح فيها الدعوة، ذكر أن الاخوان المسلمين قد اتصلوا بكتاب الله فاستلهموه واسترشدوه ، « فأيقنوا أن الاسلام هو هـذا المعنى الكلي الشامل ، وأنه يجب أن يهيمن على كل شئون الحياة ، وأن تصطبغ جميعها به ، وأن تنزل على حكمه ، وأن تساير قواعده وتعاليمه •• ما دامت الأمة تريد أن تكون مسلمة اسلاما صحيحا • أما اذا أسلمت في عبادتها ، وقلدت غير المسلمين في بقية شئونها ، فهي امـة ناقضـة الاسلام » (١١) • وقال في موضع آخر : « أن الذين يظنون أن تعاليم الاسلام انما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي، مخطئون في هذا الظن • فالاسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف ــ لا ينفك واحد من هذين عن الآخر » (١٢) •

وقد اعتقد بعض الاخوان المسلمين أن هذا المعنى قد اكتشفـه الاخوان ، فكتب احدهم يقول : « ان فهم الاخوان للاسلام هذا الفهم، كان خطوة تقدمية كبيرة في العقلية الاسلامية في ذلك الوقت، ردت الاسلام الى أصوله الاولى ، ومرحلة انتقال خطيرة من فهم الاسلام على أنه «دين» بالمعنى الذي لا علاقة له بالحياة ، الى فهم الاسلام على أنه دين ودنيا ، أو نظام شامل ينظم شئون الناس وعلاقاتهم في جميع نواحي الحياة » (١٣) •

ثانيا ــ الرجوع بالاسلام الى بساطته الاولى ، والعودة الى تعاليمه وأحكامه • على اعتبار ان في ذلك وحده سبيل النجـاة مـن التأخر والاضمحلال (١٤) • وقد نسب حسن البنا هذا المعنى الى نفسه ، فكتب يقول : « منذ بضع سنين ، كانت الشعوب الاسلامية تجتاز عدة تجارب تحاول أن تعرف بها طريق النجاة •• وكان الاخوان المسلمون في ذلك

الحين أفرادا لا يتجاوزون أصابع اليد عدأ . لكنهم آمنوا بأن لا مستقبل للنجاة الا بالرجوع الى تعاليم الاسلام ومبادئه ..، ثم مرت الأيام سراعا، فعرف الناس بعد طول التجربة، أنه لا نهوض لأمة بغير خلق، ولا خلق بغير دين » (١٥) . وهذه النظرة عنصر أساسي في أيديولوجية الاخوان المسلمين يميزهم عن المجددين العلمانيين الذين كانوا يدعون الى الأخذ بالمدنية الغربية والانتهال من الحضارة الأوروبية ، على اعتبار ان ذلك وحده هو السبيل الى الرقي والتقدم . *

ثالثا ـ الجامعة الاسلامية . وفي ذلك يؤكد البنا أن « كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام، هي وطن لكل مسلم يحتفظ به ويعمل له ، ويجاهد في سبيله » (١٦) .

رابعا ـ التمسك بالخلافة . ففي خطاب حسن البنا في المؤتمر الخامس عام ١٩٣٨ ، والذي استعرض فيه أعمال جماعته في السنوات العشر السابقة ، قال : « ولعل من تمام هذا البحث أن أعرض لموقف الاخوان المسلمين من الخلافة وما يتصل بها . وبيان ذلك أن الاخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الاسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الاسلام ، وانها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بها .. ، والأحاديث التي وردت في وجوب نصب الامام وبيان أحكام الامامة ، وتفصيل ما يتعلق بها، لا تدع مجالا للشك في أن من واجب المسلمين أن يهتموا بالتفكير في أمر خلافتهم .. والاخوان

---

* بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ اثيرت هذه القضية مرة اخرى ، فبينما رأى البعض ان لا سبيل للنجاة الا بالرجوع الى الدين ، وان العامل الاساسي في النكسة كان التخلي عن الدين ، فقد قاد البعض الاخر ، وعلى رأسه احمد بهاء الدين ، الرأي بألا سبيل للنجاة الا بمزيد من العصرية ومزيد من العلم ومزيد من العلمانية .

المسلمون لهذا يجعلون فكـرة الخلافـة والعمـل لاعادتها فـي رأس منهاجهم » (١٧) •

خامسا ــ الحكومة الاسلامية • فقد أوضح حسن البنا أن الاخوان المسلمين يتجهون في جميع خطواتهم وآمالهم وأعمالهم نحـو الحكومة الاسلامية ، بعد مضي فترة تنتشر فيها مبادئهم وتسود (١٨) • وقد كتب صراحة يقول : ان الاخوان المسلمين يعتقدون أن « الطريق الوحيـد للاصلاح ، هو أن تعود مصر الى تعاليم الاسلام تطبقها تطبيقا سليما ، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة او حديثة ، شرقية او غربية ، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة • فالروح التي يجب أن تسود فكرة الاصلاح عندنا هي فكرة الاعتماد على قواعد الاسلام وأصوله وروحه » • وقال في موضع آخر : « الاسلام الذي يؤمن بـه الاخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، ويعتمد على التنفيذ كمـا يعتمد على الارشاد •• ، وقد جعل النبي الحكم عروة من عرى الاسلام• والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول ، لا من الفقهيات والفروع • فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كماهو قانون وقضاء ــ لا ينفك واحد منهما عن الآخر » (١٩)

على أن فارقا جوهريا وهاما بين حسن البنا ورشيد رضا في هذه المسألة بالذات، هو أنه بينما كان رشيد رضا يدعو الى هذة الفكرة على صفحات مجلته ، فان حسن البنا كان يعمل لتحقيقها عن طريق التنظيمات شبه العسكرية والسرية • وقد أعرب البنا عن رأيه في هذه المسألة صراحة فقال : « ان المصلح الاجتماعي ان رضي لنفسه أن يكون فقيها مرشدا ، يقرر الأحكام ويرتل التعاليم ، ويسرد الفروع والأصول ، وترك أهل التنفيذ يشرعون للأمة ما لم يأذن به الله ، ويحملونها بقوة التنفيذ على مخالفة أوامره ، فان النتيجة الطبيعية أن صوت هذا المصلح سيكون صرخة في واد ، ونفخة في رماد » (٢٠) •

ومن أجل ذلك ، فحين نقل البنا عن المنار فكرة تأليف الجمعيـة الاسلامية ذات الفروع في جميع أقطار الاسلام، لم يأخذ بما نصح بـه رشيد رضا بعد ذلك من أن تتجنب مثل هذه الجمعيات الاشتغال بالأعمال السياسية • بل زج بنفسه في المعترك السياسي والارهابي ، فأجهض دعوته الاصلاحية الأخلاقية ، وحكم عليها بالفشل قبل أن تحقق أيـة ثمرة مرجوة •

★★★

(٣) مقدمات حركة الاخوان المسلمين

نشأ حسن البنا في أسرة دينية عريقة في التدين • فقد كان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا عالما محققا ، وله مؤلفات مطبوعة في السنة • وقد اصطبغت نظرته للحياة بنظرة دينية متعصبة ، جعلته ــ ولما يزل بعد تلميذا في المدرسة الاعدادية ــ يثور على كل مظهر من مظاهر الفسق والتحلل ، حتى ولو اتخذ شكل « تمثال خشبي عار معلق على سارية احدى السفن الشراعية على شاطىء ترعة المحمودية » • كما جعلته هذه النظرة يميل الى الانتساب للجمعيات الدينية وتأليفها : ففي المدرسة الاعدادية انتخب رئيسا لجمعية الأخلاق الأدبية • وألف وهو في الثانية عشرة من عمره ، مع جماعة من التلاميذ ، جمعية سرية كانت تقوم بارسال خطابات خالية من الامضاء الى كل رجل تراه هو أو بعض أهله على معصية أو مخالفة لحدود الله ، تتضمن ابانة حكم الله في العقوبة ، والنصح بتجنب هذا الأمر • وقد أسمى هذه الجمعية جمعية منع المحرمات • وبعد أن التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور ، انتسب الى الطريقة الحصافية ، وألف مع جماعة الاخوان الحصافية جمعية إسمها « الجمعية الحصافية الخيرية » ، وكان سكرتيرا لها • وبعد أن انتقل الى القاهرة ، وانتسب الى مدرسة دار العلوم ، اشترك في جمعية مكارم الاخلاق الاسلامية ، وهي الجمعية الوحيدة بالقاهرة في ذلك الوقت ، ومن الجمعيات التي كان للمنار عليها تأثير كبير لا شك فيه (٢١) •

وفي القاهرة ، كان من الطبيعي بالنسبة لشاب تصطبغ ايديولوجياته في الحياة على هذا النحو، ألا يستلفت نظره من ألوان الكفاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري المحتدم فيها في العشرينيات، سوى

ما يتعلق بما أسماه بالتحلل الاخلاقي • وهو تحلل يصفه لنا حسن البنـا فيما يلي :

« في هذه الفترة التي قضيتها بالقاهرة ، اشتد تيار موجة التحلل في النفوس وفي الآراء وفي الأفكار باسم التحرر العقلي، ثم في المسالك والأخلاق والأعمال باسم التحرر الشخصي• فكانت موجة الحاد واباحية قوية جارفة طاغية لا يثبت أمامها شيء » (٢٢)• ثم أخذ البنا يضرب الأمثلة على هذا الالحاد وهذه الاباحية • فتحدث عن الجامعة المصرية ، وزعم أن البحث الجامعي والحياة الجامعية ارتسم لها في رؤوس الكثيرين في ذلك الحين « صورة غريبة مضمونها أن الجامعة لن تكون جامعة علمانية الا اذا ثارت على الدين وحاربت التقاليد الاجتماعية المستمدة منه ، واندفعت وراء التفكير المادي المنقول من الغرب بحذافيره ، وعرف أساتذتها وطلابها بالتحلل والانطلاق من كل القيود (٢٣) ! كما استهجن البنا أيضا ظهور الحزب الديموقراطي ، الذي وصفه بأنه « لم يكن له منهاج الا أن يدعو الى الحرية والديموقراطية بهذا المعنى حينذاك : معنى التحلل والانطلاق»! وكان الحزب الديموقراطي قد ألفه منصور فهمي وعزيز مرهم ومصطفى عبد الرازق في سبتمبر ١٩١٩ ، وقد نص برنامجه الاقتصادي على ترقية الطبقات العامة أدبيا وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان (٢٤) •

وقد تحدث البنا كذلك عن كتب ومجلات وجرائد ظهرت في مصر في ذلك الحين ، « وكل ما فيها ينضح بهذا التفكير الذي لا هدف لـه الا اضعاف أثر الدين أو القضاء عليه في نفوس الشعب، لينعم بالحرية الحقيقية فكريا وعمليا في زعم هؤلاء الكتاب والمفكرين » • كمـا تعرض بالذكر « لصالونات جهزت في كثير من الدور الكبيرة الخاصة في القاهرة يتطارح فيها زوارها مثل هذه الأفكار ، ويعملون بعد ذلك على نشرها

في الشباب وفي مختلف الأوساط » (٢٥) • وقد انتهى حسن البنا من الكلام على موجة الالحاد بشرح تأثيرها في نفسه، وردود فعلها في المعسكر الاسلامي ، فقال :

كان لهذه الموجة رد فعل قوي في الأوساط الخاصة المعنية بهذه الشئون ، كالأزهر وبعض الدوائر الاسلامية • ولكن جمهرة الشعب حينذاك كانت : اما من الشباب المثقف ، وهو يعجب بما يسمع من هذه الألوان ، واما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير في هذه الشئون لقلة المنبهين والموجهين •

« وكنت متألما لهذا أشد الالم • فها أنذا أرى الأمة المصرية العزيزة تتأرجح حياتها الاجتماعية بين اسلامها الغالي العزيز، الذي ورثته وحمته• وألفته وعاشت به، واعتز بها أربعة عشر قرنا كاملة ، وبين هذا الغزو العنيف المسلح المجهز بكل الأسلحة الماضية الفتاكة من المال والجاه والمظهر والمنعة والقوة ووسائل الدعاية • وكان ينفس عن نفسي بعض الشيء الافضاء بهذا الشعور الى كثير من الأصدقاء الخلصاء من زملائنا الطلاب بدار العلوم والأزهر والمعاهد الأخرى •• ، كان هؤلاء يتحدثون في هذه الموضوعات ، وفي وجوب القيام بعمل اسلامي مضاد • كما كان ينفس عن نفسي كذلك ، التردد على المكتبة السلفية ••، كما كنا نتردد على دار العلوم ، ونحضر بعض مجالس الأستاذ السيد رشيد رضا ، ونلقى فيها الكثير من الأعلام والفضلاء ، أمثال الشيخ عبد العزيز الخولي ، والشيخ محمد العدوي •

« ولكن هذا القدر لم يكن يكفي ولا يشفي، وخصوصا وقد اشتد التيار فعلا ، وصرت أرقب هذين المعسكرين ، فأجد معسكر الاباحية والتحلل في قوة وفتوة ، ومعسكر الاسلامية الفاضلة في تنقص وانكماش » (٢٦) •

هنا اعتزم حسن البنا أمرا ، أن يحمل قادة المسلمين التبعة ويدعوهم

في قوة الى التكاتف على صد هذا التيار • ويعتبر حديثه مع الشيخ الدجوي على جانب كبير من الأهمية ، لأنه لا يصور فقط دفاعا عن تيار يحتضر ، وانما يصور أيضا دفاعا عن مصالح طبقة تنقرض • يقول البنا :

« كنت أقرأ للشيخ الدجوي •• ، وبحكم النشأة الصوفية ، كانت بيني وبينه صلة روحية علمية ••، وكنت أعرف أن له صلات بكثير من رجال المعسكر الاسلامي من علماء ووجهاء ••، فعزمت على زيارته ••، والاستعانة به على تحقيق هذه الفكرة • تحدثت الى الشيخ في الأمر ، فأظهر الألم والأسف ، وأخذ يعدد مظاهر الداء والآثار السيئة المترتبة على انتشار هذه الظاهرة في الأمم • وخلص من ذلك الى ضعف المعسكر الأسلامي أمام هؤلاء المتآمرين ، وكيف ان الازهر حاول كثيرا أن يصد هذا التيار فلم يفلح • وتطرق الحديث الى جمعية « نهضة الاسلام » التي ألفها الشيخ هو ولفيف من العلماء ، ومع ذلك لم تجد شيئا ، والى كفاح الأزهر ضد المبشرين والملحدين •• ، انتهى من ذلك إلى انه لا فائدة من كل هذه الجهود، وحسب الانسان ان يعمل لنفسه وأن ينجو بها من هذا البلاء ••، وأوصاني أن أعمل بقدر الاستطاعة ، وأدع النتائج لله : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » •

« لم يعجبني طبعا هذا القول • وأخذتني فورة الحماسة ، فقلت له في قوة : « انني اخالفك يا سيدي كل المخالفة في هذا الذي تقول • وأعتقد أن الامر لا يعدو أن يكون ضعفا فقط وقعودا عن العمل وهروبا من التبعات ••، فالشعب معكم في الحقيقة لوواجهتموه، لأنه شعب مسلم • وقد عرفته في القهاوي وفي المساجد وفي الشوارع، فرأيته يفيض ايمانا ؛ ولكنه قوة مهملة من هؤلاء الملحدين والاباحيين• وجرائدهم ومجلاتهم لا قيام لها الا في غفلتكم ، ولو تنبهتم لدخلوا جحورهم •

« يا أستاذ ! ان لم تريدوا أن تعملوا لله ، فاعملوا للدنيا ، وللرغيف الذي تأكلون • فانه اذا ضاع الاسلام في هذه الأمة ، ضاع الأزهر ،

وضاع العلماء ، فلا تجدون ما تأكلون ، ولا ما تنفقون . فدافعوا عن كيانكم ان لم تدافعوا عن كيان الاسلام ! واعملوا للدنيا ان لم تريدوا أن تعملوا للآخرة ! والا فقد ضاعت دنياكم وآخرتكم على السواء» (٢٧).

فما هي الفكرة التي كان يحملها البنا في ذلك الحين عن كيفية انقاذ الاسلام ؟ لقد شرح هذه الفكرة للشيخ الدجوي في اجتماع آخر حضره بعض رجال الدين، فقال : « لا أريد الا أن نحصر أسماء من نتوهم فيهم الغيرة على الدين من ذوي العلم والوجاهة والمنزلة ، ليفكروا فيما يجب أن يعملوه : يصدرون ولو مجلة أسبوعية أمام جرائد الالحاد والاباحية، ويكتبون رذودا وكتبا على هذه الكتب، ويؤلفون جمعيات يأوى اليها الشباب ، وينشطون حركة الوعظ والارشاد .. ، وهكذا من هذه الأعمال ..

« وأخذنا نتذاكر الأسماء . فكتبنا فريقا كبيرا من العلماء الأجلاء، أذكر منهم : الشيخ رحمه الله (الدجوي) ، وفضيلة الأستاذ محمد الخضر حسين ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ عبد الوهاب النجار ، والشيخ محمد الخضري، والشيخ محمد أحمد ابراهيم، والشيخ عبد العزيز الخولي . وجاء اسم السيد محمد رشيد رضا، فقال الشيخ : اكتبوه .. اكتبوه ، فان الامر ليس أمرا فرعيا نختلف فيه، ولكنه أمر اسلام وكفر . والشيخ رشيد خير من يدافع بقلمه وعلمه وعمله . وكانت هذه شهادة طيبة من الشيخ للسيد رشيد رحمهما الله ، مع ما كان من خلاف بينهما في الرأي حول بعض الشئون . وكان من الوجهاء : أحمد تيمور باشا ، ونسيم باشا ، وأبو بكر يحيى باشا، ومتولي بك غنيم ، وعبد العزيز بك محمد ، وعبد الحميد بك سعيد ..، وتكونت نواة طيبة من هؤلاء الفضلاء واصلت اجتماعاتها ..، وأعقب ذلك أن ظهرت مجلة «الفتح» الاسلامية القوية ، يرأس تحريرها الشيخ عبد الباقي سرور نعيم، ومديرها السيد محيي الدين الخطيب ، ثم آل تحريرها وادارتها اليه ..،

وظلت هذه النخبة المباركة من الفضلاء تعمل حتى بعد أن فارقت دار العلوم، وظل يحركها نفر من هذا الشباب المخلص، حتى كانت هـذه الحركات «جمعية الشبان المسلمين» فيما بعد » (٢٨) •

• • •

هذه كلها كانت مقدمات تجري نحو تأليف جمعية الاخوان المسلمين• وهي قائمة ــ كما رأينا ــ على توهم أو تصور أن الانفتاح على الحضارة الغربية والأخذ بالديموقراطية الليبرالية واعتناق الأفكار الاشتراكية حتى في أبسط صورها ، هو موجة من الالحاد والاباحية تستنفر لمقاومتها كل جهود المعسكر الاسلامي • وقد ضرب حسن البنا لنا المثل على هذه الموجة من الالحاد والاباحية بما يحدث في الجامعة المصرية ، وظهور الحـزب الديموقراطي ، وغير ذلك من الأمثال التي لا تصور «فعلا» بقدر مـا تصور «تصورا» أو «وهما» ! وبمعنى آخر أنها لا تصور الحقيقة كما هي، وانما تصور انعكاساتها في ذهن البنا • وعلى ذلك فان هذه الحركة لـم تنبع كرد فعل «لفعل حقيقي» ، وانما نشأت كـرد فعـل «لوهم» أو «تصور» • وهي بذلك تختلف عن حركة مثل حركة العروة الوثقى ، التي نشأت كرد فعل لخطر حقيقي متمثل في الغزو الاستعماري الأوروبي للعالم الاسلامي، ونبعت من حاجة أساسية للمجتمع الاسلامي تتصـل بتحرره الوطني من الاستعمار ، وتحرره العقائدي من البدع والضلالات والأوهام ، وتحرره الفكري من الجمود والتعصب والتأخر •

• • •

على كل حال ، فبعد حصول حسن البنا على دبلوم دار العلوم فـي سنة ١٩٢٧ ، عين فـي وظيفـة مدرس بمدرسة الاسماعيلية الابتدائية الأميرية ، واستقر بمدينة الاسماعيلية منذ ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ وهو فـي الحادية والعشرين من عمره • وقد نشط على الفور لابراز شخصيته

في المجتمع الذي يعيش فيه، كداعية من طراز جديد ، فلم يتوجه الـى جمهور المساجد يبث فيهم أفكاره ومبادئه ، بل اختار عدة مقاه كبيرة في المدينة ، ورتب في كل منها درسا في الأسبوع ، وأخذ يزاول التدريس بانتظام في هذه الاماكن •

وبعد ستة أشهر فقط أثمرت خطته • ففي مارس ١٩٢٨ زاره بمنزله كل من حافظ عبد الحميد ، وأحمد الحصري ، وفؤاد ابراهيم ، وعبد الرحمن حسب الله، واسماعيل عز، وزكي المغربي، حيث تمت بيعة بينه وبينهم جميعا على أن يعملوا للاسلام والمسلمين • وقد احتاروا في الاسم الذي يطلقونه على جماعتهم : جمعية ، ناد ، طريقة ، نقابة ! ـ حتى يأخذوا الشكل الرسمي• ولكن البنا رفض هذه الأسماء كلها قائلا : « دعونا من الشكليات والرسميات ، وليكن أول اجتماعنا أساسه الفكرة ،•• نحن أخوة في خدمة الاسلام ، فنحن اذا الاخوان المسلمون » (٢٩) • وكانت تلك بداية أخطر حركة في تاريخ مصر الحديث •



(٤) تطور حركة الاخوان المسلمين

أسباب وعوامل انتشار الحركة

من المشكوك فيه كثيرا أن دعوة الاخوان المسلمين كان يقدر لها كل النجاح الذي أحرزته ، والانتشار بين الطبقات الشعبية، لو أن هذه الجماهير تفهمت مبادئها كاملة واستوعبت أبعادها النظرية • وانما تقبلت الجماهير هذه الدعوة كدعوة دينية خالصة وحركة اسلامية اصلاحية تهدف الى مجد الاسلام عن طريق التربية الاسلامية الصحيحة والاعداد والتهذيب • ففي عام ١٩٣٣ — أي بعد بدء الدعوة بخمس سنوات ! — كتبت « جريدة الاخوان المسلمين » تصف مبادىء الاخوان بأنها «مبادىء قويمة سهلة الفهم ، ولكنها تتطلب اصلاحا وعملا • انها ترمي الى شيء واحد هو تكوين الخلق الاسلامي الصحيح في الأمة تكوينا صالحا، وتعتمد في ذلك على وسيلة واحدة ، هي الحب والاخاء والتعارف التي تنتج حسن الأسوة واصلاح النفس » (٣٠) • وعندما صدرت هذه الجريدة لأول مرة ، كتب الشيخ طنطاوي جوهري، رئيس تحريرها ، يقول : انها سوف تعمل على نشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها ، والآداب المنقولة عنها ، والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة والاحسان الى الجار القريب • وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج • وتبين للناس « كيف كان آباؤنا يعملون، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم في العلم والعمل » (٣١) • وفي نفس السنة ، رسم حسن البنا لجماعته الطريق لانقاذ الأمة وانقاذ العالم، وهو التمسك بكتاب الله وباصلاح النفوس وتطهير الأرواح ، وبأن

يصوروا للعالم بأعمالهم حقيقة الاسلام فينضوي تحت لوائه » (٣٢) .

وهناك جملة أسباب أخرى لنجاح حركة الاخوان المسلمين وتمكنها من الاستمرار والصمود على مدى ثلاثين عاما تقريبا . وأول هذه الاسباب، قدرة البنا الفذة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ . وسنرى في الصفحات القادمة أنه هو الذي حمل على كاهله العبء الرئيسي في قيام الحركة ونموها وانتشارها .

ثانيا ــ فساد المعسكر الاسلامي وضعفه ، الأمر الذي أظهر البون شاسعا بين هذه الجماعة وبين العناصر الأخرى، ففيما يختص بالأزهر ، فقد كان في ذلك الحين غارقا في السياسة الى أذنيه ، وكان منشغلا بالتآمر مع الملك فؤاد على محاربة الحكم الديموقراطي والعبث بارادة الشعب وحرياته . وكانت رسالته الى ذلك الحين ــ كما يقول الدكتور محمد البهي ــ ترديدا لتفكير المسلمين في القرون الوسطى في مواجهة بعضهم بعضا كأحزاب وأصحاب مذاهب فقهية وكلامية أو ترديدا لتفكير المتأخرين الذين سلبوا الانسان أقصى مقوماته في الدنيا، وهي ميزة الحياة (٣٣) . وأما الطرق الصوفية ، فكانت معقل الضلالات والبدع منذ أمد بعيد ــ كما ذكرنا . وأما المنار ، فان هذه المدرسة كانت قد أخذت تنحاز الى جانب غلاة المحافظين ــ كما يقول الدكتور تشارلس آدمز ــ وكان رشيد رضا في تفكيره كله يعتمد العسر في اتباع القرآن والسنة وسائر أحكام الشرع ، والأخذ بأضيق المعاني والوجوه ، على الرغم مما كان ينعت به جماعته من أنها «الحزب المعتدل» بين الجامدين وأصحاب الآراء المتطرفة في التقدم . وبذلك لم يعد في وسع رشيد رضا الاحتفاظ بذلك النفوذ القوي على المفكرين من شباب الجيل (٣٤) .

أما السبب الثالث، فيرجع الى الشعب المصري نفسه . فعلى الرغم من أن هذا الشعب كان يدين بالمذهب القومي الليبرالي ، كما ظهر واضحا من موقفه في ثورة ١٩١٩ ، والتفافه الكامل حول الوفد بكل ما

يمثله، وخلو مطمعه في الاستقلال من أي محتوى اسلامي ــ الا أن هذا التخلي عن الاسلامية كفكرة سياسية ، وبمعنى آخر كقومية ووطن وحكومة ، لم يستتبعه اطلاقا التخلي عنها كدين وتراث وحضارة وتقاليد. ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن ينفتح قلبه لدعوة تخاطب هذه المعاني في نفسه ، دعوة دينية تدعو لكتاب الله وسنة نبيه، وتعمل لاعادة مجد الاسلام والمسلمين .

وفي الواقع أن بعض الباحثين يشككون أصلا في أن اشتراك الجماهير الشعبية في ثورة ١٩١٩ القومية كان منبعثا من فهم واستيعاب كامل لفكرة القومية أو الأمة بمعناها الحديث . فيقول «صفران» ان كراهية هذه الطبقات الجماهيرية للحكم الأجنبي، ورغبتها القوية في التخلص منه ، انما كان له جذوره العميقة والقوية في نظرة هذه الطبقات الى العالم كعالم ينقسم الى معسكرين متعاديين : معسكر الاسلام ، ومعسكر المسيحية . وان الاحتلال البريطاني من ثم، لم يكن مجرد احتلال عسكري وسياسي من جانب دولة أجنبية ، وانما كان في حقيقته انتهاكا للسيادة الاسلامية من جانب دولة مسيحية قائما على أساس العداء الديني (٣٥) .

وفي الواقع أن وجود العامل الديني في ثورة ١٩١٩ لا ينفي عنها صفتها القومية الأصيلة . والفيصل في الحكم على ما اذا كان اشتراك الطبقات الجماهيرية في ثورة ١٩١٩ وفي الحركة الوطنية بعدها. يرجع الى أسباب دينية بحتة أو أنه يرجع الى تفهم واستيعاب الفكرة القومية بمعناها الحديث، هو في تقبل فكرة تعانق الهلال والصليب . فمن الواضح أن مفهوم الامة في ثورة ١٩١٩ كان يختلف عن مفهومها قبل الحرب العالمية الأولى ، فالأمة قبل الحرب العالمية الاولى كانت هي الأمة الاسلامية أينما عاش أفرادها داخل حدود الوطن المصري أو خارجه . والولاء للخليفة العثماني لم يكن يتعارض اطلاقا مع الولاء للخديو . أما

الامة في ثورة ١٩١٩ ، فهي الأمة المصرية المكونة من مسلمين واقباط ، والتي تعيش في داخل الوطن المصري، ولا تدين بالولاء أو التبعية لأي حاكم أجنبي سواء أكان مسلما أم مسيحيا • وتلك هي الفكرة القومية بمعناها العلماني الصحيح، كما كانت واضحة في ذهن أبسط فلاح في مصر •

بقي عامل هام وأخير في انتشار هذه الحركة، كنا قد تعرضنا له في بحث سابق، وهو أنه حين كان يتمرد الفرد من الطبقة البورجوازية الصغيرة أو من البروليتاريا على الوفد وعلى أسلوبه النضالي، فانه كان يتجه الى الحركات المتطرفة الراديكالية ، سواء الى اليمين أو الى اليسار • فالمسلمون ، فيما عدا الكوادر التي تلقت دراسات اشتراكية خاصة ، أو حضرت حلقات البحث الماركسية ، كانوا يتجهون الى اليمين الراديكالي، أي الى الاخوان المسلمين أو مصر الفتاة • أما الاقباط، فكانوا يتجهون غالبا نحو اليسار أو الشيوعية • وعندما صفيت مصر الفتاة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، لم يبق سوى جماعة الاخوان المسلمين على مسرح اليمين الراديكالي، واليها اتجهت الجماهير الاسلامية، وهذا سر تضخم الحركة خلال الحرب وبعدها •

انتشار الحركة

في الفترة من بداية ظهور الحركة في عام ١٩٢٨ حتى انتقال حسن البنا الى القاهرة في اكتوبر ١٩٣٢ ، انتشرت حركة الاخوان المسلمين بمحض جهود حسن البنا وحده • ومن العسير الفصل فيما اذا كانت قد قادت حسن البنا في هذه المرحلة فكرة أو خطة معينة للاستيلاء على الحكم بعد انتشار الدعوة وتأسيس الحكومة الاسلامية ، أم أن هذه الفكرة

كانت وليدة النجاح الذي حققته الحركة ؟ مع ذلك فلدينا على الأقل صورة تقريبية للشكل الذي كان حسن البنا يتصوره لجمعيته والأهداف التي سعى اليها فيما كتبه رشيد رضا عن «الجمعية الاسلامية» التي دعا اليها في المنار • وكانت فكرة رشيد ـ كما ذكرنا ـ أن تكون للجمعية فروع ثانية في جميع أقطار الاسلام، وتكون غايتها نشر الأسلام، والجمع بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد ، على ألا تشتغل الجمعيات الدينية والتعليمية بالسياسة • واذا كانت وجهة نظرنا صحيحة فيما يتصل بتأثر البنا بفكرة المنار ـ مع وجوه الشبه العظيمة بينها وبين الجمعية التي أسسها ـ فان حسن البنا في تلك المرحلة كان يرى أن تتجنب الجمعية جميع الأعمال السياسية •

وعلى كل حال، فقد أخذ حسن البنا منذ ذلك الحين يعمل على انشاء الفروع لجمعيته في المدن دون كلل : في أبي‌صوير، وفي بورسعيد، وفي البحر الصغير ، وفي السويس، ثم في القاهرة نفسها • ويذكر الدكتور اسحق موسى الحسيني أن الدعوة سارت « في كتمان واسرار»، و «دون أن يشعر الفرع بالفرع الآخر» (٣٦) • وفي الواقع أن الدعوة سارت سيرا طبيعيا دون كتمان أو اسرار ، على النحو الذي يرويه لنا البنا فيما يلي :

« زرت ابا صوير، وبدا لي أن أنشيء فيها فرعا للجمعية بالاسماعيلية• فأخذت أتفرس في وجوه الناس في القهاوي وفي الطرقات والحوانيت، حتى رأيت دكان الشيخ محمد العجرودي رحمه الله ، توسمت فيه الخير، وجلست اليه •• وقدمت اليه نفسي والغرض الذي من أجله زرت أبا صوير •• وبعد زيارات متتالية اجتمعنا في منزل أحمد أفندي دسوقي، وقررنا انشاء شعبة للاخوان المسلمين في أبي صوير ••

« وفي بورسعيد كان أحمد المصري شابا في الثامنة عشرة من عمره، وقد أقام بالاسماعيلية مؤقتا لبعض أعماله، وظل بها فترة طويلة كان

خلالها يتردد على دار الاخوان •• فلما عاد الى بلده بورسعيد حمل معه دعوته •• واجتمع على الأخ أحمد المصري نفر من أصدقائه الطيبين من شباب بورسعيد •• فتألفت شعبة من الاخوان ••

« وفي احدى حفلات بورسعيد حضر وفد من اخوان « البحر الصغير » •• ولم يكن حضورهم قصدا، ولكن الحفل اجتذبهم فحضروا واستمعوا •• ثم تخلفوا وأخذوا يناقشون أهداف الدعوة وغاياتها ، وانصرفوا بعد ذلك على أنهم سيحملون أعباءها في منطقتهم •• ووردت المراسلات تترى منهم • وتأسست شعبة بالبحر الصغير ••

« زرت السويس زيارة عابرة لمقابلة الأستاذ محمد الحافظ التيجاني ورؤية بعض الأصدقاء والمدرسين •• ودعيت لزيارة السويس مرة اخرى فزرتها •• وكان من اللقاء انشاء شعبة الاخوان بالأربعين ••

« رأت جمعية الحضارة الاسلامية في القاهرة (التي اتخذت لها فناء فسيحا بحارة الروم) نشاط جمعية الاخوان المسلمين في الاسماعيلية، وانتشار فروعها في هذا المحيط•• واقتنع رجال «الحضارة» بأن التوحيد خير من الفرقة، فاتصلوا بالاسماعيلية ، وكانت محادثات انتهت اخيرا بانضمام جمعية الحضارة الى الاخوان المسلمين وصيرورتها شعبة من شعبهم، واستأجرت دارا جديدة بشارع سوق السلاح••»(٣٧)•

• • •

على كل حال، فبانتقال البنا الى القاهرة، انتقل اليها المركز العام للاخوان ابتداء من أكتوبر ١٩٣٢ ، وكان ذلك ايذانا بدخول الدعوة في طور جديد • ذلك أن الحركة قد أخذت منذ ذلك الحين تحقق انتصارات أسطورية لا تعرفها دعوة اسلامية سابقة ، فبعد أن كان عدد فروع الجمعية يبلغ نحو عشرة، قبل انتقال البنا الى القاهرة، فلم يكد يمضي عام واحد

من اقامته بالقاهرة، حتى انتشرت فكرة الاخوان فيما يزيد على خمسين بلدا (٣٨) • ثم، وبعد خمس سنوات اخرى، أي في مايو ١٩٣٨ ، كتب حسن البنا في العدد الأول من مجلة النذير الأسبوعية، يعلن أن الاخوان المسلمين قد أصبح لهم دار في كل مكان ، ودعوة على كل لسان ، وأكثر من ثلثمائة شعبة تعمل للفكرة (٣٩) •

بل لقد حقق البنا أعظم انتصاراته، وهو غزو معقل التفكير العلماني في مصر ، وهو الجامعة المصرية ! وكانت دعوة البنا قبل انتقاله الى القاهرة، قاصرة على الطبقات الجماهيرية التي يمارس الدين عليها سلطانا روحيا كبيرا ، فلما انتقل الى القاهرة رأى أن يوسع آفاق دعوته، فاتجه الى الجامعة المصرية في نفس العام، يجتذب طلابها الى الحركة باسم «واجب شباب الجامعة نحو الاسلام» • وفي حفل من الطلاب عام ١٩٣٧ شرح حسن البنا تطور الدعوة داخل الجامعة فقال : « لا يفوتني في مفتتح هذه الكلمة أن أحيي تلك الساعة المباركة التي جلست فيها الى ستة من اخوانكم منذ أربعة أعوام تتذاكر فيها واجب شباب الجامعة نحو الاسلام•• وفي نهاية العام الثاني جمع هذا الحفل أربعين من اخوانكم ، وفي نهاية الثالث كان عددكم ثلثمائة • وها أنتم الان في عامكم الرابع تزيدون ولا تنقصون » (٤٠) •

وفي هذا الخطاب أخذ البنا يحرك عواطف الطلاب الدينية والوطنية قائلا : « انكم دعاة تربية، وعماد انتصاركم افهام هذا الشعب واقناعه، وايقاظ شعوره من كل نواحيه على قواعد الاسلام وتعاليم الاسلام ومبادىء الاسلام •• بل ان غايتكم أوسع من هذا، لأنكم تريدون من هذا الشعب أمة نموذجية لتنسج على منوالها الأمم الشرقية جميعها، وتريدون من هذه الأمم وحدة اسلامية تأخذ بيد الانسانية جميعا الى تعاليم الاسلام » (٤١) •

وفي الحق لقد شهدت تلك الفترة تبلور أيديولوجية الاخوان

المسلمين واستكمال عناصرها . ففي عام ١٩٣٤ كتبت جريدة الاخوان المسلمين تحت عنوان عقيدتنا تقول : « أعتقد أن المسلمين جميعا أمة واحدة تربطها العقيدة الاسلامية ، وأن الاسلام يأمر أبناءه بالاحسان الى الناس جميعا . اعتقد أن السر في تأخر المسلمين ابتعادهم عن الدين، وان أساس الأصلاح العودة الى تعاليم الاسلام وأحكامه ، وأن ذلك ممكن لو عمل له المسلمون ، وأن فكرة الاخوان المسلمين تحقق هذه الغاية . وأتعهد بالثبات على مبادئها والاخلاص لكل من عمل لها، وان أظل جنديا في مقدمتها أو أموت في سبيلها . أعتقد ان واجب المسلم احياء مجد الاسلام بانهاض شعوبه واعادة تشريعه، وان راية الاسلام يجب أن تسود البشر ، وأن مهمة كل مسلم تربية العالم على قواعد الاسلام (٤٢).

وفي عام ١٩٣٨ أوضح البنا فكرة الاخوان المسلمين فقال : انها فكرة جامعة تضم كل المعاني الاصلاحية : فهي دعوة سلفية ، لأنهم يدعون الى العودة بالاسلام الى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله. وطريقة سنية ، لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة في كل شيء . وحقيقة صوفية ، لانهم يعلمون أن اساس الخير طهارة النفس ، ونقاء القلب ، والحب في الله، والارتباط على الخير . وهيئة سياسية، لأنهم يطالبون بالاصلاح للحكم في الداخل وفي الخارج، وتربية الشعب على العزة والكرامة . وجماعة رياضية ، لأنهم يعنون بجسومهم عن طريق فرقهم الرياضية التي تضارع فرق الأندية المتخصصة في الرياضة. ورابطة علمية ثقافية ، لأن أندية الاخوان هي في الواقع مدارس للتعليم والتثقيف . وشركة اقتصادية، لأن الاسلام يعنى بتدبير المال، وقد عمل الاخوان على دعم الاقتصاد القومي بشركاتهم الاسلامية . وفكرة اجتماعية ، لأنهم يعنون بأدواء المجتمع الاسلامي، ويحاولون الوصول الى علاجها وشفاء الأمة منها » (٤٣) .

وفي السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية ،

خاض الاخوان ميادين النشاط الآتية : فقد نظموا التشكيلات شبه العسكرية ، وهي التي يطلق عليها البنا اسم التشكيلات الكشفية والرياضية • وأقاموا المحاضرات والدروس في الدور والمساجد وتأسيس درس الثلاثاء • وأصدروا الرسائل والمجلات مثل رسالة المرشد ، ومجلة الاخوان المسلمين الأسبوعية ، ومجلة النذير • وأنشئوا الشعب في القاهرة والأقاليم وفي الخارج : في السودان وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب • وركزوا الدعوة في الجامعة والمدارس عدا الأزهر • وأقاموا المؤتمرات الدورية في القاهرة والأقاليم • وساهموا في الحركات الاسلامية ، كحركة مقاومة التبشير ، وحركة تشجيع التعليم الديني • وساندوا بكل قوتهم قضية فلسطين (٤٤) ، وهي القضية التي كانت معبرا وجسرا عريضا لهم الى الحياة السياسية والارهابية •

الاخوان المسلمون والفاشية

في تلك الاثناء ، برز الطابع الفاشي للاخوان المسلمين بظهور فرقهم العسكرية ذات القميص الأصفر • واصطباغ حركة الاخوان المسلمين بالصبغة الفاشية أمر لا شبهة فيه • وان كانت هذه القضية تقسم بعض الباحثين الى فريقين : فريق يعتقد أن الدعوة ليست منقولة مباشرة أو غير مباشرة عن الغرب ــ أي لا علاقة لها بالنظام الفاشي أو النازي ، وعلى رأس هذا الفريق الدكتور اسحق موسى الحسيني • وفريق آخر يريد أن يثبت العكس ، كما فعل محمد حسن أحمد في كتابه : « الاخوان المسلمون في الميزان » (٤٥) •

وفي الواقع أن ايراد المسألة على النحو الذي أورده الدكتور الحسيني، لا يساعد على حسمها • لأنه اذا كان الغرض من القول بأن الدعوة ليست منقولة ، أنها لم تنشأ أصلا كحركة فاشية ، فهذا القول

صحيح، لانها تنتمي للتيار الاسلامي دون ريب . وأما اذا كان الغرض من القول بأنها لا علاقة لها بالنظام الفاشي أو النازي، أنها لم تتأثر بهذا النظام ، ولم تستق منه الكثير من خطوطه النظرية ، فهذا القول غير صحيح ، وينقضه الدكتور الحسيني نفسه الذي لا يلبث أن يعود فيذكر ان البنا قد أخذ من الفاشية « النظام والطاعة » أو في الحق شيئا يشبه الدكتاتورية ، وحصره بنفسه ، وأن ذلك يتضح من عدد من القوانين الواردة في نظامهم الأساسي ، كالبيعة على السمع والطاعة للمرشد ، والثقة بالقيادة ، وتنفيذ القرارات وان خالفت رأي العضو » (٤٦) .

وفي الواقع أن البنا قد أبدى اعجابه بهتلر وموسوليني منذ وقت مبكر جدا من حركته، أي في عام ١٩٣٣ . فقد وصفهما بأنهما « قادة النهضات الحديثة في أوروبا » ، وأشاد بالاتفاقات التي عقداها مع الفاتيكان قائلا : انها تدل على أنهما لا يحاربان الأديان والعقائد ، بل هما على النقيض من ذلك يؤيدانها ويثبتانها في نفوس الأمة . ودعا أولئك « الذين لا يزالون غارقين في سكرتهم ، هائمين على اوروبا اللاتينية ، ان يفيقوا من هذه السكرة ، ويفتحوا اعينهم على اوروبا الحديثة الفاتيكانية » (٤٧) .

وقد أورد حسن البنا في مذكراته أن الفرق العسكرية للاخوان المسلمين قد نشأت عقب نشأة الدعوة، وأنه اطلق عليها اسم « فرق الرحلات » . وقال انه ألف بنفسه الفرقة الأولى، وكان يتولى تدريبها على التدريبات الرياضية التي كانت تزاول بالمدارس ، ثم تولى عنه تدريبها مدرب رياضي هو محمد مختار اسماعيل الذي كان له فضل كبير في انشائها وتدريبها .

وقد ظهرت هذه الفرق بمناسبة قدوم الملك فاروق الى القاهرة من الاسكندرية لمباشرة سلطته الدستورية في يولية ١٩٣٧ . وقد وصفت

مجلة الاخوان المسلمين هذا الاشتراك وصفا مثيرا ، فكتبت تقول تحت عنوان : « حشد لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديثة » :

« لم يكد يعلن المركز العام للاخوان المسلمين بالقاهرة ، الشعب التابعة له بالاقاليم عن هذا الحشد، ويصدر الأوامر الى فرقه العسكرية بالزحف الى القاهرة ، حتى انهمر سيل الاخوان .. ، كانت سارية اللواء تبلغ حوالي أربعة أمتار ونصف متر ، وعليها رقعة فسيحة من القطيفة الخضراء وقد رسم عليها المصحف في نصف دائرة هلالية، وكتب في أعلاها : الله أكبر ولله الحمد ، ومن تحتها : الاخوان المسلمون . وقد حمل اللواء السيد نصير بطل العالم في حمل الاثقال ، بعد أن اعتنق مبادىء الاخوان المسلمين . وانتظمت فرق الرحالة في أثر العلم . وفي ساحة عابدين ، انتظم الاخوان على باب القصر رافعين اعلامهم يهتفون : الله اكبر ولله الحمد ، الاخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله !» (٤٨) .

وقد حاول محمد شوقي زكي في رسالته لدبلوم الخدمة الاجتماعية العالي : « الاخوان المسلمون والمجتمع المصري » ، أن ينفي ان ادارة الاخوان كانت تسير على نظام النازية والفاشية ، وأنها كانت على العكس تسير على نظام الشورى ، على أساس أن « الهيئة التأسيسية » التي كانت تتكون من الاخوان الذين سبقوا بالعمل للدعوة ، كانت تنتخب المرشد العام ومكتب الارشاد العام والوكيل العام والسكرتير العام وأمين الصندوق (٤٩) . على أن محاكمات الاخوان في عام ١٩٥٤ قد أثبتت أن هذه الهيئة لم يكن لها أي رأي في وجود حسن البنا، فعلى حد قول هنداوي دوير ، الشاهد الأول في القضية ، كان الشيخ حسن البنا « يضعهم جميعا (الهيئة التأسيسية) في الظل، لأنه رجل عملاق» ، وان هذه الهيئة لم تكن لها قوة ادارية أو أي صفة : « كانت تجتمع به ليقرر ما يشاء » (٥٠) .

وقد أبدى حسن البنا في عام ١٩٣٨ نيته في استعمال القوة في خطابه الذي ألقاه بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الجماعة فقال : « وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الاخوان المسلمين ثلثمائة كتيبة قد جهزت كل نفسها روحيا بالايمان والعقيدة، وفكريا بالعلم والثقافة، وجسميا بالتدريب والرياضة — في هذا الوقت، طالبوني أن أخوض بكم لجج البحار وأقتحم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار، فاني فاعل ان شاء الله » • وذكر في موطن آخر من خطابه ان الاخوان سوف يستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها ، وحيث يثقون أنهم استكملوا عدة الايمان والوحدة • وهم حين يستخدمون هذه القوة ، سيكونون شرفاء وصرحاء ، وسينذرون أولا ، وينتظرون بعد ذلك، ثم يقدمون في كرامة وعنف ، ويحتملون نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح • أما الثورة ، فلا يفكرون فيها، ولا يؤمنون بنفعها ، وان كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال اذا دامت على هذا المنوال ، ولم يفكر أولو الأمر في اصلاح عاجل، فسيؤدي ذلك حتما الى ثورة ليست من عمل الاخوان ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال (٥١) •

وفي ذلك الحين برزت قضية فلسطين لتنحاز بالاخوان المسلمين الى جانب الدولتين اللتين تسود فيهما النظم الفاشية : ايطاليا وألمانيا • وكان الاخوان قد أعلنوا تضامنهم الكلي مع عرب فلسطين منذ بداية تطور القضية الفلسطينية — كما ذكرنا — ولكن تحت العامل الديني لا القومي العربي، وقد قامت علاقة وثيقة بين الشيخ حسن البنا ومفتي فلسطين • وعندما اتخذت بريطانيا موقفها العنيف المعروف من الثورة الفلسطينية التي قامت في سنة ١٩٣٦ ، وأصدرت في أكتوبر عام ١٩٣٨ قرارا بحل اللجنة العربية العليا والغاء وظيفة المفتي والقبض على زعماء العرب ، كان لذلك وقع شديد في نفوس الاخوان، وقد حدد ذلك موقفهم

من انجلترا • ففي كتاب الشيخ حسن البنا الى السفير البريطاني في ١٠ يونية ١٩٣٩ ، وصف منع المفتي من دخول بلاده بأنه « ظلم واجحاف، وان موقف العداء منه عداء من انجلترا لكافة المسلمين ، وتحد صريح للعالم الاسلامي لا يمكن معه أن تتحسن العلائق بين بريطانيا والشعوب المسلمة » (٥٢) •

وقد نسبت بعض المصادر الانجليزية الى المفتي أنه لعب دور الوسيط بين الاحوان وزعماء النازي (٥٣) • ومع أنه لا توجد اشارات الى وقوع اتصالات بين الاخوان والمحور فيما نشر من الوثائق العربية أو الوثائق الالمانية والايطالية ، الا أنه من الثابت أن موقف الاخوان المسلمين اثناء الحرب كان متعاطفا لحد كبير مع الألمان ومعاديا للانجليز ــ كما سوف نــرى •

وفي ذلك الحين كان هجوم الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة على الانجليز بسبب موقفهم من قضية فلسطين، يزود دعاية المحـــور بحاجتها من المواد اللازمة لتأليب الدول العربية على الدول الاستعمارية القديمة : انجلترا وفرنسا • ولم يزعج ذلك الانجليز فقط بسبب تدهور الموقف الدولي، بل أزعج القوى الوطنية المعادية بفكرها للمبـــادىء الفاشية ، ففي مقال لعباس محمود العقاد في جريدة الدستور في ٢٨ يولية ١٩٣٩ ، كتب يقول : « في مصر دعوة دكتاتورية ما في ذلك جدال • فالذين يقومون بهذه الدعوة ويقبضون المال من أصحابها ، هم الذين يشنون الغارة على الدول الديموقراطية ويثيرون الشعور عليها باسم الدين وباسم سورية وفلسطين ، ولا يثيرون الشعور على الدول الأخرى باسم الدين وباسم ألبانيا وبرقة وطرابلس والصومال ! ان لم تكن هذه هي الدعوة الدكتاتورية ، فليس في مصر ولا في الشرق العربي دعــوة دكتاتورية ، وهذا مستحيل • ثم مضى العقاد يقول : « ويسير علينا أن نعرف ، بعد ما تقدم، من أين تتلقى تلك الجماعات « المتدينة » ازوادها

ونفقاتها ، ولماذا تتوجه بالدعوة المزيفة الى هذه الوجهة التي لا وجهة غيرها أمام تلك الجماعات لخدمة المطامع الدكتاتورية » • وقال يصف هذه الجماعات بأنها « جاسوسية مأجورة تتوارى بالاسلام للايقاع ببلاد الاسلام ، لأن نجاح الدعوة الدكتاتورية لن ينتهي الى مصلحة المسلمين، ولا الى سيادة المسلمين ، وانما ينتهي الى ضياع بلاد المسلمين » • وتساءل : « من الذي يستفيد من افساد علاقات مصر بحلفائها ؟ ومن الذي يستفيد من تصعيب الدفاع عنها ؟ » وأجاب : لا تستفيد بذلك الوطنية ، ولا يستفيد بذلك الاسلام ، ولا تستفيد بذلك فلسطين ، بل تستفيد الدول الدكتاتورية دون غيرها، ويستفيد المستغلون من وراء ذلك باسم « التشنج الوطني » المصطنع ، وباسم الحماسة الاسلامية المزجاة ، وباسم الجاسوسية الممقوتة والاجرام الشنيع » (٥٤) •

وتتفق جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة في أبرز الملامح الفاشية • فكلتا الحركتين تستقي من الفاشية تنظيماتها شبه العسكرية ، كما تستقي منها معاداتها للنظم الديموقراطية الليبرالية ، وتتفق في اتخاذ الدين قاعدة أساسية لدعوتها • وفيما يتعلق بالارتكاز على الدين، فان الفاشية ، بالاضافة الى أنها تقوم على فكرة الدكتاتورية للتخلص من مساوىء الحكم البرلماني، وعلى فكرة الامبراطورية لتأكيد ارادة القوة وحيوية الشعب ، فانها كانت تؤكد بالدرجة الاولى على أهمية الدين • وهذا أمر منطقي طالما أن الفاشية ، وهي الحارس المسلح لمصالح الرأسمالية ، لم تقم الا للقضاء على الشيوعية بالذات • وهذا يفسر ان الدين في الفاشية كان يقف دعامة من أقوى الدعامات •

أما فيما يتعلق بالعداء للنظم الديموقراطية الليبرالية ، فقد أظهر الاخوان المسلمون عداءهم المحقق لهذه النظم • وقد طالبوا بالقضاء على الحزبية على أساس أن الأحزاب المصرية صناعية أكثر منها حقيقية، والعامل في وجودها شخصي لا وطني ، وأن الحوادث التي كونت الأحزاب زالت

وجدت ظروف تستدعي مناهج وأعمالا (٥٥) • وفي رسالة البنا المسماة « نحو النور » التي وجهها الى الملك فاروق والزعماء في مصر والبلاد العربية والاسلامية طالب فيها صراحة بالقضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية وجهة واحدة (٥٦) •

وأما الدستور ، فمن الطبيعي أن دعوة الاخوان كانت تتجه الى الدستور الاسلامي «القرآن» ، « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » • ولكنها كانت تفترق عن حزب مصر الفتاة في أنه بينما كان أحمد حسين يهاجم الدستور صراحة ويحض على كراهيته ، كان حسن البنا يظهر « الاحترام الواجب للدستور ، باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر » (٥٧) وذلك لتأمين ظهر دعوته من أية اخطار محتملة من جانب السلطات •

أما التشكيلات العسكرية ، فتستمد طبيعتها الفاشية في حالة دعوة الاخوان ، من عدائها للنظم البرلمانية ، وارتباطاتها بالقوى الرجعية وعلى رأسها القصر ، واستخدامها في محاربة الخصوم والانتصار للفكرة ، وهي حقائق ثابتة جميعها • وفيما يتصل بالقصر ، فقد حذت حركة الاخوان حذو حركة مصر الفتاة في التقرب من رجال القصر والتزلف الى الملك ، فقد رأينا كيف وجه حسن البنا جنوده — أو على حد قول جريدة الاخوان — « فرقه العسكرية » الى القصر الملكي ليبايعوا الملك المعظم على كتاب الله وسنة رسوله بمناسبة توليه سلطته الدستورية ، وذلك لاضفاء الصفة الشرعية الاسلامية على حكمه • وفي عام ١٩٣٨ الذي ارتفع فيه المد الرجعي الى ذراه وأصبح القصر هو الحاكم المطلق في البلاد ، أبدى حسن البنا « أمل الاخوان المسلمين المحقق » في « جلالة الملك المسلم » (٥٨) • وفي عام ١٩٣٩ كانت علاقة الاخوان بعلي ماهر باشا قد توثقت الى الدرجة التي أوقعت الشقاق فيما بينهم، وكشفت لبعض أتباعهم التواء الدعوة واتجاهاتها الرجعية • وكان ذلك بمناسبة

عودة علي ماهر باشا من مؤتمر فلسطين في لندن (المائدة المستديرة) ، فقد ذهب وفد من الاخوان الى المحطة لاستقباله وعلى رأسه أحمد السكري . وعندما وصل علي ماهر باشا ، هتف أحمد السكري بحياته وأمر الاخوان بأن يهتفوا بحياته كذلك ، فهتف بعضهم ، وامتنع الآخرون وعادوا ثائرين ، ورفعوا الى البنا احتجاجا عنيفا أوضحوا فيه ان الاخوان المسلمين ليسوا هتافين ، وأنهم لم يهتفوا لاشخاص ، وأنما يذكرون الله وحده . ولكن البنا طيب خاطرهم بحجة أن هذه « تحية المسافر ، وأننا لا نحيي شخصا ، ولكن نحيي عمله لفلسطين . فاحتسبوها عند الله في سبيل فلسطين العربية » (٥٩) . وتبين هذه الرواية التي يرويها البنا بنفسه انحراف القيادة واستقامة القاعدة .

وكان علي ماهر باشا قد اتجه في ذلك الحين الى احتضان حركة الاخوان ، بعد أن انصرفت عنه جماعة مصر الفتاة الى البنداري باشا . ونكاد نلمح في هتاف أحمد السكري لعلي ماهر باشا عند عودته من لندن مظاهرة له على البنداري الذي كان في تلك الأثناء قد سيطر على القصر ــ كما ذكرنا ــ ومن المحقق أن انتصار علي ماهر باشا في صراعه ضد البنداري باشا ونجاحه في ابعاده عن القصر ، ثم توليه الحكم في أغسطس ١٩٣٩ ، كان بداية انطلاقة كبيرة لجماعة الاخوان المسلمين ، وفي الوقت نفسه كان بداية انتكاسة كبيرة لحزب مصر الفتاة لم يقم منها طوال سني الحرب .

وفي الحق لقد اعتبر الاخوان المسلمون وزارة علي ماهر باشا وزارتهم أو ما هو أشبه بذلك ، هذا على الرغم من مخاصمتهم الأحزاب. فقد بلغ توثق الصلة بينهم وبين علي ماهر باشا أن ارادوا الوثوب في عهده الى قيادة الجيش المرابط والسيطرة على وزارة الشئون الاجتماعية، وكان قد أنشأهما علي ماهر باشا في بداية حكمه . ففي كتاب حسن البنا الى علي ماهر باشا في اكتوبر ١٩٣٩ عاب على الوزارة انها « اختارت

الكثير من الشئون الهامة في الجيش المرابط وفي وزارة الشئون الاجتماعية من سيعتبرون أنفسهم موظفين فقط، وبذلك لا يتحقق الاصلاح، وتضيع جهود عزام بك (قائد الجيش المرابط) ، وعبد المنعم رياض بك (سكرتير الشئون الاجتماعية) » • وقال البنا : ان الاخوان المسلمين قد مارسوا المهنتين ممارسة فعلية منذ سنوات طويلة ، وقد تكونت لديهم خبرة في كثير من الشئون الاجتماعية في هذا البلد •• وهم مستعدون تمـــام الاستعداد للمساهمة بنصيبهم في هذه الواجبات • وهم حين يزاولونها لا يفعلون ذلك بروح الموظف المكلف ، ولكن بروح المصلح المضحي المتفاني في غايته • وما على الحكومة الا أن تدعوهم وتفسح لهم المجال لترى ما يكون من أمرهم ! وقد أدرك البنا مـا سوف تثيره مثـل هذه السيطرة من جانب الاخوان على شئون الجـيش المرابط والشئــون الاجتماعية من اعتراضات فقال : « سيقول أناس ان الرجعيين يريدون ان يهيمنوا على نهضة البلد ، ويمدوا أصابعهم في كل شيء •• سيرى هؤلاء القائلون بعد طول المطاف وكثرة التجارب أن نصرة هذا البلد واعزازه وتوفير الخير له سيكون على أيدي هؤلاء الرجعيين»! (٦٠) •

الاخوان المسلمون والسياسة

تألفت جماعة الاخوان المسلمين في فترة صراع مرير تخوضه القوى الوطنية الديموقراطية من أجل الاستقلال والدستور • فلم تشترك الجماعة بأي صورة من الصور في هذا الصراع الوطني ، بل قصرت نشاطها على وسائل الاصلاح الديني والاجتماعي ، من محاربة الانحلال والفوضى الخلقية ، والدعوة الى العودة الى الدين، وانشاء المساجد والمدارس لتحفيظ القرآن الكريم ، واقامة النوادي وغير ذلك مـن المشروعات الدينية والاجتماعية • وقد استمر هذا الموقف السلبي من قضية الاستقلال

والدستور حتى بعد انتقال مركز نشاط الجماعة الى القاهرة في عام ١٩٣٢ • فمع أن البلاد كانت تخوض صراعا دمويا ضد عهد صدقي باشا ودستوره ، الا أن الاخوان أداروا ظهورهم تماما لهذا الصراع، وانصرفوا الى شئون العالم الاسلامي الخارجي يهتمون بما يدور فيه من خلافات • وقد شغلت جريدة الاخوان في تلك الفترة بالصدام الذي وقع بين الملك يحيى ملك اليمن والملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية حتى أبرمت بينهما معاهدة الطائف في مايو ١٩٣٤ ، بينما لم تكتب حرفا عن المعركة الوطنية والدستورية الدائرة في مصر •

ولا يوجد دليل واحد على أن الاخوان المسلمين قد اشتركوا بأي صورة من الصور في ثورة ١٩٣٥ ، كما أن حسن البنا نفسه لم يذكر عن ذلك شيئا في مذكراته • وأما موقفهم من معاهدة ١٩٣٦ فتتناقض : فقد وصفها حسن البنا في مذكراته بأنها « المعاهدة المشئومة » ، وقرر أن الاخوان المسلمين كانوا من المعارضين لها المتبرمين بها (٦١) • كما ذكر في كتاب وجهه الى علي ماهر باشا في أكتوبر ١٩٣٩ أن الاخوان يرون فيها « اجحافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل » (٦٢) • على أنه لم يلبث في كتاب آخر وجهه الى علي ماهر باشا بخصوص قضية فلسطين ، ان وصفها بطريق غير مباشر ، بأنها « تعاقد شريف » — فقد طالب بأن تعترف الحكومة البريطانية باستقلال فلسطين عربية مسلمة ، « والتعاقد معها تعاقدا شريفا على نحو ما حدث في مصر والعراق مثلا » (٦٣) •

وفي عام ١٩٣٨ قرر حسن البنا النزول الى ميدان السياسة • واختيار البنا هذا العام للنزول الى ميدان السياسة يعتبر اختيارا مشبوها• فهذا العام هو عام الرجعية دون ريب، وكان الملك في ختام العام السابق قد حقق انتصاره الكاسح على الوفد، واصبح يهيمن على مصائر البلاد ومقاديرها ، بينما انشق الوفد وانسلخ منه حزب السعديين ، وأصبح

يواجه خصومه مثخنا بالجراح • وهذا العام أيضا هو العام الذي ارتفع فيه المد الفاشي الى ذراه ، وأصبح أحمد حسين يهاجم علنا الأحزاب والدستور والوفد والحياة البرلمانية كلها ويرفع شعار الحكومة الاسلامية وحكم الشورى والمناداة بفاروق خليفة للمسلمين ، وهي كلها شعارات تستهدف تسليم الملك الشاب أمور البلاد لا شريك له فيها، ووضع السلطتين الزمنية والدينية بين يديه •

في هذه الظروف المشبوهة ، نزل حسن البنا الى ميدان العمل السياسي • فأصدر مجلة النذير سياسية أسبوعية في مايو ١٩٣٨ ، وصدر أول عدد منها يحمل في افتتاحيته « اتجاه الاخوان المسلمين الوطني ، وابتداء اشتراكهم في الكفاح السياسي في الداخل والخارج — على حد قول البنا » —

فما هو هذا الاتجاه ؟ انه نفس الاتجاه الذي كان يخدم التيار الفاشي : الحكومة الاسلامية ، ومهاجمة الأحزاب ، وتأييد الملك واظهار الولاء له • ففي مقال تاريخي هام كتب البنا يقول :

« منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله ، مقتفية أثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم، متخذة القرآن منهاجها •• ، وكانت مصر يوم أن تبنت هذه الدعوة لا تملك من أمر نفسها قليلا ولا كثيرا ، يحكمها الغاصبون ، ويستبد بأمورها المستعمرون، وأبناؤها يجاهدون في سبيل استرداد حريتها والمطالبة باستقلالها • ولم يخل الجو من منازعات حزبية وحزازات سياسية تذكيها مآرب شخصية• ولم يشأ الاخوان المسلمون أن يزجوا بأنفسهم في هذه الميادين، فيزيدوا اختلاف المختلفين ، ويمكنوا للغاصبين ، ويلونوا دعوتهم وهي في مهدها بلون غير لونها •• هذه مرحلة من مراحل الاخوان التي اجتزناها بسلام وفق الخطة الموضوعة لها وطبق التصميم الذي رسمه توفيق الله •

« والآن أيها الاخوان ، قد حان وقت العمل ، وآن وقت الجد ،

ولم يعد هناك مجال للابطاء ، فان الخطط توضع ، والمناهج تطبق ، وكلها لا يؤدي الى غاية ، ولا ينتج ثمرة ، والزعماء حائرون ، والقادة مذبذبون متأرجحون . سننتقل من دعوة الكلام وحسب ، الى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال ، وسنتوجه بدعوتنا الى المسئولين من قادة البلد وزعمائه ووزرائه وكافة حكامه وشيوخه ونوابه وأحزابه ، وسندعوهم الى مناهجنا ونضع بين أيديهم برنامجنا ، .. فان أجابوا الدعوة وسلكوا السبيل الى الغاية ، آزرناهم ، وان لجأوا الى المواربة ، وتستروا بالأعذار الواهية والحجج المردودة ، فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرة الاسلام ، ولا تسير في الطريق لاستعادة كلمة الاسلام ومجد الاسلام . سنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هوادة ، حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين .

« الى الآن أيها الاخوان لم تخاصموا حزبا ولا هيئة ، كما أنكم لم تنضموا اليهم كذلك .. ، كان ذلك موقفكم أيها الاخوان سلبيا هكذا فيما مضى ، أما اليوم ، واما في هذه الخطوة الجديدة ، فلن يكون كذلك . ستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة .. ، ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعملون له .. فاما ولاء ، واما عداء .

« ولسنا في ذلك نخالف خطتنا ، أو ننحرف عن طريقنا ، أو نغير مسلكنا بالتدخل في السياسة — كما يقول الذين لا يعلمون — ولكنا بذلك ننتقل خطوة ثانية في طريقنا الاسلامي وخطتنا المحمدية ومنهاجنا القرآني . ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزءا من الدين ، وأن يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين ، فليس في تعاليمه : اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار » .

ثم حذر البنا من أنه سيكون من نتائج هذه الخطوة الجديدة تعرض الاخوان للاضطهاد وما فوق الاضطهاد والسجون وما هو أشق من

السجون . وطلب الى كل « من قعدت بـه ظروفه أو صعبت عليه تكاليف الجهاد ، سواء أكان شعبة من شعب الاخوان ، أم فردا من أعضاء الجماعة » ، « أن يبتعد عن الصف قليلا، وليدع كتيبة الله تسير، ثم فليلحقنا بعد ذلك في ميدان النصر » . واختتم كلمته بابداء أمل الاخوان المسلمين المحقق في « جلالة الملك المسلم » ، وفي الشعب المصري الذي صقلته الحوادث ونبهته التجارب ، ومعه الشعوب الاسلامية المتآخية بعقيدة الاسلام (٦٤) .

وهكذا بعد اعلان الحرب والخصومة على الأحزاب دون تفريق ، أعلن البنا الثقة والأمل المحقق في « جلالة الملك المسلم » ، فكشف عن لون جماعته الفاشي في الصراع المرير الدائر بين قوى الديموقراطية وقوى الأوتوقراطية والفاشية .

. . .

ولقد كان من الطبيعي أن يستقبل الوفد نزول الاخوان الى ميدان السياسة بالشك والريبة . فلم تكن ثمة أرض مشتركة يلتقي فوقها الطرفان ، بل كان كل منهما ينتمي لعالم مختلف كل الاختلاف : فمن الناحية السياسية ، فان موقف الاخوان من المعاهدة ومن الدستور ومن الاحزاب ومن القصر ، كان يباعد كل منهما عن الآخر ، ومن الناحية الايديولوجية ، فان الاخوان كانوا ينتمون الى التيار الاسلامي بكل قيمه ومفاهيمه ونظرياته ، بينما كان الوفد ينتمي للتيار القومي الليبرالي.

ولقد وقع أول صدام بين الاخوان والوفد في يونية من عام ١٩٣٦، وكان صراعا أيديولوجيا . فقد أعلن النحاس باشا في تصريح له لمراسل وكالة الأناضول بالقاهرة اعجابه « بلا تحفظ بكمال أتاتورك الذي صاغ بعبقريته تركيا الحديثة ، التي يلذ للعالم أن يسميها تركية أتاتورك » ،

وقال انه قد « أوجد دولة شابة ذات حيوية فائقة غدت عاملا يحسـ
حسابه في الشئون الأوروبية ، ولست اعجب فحسب بعبقريته العسكريا
بل أعجب ايضا بعبقريته الخالصة وتفهمه لمعنى الدولة الحديثة التـ
تستطيع وحدها في الحالة العالمية الحاضرة أن تعيش وأن تنمو » .

وقد صدم هذا التصريح شعور الاخوان صدمة عنيفة وخصوص
فيما يتصل بفكرة الحكومة الاسلامية ، فكتب حسن البنا الـى النحا
باشا كتابا يقول فيه : « هل يفهم من هذا أن دولة النحاس باشا ، وه
الزعيم المسلم الرشيد ، يوافق على أن يكون لامته ، بعد الانتهاء مـ
القضية السياسية ، برنامج كالبرنامج الكمالي ، يتولى كل الأوضاع فـ
ويفصلها عن الشرق والشرقيين ويسقط من يدها لواء الزعامة ؟ » ، وقا
« ان موقف الحكومة التركية الحديثة من الاسلام وأحكامه وتعالي
وشرائعه معروف في العالم كله ، لا لبس فيه ــ فالحكومة التركية قلب
نظام الخلافة الى الجمهورية ، وخذلت القانون الاسلامي، وحكمـ
بالقانون السويسري مع قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الكافرون » ، وصرحت في دستورها بأنها حكومة لا دينيـ
وأجازت بمقتضى هذه التعاليم أن يتزوج المسلم غير المسلمة ، وان تر
المرأة مثل الرجل ، واصطدمت في ذلك بقوله تعالى : « للذكر مثل حـ
الأنثيين » . وهذا قليل من كثير من موقف الحكومة التركية من الاسلا
واما موقفها من الشرق، فقد صرحت في وقت من الأوقات بلسان وز
خارجيتها ، بأنها ليست دولة شرقية ، وقد قطعت صلتها بالشرق ، حتى
حروفه وفي أزيائه وعاداته وفي كل ما يتعلق به . لهذا كان وقع تصر
دولتكم غريبا على الذين لم يعرفوا دولتكم الا زعيما شرقيا مسلما فخو
بشرقيته متمسكا باسلامه في أمة تعتبر زعيمة الشرق » . ثم طالب البنـ
النحاس باشا في ختام كتابه بأن يلحق تصريحه « بما يطمئن نفوسا قلـ
ويقر أفئدة مضطربة ، ويسد الطريق أمام الظنون والأوهام » (٦٥) .

جرى هذا الجدال في يونية عام ١٩٣٦ ، وفي مايو ١٩٣٨ ، أي في ظروف المد الرجعي الذي أشرنا اليه ، ونزول الاخوان المسلمين الى المعترك السياسي ، حانت احدى الفرص للصحف الوفدية حين وقع حادث غريب لثلاثة من الطلبة المنتمين الى الاخوان ، اذ أصيبوا في عقولهم نتيجة ما أسمته جريدة المصري « بالرياضة الروحية التي يمارسها الاخوان » ! وقد هاجمت الجريدة الاخوان لهذا الحادث ، ورأت ان تضعه تحت أنظار الازهر وولاة الأمور ، وقالت : انه « عبث وافساد بعقول الطلبة من الشباب تحت ستار الدعوة الى احياء الشرائع الاسلامية »، وان « رئيس جمعية الاخوان المسلمين هو المسئول عن هذا العبث » ، وتساءلت : هل هذه الجمعية جمعية ثورية فدائية ؟ ولماذا يسعى أعضاؤها لتسليح أنفسهم ؟ » (٦٦) .

وقد رد الشيخ حسن البنا على السؤال الأخير بكتاب جريء قال فيه : « أما أن الجمعية هل هي جمعية ثورية فدائية ، ولماذا يسعى أعضاؤها لتسليح أنفسهم ، فهو انها جمعية اسلامية محمدية قرآنية تنهج نهج القرآن الكريم ، فهو دعامتها وعمدتها ، وتسلك مسلك النبي العظيم (صلعم) وهو امامها وقدوتها ، ولا تحيد عما ورد في كتاب الله وسنة رسوله وسيرة السلف الصالح قيد شعرة ، ولا ننكر بل نجهر بأننا نسعى السعي الحثيث لتسليح أنفسنا وكل ما يتصل بنا ، بل اننا نسعى هذا السعي الحثيث لتسليح الأمة كلها ، وليس ذلك من عندنا ، ولكنه أمر الله أنزله الينا ، وفريضته التي فرضها علينا » ، وبعد أن استدل الشيخ حسن البنا بآيات من القرآن الكريم قال : « ولكن الاخوان المسلمين حين يعلنون هذا الاستعداد يعملون في وضح النهار وضوء الصباح ، ويقولون ما يقولون في خطبهم الجامعة ومحاضراتهم العامة ومؤتمراتهم، ويأتون البيوت من أبوابها ، فيطالبون الحكومة بأن ترخص بحمل السلاح والتدريب عليه للموظفين الشبان والطلبة الكبار والمثقفين من الناس

وتعمل ما استطاعت لتقوية الجيش ، وتبث روح التطوع للجندية في نفوس الشعب بأسره ، وذلك هو تسلح الاخوان المسلمين (٦٧) .

وقد اصطدمت جماعة الاخوان المسلمين أيضا بحزب مصر الفتاة، على الرغم من الطابع الفاشي الذي يجمع بينهما . ويرجع ذلك الى عامل المنافسة بينهما ، فقد رأينا تسابقهما في الزلفى الى القصر وخدمة مآربه والتقرب من رجالاته ، ورأينا انحياز الاخوان المسلمين الى جانب علي ماهر باشا ، بينما كانت مصر الفتاة تنحاز الى البنداري باشا . وعندما رأى أحمد حسنين أن دعوة الاخوان تشق طريقها في التربة الاسلامية المصرية بأسرع وأكبر مما تشق دعوته طريقها بايديولوجيتها المستوردة ، أراد ان يبدو أمام الجماهير الاسلامية أكثر غيرة واسلامية من الاخوان المسلمين ، فأطلق أنصاره على الحانات يحطمونها ويضربون روادها ، وخشي البنا أن يكسب أحمد حسين بهذا التشنج الديني الجماهير الاسلامية التي قد تستهويها هذه الجرأة وتظنها جهادا ، فعمد الى خطة ذكية هي اظهار بطلان هذه الحركة ومنافاتها لأحكام الشريعة ، فبعد أن كان قد أيدها في بداية الامر، عاد فأنكرها باسم الاسلام، وكتب في النذير يقول بصريح العبارة : « نحن لا نوافق على تحدي القانون بهذه الصورة . وليس من منهاجنا نحن الاخوان المسلمين أن نسلك هذا السبيل » (٦٨) . وفي نفس العدد كتب رئيس تحرير المجلة يقول : « ان تحريم الخمر وتعاطيها أمر من اختصاص الامام ، فاذا قصّر كان خارجا عن الكتاب والسنة ، وعندئذ يجب على العلماء وذوي الرأي ان يقدموا له النصيحة ، فاذا أبى وجب على الأمة أن تجاهده حتى تخلعه . ومن هنا نرى الاسلام ، وهو دين نظام ،جعل حق تغيير المنكر للامام ، ولم يعط هذا الحق لكل فرد من أفراد الأمة ، والا أصبح الأمر فوضى . فالحكومة هي التي تقوم في عصرنا مقام الامام ، فهي المسئولة عن تحريم المنكرات، فان لم تفعل وجب على نواب الأمة أن يسحبوا ثقتهم منها ، فاذا لم يؤد

النواب واجبهم ، أصبح لزاما على الأمة ألا تمنحهم ثقتها وتنتخب غيرهم، فاذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون أمكن القضاء على كل منكر بقوة القانون وحكم النظام » (٦٩) .

وواضح أن هذا الرأي لم يكن يعبر عن أفكار حسن البنا ، وانما كان يقصد به ابطال التأثير الذي أحرزه حزب مصر الفتاة في مجال استغلال الدين في جذب الأنصار ، بدليل لا يقبل الجدل ، هو أن الجهاز الارهابي الذي ألفه حسن البنا ، قد ارتكب من الحوادث ما تبدو الى جانبه حوادث تحطيم الحانات عبث أطفال !

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الخلاف والتنافس بين الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، فان ما كان يجمع بينهما من وجوه التشابه والعقائد والنظريات كاد يدمج الجماعتين في جماعة واحدة في صيف عام ١٩٣٩ . ففي ذلك الحين كان البنداري باشا قد طرد من القصر ، وقد أخذ أحمد حسين في أعقاب ذلك يدعو الى الاحتكام الى الدستور والتعاون مع الوفد والأحزاب . وحينئذ كتب اليه من أطلق على نفسه اسم « مسلم غيور » يقول له : « كان بودي أن تكون أكثر تعاونا وأشد اتصالا بفئة تعمل لوجه الله وتتبع سنة الرسول وتجاهد في سبيل الحق، وأقصد بهذه الفئة الاخوان المسلمين » . وقد رد على ذلك الدكتور مصطفى الوكيل فقال : ان موقف النذير ازاء محاربة مصر الفتاة للخمور لا يتفق مع موقفنا ، اذ بعد أن أيدت حركتنا وتحمست لهجتها ، اذا بجريدتهم تتراجع بسرعة عن هذه الخطة ، وتهاجم وسائلنا وطرقنا . ثم قال : « على اني أنتهز هذه الفرصة لأعلن بالنيابة عن رئيس وعن حزب مصر الفتاة ، اننا نرغب تمام الرغبة في تقوية روابط الاخاء والتعاون مع الاخوان المسلمين بصفة خاصة ، ومع كل من يعمل لمصر والاسلام بصفة عامة . كما أرجو من الذين يتحمسون من الاخوان المسلمين ضد مصر الفتاة ورجالها ، أن يحدوا من محاربتهم ، وكذلك أطلب من أعضاء مصر

الفتاة ألا يتكلموا بسوء عن جمعية الاخوان المسلمين » (٧٠) •

جرى ذلك في اواخر مايو ١٩٣٩ • وبعد شهر واحد نشرت جريدة مصر الفتاة كتابا موجها الى رئيس الاخوان من أحد مجاهدي مصر الفتاة، يدعو فيه الى توحيد الجماعتين في حزب واحد ، « وبذلك تنفذ أغراض الحزب الجديد بسرعة عظيمة ، واذا بالأسلام بعد قليل يبهر العالمين » • وقد علق الدكتور مصطفى الوكيل على هذا الكتاب فأبدى الاستعداد التام والرغبة الخالصة للتعاون المطلق بين الهيئتين ، وقال : « ولا يهمنا من يكون رئيس الهيئة المؤتلفة ، ومن يكون الوكيل » (٧١) • ولكن الاستجابة لهذا النداء لم تتم من جانب الاخوان المسلمين ، فتوقفت المحاولة •

• • •

على كل حال ، فبنزول الشيخ حسن البنا الى ميدان السياسة ، يكون قد ارتكب غلطته الفاحشة التي حذر منها رشيد رضا قبل سنين طويلة • وهذه الغلطة لم تكلفه وحده غاليا ، بل كلفت مصر الى يومنا هذا• فالأمر الذي لا شك فيه أن ما كانت مصر في حاجة اليه في ذلك الحين، لم تكن الحكومة الاسلامية ، ولم تكن الخلافة الاسلامية ـ فهذه كلها « خطط دنيوية صرفة لا شأن للدين بها، وقد تركها لنا لنرجع فيها الى أفكار العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة » ـ على حد قول الشيخ عبد الرازق في بحثه الجليل عن « الاسلام وأصول الحكم » ـ وانما كانت مصر في حاجة الى الدين ، كخلق ، وكعقيدة تملأ جوانح الروح ، وكمبادىء سامية تصلح الفرد وتهديه سواء السبيل • ولقد كانت جماعة الاخوان المسلمين قمينة بأن تحيي في قلب هذه الأمة فضائل فردية واجتماعية ذرتها رياح التغريب دون أن تحل محلها شيئا ، وأن توفق

بين أحكام الدين ومقتضيات الحياة العصرية الضرورية للحاق بركب التقدم الذي فات مصر منذ مئات السنين ، ولكن أسفاه ! لقد شغل حسن البنا عن كل هذا، وجنح بزورقه الغالي الثمين الى خضم السياسة المصرية المضطرب ، وأخذ يعد العدة لاقامة الحكومة الاسلامية عن طريق انشاء التشكيلات العسكرية واقامة التنظيمات التحتية الارهابية ، دون ان يعد الشعب الذي سيحكم بهذه الحكومة ، دينيا وخلقيا وروحيا ونفسيا ، حتى يقبل بهذا الحكم، فأجهض دعوته، وحكم على حركته بالفشل قبل ان تتحقق ، ولم تصبه الخسارة وحده، وانما أصابت مصر .

★ ★ ★

حواشي الفصل الثالث

١ ـ انظر هانز كوهن : عصر القومية ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ترجمة عبد الرحمن صدقي ، دكتور اسحق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمون ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ص ٩، ١٠، السياسة في ١٤ اغسطس ١٩٢٥ ، سامي الكيالي : مع طه حسين ص ٥٤ ـ ٥٧ ، دكتور محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ج ٢ ص ٨٦ـ٨٧، تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد في مصر ص ١٨٥ ترجمة عباس محمود .

Colombe, Marcel; d'Evolution de d'Egypte p. 125

٢ ـ تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٢ ـ ١٧٣

٣ ـ المنار مجلد ٢٧ (١٩٢٦ ـ ٢٧) ص ١١٩ مقال بعنوان : « دعاية الالحاد في مصر » .

٣م ـ المنار المجلد الاول ص ٧٦٤ ـ ٧٧٢ ، تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٤

٤ ـ تشارلز آدمز : نفس المصدر ص ١٧٤ . وقد الح رشيد رضا في عدم اشتغال المصلح الديني بالسياسة الى حد قوله انه « اذا عمل لاجل السياسة فقط كان عمله معصية ، لا طاعة ، وكان مستحقا للعقاب عليه دون الثواب » ، وان الواجب عليه أن يعمل ذلك « لوجه الله وابتغاء مرضاته » . لذلك فعندما الف جمعية الدعوة والارشاد ، نص في قانونها على الا تشتغل المدرسة ولا الجماعة المديرة لها بالسياسة

المصرية ولا العثمانية ولا سياسة الدول الاجنبية مطلقا (المنار المجلد ١٤ ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ١١٦)

٥ ــ المنار المجلد الثاني ص ٣٥٧ (٦) نفس المصدر المجلد ٢٨ (١٩٢٧ ــ ٢٨) ص ٥٨١

٧ ــ تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠

٨ ــ المنار مجلد ٢٧ ص ١٣٨ ــ ١٤٣ مذكرة مقدمة من رشيد رضا الى مؤتمر الخلافة المنعقد بالقاهرة .

٩ ــ لاكور : المرجع المذكور ص ٢٤٢

١٠ ــ حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ٤٩ ــ ٥٠، ٢٩ (دار الكتاب العربي بالقاهرة)

١١ ــ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٣ــ١٠

١٢ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٥١ ، محمد شوقي زكي : الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ص ٤٠ نقلا عن رسالة المؤتمر الخامس لحسن البنا ص ١٠

١٣ ــ محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ٤١

١٤ ــ يعتقد «صفران» ان البنا هو صاحب معنى الرجوع الى القرآن والسنة ، والتمسك بأوامر ونواهي القرآن في صورتها المجردة ، وان ذلك يمثل احد الفروق بينه وبين صاحب المنار الذي كان ــ في رأيه ــ منشغلا بالاسس المذهبية وباستخلاص مبادىء الاخلاق الاسلامية (ص ٢٣٢) . وهذا غير صحيح ، لان المنار قد دعت في عبارة صريحة الى « أخذ العقائد من القرآن من غير فلسفة فيها، واما الاخلاق والآداب فحسبنا ما في الكتاب والسنة » (تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٨٢ نقلا عن المنار المجلد الرابع ص ٢١٦)

١٥ ــ جريدة الاخوان المسلمين في ٢٧ شوال ١٣٥٤ (١٩٣٥)

١٦ ــ نفس المصدر في ٨ ذي القعدة ١٣٥٢ (١٩٣٣) مقال لحسن البنا بعنوان : « قومية الاسلام » .

١٧ ــ دكتور محمد محمد حسين : المرجع المذكور ج٢ ص ٨٤ــ٨٥

١٨ ـ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٨ـ٣٠ نقلاً عن خطبة حسن البنا في المؤتمر الخامس .

١٩ ـ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٨٣

٢٠ ـ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ١٠٣ ، نقلا عن خطب البنا ، الحلقة الاولى ص ١١ ، ٤١ ـ ٤٢

٢١ ـ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٦ـ٩ ، ١٧ ، ١٨ ، دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٨، صفران : المرجع المذكور ص ٧٦

٢٢ ـ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٤٧ (٢٣) نفس المصدر ص ٤٨

٢٤ ـ نفس المصدر، عزيز مرهم : اثر الديموقراطية في الحياة الاقتصادية» محاضرة في سلسلة محاضرات نشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة ١٩٤٥ تحت عنوان : « الديموقراطية ، تاريخها، تطورها ، اثرها في مختلف نواحي الحياة ." ولمزيد من التفاصيل عن الحزب الديموقراطي، انظر : عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٢٢٠ ، ٥١٠ .

٢٥ ـ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٤٨ـ٩٤

٢٦ ـ نفس المصدر ص ٤٩ ـ ٥٠ (٢٧) نفس المصدر ص ٥٠

٢٨ ـ نفس المصدر ص ٥٢ ـ ٥٤ (٢٩) نفس المصدر ص ٧٣

٣٠ ـ جريدة الاخوان المسلمين في ٥ شعبان ١٣٥٢ (١٩٣٣)

٣١ ـ نفس المصدر في ٢٢ صفر ١٣٥٢ (١٩٣٣)

٣٢ ـ نفس المصدر في غرة ذي القعدة ١٣٥٢

٣٣ ـ دكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٥٩ (الناشر مكتبة وهبة ـ الطبعة الرابعة)

٣٤ ـ دكتور تشارلس آدمز : المرجع المذكور ص ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ٢٤١

٣٥ ـ صفران : المرجع المذكور ص ١٠٢ ـ ١٠٤

٣٦ ــ دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٠ــ٢١

٣٧ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠

٣٨ ــ دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢١

٣٩ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٥١

٤٠ ــ نفس المصدر ص ٢٤٦ (٤١) نفس المصدر ص ٢٤٨

٤٢ ــ جريدة الاخوان المسلمين في ٩ ربيع الاول ١٣٥٣ (١٩٣٤)

٤٣ ــ محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٩ نقلا عن رسالة المؤتمر الخامس ص ١٤، ١٥، ١٦

٤٤ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٤٤ ــ ١٤٥ ، دكتور اسحق الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٢

٤٥ ــ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٥

٤٦ ــ نفس المصدر ص ١٥٣ ــ ١٥٤ ، ٢٥٧

٤٧ ــ جريدة الاخوان المسلمين في ١٠ جمادي الاولى ١٣٥٢ (١٩٣٣)

٤٨ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٥١ ــ ٢٥٥

٤٩ ــ محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٠٣ ، ١٠٧

٥٠ ــ محكمة الشعب، الجزء الاول، المحاكمات التي تمت في المدة من ٩ الى ١٣ نوفمبر ٥٤ ص ٣٣

٥١ ــ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٢٨ــ٣٠

٥٢ ــ حسن البنا : المرجع المذكور ص ٢٨٦، محمد رفعت بك : قضية فلسطين ص ٧٩ (سلسلة اقرأ عدد ٥٨)

٥٣ ــ

R. I. B. A.; Grand Britain and Egypt 1914 - 1951 p. 56

٥٤ ــ مصر الفتاة في ٢٩ يولية ١٩٣٩

٥٥ ــ دكتور اسحق موسى الحسيني : المرجع المذكور ص ٧٩

٥٦ ـ محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٨

٥٧ ـ احمد حسين : مذكرة بدفاع المتهمين من السابع الى الخامس عشر في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا ص ٣٠ نقلا عن النذير عدد ٣٣

٥٨ ـ حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٥١ ـ ١٥٢

٥٩ ـ نفس المصدر ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧

٦٠ ـ نفس المصدر ص ٢٨٣ (٦١) نفس المصدر ص ٢٣٥

٦٢ ـ نفس المصدر ص ٢٨٢ (٦٣) نفس المصدر ص ٢٨٨

٦٤ ـ نفس المصدر ص ١٥١ ـ ١٥٣ (٦٥) نفس المصدر ص ٢٣٣

٦٦ ـ المصري في ٢٦ يولية ١٩٣٨

٦٧ ـ نفس المصدر

٦٨ ـ احمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٠ نقلا عن النذير عدد ٣٣

٦٩ ـ نفس المصدر ص ٣١

٧٠ ـ مصر الفتاة في ٢٢ مايو ١٩٣٩

٧١ ـ نفس المصدر في ١٧ يونية ١٩٣٩

☆ الكشـــافات ☆

★ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سـامي عـزيـز فـرج
والسيده / استيرة غالى تاوضروس

١- كشاف الأعلام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ل -

- م -

ممدوح رياض: ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩، ١٦٧, ١٦٨

- ن -

- هـ -

- و -

- ى -

٢ ـ كشاف الهيئات

- ح -

- خ -

- د -

- س -

- ش -

●●●

٣ - كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

- ت -

- ث -

- ح -

- ن -

- هـ -

- و -

●●●

٥- كشاف الدوريات

ثانيا : المجلات

تصويبات

	خطأ	صواب
ص ١٩ سطر ١١	نشأت	نشأة
ص ٢٧٤ سطر ٧ من أسفل	Lirgol	Lugol

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) **الطبعة الأولى** - (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - **الطبعة الثانية** (مكتبة مدبولى ١٩٨٣) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - **الطبعة الثالثة:**

الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)

(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان - الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

الطبعة الثانية :

- الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)

- الجزء الرابع - (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى**. (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٨ – الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (**الطبعة الأولى**) - (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)

١٣ – مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ (**الطبعة الأولى**) (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩)

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٨) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

مع آخرين :

٥٧ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٨ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٩ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٦٠ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٦٠٣ / ١٩٩٨
I.S.B.N 977 - 01 - 5958 - 1